

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2023-2024 : دورة أكتوبر 2023

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	المدنية، المحدث بموجب القانون رقم 011.71 (مودع بالأسبقية لدى مجلس المستشارين من طرف رئيس الحكومة)؛ - مشروع قانون رقم 01.22 المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية (محال من مجلس النواب).
13989	• محضر الجلسة رقم 152 ليوم الإثنين 25 رجب 1445 هـ (05 فبراير 2024 م) جدول الأعمال: مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم 2023-2022 أمام مجلسي البرلمان بتاريخ 30 يناير 2024.
14020	• محضر الجلسة رقم 153 ليوم الثلاثاء 26 رجب 1445 هـ (06 فبراير 2024 م) جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
14052	• محضر الجلسة رقم 154 ليوم الثلاثاء 26 رجب 1445 هـ (06 فبراير 2024 م) جدول الأعمال: اختتام أشغال دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2023-2024.

فهرست

دورة أكتوبر 2023

صفحة	• محضر الجلسة رقم 150 ليوم الثلاثاء 19 رجب 1445 هـ (30 يناير 2024 م) جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
13930	• محضر الجلسة رقم 151 ليوم الثلاثاء 19 رجب 1445 هـ (30 يناير 2024 م) جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشاريع النصوص التالية: - مشروع قانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (محال من مجلس النواب)؛ - مشروع قانون رقم 04.24 بتغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات
13966	

محضر الجلسة رقم 150

التاريخ: الثلاثاء 19 رجب 1445 هـ (30 يناير 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وسبع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تداول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال جلستنا المباركة، أعطي الكلمة للمحترم السي جواد الهلالي، أمين المجلس، لإطلاعنا على ما جد من المراسلات ومن الإعلانات.

الكلمة لكم السي جواد، تفضلوا.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس بإخبار من السيد رئيس الحكومة، بسحب الحكومة للمرسوم بقانون 2.23.781 الصادر في 19 من ربيع الأول 1445 الموافق لـ (5 أكتوبر 2023) بتغيير القانون رقم 07.00 بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، بالموازاة مع اعتماد مشروع قانون رقم 03.24 الذي يقضي بنسخ وتعويض أحكام المادة 11 من القانون رقم 07.00 المذكور.

وأودع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس في 26 يناير 2024، مشروع قانون رقم 04.24 بتغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب قانون رقم 11.71، وطلب إعطاءه الأسبقية في الدراسة عند وضع جدول أعمال المجلس، طبقا لأحكام الفصل 82 من الدستور.

كما أحال مجلس النواب على المجلس مشاريع القوانين التالية:

- مشروع القانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛

- مشروع قانون رقم 56.23 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي؛

- مشروع قانون رقم 57.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها.

وتوصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 23 يناير 2024 إلى تاريخه، بمجموعة من الأسئلة والأجوبة موزعة كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 109 سؤالاً؛

- الأسئلة الكتابية: 29 سؤالاً؛

- الأجوبة الكتابية: 28 جواباً.

وبناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بخمسة طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 30 يناير 2024، وقد أحيلت على الحكومة في الأجل المحدد، وكان ردها عليها كالآتي:

الحكومة مستعدة للتفاعل مع طلب كل من السيد نورالدين سليك رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل حول "عدم تمكين فئة من الصحفيين من البطائق المهنية".

وطلب السيدة فاطمة زكاغ، عضو مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول "تعطيل الحوار الاجتماعي المركزي".

بينما أعربت الحكومة على استعدادها للتفاعل في جلسة لاحقة مع طلب كل من السيدة مينة حمداني عضو فريق الاتحاد المغربي للشغل حول "المناخ الاجتماعي داخل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل"، وطلب السيدة لبنى علوي حول "التدابير الاستعجالية للحكومة لإنصاف المتصرفين والتقنيين وهيئة تفتيش الشغل".

أما الطلب الخامس الذي تقدم به السيد عبد اللطيف مستقيم، رئيس فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، حول "تراجع مؤشر ثقة الأسر المغربية وفق نتائج البحث الدائم حول الظرفية التي تنجزه المندوبية السامية للتخطيط"، فقد أعربت الحكومة عن تعذرتفاعلها مع الطلب.

المجالية نسائلكم؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نمر إلى السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع، لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الحميد أبرشان:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

رغم المجهودات المبذولة من أجل تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، إلا أنه لازال هناك فوارق بين المجالات الترابية بين القرى والحواضر وبين الأقاليم داخل نفس الجهة.

لذلك، نتساءل معكم اليوم، عن مجهوداتكم الحكومية لتقليص هذه الفوارق المجالية والاجتماعية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثالث في نفس الموضوع لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السي لحسن.

المستشار السيد لحسن الحسنوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي تتخذونها من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الرابع في نفس الموضوع لفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي حلبي، تفضلوا.

المستشار السيد محمد حلبي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 01.22 يتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية؛

- مشروع القانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛

- مشروع قانون رقم 04.24 بتغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة.. تفضلي أستاذة مينة، نقطة نظام في إطار تنظيم الضوابط؟
تفضلي.

المستشارة السيدة مينة حمداني: (نقطة نظام).

السيد الرئيس،

كنتفاعلو إيجابا مع التجاوب ديال الحكومة على نقطة طلب تناول الكلمة اللي كيخص الأوضاع الاجتماعية لمكتب التكوين المهني.

ولكن بغينا غير نثيرو انتباه السيد الوزير، نظرا للاستعجالية ديال هاذ الموضوع، نتمناو أن الحكومة تتجاوب معاه فأقرب فرصة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة لقطاع الداخلية "حول تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، الكلمة لأحد السادة باسطي السؤال.

الأستاذة فاطمة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير المحترم،

عن الإجراءات التي قامت بها وزارتك من أجل تقليص الفوارق

هذا، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأيده، بتاريخ 30 يوليوز 2015 بمناسبة عيد العرش المجيد، يتم تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و2023، بميزانية إجمالية قدرها حوالي 50 مليار درهم، والذي يهدف إلى فك العزلة عن السكان بالمناطق القروية والجبالية، وذلك من خلال إنشاء الطرق والمسالك القروية، بغية تحسين مستوى عيشهم وتمكينهم من الاستفادة على قدم المساواة مع الفرص والموارد الطبيعية والاقتصادية، فضلا عن تحسين ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بالكهرباء والماء الصالح للشرب والصحة والتعليم، وبالتالي توفير الشروط اللازمة لتعزيز القدرات الاقتصادية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية لهذه المناطق.

ويتم تمويل هذا البرنامج من طرف:

- مجلس الجهات بـ 20 مليار درهم، أي بـ 40%؛

- صندوق تنمية العالم القروي بالمناطق الجبلية بـ 10.5 مليار درهم أي بنسبة 21%؛

- وزارة التجهيز بـ 8 مليار درهم بنسبة 16%؛

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بـ 4 مليار درهم بنسبة 8%؛

- وزارة التربية الوطنية بـ 3 مليار درهم بنسبة 5%؛

- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بـ 2.5 مليار درهم بنسبة 5%؛

- وأخيرا وزارة الصحة بمليار درهم ووزارة الفلاحة بمليار درهم أيضا، بما يمثل 2% عن كل منهما.

وبخصوص الإجراءات المتخذة لتنفيذ برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، يتم العمل مع اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي وعلى ترسيخ مقاربة التخطيط الترابي التشاركي المندمج المبني على استهداف الدواوير والجماعات ذات الخصائص.

كما يتم إنجاز وتعيين خرائط الفوارق المجالية، وذلك بوضع نظام معلوماتي على مستوى الجهات والأقاليم، يمكن المتدخلين في مجال التنمية الترابية من إدراج المشاريع المبرمجة والمنجزة في قاعدة بيانات هذا النظام.

وبغية تسريع وتيرة إنجاز المشاريع والعمل على توجيه الاستثمارات صوب المناطق والجهات الأقل نموا، تقوم وزارة الداخلية في إطار اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بتتبع تنفيذ البرنامج عبر مواكبة اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي، قصد حثهم على تنفيذ التوصيات التالية:

- تسريع وتيرة إنجاز المشاريع التي توجد في طور الإنجاز؛

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير المحترم، نسائلكم عن حصيلة آفاق إنجاز برنامج الفوارق المجالية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد الوزير، وزير الداخلية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.
تفضلوا..

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت التعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، المضمنة في الخطاب السامي بمناسبة عيد العرش المجيد لسنة 2015، اللجنة الأساسية لتنزيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، التي تركز على مقاربة شمولية ومندمجة، تخدم العنصر البشري ومختلف الأنشطة والدينامية المحلية، وتهدف إلى تامين أفضل للموارد الخاصة للمجالات القروية، خاصة تلك التي تعاني من الهشاشة، ونخص بالذكر المناطق الجبلية، مع الحرص على تعزيز البنيات التحتية وتوفير الخدمات الأساسية.

تنبني هذه الاستراتيجية الوطنية على حكمة تتمثل في لجان جهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، تقوم بإعداد مخططات عمل جهوية سنوية بتدقيق مع المصالح التقنية للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية بالتنفيذ والتتبع والتقييم الميداني لهاذ الاستراتيجية، وكذا لجنة وطنية دورها المصادقة على هذه المخططات وتتبع تنفيذها.

تتمحور هذه الاستراتيجية الوطنية حول ثلاث مكونات:

- المكون الأول: يتعلق بالتأهيل الاجتماعي من خلال تعميم الولوج إلى الخدمات الأساسية والبني التحتية الاجتماعية والاقتصادية، والذي ينبني بالأساس على برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي؛

- والمكون الثاني: يهتم مشاريع ترابية مندمجة ذات طابع اقتصادي وبيئي؛

- والمكون الثالث: والأخير يتعلق بالمشاريع الكبرى لفك العزلة وتعزيز الجاذبية المجالية للأقطاب الحضرية والمحطات السياحية والطاوية.

التزويد بالماء الصالح للشرب والكهربة القروية وتأهيل البنيات التحتية لقطاعي التعليم والصحة، وكذا بناء وتهيئة وإصلاح الطرق والمسالك القروية، مما يمكن الساكنة القروية من تجويد الولوج إلى الخدمات الأساسية وتوفير الشروط اللازمة لتحسين الظروف المعيشية للساكنة، وبالتالي الرفع من مؤشرات التنمية البشرية في هذه المناطق.

كما أن التدخل متعدد الأبعاد الذي يتميز به هذا البرنامج والخبرة المكتسبة في تنفيذ مشاريع التنمية القروية سيساهمان بشكل كبير في الحد من الفقر والتنمية المحلية للمناطق القروية والجبلية، فضلا عن مسألة تقوية وتطوير القدرات والكفاءات البشرية التي تعمل على تنفيذ هذا البرنامج، والتي أصبحت تشكل رصيذا هاما يمكن استثماره في تنزيل برامج مماثلة مستقبلا.

للإشارة، فإن البرنامج الحكومي يتضمن العديد من الإجراءات الهادفة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي مثل برنامج الأوراش العمومية الكبرى والصغرى، فضلا عن الولوج لقطاعي الصحة والتعليم، ثم تجويد الولوج للمراكز الطبية الأولية، ودعم تعميم النقل والإطعام المدرسي في الأوساط القروية من أجل تقليص التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين المجالات الحضرية والقروية بشكل غير مسبوق.

وللتذكير، فإن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي يبقى برنامجا تكميليا للبرامج الحكومية الأخرى، له خصوصيته وظروف تنزيله، فهو لا يحل محل برامج القطاعات الوزارية، بل فقط كمساهمة لسد النواقص والاختلالات التي تم رصدها بين الجهات وداخل الجهة نفسها.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة بداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.
تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

حقيقة أن هذا العرض المسهب والمعزز بالأرقام اللي كنشهدو عليه احنا كفاعلين ترابيين، على اعتبار أننا كل الفاعلين الترابيين اللي كيشكلو هاذ الأعضاء ديال هاذ المجلس، فلا يمكن إلا أن نؤكد القول ديالكم بأن بالفعل برنامجنا في محاربة أو التقليص من الفوارق المجالية

- العمل على تحيين المعطيات ونظام المعلومات الخاص بالبرامج؛
- برمجة المشاريع فور التوفر على الدراسات الخاصة بها، مع العمل على تفادي تجاوز كلفتها بنسبة 10%؛

- توجيه الاستثمارات في اتجاه المناطق الأقل نموا.

ومن أجل استكمال تنفيذ هذا البرنامج، تقوم وزارة الداخلية كذلك في إطار اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بـ:

- العمل على مواصلة تتبع تنفيذ مخطط العمل لسنة 2023، وإتمام وإنجاز المشاريع التي توجد في طور الإنجاز برسم المخططات العمل السابقة؛

- تفعيل مقترحات لجنة التدقيق الداخلي ودراسة تقييم نصف مرحلي للبرنامج؛

- توطيد استمرارية المشاريع المنجزة، وذلك عبر خلق آليات وميكانيزمات تسهر على تدبير وصيانة المشاريع التي تعرف فراغا مؤسستيا في مرحلة ما بعد التسليم، خاصة منها المسالك القروية؛

- ترسيخ مقاربة التخطيط الترابي التشاركي المندمج والمبني على منهجية تراعي تحديد الحاجيات والأولويات لضمان فعالية ونجاعة الاستثمارات المبرمجة.

وفيما يتعلق بحصيلة البرنامج، فمنذ انطلاقه سنة 2017 تم إعداد 7 مخططات عمل جهوية سنوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بقيمة إجمالية تناهز 49.25 مليار درهم، أي بنسبة 99% من الميزانية الإجمالية للبرنامج، أخذا بعين الاعتبار جميع مصادر التمويل، حيث بلغت الاعتمادات المحولة 45.55 مليار درهم والاعتمادات الملتزم بها حوالي 44.05 مليار درهم، أي بنسبة 97% من الاعتمادات المحولة.

في حين بلغت الاعتمادات المؤداة 32.75 مليار درهم، أي بنسبة 74% من المبلغ الملتزم به.

وقد حظي قطاع تأهيل الطرق بالنصيب الأكبر من الاعتمادات المبرمجة، حيث بلغ حجم الاستثمارات في هذا القطاع حوالي 34 مليار درهم، أي بنسبة 68% من المبلغ الإجمالي، بينما بلغ حجم الاستثمارات بالقطاعات الأربعة الأخرى 15 مليار درهم، بنسبة 31% من المبلغ الاستثماري الإجمالي، منها 6 مليار درهم لقطاع التزويد بالماء الصالح للشرب، 5 مليار درهم لقطاع تأهيل وتجهيز البنيات التعليمية ومليارين من الدراهم لكل من الكهرباء القروية وتأهيل وتجهيز البنيات الصحية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مدة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي قد بلغت نهايتها عند متم سنة 2023، لذا يتعين التوقف عند النجاحات التي حققها هذا البرنامج من خلال إيجاد المشاريع في قطاع

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نمر إلى مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، دائما في إطار التعقيب، السي أبرشان تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحميد أبرشان:

السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير.

فعلا، أن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية مكن من تقليص الفوارق المجالية فيما يخص فك العزلة والولوج إلى الخدمات الأساسية، كالطرق والمسالك والمنشآت الفنية والتعليم والصحة والماء الصالح للشرب بمجموعة من الأقاليم، وهو الشيء الذي ساهم في تحسين الظروف المعيشية للسكان في المجالات المستهدفة وتمكينهم من الاستفادة من الإمكانيات والثروات الطبيعية والاقتصادية لمناطقهم.

إلا أنه، السيد الوزير، تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية يعتمد على الآليات التالية:

- تنوع مصادر تمويل المشاريع المحلية باعتبار أن الشراكة بين القطاعين الخاص والعام تساهم في تعزيز وتحسين خدمات البنية التحتية الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، في ظرفية تتميز بمحدودية الموارد المالية للدولة وظهور أولويات غير منتظرة، وزيادة متطلبات وتحديات التنمية الترابية، كما أن هذه الشراكة ستمكن من الاستفادة من قدرات الابتكار والتمويل المتوفرة لدى القطاع الخاص قصد إنزال مشاريع مهيكلية؛

- كذا المساهمة في تحسين مناخ الأعمال ومنح المستثمرين الوطنيين والدوليين رؤية واضحة لتطوير مشاريع الشراكة وتوفير الضمانات اللازمة لإنجاحها؛

- تفعيل آليات التأهيل الاجتماعي والتضامني بين الجهات، وهنا نخص بالذكر صندوق التأهيل الاجتماعي الذي يهدف إلى سد العجز في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات، وكذلك صندوق التضامن بين الجهات يهدف ضمان التوزيع المتكافئ للموارد قصد التقليص من التفاوتات بينهم، والتي استفادت من مخصصات وتحويلات مالية جد مهمة حسب ما جاء في التقرير الموضوعاتي لأكتوبر سنة 2023 للمجلس الأعلى للحسابات حول تفعيل الجهوية المتقدمة، وهنا نتساءل معكم عن أسباب التأخير في تفعيلها وانطلاق تدخلاتها في التنمية المحلية؛

- توزيع الاستثمارات العمومية وفق عدالة مجالية لتحفيز التنافسية الترابية، بالاعتماد على توفير الشروط الضرورية لتوفير مناخ الأعمال

كان برنامجا فاعلا وأدى، يعني أعطى ولعب واحد الدور مهم وكبير في تقليص الفوارق المجالية، وخصوصا كنهضوا على العالم القروي.

بالفعل هاذ البرنامج الطموح واللي اليوم احنا كنطمحو أن غادي يستمر، لأن الأثار ديالو كانت بالغة، وكانت عندها واحد الوقع كبير، لأن خصوصا أنه حارب هاذيك الفقر فالعالم القروي وحارب التهميش فالعالم القروي، ودخل الماء للناس، دخل الضول للناس، عملنا الطرقات لأن كما قلتو هاذ البرنامج تكميلي، ولكن كان تكميلي نقولو فمقام البرامج القطاعية ديال الوزارات الأخرى، لأن كان هناك واحد السنوات وما كانتش هاذ الاستهداف، ولكن اليوم بفعل هاذ المقاربة التشاركية اللي جا بها البرنامج ديال محاربة الفوارق المجالية والإلتقائية ديالها، استطاع أنه يستهدف العالم القروي، وحتى المناطق اللي هي بعيدة فالمغرب العميق.

ولهذا، اليوم احنا ما يمكنش اليوم ندورو فالمغرب ديالنا، وما يمكنش نقولوبأن هذا داخل فالبرنامج، هاذو المنجزات ولا من الإنجازات ديال برنامج محاربة الفوارق المجالية.

المقاربة التشاركية كذلك مع المنتخبين، مع الوزارات، مع السلطات المحلية، ومن هاذ المقاربة التشاركية اللي اعطت الوقع ديالها، لأن كايينة لجان محلية، كايينة لجان إقليمية، كايينة لجان جهوية، يعني عاد اللجان المركزية، فكان يعني واحد التدقيق وكان واحد الاستهداف وكان هناك اليوم احنا كنقولو الأثر دهاد الشيء هذا بالغ وعندو الوقع ديالو.

احنا اليوم كنطلبو اليوم، بتفعيل آليات أخرى من أجل أننا نعطيو لهاذ البرنامج فحالة إيلا استمر إن شاء الله تنطلبو احنا أنه يستمر، كناشدوكم السيد الوزير ونوصيو الحكومة بأن هاذ البرنامج يستمر، أننا خصنا اللاتمرکز، التسريع بتنزيل اللاتمرکز الإداري لأن غيكون عندو الوقع أكبر وأكبر حتى تكون الفعالية وما يبقاش بيان ذوك الهوة اللي كايينة بين الفاعل المركزي والفاعل الترابي، لأن الفاعل المركزي والفاعل الترابي مع اللاتمرکز يعني مغيب، خصنا اليوم نقل الاختصاصات لإطار اللاتمرکز الإداري.

كذلك، أن الاعتمادات المالية الكفيلة باش يكون الوقع أفضل وأكثر باش ما نكونوش دائما كنمشيو فهاذيك تطويل المساطر، لأن كايين هناك واحد المجموعة ديال المشاريع اللي دارها هاذ البرنامج، ولكن مازالت شوية متعثرة، لن أقول متعثرة كثيرا ولكن شوية ديال التعثر، وحتى يكون الاستهداف أكثر.

إذن أنا ما يمكن لي إلا نأكد على هاذ الشيء، خصوصا أننا اليوم تعزز لنا برنامج الاستثمار، هاذ البرنامج الوطني للاستثمار، فمن الشأن الدائم لهاذ اللاتمرکز الإداري مع الجهوية المتقدمة، مع هاذ الاستثمار ومع هاذ التفعيل أكثر ومع الاستمرارية دهاد البرنامج احنا كناشدوكم مرة أخرى والرقمنة، لأن من شأن الرقمنة كذلك أنها تعطي الشفافية وتعطي الاستهداف.

وعليه، فإننا ندعو إلى ضرورة خلق برامج أخرى لمواكبة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، ونحن كمنتخبين دورنا هو إيصال هموم المواطنين والمواطنات، وهمهم اليوم، السيد الوزير المحترم، ينصب أكثر على الماء، وفي هذا الصدد فإننا ندعو إلى تسريع وثيرة المشاريع التي مازالت مفتوحة لإيصال الماء الشروب لكل منزل بالعالم القروي.

وإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، ننوه بالمجهودات الجبارة التي تقومون بها، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، وهي مناسبة كذلك لنتوجه إليكم، السيد الوزير المحترم، بجزيل الشكر وعظيم الامتنان ومن خلالكم إلى كل أطر وزارة الداخلية وكل ولاية وعمال صاحب الجلالة، الذين لا يدخرون جهداً في تنزيل مضامين هذا البرنامج، الذي نتمنى إخراج نسخة أخرى منه في أقرب الآجال. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

دائماً في إطار التعقيب، نمر إلى كلمة فريق الوحدة والتعدالية.

السي حلبي، تفضل.

المستشار السيد محمد حلبي:

شكراً السيد الرئيس.

الشكر لكم السيد الوزير، على ما تفضلتم بعرضه من معطيات حول حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، والذي انطلق العمل به سنة 2017.

لقد أضحى من بين البرامج المركزية والمحددة لمستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ببلادنا، وهو على هذا المستوى لازال يكتسي راهنية كبرى، خصوصاً بالنظر إلى الصعوبات الطبيعية والأزمات المتغيرة المتلاحقة، والتي أمانت اللثام على استمرار بعض مظاهر التفاوتات المجالية والاجتماعية، والتي تشكل دعوة صريحة للتغيير والانخراط بكل مسؤولية وروح وطنية في مواصلة الإصلاحات العميقة والمشاريع الكبرى التي تم إنجازها، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله وأيده.

السيد الوزير المحترم،

ما دامت المناسبة شرط، فمن الواجب أن نهى وزارة الداخلية على المقاربة التي اعتمدها في تنزيله والتي جعلت منه أحد الرافعات الأساسية، ولاستدراك العجز التنموي في العديد من المناطق، بما فيها الجماعات الترابية.

والنتائج التي تحققت إلى حدود اليوم في إنجاز هذا البرنامج، ما هي إلا

في جهوية قادرة على استقطاب المستثمرين الوطنيين والدوليين، يراعي خصوصيات كل جهة على حدة ويشجع المبادرة الخاصة ويتيح إمكانية تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

السيد الوزير،

صراحة، مجهودات جبارة تقوم بها وزارتك من خلال السادة الولاية والعمال ورجال السلطة في جميع تراب المملكة، كما أن تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية ليس مسؤولية وزارة الداخلية وحدها، بل يجب أن يعتمد على مادة انتقائية وتضافر الجهود بالتشارك بين القطاعات الوزارية المؤسساتية المعنية حول نفس المجالات، ويجب أن يعتمد كذلك على مبدأ المسؤولية الترابية الجهوية لتحديد الأولويات وصياغة المشاريع لتقوية جاذبية المجالات المستهدفة. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

إذن التعقيب الموالي لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السي لحسن.

المستشار السيد لحسن الحسنواوي:

نشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم القيم.

وأود أن أشير إلى أن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي، الذي انطلق سنة 2016، شكل نقلة نوعية في مجال تحقيق التنمية ببلادنا، وهنا نستحضر جميعاً الرؤية الملكية السامية لإطلاق هذا البرنامج بمناسبة عيد العرش المجيد لسنة 2015، الذي يهدف إلى تمويل مشاريع البنيات التحتية في الجماعات الترابية والجهات النائية والمناطق ضعيفة التجهيز.

السيد الوزير المحترم،

إن هذا البرنامج يعتبر من أحسن البرامج على مستوى الانتقائية، لأنه يشرك مجموعة من المتدخلين، الدولة من جهة عبر وزارة الداخلية، من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ووزارة التجهيز والفلاحة والتربية الوطنية والصحة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب للجهات، وقد مكن هذا البرنامج من تدارك خصائص كبير على مستوى البنيات التحتية للعالم القروي.

السيد الوزير المحترم،

لابد من الإشادة والتنويه بالنجاحات التي حققها هذا البرنامج، من خلال إنجاز المشاريع في قطاعات التزويد بالماء الصالح للشرب والكهربة القروية، وتأهيل البنيات التحتية لقطاعي التعليم والصحة، وكذا بناء وتهيئة وإصلاح الطرق والمسالك القروية.

ومرة أخرى وكناكد على واحد القضية، أن هاذ البرنامج ماشي برنامج اللي جاي باش يتدار عوض برامج قطاعية ديال القطاعات الحكومية، هذا برنامج تكميلي، واللي الهدف ديالو يمشي فين البرامج القطاعية ما قدراتش توصل، لهذا احنا خدامين كاملين بنا، الحكومة خدامة والجميع خدام باش هاذ البرنامج يكون موجود إن شاء الله في أقرب الأجال باش يمكن لنا نبدأو في التنزيل ديالو حين تتاح الفرصة إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نواصل مع الأسئلة الموجهة لقطاع الداخلية حول تطوير الجهوية المتقدمة والتي تجمعها وحدة الموضوع أيضا.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار حول "آفاق تطوير الجهوية المتقدمة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

السي عبد الإله، تفضل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، نسائلكم حول آفاق تطوير الجهوية المتقدمة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السي السالك.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات والتدابير المتخذة من أجل تجويد وتطوير مسار الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دليل آخر على الإرادة القوية لهذه الحكومة للتصالح مع المجال وإحداث القطاع الضرورية مع التنمية بسرعة متفاوتة ما بين جهات المملكة.

السيدات والسادة،

نحن أمام برنامج تلتقي فيه كل السياسات العمومية، والحمد لله النتائج المحققة تبعث على التفاؤل، لكن بلوغ الأهداف المعلنة تبقى شديدة الارتباط بتسريع وثيرة إنجاز أورش تنمية كبرى، خصوصا ما يرتبط بتقوية أدوار الجهات في هذا الخصوص، وتوفير الأطر المؤهلة والكفاءات بالجماعات الترابية، والتوزيع العادل والفعال للاستثمار العمومي بين المجالات الترابية، بما يساهم في بلوغ النموذج التنموي الجديد الذي يطمح المغرب من خلاله إلى إرساء النجاعة المستدامة والإنصاف والعدالة المجالية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن الكلمة الآن للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيبات.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

ما غنطولش بزاف، لكن اللي بغيت نقول نشير لواحد 3 ولا 4 دالنقط اللي هوما مهمين.

هذا برنامج اللي تقريبا من البرامج القلال اللي عليه إجماع، تقريبا الجميع على النجاح ديالو، وهاذ القضية لاش تتعود؟ تعود للطريقة ديال العمل، الطريق باش تدار البرنامج والطريقة باش تنفذ البرنامج والالتقائية اللي مكن منها هاذ البرنامج، هاذو مجموعة ديال الخلاصات اللي يمكن نخرجوها اليوم.

اليوم، البرنامج فالسنة الأخيرة ديالو، بطبيعة الحال 23 سنة ديال التنزيل وسنة ديال البرمجة، يعني كيخلي لنا 24 باش نكملمو ما تبقى من هاذ البرنامج اللي غنكملموه إن شاء الله في 24.

هذا كييعني أش؟ كييعني بأننا خصنا من اليوم، وراه ماشي عاد، راه بديننا نفكره فالبرنامج المقبل، البرنامج المقبل اللي خصو بطبيعة الحال يكرس النجاحات اللي عرفها هاذ البرنامج، وفي نفس الوقت يحارب بعض العيوب، لأن البرنامج واخا هو ناجح، راه فيه مجموعة ديال الإشكاليات اللي تطرحو، واللي تطرحو خلال التنزيل ديالو، اللي اليوم فالبرنامج المقبل إن شاء الله خصنا نعملو كاملين بنا بأننا نتفادوهم، البرنامج المقبل إن شاء الله غيتوجد، واللي غنزلو به.

الاجتماعية، وتسريع التحول الرقمي عبر الانخراط في المخطط الوطني للتحول الرقمي؛

- التكوين وتقوية قدرات الموارد البشرية للجماعات الترابية، وتعزيز تنظيم الإدارة الترابية؛

- تفعيل الميثاق الوطني للاتمرکز الإداري عبر استكمال تنزيل التصميم المدير للاتمرکز الإداري الخاص بوزارة الداخلية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تشكل الجهوية المتقدمة منعطفًا هامًا في المسار التنموي بالمغرب، وفرصة لتكريس التقائية السياسات العمومية القطاعية على المستوى الترابي.

وفي هذا الإطار، وطبقًا لمقتضيات الدستور وكذا القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، ولاسيما القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، بادرت جهات المملكة إلى إعداد تصاميمها لإعداد التراب، وكذا برنامج التنمية الجهوية، وذلك وفق مقاربة تشاورية على المستويين المحلي والقطاعي، وباعتماد رؤية استراتيجية واستشرافية على مدى 25 سنة.

وفي هذا السياق، قامت وزارة الداخلية بمواكبة وتتبع إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب، حيث تم التأشير على المقررات المتخذة بشأن عشرة تصاميم جهوية لإعداد التراب، كما يوجد مشروع التصميم الخاص بجهة الدار البيضاء- سطات في طور التأشير، ومشروع التصميم الخاص بجهة درعة- تافيلالت في طور الدراسة.

وبرسم الولاية الانتدابية الحالية، توصلت وزارة الداخلية بإحدى عشر برنامج تنمية جهوية، حيث تم التأشير على ست برامج، وتوجد خمس برامج في قيد التأشير، ويقدر المبلغ الإجمالي لبرنامج التنمية الجهوية الإحدى عشر المتوصل بها بحوالي 239 مليار درهم، تم 2031 مشروع، أما المساهمات المالية للجهات وتقدر بحوالي 71 مليار درهم.

وعلى صعيد آخر، عملت وزارة الداخلية على بلورة مشروع مرسوم يتعلق بتحديد شكليات وشروط إبرام وتنفيذ العقد بين الدولة والجهة، غايته تجاوز المعوقات التي واجهت التنزيل السليم لهذا الورش، كما قامت بمواكبة الجهات في إعداد وتنزيل الجيل الأول لعقود البرنامج بين الدولة والجهات وباقي الشركاء المعنيين، وفق مقاربة تشاركية مندمجة، وذلك للمساهمة في إنجاز برنامج ومشاريع أفقية بين قطاعية ومشاريع متعددة التمويل بين العمومي والخاص ذات الوقع الإيجابي على المجالات الترابية وساكنتها.

وفي هذا الإطار، فقد تم خلال المدة الانتدابية السابقة التأشير على 7 برامج عقود- برامج بين الدولة والجهة بكلفة إجمالية تقدر بـ 35 مليار درهم لتنزيل 286 مشروعًا، تم مجموعة من المجالات، نذكر من

نمر إلى السؤال الثالث في نفس الموضوع، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا السي يونس.

المستشار السيد يونس ملال:

نفس السؤال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد وزير الداخلية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتطوير الجهوية المتقدمة.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تطبيقًا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، واصلت وزارة الداخلية مسار توطيد خيار الجهوية المتقدمة وتسريع الأوراش المرتبطة به وذلك من خلال القيام برزنامة من الإجراءات والتدابير، نذكر منها:

- استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية من خلال العمل على إخراج النصوص التشريعية والتنظيمية المتبقية؛

- دعم آلية التعاقد بين الدولة والجهات لتمكين هذه الأخيرة من مواصلة اختصاصاتها وتنزيل برامجها التنموية؛

- تحويل الاعتمادات الملتزم بها مع الجهات في إطار مقتضيات الفصل 141 من الدستور والمادة 188 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات؛

- مواكبة الجهات في تفعيل آليتي برمجة التنمية وإعداد التراب من خلال تفعيل المرسوم الجديد المتعلق بإعداد وبرنامج التنمية الجهوية؛

- استكمال تجويد وتفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها الذاتية والمشاركة من خلال الملاءمة التشريعية والتنظيمية، عبر اعتماد كل من مشروع المرسوم بخصوص التعاقد، يحدد منهجية إعداد وتنفيذ العقود بين الدولة والجهات؛

- دعم التعاون والشراكة على المستويين الوطني والدولي، وكذا دعم آليات تنفيذ المشاريع؛

- مواكبة الجماعات الترابية في إرساء وتفعيل آليات الحوار والتشاور، وذلك لبلوغ حكمة جيدة وتحسين ظروف ولوج المواطنين للخدمات

وتنظيم قطاع النقل بواسطة سيارات الأجرة وحماية المستهلك وتدير شؤون الجماعات السلالية والأراضي المملوكة لها، والتنسيق والتتبع لبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمالية المحلية والتعاون بين الجماعات الترابية.

وفي هذا الإطار، تم تحقيق غالبية الأهداف المسطرة لهذا التصميم، حيث تم نقل أو تفويض ما يناهز 85% من الاختصاصات المبرمجة به خلال مدة سريانه، والجدير بالذكر أن وزارة الداخلية حاليا منكببة على إعداد صيغة محينة جديدة لتصميمها المديرى للامركز الإدارى.

ومن ناحية أخرى، وتطبيقا لمقتضيات الميثاق السالف الذكر، تم إحداث على مستوى كل ولاية جهة كتابة عامة للشؤون الجهوية، تناط بها أعمال التنسيق والتتبع والمواكبة اللازمة لمساعدة والى الجهة فى ممارسة صلاحياته.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى التعقيب، أعطي الكلمة مباشرة لفريق التجمع الوطنى للأحرار.

السي عبد الإله لفحل، تفضل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نحن متفقون معك على مضمون جوابكم، منوهين بمختلف الجهود التي تقوم بها وزارتك للترقي بهذا الورش الإصلاحى والمؤسساتى، الذى يرنو إلى بناء نموذج وطنى قائم على الحكامة الترابية لتحقيق التنمية المستدامة، المغرب انخرط بكل مسؤولية منذ السبعينات من القرن الماضى إلى إحداث الجهات الاقتصادية لترقى فى دستور 2011 إلى مستوى الجهوية الموسعة، كخيار استراتيجى لتعزيز اللامركز الإدارى وتوطيد دعائم التنمية المندمجة.

وعمل الجهة ساهم بشكل كبير فى تنمية الأقاليم والجماعات القروية فى فك العزلة ومخاربة الهدر المدرسى، عبر تزويد الجماعات بالنقل المدرسى، الذى يحارب الهدر المدرسى وينخرط الطفل القروى فى المدار الحضرى بشكل لائق للتعليم، ووزارتكم تشرف بذلك عبر شراكة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بشكل كبير من النقل المدرسى وبناء دور الطالب والطالبة.

وأشيد بجهة الدار البيضاء-سطات التي توزع ميزانيتها بشكل عادل على باقي الأقاليم، وأتمنى أن تكون باقي الجهات فى هذا المستوى

بينها: البنيات التحتية وتأهيل المدن والمراكز القروية الصاعدة وتوسعة التكوين المهني... إلى آخره.

وفى هذا السياق، وبخصوص تنفيذ عقود برامج بين الدولة والجهات، فإن أغلب المشاريع المدرجة بها كانت موضوع اتفاقيات شراكة وملاحق اتفاقيات موقعة مع الأطراف المعنية، وأن جل هذه المشاريع بلغت مراحل متقدمة من الإنجاز.

وتماشيا مع ورش الجهوية المتقدمة ومضامين النموذج التنموى الجديد، ومن أجل تجاوز الإكراهات التي يعرفها النموذج الراهن لتدبير قطاع توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل، وبعد صدور القانون رقم 83.21 المتعلق بإحداث الشركات الجهوية المتعددة الخدمات، وضعت وزارة الداخلية خارطة الطريق وبرنامج عمل مكثف لتفعيل اشتغال الدفعة الأولى من هذه الشركات خلال السنة الجارية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشكل تكوين أعضاء المجالس المنتخبة وموظفي الجماعات الترابية عنصرا أساسيا لتطوير مسار الجهوية المتقدمة ببلادنا.

وفى هذا الإطار، تشتغل وزارة الداخلية حاليا على محورين لتطوير منظومة التكوين، يتعلقان بوضع نظام حكامه يتضمن الاحترافية فى تدبير أنشطة التكوين الموجه للجماعات الترابية من جهة، والتطوير والرفع من أنشطة التكوين من جهة أخرى.

فكما لا يخفى عليكم، لا يمكن بلوغ الأهداف المتوخاة من الجهوية المتقدمة دون تنفيذ وتنزيل ورش اللامركز الإدارى، لهذا وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، قامت الحكومة بإعداد وإصدار المرسوم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطنى للامركز الإدارى الذى ساهمت وزارة الداخلية بشكل كبير فى إعداداه.

وتطبيقا لمقتضيات هذا الميثاق، قامت الوزارة بإعداد تصميمها المديرى للامركز الإدارى الذى روعي فيه تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المتمثلة أساسا فى مواكبة ودعم الجهوية المتقدمة، ومواكبة تنزيل الأوراش الكبرى للدولة، وتشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل وتقريب الخدمات من المرتفقين، وتحسين ظروف عمل موظفي الوزارات.

والجدير بالذكر أن التصميم المديرى لوزارة الداخلية، كان التصميم الوحيد الذى تمت المصادقة عليه من طرف اللجنة الوزارية للامركز الإدارى.

هذا، وقد تضمن هذا التصميم نقل أو تفويض، ما مجموعه 107 اختصاصا تقريبا من المستوى المركزى إلى المستوى اللامركزى، وتهم هذه الاختصاصات مجالات متنوعة، منها تدبير الموارد البشرية

لتنتمكن جميع الأقاليم من تنمية جماعاتها وأقاليمها لنكون في المستوى المطلوب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إلى الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

السي السالك، تفضل.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

كما جاء على لسانكم، السيد الوزير، حظيت الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري بعناية مولوية سامية من طرف صاحب الجلالة أعز الله أمره، لأهميتها الاستراتيجية التي تهدف بالأساس بالنهوض بالتنمية المستدامة والتقليص من التفاوتات المجالية والترايبية بين جهات المملكة.

وعلى ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تشهدها بلادنا، إننا نسجل ارتياحنا بخصوص الجهود المبذولة والمحمودة من طرف وزارتك في سبيل تطوير المسار وورش الجهوية المتقدمة، موازاة مع ورش اللاتمركز الإداري بشكل فعلي وعملي، يؤسس لتدبير إداري يؤطر العلاقات بين الإدارة المركزية والمصالح المركزية بالجهات.

وفي هذا الإطار، السيد الوزير، وبعد مرور 8 سنوات على دخول القانون التنظيمي للجهات حيز التنفيذ، لا بد من ابتكار المزيد من الحلول من أجل تطوير وتسريع نقل الوسائل والآليات الأساسية للجماعات الترابية، بما فيها الجهات، خصوصا فيما يرتبط بتدبير الجانب المالي وتنوع الموارد الذاتية وضرورة استكمال مشروع تبسيط المساطر الإدارية بالشكل الكامل ورقمنة الإدارة وتحديثها، مع ضرورة تأهيل العنصر البشري.

ومن جهة أخرى، السيد الوزير، فإننا نسجل بإيجاب الجهود المتتالية للجنة القيادة الخاصة بتنزيل ورش الجهوية المتقدمة بالأقاليم الجنوبية وتعزيز آليات اللاتمركز الإداري التي تبرز عن الحس العالي لجميع الفاعلين.

وفي الختام، السيد الوزير، نلاحظ أن هناك عجز كبير لهذه الجهات والأقاليم الجنوبية من أجل التمويل الذاتي، الذي نطمح إليه جميعا.

ونلتمس منكم مجهودا إضافيا وأخذ تدابير وقرارات صارمة لتعزيز وتنوع المداخل الذاتية للجهات والأقاليم والجماعات الترابية، خصوصا جهة العيون-الساقية الحمراء.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى آخر تعقيب في محور "الجهوية المتقدمة" للفريق الحركي.

السي يونس، تفضل.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

مما لا شك فيه أن خيار الجهوية المتقدمة كيعتبر واحد الخيار استراتيجي لبلادنا، اللي مؤطر بواحد المرجعية دستورية ثابتة، اللي كان من الأهداف ديالو تطوير بنية الدولة والمجتمع من خلال توزيع اختصاصات اتخاذ القرار التنموي بين الفاعل المركزي والفاعل الترابي. وزارة الداخلية وتحت الإشراف الحكيم ديالكم من الولاية السابقة، انكبت على بلورة واحد الترسانة جد مهمة من القوانين والتنظيمات، اللي الأساس ديالها هو التسريع بمأسسة هذا الورش.

واليوم، ومن بعد 8 ديال السنوات على البدء في التنزيل ديالو، لا بد لنا ما نديرو واحد الوقفة ديال التقييم والتقويم ديال الاختلالات وديال النتائج، باش نقدرو نمرو سريعا من واحد الفترة ديال واحد التمرين تأسيسي، تمرين ديمقراطي إلى مرحلة نضج تديري.

السيد الوزير المحترم،

كما نوهنا مرارا على المساعي ديالكم والمجهودات ديالكم من أجل التسريع بنقل الاختصاصات الذاتية للمجالس المنتخبة، نعبر عن امتعاضنا للتماطل، ولا، لا بغينا نقولو، التردد ديال بعض القطاعات الوزارية، على الرفع ديال اليد ديالها على هاذ الاختصاصات.

وبما أننا كنهضرو على الجهوية المتقدمة وعلاقتها بالتنمية، لا بد لنا ما نديرو واحد القراءة في مؤشرات التنمية الجهوية فبلادنا، اللي كتتميز بواحد السيطرة ديال واحد ثلاثة د الجهات اللي نقدرو نسميها متقدمة أو محظوظة على مجمل الاستثمارات، اليوم عندنا جهة الدار البيضاء الكبرى، جهة طنجة - الحسيمة، جهة الرباط - القنيطرة، كتساهم بأكثر من 58% من الناتج الوطني الخام، فيما باقي الجهات التسعة يالاه كتساهم بواحد 48% بواحد النسب جد متفاوتة.

وهاذ الشئ هذا كيساعدنا باش نعيدو النظر فمعايير، ليس فقط فمعايير توزيع الميزانيات باش نقدرو نديرو حتى مؤشر التنمية البشرية، مؤشر التنمية الاقتصادية، ولكن أيضا في توجيه الاستثمارات، باش نقدرو نعطيوا الحق لهاذ الجهات هاذي اللي ما اخذاتش حقها.

وبما أن التنمية مرتبطة أساسا بوثيقة برامج التنمية، نتمنى من المجالس المنتخبة أنها تجاوز ذلك العقدة ديال القطيعة مع البرامج

تتصاوبو على صعيد المركزية وتهودو للصعيد المحلي راه احنا فالطريق الخطأ، نهار اللي يبدأ الميزانيات دياولنا يتصاوبو على الصعيد المحلي ويطلعو للتجميع والمصادقة عليهم على الصعيد المركزي ويعاودو ينزلو للمستوى المحلي اللي التنزيل ديالهم والبرمجة ديالهم والتفعيل ديالهم، ذيك الساعة عاد غادي نكونو وصلنا للحقيقة للجهوية اللي بغينا.

ماشى مسألة واش نعطيو اختصاصات ذاتية تقوم بها الجهة، راه إيلا ما كانش هذا.. راه الكل لا يتجزأ، وإذا ما مشاش مع بعضو واخا نعطيوه الاختصاصات اللي أعطيناه راه ما غنوصلو حتى لحاجة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤالين الموالين حول "مساهمة الأراضي السلالية في خلق التنمية"، وتجمعهما وحدة الموضوع أيضا، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السي المدني.

المستشار السيد المداني أملاك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم، نسائلكم على مساهمة الأراضي السلالية في خلق التنمية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآتي الثاني في نفس الموضوع لمجموعة العدالة الاجتماعية.

السي المصطفى، تفضل.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم أن الأراضي السلالية في المغرب تكتسي أبعادا تتجاوز الأبعاد العقارية والاقتصادية، فهي معطى ثقافي يسهم في تعزيز الانتماء للجامعات البشرية المكونة للهوية المغربية، فالأراضي السلالية تعزز الانتماء الجماعي والقيم المشتركة لدى أفراد يذوبون في هوية محلية منتمية إلى هوية وطنية جامعة.

السابقة، لاسيما فاش كنهضرو على اتفاقيات مبرمة مع قطاعات عمومية، وأنها تتجاوز ذيك مسألة المحاصصة السياسية فالبرامج ديالها.

تحدثتو، السيد الوزير، على واحد المسألة مهمة اللي غادي نختم بها هي مسألة الحكامة والتكوين، واحنا فحزب الحركة الشعبية، كنشاطر وكم الرأي وكنعتقدو أن الهيئات السياسية اليوم مدعوة أنها تنتج لنا واحد النخب سياسية لها من الكفاءة الأكاديمية والميدانية ما يمكنها من تسيير الأمور، وأكثر من هذا وذاك، عندها الغيرة وعندها حب هاذ الوطن باش نقدرو نزيدو به للقدام كما بغاه سيدنا الله ينصرو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، التفاعل مع التعقيب.

تفضلوا السيد الوزير، تفضلوا السيد الوزير.. باقة شي بركة، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

ما غنطولش، اللي بغيت نقول بعجالة.

أن مسار الجهوية المتقدمة راه ماشي هدف فحد ذاتو، هو مسار، مساربدا 8 سنين، وغيبقى غادي فالوقت، لأن ما.. خصوصو تجويد، خصو كل مرحلة، مرحلة خصنا نتوقفو فيها ونعاودو نشوفو فين وصلنا، ونشوفو فين خطينا، وفين نجحنا، وهو مسار اللي غنمشيو فيه، وهاذ المسألة ديال الجهوية المتقدمة مسألة مفروغ منها، التوجهات الملكية السامية فهاذ الإطار حسمت فهاذ الموضوع، الجهة هي اللبنة الأساسية ديال التنظيم ديال بلادنا، هذا هو الأهم.

كتبقى قضية إمتا غنحسبو بأن عندنا جهوية؟ راه ما يمكنش نحسو بها ما حد ميثاق اللاتمرکز الإداري ما خرجش لحيز الوجود، اليوم هذا هو الإشكال الكبير اللي عندنا، خصوصو يتطبق فأقرب الأجل، لأن هو اللي غادي يعطي لنا ماشي غير الانطباع فقط، لكن نحسبو بأن وصلنا لواحد الجهوية اللي بغينا.

لأن اليوم، اليوم نتكلمو احنا ف 2024 وما زال اليوم المواطنين باش يقضيو واحد المجموعة ديال أسميتو.. خصوصو يجي حتى للرباط ويطلع للرباط، أنا ما عندها حتى معنى، ما عندها حتى معنى، والتوجهات ديال سيدنا فهاذ المجال محسومة، المجال الجهوي هو فين خصو يتحلو المشاكل، هو فيه خصو يتوضعو البرامج، هو فين خصو يدار لجميع المشاريع، خصها تدار، والالتقائية تكون فالمجال الجهوي.

ونعاود نقول واحد الكلمة اللي قلتها البارح، ما حدنا الميزانيات

فإن هذه الأراضي مطالبة بلعب أدوار اقتصادية مهمة في ميادين الفلاحة والرعي والسكن والصناعة والتجارة والخدمات والسياحة والمناجم والمقالع، إلى غير ذلك من الأنشطة ذات الوقع الاقتصادي والتنموي.

وانسجاما مع الفرص الاستثمارية الهائلة التي تتيحها هذه الأراضي، فإن مصالح وزارة الداخلية تعمل جاهدة على تعبئة هذه الأوعية العقارية، وكذا على تأطير وحث ملاكها من أفراد الجماعات السلالية من أجل الانخراط في الدينامية التي أسستها المبادرات الملكية السامية، من خلال الأوراش الهامة التي كرسها الإصلاحات التي عرفتها أراضي الجماعات السلالية من قبيل:

- تنمية الاستثمار الفلاحي فوق الأراضي السلالية من خلال تعبئة المزيد من العقارات، حيث تم رصد ما يزيد عن 100 ألف هكتار للكرء؛
- تملك الأراضي الفلاحية البورية لفائدة أعضاء الجماعات السلالية لتشمل ما لا يقل عن 670 ألف قطعة أرضية تم جردها وإحصاؤها بمساحة إجمالية تناهز 1.26 مليون هكتار؛

- استكمال عملية تملك الأراضي الفلاحية الواقعة داخل دوائر الري بالمجان لفائدة ذوي الحقوق لتشمل ما لا يقل عن 347 ألف هكتار، حيث تم لحد الآن تحفيظ 259 ألف هكتار وتجزئة ما يناهز 98 ألف هكتار، واستخراج ما يقارب 10 آلاف رسم عقارين. هذا، بالإضافة إلى البرنامج الذي باشرته الدولة مع برنامج "تحدي الألفية"، إذ تم استخراج 6783 رسم عقاري لمساحة ناهزت 49 ألف هكتار؛

- صر ووجد الأرصدة العقارية الضرورية لإنجاز المشاريع التنموية المختلفة بالمجالين الحضري وشبه الحضري، حيث مكنت هذه العملية من ضبط 41 ألف هكتار بالمجال الحضري و418 ألف هكتار بالمجال شبه حضري قابلة للتعبئة من أجل إنجاز المشاريع الاستثمارية الملائمة؛

- وأخيرا، الرفع من وتيرة التحفيظ العقاري، بعدما وصلت المساحة الإجمالية المحفظة حاليا إلى 5.1 مليون هكتار، مقابل 500 ألف هكتار سنة 2014.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة بداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السي المداني، تفضل.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الوزير المحترم،

ولعل هذه الأبعاد هي التي جعلت هذه الأراضي مصدر ثروة للجماعة السلالية المغربية والمحضر الأساسي لأفراد هذه الجماعات للدفاع عن جماعتهم ومصالحها، مع ما يثيره ذلك من صراعات حول هذه الأراضي تستمر إلى يومنا هذا.

وهذه الصراعات والمشاكل ناجمة بالأساس عن الانتقال اللي عرفه المغرب من اقتصاد عرقي جماعي إلى اقتصاد رأسمالي فردي، حيث اختارت فيه الدولة استهداف هذه الأراضي في مرحلة أولى بمشاريع استثمارية في إطار عقود الكراء وعقود التفويت قبل أن تتجه مؤخرا لتصفية هذا النظام العقاري عبر تملكه لأعضاء الجماعات السلالية، نساء ورجالا.

وهذا الانتقال يطرح مشاكل كثيرة مرتبطة بالتحديد الإداري والتحفيظ وتحديد ذوي الحقوق، أعضاء الجماعات السلالية المستفيدة، كما يطرح مشكلا كبيرا مرتبطا بالتفويتات على الشيعاء التي انتشرت في وقت سابق بين أفراد هذه الجماعات السلالية وأشخاص من خارجها، بواسطة عقود عرفية.

كما يثير هذا الانتقال أيضا تحدي يتعلق بجعل أراضي الجموع في خدمة وتنمية الجماعات الترابية داخل مجالاتها الترابية، وهي الإشكاليات التي نساؤلكم بخصوصها، السيد الوزير، سواء في المبادرات السقوية المحددة أو خارج هذه المبادرات، خاصة ما يتعلق بحصيلة ورش تسريع تصفية الوضعية القانونية لأراضي الجماعات السلالية بالمغرب من أجل توفير العقار المحفط بصفة نهائية، قصد الاستثمار الاقتصادي أو التملك لفائدة أعضاء الجماعات السلالية، هذا فضلا عن ورش إصلاح الإطار التشريعي القانوني المنظم لتدبير أراضي الجموع لبلادنا وجعلها حقيقة في خدمة التنمية بأبعادها المختلفة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير على السؤالين معا.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنظر إلى مساحة أراضي الجماعات السلالية المهمة والتي تناهز 15.6 مليون هكتار، واعتبارا لتوزيعها الجغرافي الذي يهم مجموع التراب الوطني، وكذلك تنوع خصائصها ما بين فلاحي سقوي وبوري وغابوي ورعوي وحضري وشبه حضري.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة لا يسعني إلا أن أنوه بالمجهود الذي تباشره وزارة الداخلية، في إطار جعل هاذ المكون الأساسي للهوية المغربية المتعلق بأراضي الجموع في خدمة التنمية.

لكننا نؤكد على أنه الإصلاح القانوني للإطار القانوني المنظم لأراضي الجموع والذي ينهل من ظهير 1919، أعتقد على أن هاذ الأمر هذنا، هو من بين التحديات الأساسية التي يتعين كسبها في أفق جعل-كما قلنا هاذ الأراضي الجماعية والسلالية-في خدمة التنمية، لأنه الواقع يثبت على أنه كثرة المنازعات، كثرة المشاكل، تضخمها في كثير من الأحيان.

وأیضا هناك إشكال يتعلق.. الانكباب عليه هو كيف يتأتى لنا أن نجعل من مجموعة ديال الأراضي الجماعية، الأرصدة الجماعية ديال الجماعات السلالية في خدمة الجماعات الترابية، وجعله كأوعية عقارية لهذه الجماعات من أجل خلق الثروة وخلق التنمية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيبين.

السيد وزير الداخلية:

وإذا سمحت السيد الرئيس المحترم، غادي نبدا منين كمل السيد المستشار المحترم.

كيف كتعرفو كاملين بأن القوانين المؤطرة للأراضي السلالية بقات سارية المفعول من 1919 حتى ل 2019، يعني ما يقارب 100 سنة، تم إعادة النظر فيهم في 2019، والهدف من إعادة النظر بالقوانين المنظمة للجماعات السلالية كان عندنا أهداف منها:

- الهدف الأول والأساسي، هو حماية هذا الرصيد العقاري المهم، اللي قلنا فالأول كيمثل تقريبا 15.5 مليون هكتار، واللي كيتستعملو الساكنة ديال هاذ الجماعات السلالية اللي كتقارب 4 دالمليون حتى ل 5 دالمليون نسمة، هذا كان هو الهدف الأساسي؛

- ثانيا، الهدف الثاني كان هو وضع رهن إشارة الاستثمار هاذ الرصيد العقاري، وفهاذ الباب كانو التعليمات الملكية السامية فيما يخص مليون هكتار فالعالم القروي من أجل خلق طبقة متوسطة، واللي بدينا فيها العمل ابتداء من 2019-2020.

بطبيعة الحال وقعو بعض سميتو، كان كوفيد اللي بطبيعة الحال تتعرفو عشنا واحد الحاجة صعبة، الجفاف اليوم، وهنا بغيت نشير لواحد القضية، القانون الجديد للأراضي السلالية حدد كيفية

هناك إجماع تام على تسريع وتيرة الاستثمار.

الاستثمارات مدخل أساسي لخلق فرص الشغل والتنمية الشاملة في بلادنا، وخاصة في العالم القروي، بمقابل ذلك يظل تشجيع الاستثمارات رهين بتوفير الوعاء العقاري المناسب الذي يضمن كافة الحقوق والاتفاقات، والخالي من كل المشاكل والعيوب والتعقيدات التي تعترضه.

والحال أن حصة كبيرة من الوعاء العقاري في العالم القروي تنضوي تحت نظام أراضي الجموع والسلالية والتي تقدر بحوالي 15 مليون هكتار غير مستثمر بالشكل اللائق والكافي، فتعبئة هذه الأراضي للاستثمار يعتبر مدخلا أساسيا للتنمية بالعالم القروي على وجه الخصوص من أجل خلق طبقة وسطى فلاحية ومواصلة دينامية تطوير سلاسل الإنتاج الفلاحي لضمان الأمن الغذائي ببلادنا.

ولكل ما سبق سينعكس حتما على استقرار الأسر وأبنائها، وسيخفف من موجات الهجرة غير المحسوبة نحو المدن والآثار السلبية الاجتماعية التي تصاحبها.

وإذ نثمن جهودكم ومبادراتكم، السيد الوزير المحترم، لتحسين الأنظمة القانونية للأراضي السلالية، سواء المتعلقة بالوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدابير أملاكها وبالتحديد الإداري لها لأراضي الجماعات السلالية أو تلك المتعلقة بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري، الذي أتاح تمكين المرأة بالانتفاع بأملاك الجماعة، تحقيقا لمبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية.

وكذا إمكانية تفويت الأراضي الجماعية للفاعلين الاقتصاديين الخواص، والذي جاء في سياق مضامين الرسالة السامية لجلالته بمناسبة المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في دجنبر 2015 بالصخيرات.

وثقتنا فيكم كبيرة خلال هذه الولاية الحكومية لتسريع تنزيل هذا الورش الاستراتيجي الذي بدأت معاملة تتضح مع مطلع 2021، بانطلاق برامج كراء العقارات الجماعية لفائدة الاستثمار الفلاحي وفق المسطرة الجديدة، بموجب القانون 62.17 ومرسومه التطبيقي.

فحجم التحديات والرهانات التي تواجه بلادنا كبير جدا، خاصة في ظل مناخ إقليمي ودولي غير المستقر، يتطلب منا جميعا التعبئة ومضاعفة الجهود في سبيل توفير مناخ أعمال محفز لكل المستثمرين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن، التعقيب الموالي لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السي مصطفى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

سؤال السيد المستشار المحترم، وكنتغل الفرصة بأن كاين إخوان النقابات كاملين هنا مجموعين باش نوضح واحد ثلاثة د النقط.

بطبيعة الحال الحوار القطاعي للجماعات الترابية مع النقابات كان مستمرا، آخر الاجتماعات اللي كانوا مهمين كانوا في 2019، على الأساس ديالهم تم الاتفاق على مجموعة د النقط.

2019 جات كوفيد حبسو، إلى آخره، تحبست النقاشات، ومع هذا بقينا خدامين على ذلك الشئ اللي كان الاتفاق عليه، وكنا دائما مستعدين وحتى للآن مستعدين أننا نجلسو مع الإخوان والنقابات باش ندرجو جميع النقط.

غير هو بغيت نشير لواحد القضية، ما تنديرش الإضراب عاد تنطليو نجلسو، تجلسو وإذا ما تفهمناش تنمشيو الإضراب، ولا تنطليو نجلسو وإذا ما جلسناش عاد تنمشيو للإضراب، ما شي تنبداو بالإضراب عاد نجلسو، زعما، أنا تنقول لكم، وهنا كان الإخوان والنقابات كاملين، مستعدين نجلسو فأى وقت، بحق ماشي تحت ضغط د الإضراب، حبسو الإضراب وأجيو مرحبا بكم فأى وساعة بغيتو، احنا مستعدين، أما باش نجلسو والإخوان دايرين الإضراب على برا واحنا جالسين الداخل، لا، ما شي نقاش صحي.

اليوم، الجماعة الترابية تتعرف إضرابات متتالية، الإضراب حق مضمون حتى واحد ما تيقول ما اسميتو، ولكن تنقول لكم وإلى بغيتو تجلسو احنا مستعدين فأى وقت وحين.

غير هي نتفاهمو، ديرو البرنامج ديالكم وقولونا أشنو بغيتو، واحنا مستعدين نتفاعلو معهم، واحنا خدامين على ذلك الشئ اللي اتفقنا عليه ف 2019 راه مازال خدامين عليه، ما لغينا هاش، خدامين وباقي خدامين على الصيغة اللي كنا متفقين عليها ف 2019، ومستعدين نحينوها فأى وقت بغيتو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب المجموعة المحترمة، تفضلوا.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

أساسية لكراء هاذ الأراضي هي عبر طلبات العروض، الأساس هو طلبات العروض، بطريقة مباشرة تيبقى حالات خاصة، أما طلب العروض هي القاعدة.

وهنا عندنا إشكال كبير، لأن الكثير من الأراضي تم الكراء ديالها مع الجفاف اللي تتعرفو بلادنا، الله يرحمنا، مجموعة من المستثمرين اضطروا أنهم يرجعو الأراضي وما يكملوش الاستثمار ديالهم اللي كان معول عليه فهاذ الأراضي.

إذن، كيف قلت، فالمجال الفلاحي مجموعة د الأراضي تم تخصيصها للكراء فالمجال الفلاحي، فمجال الاستثمار الصناعي والطاقي، إلى آخره، مجموعة من الأراضي تم تخصيص ديالها للاستثمار فهاذ الميدان، كاين الأراضي اللي هي موجودة داخل المدارات الحضارية ولا شبه الحضارية اللي كانت فالغالب د الأحيان كانوا بعض الإشكالات كبرى، لأن كان كيتم الترامي عليها، وتتعرف البناء العشوائي، إلى آخره، تقرر بأن هاذ الأراضي يتم التفويت ديالها للأملالك الخاصة للدولة، لأن هي يمكن لها توضعها بسهولة رهن إشارة المستثمرين.

اللي بغيت نوصل لو، هو أن المحور الأساسي ديال إعادة النظر فهاذ القوانين ديال الجماعات الترابية، كان الهدف منه كيفاش يمكن هاذ الأراضي تستعمل، بطبيعة الحال، فالتنمية د بلادنا وفي تنمية المداخيل أساسا لذوي الحقوق، لأنه هوما فالأول والأخير هم أصحاب هاذ الأراضي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن "الحوار الاجتماعي الخاص بموظفي الجماعات الترابية"، موضوع السؤال العاشر والأخير في محور الأسئلة الموجهة لقطاع الداخلية.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

السي لحسن، تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

نسائلكم، السيد الوزير، عن الحوار الاجتماعي الخاص بموظفي الجماعات الترابية؟

شكرا.

السيد الوزير،

في ظل أهمية الجماعات الترابية ودورها ومهامها الدستورية واختصاصاته المالية، ومن أجل تمكينه من الانخراط في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بمختلف الخدمات التي تقدم للمواطنين بشكل يومي، فإن أساسها والدور المحوري الذي تلعبه الموارد البشرية، باعتبارها اللبنة الأساسية لتحقيق الإنتاجية المطلوبة ومواكبة التنمية المنشودة، لذا المفروض تحفيزها وخلق بنية استقبال لجلب المزيد من الأطر لتزويد وتفعيل الأوراش المحلية.

لكن، الواقع المعاش يرتبط بالتميز والحيث الذي تواجه موظفات وموظفي الجماعات الترابية على مستوى وضعيتهم الإدارية التي تعترضها العديد من الاختلالات، حسب الفئات مقارنة مع باقي الموظفين والموظفين في القطاعات العمومية الأخرى.

فالجماعات الترابية اليوم تعرف احتقاناً غير مسبوق وتعيش على إيقاع احتجاجات متتالية منذ يوليوز الماضي، نتيجة التعليق المفاجئ للحوار الاجتماعي منذ مارس الماضي من طرف الوزارة وعدم الوفاء بالالتزامات المتضمنة باتفاق 25 دجنبر 2019، أعطانا الوعد السيد الوزير بأنه راه الالتزامات راه باقي غادي تنفذ، هذا مستجد اللي مزيان.

إن الجمود الذي يعتلي الملف المطلي لموظفي الجماعات الترابية مع غياب نظام تعويضات منصف ومحفز تحقق من خلاله العدالة الأجرية.

كما أن نهج تفعيل المؤسسات الاجتماعية يطبعه البطء في خروجه إلى حيز الوجود والنظام الأساسي كذلك باقي عالقين منذ اتفاق 2002.

هذا، بالإضافة إلى الملفات المعروضة في إطار اللجن التقنية الموضوعاتية التي لم تتقدم في أشغالها بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الأطر الإدارية للمديرية العامة للجماعات الترابية والشركاء الاجتماعيين.

وهنا نسائل الوزارة عن مدى حسمها في الملفات المحالة على لجنة القيادة، ومن أبرز هذه الملفات:

- الزيادة العامة في الأجور؛

- إقرار نظام التعويضات الخاصة بالقطاع؛

- تسوية الوضعية الإدارية لحاملي الشهادات؛

- إنصاف خريجي مراكز التكوين الإداري والأعوان العموميين؛

- تسوية وضعية التقنيين ما قبل 2006؛

- والاستجابة لمطالب إجراء التدبير المفوض - لقطاع النظافة؛

- تحفيز المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين إسوة بزملائهم

في قطاع التعليم؛

- ترسيم وضعية الممرضين والأطباء، إسوة بزملائهم في قطاع الصحة؛

- فتح درجات الترقى في وجه بعض الفئات التي توقف مسارها المهني، يعني المتصرفون التقنيين، إلى آخره المحللون؛

- معالجة ملف العرضيين.

السيد الوزير،

هي ملفات عالقة تتطلب معالجتها في إطار حوار جدي ومسؤول يفضي إلى نتائج عملية وملموسة وفق جدولة زمنية مضبوطة، على غرار بعض القطاعات العمومية الذي رفضت النقابات وتوصلت إلى حلول، لكن للأسف تم إغلاق باب الحوار من طرف الوزارة وحث رؤساء الجماعات الترابية على مباشرة اقتطاع غير مشروع لأجور الموظفين.

وبناء على ما سبق، نطالب الوزارة العمل على مواجهة كل القضايا المطروحة على القطاع وتجنب المزيد من الاحتقان الذي ليس في مصلحة أي واحد، والحوار المنتج راه فضيلة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفاعل السيد الوزير مع التعقيب.

تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

وإذا جاوبتك السيد المستشار راه دخلنا فالحوار القطاعي، ودخلنا فأسمي، لكن واحد المجموعة د النقط اللي بغيت نشير لهم:

أولا، فيما يخص الموظفين ديال الجماعات الترابية، أنا تنقولها وتنعاودها، إذا بغينا موظفين أكفاء وبغينا موظفين اللي فالمستوى دالجماعات الترابية، خصهم يكون عندهم تحفيزات اللي كيتطابقو مع هاذ الشئ اللي مطلوب منهم، هاذي زعما قاعدة مآمن بها ومتفقين عليها، ما يمكنش تطلبو واحد السيد يدير واحد الجهد أكثر من اللازم، وفي نفس الوقت ما يكونش عندو الشئ اللي خصو يكون عندو هاذ الشئ متفقين منو.

الآن بطبيعة الحال هاذ الشئ كان التجويد ديالو، خصنا نجلسو مع بعضنا ونخرجو كاع اللي خصو يخرج باش يمكن نجودو العمل ديال الأطر ديال الجماعات الترابية.

وكنعاودو بأن وزارة الداخلية بلاهاذ الأطر راه ما عندها ما تدير، راه هوما العمود الفقري.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الجواب للسيد الوزير.

السيد محمد عبد الجليل وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا السيد المستشار على السؤال.

نبغي نذكر بأن البلاد ديالنا كتتوفر على 25 مطارا، 19 مطارا منها دولية، الطاقة ديالها الاستيعابية 39 مليون مسافرا فالسنة.

سجلت الحركة ديال النقل الجوي سنة 2023: 27 مليون مسافر، يعني ارتفاع قدره 32% مقارنة مع سنة 2022، وبزيادة ديال 8% ديال سنة 2019 كسنة مرجعية قبل الجائحة.

بالنسبة لمطار الدار البيضاء، اللي كيعالج أكثر من 36% من إجمالي حركة النقل الجوي الوطني، استقبل حوالي 10 ديال الملايين دالمسافرين بزيادة قدرها 28% مقارنة مع سنة 2022. ومازال كاين واحد الانخفاض بالنسبة لـ 2019 بالنسبة ديال 5% في مطار الدار البيضاء.

باش نلاءمو الطاقة الاستيعابية للمطارات بصفة استباقية للحاجيات المستقبلية للحركة الجوية، تتوفر بلادنا كيف قلتو على المخطط المديرى للمطارات، تياطر برامج المكتب الوطني للمطارات باش يرفع من الطاقة الاستيعابية ديالهم.

وفي هذا الصدد، تيقوم المكتب حاليا بأشغال المحطة الجديدة لمطار الرباط-سلا، وتيحضر باش يبدا بالأشغال ديال المحطة ديال تطوان.

وباش يواكب خارطة الطريق لقطاع السياحة واحد النمو سريع اللي عرفوه بعض المطارات، تيستعد المكتب باش ينطلق فالتوسيع ديال مطارات طنجة وأكادير ومراكش.

كيعمل أيضا المكتب على إنجاز دراسة تخصص توسيع مطار الدار البيضاء بهدف مواكبة المخطط الاستراتيجي لشركة الخطوط الملكية المغربية لموضوع العقد البرنامج الجديد 23-37 بين الدولة والشركة.

وللتذكير، فإن هاذ المطارات المغربية تعززت الشبكة ديالها خلال السنوات الأخيرة بالمحطة الجديدة ديال مراكش سنة 2016، المحطة الجوية الجديدة ديال فاس سايس سنة 2017، خلال 2017 تم فتح "المحطة الجوية 1" لمطار محمد الخامس، وأيضا محطات جدد أخرى بكل من مطارات كلميم والرشيديّة وزاكورة، بالإضافة إلى مطار الناظور سنة 2021.

وفي انتظار إنجاز المحطات المطارية الجديدة تيقوم المكتب أيضا بمجموعة من التحسينات السريعة الإنجاز، باش يقدر يرفع من

القضية ديال الاقتطاعات غير قانونية وأسميتو، أنا تنأمن بواحد المبدأ، العمل تيقابله الأجر، ما تيكونش العمل ما تيكونش الأجر، احنا واضحين وزعما تنقولها ونعاودوها الأجر مقابل العمل.

الإضراب حق مضمون، حتى واحد ما تيجيدو، لكن حين تدير الإضراب تتكون مقتنع بأنه عندو تبعات ديالو.

هذا ما تيمنعش، الأساسي ماشي هو هذا، الأساسي هو كيفاش نمشيو للمستقبل، كيف قلت لكم، وهنا تهضر مع الإخوان د الكونفدرالية ومع النقابات الأخرى.

احنا مستعدين من غدا نجلسو ونتذاكرو ونحلو الإشكاليات ونشوفو كيفاش نحفزو هاذ الموظفين، وكيفاش يتم التحفيز ديالهم على المدى الطويل، ماشي فقط على المدى القصير، لكن هذا كيلزمنا أننا نكونو واعيين أش كنديرو، الإضرابات كيجيو حتى إذا ما تفاهمناش، الإضرابات كيجيو فآخر المطاف، آخر الدواء الكي، كيف كيقولو الفقهاء، ما كنبداوش بالكي، عاد نعرفو علاش تكويننا، نجلسو ونطلبو ونجلسو نتناقشو، وإذا ما تفاهمناش ذيك الساعة كل واحد يدير خدمتو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، كما نشكركم على مساهمتكم في القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع النقل واللوجستيك وموضوعه "تطوير الطاقة الاستيعابية للمطارات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضل السي كريم، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

سؤالنا اليوم حول الإجراءات المتخذة من أجل تطوير الطاقة الاستيعابية للمطارات، وكذلك مناسبة لتحدث عن المطارات.

تحدثنا السيد الوزير عن المخطط المديرى، وكذلك عن مجموعة من الإجراءات اللي قامت بها الوزارة فهذا المجال.

وشكرا.

العامل، والتنسيق باش يمكن تحلوهاذ الإشكال، لأنه السؤال اللي بكل صراحة كي طرحو كل مواطن مغربي مقيم بالخارج من أبناء هاذ الإقليم أولا إقليم كرسيف كذلك.

فيكل صراحة بغيتك اليوم تلتزم معنا بحكم احنا فالأغلبية الآن مكونات الأغلبية ما عندناش العذر باش نجاوبو الساكنة ولا الإخوان نقولولهم راه احنا فالمعارضة ولكن فالأغلبية الآن أنه تقدر تدير واحد اللجنة وتحل هاذ الإشكال، وخاصة أن اليوم كايين ارتفاع ديال نسبة السياح، كايين التظاهرة الدولية "لكان إفريقيا" وأن فاس غتحتضن حتى هي بعض المباريات الرسمية، فالله يجازيك بخير، السيد الوزير، كنعرفو الجدية ديالك أنك تقوم بالواجب فهاذ الباب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

تفاعل السيد الوزير مع تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

بسرعة، المطار ديال تازة اللي كايين اليوم غير مؤهل إلا للطائرات اللي الوزن ديالها تيقل على 5 ديال أطنان، الدراسة اللي تنقومو بالتحضير ديالها، اخذنا الموافقة وغادي نطلقو طلب العروض إن شاء الله باش نشوفو الخبراء، وهاذ المكاتب ديال الدراسة هوما اللي خصهم يقومو بزيارات ويقومو بالعمل باش يشوفو أشنو هو اللي يمكن لو يتعمل مستقبلا في هذه المنطقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

"تطوير ظروف عمل السائقين المهنيين للنقل الدولي للبضائع"، موضوع السؤال الثاني من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد الرئيس، السي عبد اللطيف.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

عن تحسين ظروف عمل السائقين المهنيين للنقل الدولي للبضائع، نسالكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السلاسة ديال المعالجة ديال التدفقات ديال الركاب وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمسافرين، خاصة فهاذوك المطارات اللي عارفة اليوم واحد الارتفاع قوي فالرواج ديالها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن التعقيب للفريق المحترم.

السيد الرئيس تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الوزير.

كنشكروك على المعطيات وعلى المعلومات اللي قدمتها لنا كمسؤولين في هاذ القبة، وكذلك كما تتعرفو التحدي اللي غادي فيه المغرب واحتضان التظاهرات الدولية في المناسبة، السيد الوزير، باش تزيدو تسرعو وتيرة ديال تأهيل هاد المطارات الكبرى اللي ذكرتها، منها الدار البيضاء، مطار طنجة ومراكش، وما تنساوش المطارات كذلك مولاي علي الشريف بالرشيدية والمطارات الأخرى العيون كذلك، لأن الآن التنامي ديال السياحة والرغبة ديال المواطن لا المغربي ولا الأجنبي للقيام بزيارات، سواء داخلية أو خارجية، كيطالبكم باش تزيدو تسرعو من الوتيرة ديال إنجاز البنيات التحتية كذلك.

السيد الوزير،

أنا نبغي نفتح معك واحد القوس ما دمت هضرتي على المخطط المدير، وكان التزام ديالكم في لجنة المالية، نسولكم على مطار تازة اللي مغلق منذ التأسيس ديالو، احنا يكفيننا فخرا أن جلالة الملك نصره الله، كان نزل فذاك المطار ومن بعد ما انتهت المهمة الرسمية ديالو خرج من ذاك المطار.

بغيناكم تواكبونا، السيد الوزير، كنعرفوكم أنكم واعدتونا في لجنة المالية أنكم تقومو بالواجب وأن تشوفوشي لجنة ولا ذيك الدراسة اللي غتقومو بها تعطيونا معطيات.

فألتمس منك، لأن هاذ المطار كايين واحد 40 ألف نسمة من الجالية، بالإضافة لفاعلين اقتصاديين كايين معامل في النسيج جد مهمة اللي كتخدم مع (Tommy Hilfiger) ومع (FENDI) ومع (ZARA)، يعني شركات كبيرة (MASSIMO DUTTI)، هاذو معروفين، فتحنا ليهم المطار زيدو، خاصة أن الإقليم محتاج إلى إنعاش السياحة وكذلك إنعاش الشغل، فبالتالي غتعتي واحد الدفعة.

فأنا كنتلمس منك باش تدير واحد الزيارة رفقة المسؤولين الإداريين ديالك للإقليم تحت الإشراف ديال السلطات، بطبيعة الحال السيد

السيد الوزير،

لا شك أن قطاع النقل أصبح يعرف دينامية كبيرة، خاصة بعد إطلاق مجموعة من الأوراش المهيكلية والإصلاحات الهامة الهادفة إلى تحسين جودة وسلامة الخدمات ورفع من المهنية وتعزيز التنافسية.

ونود بهذه المناسبة إيصال صوت فئة من العاملين في قطاع النقل الطرقي الدولي للبضائع، التي تعاني في صمت، حيث تعيش أوضاعا صعبة، نتيجة العديد من الإكراهات الواقعية والقانونية والتقنية التي يعرفها هذا المجال، والتي أثرت بشكل سلبي على ظروف عمل السائقين المهنيين، والتي ننقلها إليكم بكل أمانة، كما تلقيناها من لدن مكاتبنا النقابية، بعدما تبين لنا أن هناك حاجة ماسة إلى إثارة انتباهكم إليها وإلى ضرورة التفكير في إيجاد مداخل لتحسين ظروف عمل هؤلاء السائقين والنهوض بأوضاعهم، ومن بين هذه المشاكل:

1. ما يعانيه النقالون من صعوبات حقيقية داخل ميناء طنجة المتوسطي، بسبب طول الانتظار، جراء ما تعرفه الإجراءات الجمركية من بطء، إذ تصل أحيانا فترة الانتظار إلى ثمان ساعات، مما يتسبب.. (انقطاع الصوت). وبالتالي فرض غرامات على الناقلين؛

2. ما يتعرض له الناقلون المغاربة كذلك من فرض غرامات مالية ثقيلة من طرف السلطات الإسبانية بالجزيرة الخضراء، كلما تجاوزت كمية الكازوال المخزنة 200 لتر؛

3. غياب مواقف الاستراحة بمواصفات تجعلها معدة لتوقف عربات الوزن الثقيل، في ظل ما يفرضه القانون على سائقي هذه العربات من ضرورة التوقف لمدة 45 دقيقة، كل أربع ساعات من السياقة.

ورغم المجهودات المبذولة والمبادرات الإصلاحية المتخذة وفرص الاستثمار التي أصبحت متاحة في مجال النقل الدولي للبضائع، إلا أن واقع هؤلاء السائقين المهنيين يتسم بوضعية صعبة، مما يؤثر سلبا على حياتهم اليومية وعلى الدور المنوط بهم داخل قطاع حيوي وحساس يلعب دورا أساسيا في تعزيز التنافسية الاقتصادية الوطنية وإنعاش الصادرات المغربية وتطوير المبادلات التي تربط بلادنا بشركائها الدوليين.

وإيماننا منا، بأن الحوار المبني على جو الثقة وفق مقاربة تشاركية تبقى الآلية الوحيدة للتعاطي مع مختلف القضايا المهنية والاجتماعية والقانونية للقطاع وللمعالجة كل المشاكل، فإننا ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى التجاوب مع مطالب هذه الفئة من السائقين والعمل على متابعة ومناقشة الصعوبات والعراقيل التي تعترض عملها، وذلك قصد تسوية مشاكلها والعمل على تحسين أوضاعها المادية والمهنية والاستجابة لمطالبها الخاصة، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروفها الاستثنائية.

وشكرا.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد المستشار.

شكرا على هاذ السؤال.

حقيقة تتعرفون بأن هاذ الحكومة والوزارة خاصة، تتولي أهمية كبرى لقطاع النقل الطرقي، وخاصة قطاع النقل الطرقي للبضائع الدولي والناس اللي تيعملو بهاذ القطاع هذا..

في إطار الحوار القطاعي اللي تنجزو الوزارة مع مختلف التمثيليات المهنية لهاذ القطاع وخاصة مع مهنيي النقل الدولي للبضائع والسائقين، تم الاتفاق مع هاذ التمثيليات على واحد المجموعة من الأولويات اللي تنعملو عليها، تنعملو على معالجتها وفق واحد البرنامج سنوي وتكونو اجتماعات متتالية، ومن ضمنها بالطبع تجويد وتحسين ظروف عمال السائقين المهنيين وخاصة سائقي النقل الدولي للبضائع، فهاذ الإطار ت يتم تدارس سبل إحداث إطار لخلق "باحات الاستراحة"، خاصة مجهزة بمختلف الضروريات لتمكين السائقين من احترام مدة السياقة ومدة الراحة.

وفيما يخص استعمال الطريق السيارة، محور طنجة المتوسطي اللي هوتيستعمل بزاف من طرف النقل الدولي، تم باتفاق مع المهنيين على تحديد 2 ديال المواقع لوقوف الشاحنات رئيسيين، تيتناسبو مع التطبيق السليم للمقتضيات القانونية المتعلقة باحترام مدة السياقة وفترات الراحة، وتيتعلق الأمر بإباحة الاستراحة قريبة من أم الربيع حدا مراكش فطريق مراكش، وبإاحة الاستراحة قريبة للقنيطرة، وتتنكب الآن الوزارة على إعداد اتفاقية شراكة هاذ السنة إن شاء الله مع كل من وزارة التجهيز والماء والشركة الوطنية للطرق السيارة وأيضا الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية باش نعدو برنامج ديال هاذ الباحت الخاصة بالنقل المهني على مسار الطرق السيارة، والتي ستحدث إن شاء الله بتشاور مع مهنيي النقل الطرقي الدولي، وخاصة منهم السائقين المهنيين في السنوات القليلة المقبلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن التعقيب للفريق المحترم.

السيد الرئيس، تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نثمن مبادرة الوزارة دعوة النقابات الأكثر تمثيلية إلى جولة جديدة من الحوار القطاعي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

تفاعل السيد الوزير مع التعقيب.

تفضلوا.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

هاذ الصعوبات اللي تكلمتو عليها هي طبعاً حقيقة اللي كنتكلمو فيها داخل اللجن اللي خصصناها للمهنيين، وهاذ ثلاثة ديال النقط اللي شارتلها، شارو لها حقيقة أيضاً المهنيين، بالنسبة لميناء طنجة المتوسط، نتعرف بأن الميناء خدام باش يوسع المناطق اللي يمكن لهم يكونو فيها العمليات ديال المراقبة الجمركية باش يسرع من السيولة داخل الميناء.

بالنسبة للغرامة المالية الإسبانية المتعلقة بكمية الكازوال، هذا قانون أوروبي، خصنا نشوفو مع النظير ديالنا الإسباني واش يمكن يكون استثناء بالنسبة للعلاقة الثنائية اللي كاينة بينتنا بجوج.

أما بالنسبة لباحات الاستراحة اللي جات فالصلب ديال الجواب ديالي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤالين الثالث والرابع تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة، والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار حول "ارتفاع تذاكر تنقل مغاربة العالم عبر المطارات والموانئ".

الكلمة لكم، تفضلوا السي كمال.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

إخواني، أخواتي المستشارين،

السيد الوزير،

نسائلكم عن التدابير الاستباقية المزمع اتخاذها من أجل الحد من غلاء أسعار تذاكر التنقل، بما يسهل عدة أفراد المغاربة المقيمين بديار المهجر في أحسن الظروف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الموالي في نفس الموضوع من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي محمد صبحي، تفضلوا.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

نسائلكم عن التدابير المتخذة من أجل التخفيض من تذاكر السفر عبر الطائرات والسفن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير عن السؤالين معا.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيدين المستشارين المحترمين على هاذ الموضوع أوعلى هاذ السؤال.

بغيت في البداية نذكر بأن المغرب خلال العقدين الأخيرين طور منظومة مهمة ديال النقل، اعتمد فيها تحرير القطاع على الصعيدين الوطني والدولي كمبدأ للرفع من تنافسية خدمة النقل للمواطنين، وفي هاذ الإطار تم التوقيع على اتفاق الأجواء المفتوحة مع الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأخرى، الشيء اللي مكن من تنمية عروض النقل الجوي وتنويعها، مع دخول شركات النقل الجوي ذات التكلفة المنخفضة للسوق الوطنية، الشيء اللي أدى إلى تكثيف الربط الجوي، وانعكس إيجاباً على مستوى الأثمنة ديال التذاكر قبل هاذ المبادرة هاذي.

فيما يتعلق بالنقل البحري للمسافرين، وفي إطار الشراكة مع دول جنوب أوروبا، وخاصة مع إسبانيا، تم تطوير هذا النقل بمضييق جبل طارق من كلا الطرفين، وذلك عبر التراخيص لعدد من شركات الملاحة باش نوفرو عروض متنوعة تتماشى مع حاجيات ديال مستعملي هذا النمط من النقل.

بغيت نغتنم هاذ الفرصة باش نذكر أن أسعار النقل الجوي والبحري للمسافرين في المغرب، أسعار تتخضع لمبادئ العرض والطلب، وتختلف أسعار الرحلات طبعاً حسب المواسم والفترات الزمنية، كما أن هذه الأسعار مرتبطة بمستوى الملء وعدة عوامل أخرى.

كتبغي ترجع أول حاجة كتفكر فيها هو الأثمنة الخيالية ديال التذاكر ديال النقل الجوي وديال النقل البحري، يعني، السيد الوزير، اليوم مفروض أننا نلقاو واحد الحل، وخاصة كنعرفو بأن صاحب الجلالة الله ينصرو كيغطي واحد الاهتمام كبير للجالية المغربية، وكنعرفو بأننا كلنا مغاربة والحكومة كذلك كتنوه بهاذ التحويلات المهمة اللي قامت بها الجالية المغربية خاصة في أيام كوفيد، وكنطلبو منهم باش تبقى هاذ العلاقة الوطيدة مع البلاد، ولكن ما نقولش ليه، السيد الوزير، نقولو بأنه نخليوهم عرضة للعرض والطلب.

العرض والطلب فعلا هاذي تجارة، والتجارة اليوم احنا اللي كنعطيوهاذ الرخص ديال الاستغلال لاد ديال الطيران ولا ديال البواخر، لازم يكونو دفاتر التحملات اللي كتحكمو فيها، السيد الوزير، ونضمنو لهاذ الناس أنهم ما يكونوش ضحية ديال واحد المجموعة ديال بعض الشركات اللي كتفرض أثمنة اللي.. (le monopole c'est normale) هاذ الشي اللي كيغطي السيد الوزير.

كذلك، أكثر من هذا إلى شفنا غير واحد المقارنة، السيد الوزير، اليوم الخطوط البحرية اللي كتربط مثلا سبتة المحتلة مع (Algeciras) سيارة بجوج أفراد 150 أورو، نفس المسافة ونفس النوع ديال الباخرة ونفس الشركة كتربط طريفة مع مدينة طنجة 400 أورو، واش هاذ الشي منطقي السيد الوزير؟

الله يخليكم لازم أننا اليوم ناخذو هاذ الشي بعين الاعتبار، وخاصة أننا إلى شفتو التوجهات الواقعية ديال صاحب الجلالة الله ينصرو فالخطاب الأخير ديال المسيرة الخضراء، أن اليوم خصنا نعطيو اهتمام للملاحة التجارية، اليوم المغرب عندو جوج ديال القناطر ديال التواصل، يا إما الجويا إما البحر، هاذ الشي اللي عندنا.

لازم، السيد الوزير، الله يخليكم، نعطيو اهتمام لهاذ المسائل.

الأجوبة احنا كنشكروكم عليها، ولكن أنا كنعرف الناس اللي كيكتبو هاذ الأجوبة هوما اللي خالقين المشاكل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم.

نمر لتعقيب الفريق الاستقلالي.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد صبيح:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير،

بداية، نود أن نشكركم على المعطيات التي تفضلتم بعرضها، والتي

وهنا بغيت نشير إلى أن أسعار تذاكر النقل الجوي والبحري عرفت حقيقة ارتفاعا على المستوى العالمي خلال السنوات الأخيرة، نظرا لعدة عوامل منها التقلبات ديال الأسعار ديال الوقود، الأثر ديال الجائحة... إلخ.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2023 عرفت حركة النقل الجوي عبور 27 مليون مسافر، أي بارتفاع بـ 8% قبل الجائحة، وتميز الصيف ديال السنة الماضية بالتنوع في عروض النقل الجوي، حيث سجلنا 1783 رحلة أسبوعية، ربطت المغرب بـ 50 بلاد 122 مطار دولي.

بالنسبة لموضوع أئمنة النقل الجوي، هاذ التضاعف ديال الفاعلين اللي وصل لأزيد من 50 شركة ديال الطيران، تتنافس ما بينها، هاذ الأمر هو اللي تيمكن لنا يترتب عليه مستوى تنافسي هام بالنسبة للتذاكر.

أما فيما يتعلق بالنقل البحري، سنة 2023 عرفت تعبئة 32 سفينة تابعة لتسعة ديال الشركات على 12 ديال الخطوط البحرية، ربطت الموانئ المغربية بنظيراتها ديال الجنوب ديال أوربا وقدينا نضمنو 538 رحلة أسبوعية بسعة قصوى تقدر بـ 500.000 مسافر و136.000 سيارة كل أسبوع.

هاذ العرض هذا تنجموه على العملية ديال مرحبا تنوصل لـ 7.5 مليون مقعد للمسافرين، وتنقلو من خلالها 2.8 ديال الملايين المسافرين، يعني باش نقلو 2.8 مليون مسافرين عبأنا عرض ديال 7.5 ديال الموانئ ديال الإمكانيات ديال السفر.

بالنسبة للصيف ديال هاذ السنة، بالطبع تتقوم الوزارة بإعداد برامج الرحلات الجوية والبحرية بتنسيق مع مختلف المتدخلين وكذا الشركات ديال النقل الجوي والبحري على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي، باش نوفرو الطاقة الاستيعابية الملائمة للطلب المتوقع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الوزير المحترم.

إذن في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

هو فعلا، السيد الوزير، إلى اسمعنا الرد ديالكم هو نقدرو نقولو جد إيجابي، ولكن فالواقع هذا ماشي هو الواقع.

الواقع هو أن الناس ملي كيكونو غادي يجيو الجالية المغربية ملي

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفاعل السيد الوزير مع التعقيبين.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد جزيلا السيد الرئيس.

ما غاديش نطول أنا في هاذ الموضوع هذا بزاف، لأنه عندنا احنا هنايا واحد الاختلاف، انتوما تتقولو بأنه الدولة خصها تتحكم في الأثمنة، وأنا تنقول بأنه أفضل طريقة باش يكون عندنا الأثمنة مناسبة هي العرض والطلب، فهاذو جوج إيديولوجيات اقتصادية، وأنا متشبت بالافتناع ديالي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الموالي، السؤال الخامس موضوعه "تجويد وتوسيع النقل الجوي الداخلي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلوا السبي بوشعيب.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن تأهيل النقل الجوي الداخلي أصبح يفرض نفسه باستعجال لتطوير السياحة الداخلية والمراهننة عليها للنهوض بالسياحة ببلادنا، التي أصبحت تساهم بنحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي، ولكسب رهان الاستحقاقات الرياضية المرتقبة وتشجيع الاستثمارات وفك العزلة عن بعض المناطق ورفع من منافسة الأسعار وجودة الخدمات الجوية الداخلية وجعلها في متناول مختلف الفئات الاجتماعية.

فما هي استراتيجية وزاراتكم لتجويد وتوزيع النقل الجوي الداخلي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

تؤكد الاهتمام الذي تولونه لتطوير قطاع النقل البحري والجوي وجعله في مستوى التحديات التي تنتظر بلادنا، نذكر منها تنظيم تظاهرة كأس إفريقيا للأمم 2025، وكأس العالم 2030، إضافة إلى تنزيل استراتيجية السياحة التي تستلزم مضاعفة الجهود، خصوصا على مستوى أئمنة التذاكر.

وعلى الرغم من ذلك، تتعالى أصوات الجالية المغربية بالخارج والسياس غضبا واستياء من غلاء تذاكر السفر عبر الطائرات والبواخر من وإلى المغرب، حيث تسجل ارتفاعا قياسيا، خصوصا بالتزامن مع عملية العبور كل سنة، حيث تشهد مطارات وموانئ المملكة تدفقات مهمة لمغاربة العالم، فنحو 50% من المغاربة المقيمين في إسبانيا يعبرون إلى المغرب عبر ميناء طريفة، في الوقت الذي تتضاعف أئمنة التذاكر بشكل غير مقبول خلال هاذ الفترة، وأفتح معكم قوس، السيد الوزير المحترم، كيف ما قال السيد الوزير المحترم هاذيك العبور ديال الشركة الوحيدة اللي دايرة (le monopole) بين طنجة وطريفة، حاليا ولو أنه ما كاينش عدد المسافرين كثير، البواخر حاويين دايرة أئمنة ديال الصيف، لأن علاش؟ لأن بوحتها دايرة (monopole) بوحتها، بالخصوص كنشوفو احنا إلى جا الصيف هاذ الناس محالش غيجيونا.

السيد الوزير المحترم،

الحقيقة، أن هناك استياء كبير في وسط الجالية المغربية، خصوصا بألمانيا وبريطانيا والدول الاسكندنافية، إضافة للولايات المتحدة وكندا، حيث أن ثمن التذاكر بشركة (la RAM¹) عالية جدا تتعدى القدرة الشرائية لهؤلاء المواطنين، فعلى سبيل المثال يصل ثمن التذكرة العادية إلى الولايات المتحدة أو كندا إلى 16 ألف درهم، و16 ألف درهم السيد الوزير راه كاين الناس من كندا 5 سنين ولا 6 سنين ما جاش للمغرب على قبل اللي عندو 3 ولا 4 وليدات راه خصو على الأقل واحد 100 ألف درهم باش يجي، عاد ثمن تذكرة ديال السفر، ما نخليوش هاذ المواطنين ديالنا للعرض والطلب ونعاكسو توجيهات صاحب الجلالة.

وحيث أن هذا الغلاء في تذاكر السفر إلى المغرب يحمل أخطارا على مستقبل أبناء الجالية ومجهودات بلادنا في ربطهم ببلدهم الأصلي، كما أنه لا يتوافق مع توجه بلادنا باستقبال الجالية المغربية وكذا الاستراتيجية السياحية.

وإن مقارنة شركة الطيران وشركة النقل البحري التي تروم تحقيق الأرباح خصوصا في مرحلة الذروة التي تتنافى تماما مع سياسة ربط مغاربة العالم بوطنهم الأم، وبذلك لا بد من القيام بتحفيظات منها تخفيض أسعار تذاكر السفر وتحسين خدمات الاستقبال على مستوى المطارات والموانئ.

وشكرا السيد الوزير المحترم.

¹ Royal Air Maroc.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا جزيلًا، السيد المستشار، على هاذ السؤال.

كيف تتعرفو، الحكومة تتولي أهمية بالغة بالنسبة للنقل الجوي الداخلي، لأنه هو وسيلة مهمة باش نربطو مجموعة من جهات ومن التجمعات الاقتصادية والإدارية والسياحية للمملكة، يعني تيقدرأيضا يساهم في فك العزلة عن بعض المناطق اللي هي بعيدة من المركز.

في هاذ الإطار، تم إبرام واحد العدد من الاتفاقيات ديال الشراكة بين الحكومة وعدد من المجالس ديال الجهات، وأيضا الشركات الوطنية للنقل الجوي من الخطوط الملكية المغربية أو الشركات العربية للطيران، باش ندعمو بعض الخطوط الجوية الداخلية ويوصلو الطائرات لهاذ من المناطق.

هاذ المبادرة هادي مكنت من تعزيز الربط بين المطارات المغربية من خلال 167 رحلة أسبوعية ذهابا وإيابا، منها 154 رحلة تتأمنها الخطوط الملكية المغربية، الشيء اللي ساهم في خلق مجموعة من الخطوط الداخلية وتقوية خطوط أخرى بأسعار قارة وجد مناسبة، تربط اليوم أكثر من 15 مدينة من الشبكة الدولية ديالها اللي هي مرتكزة في مطار الدار البيضاء، وكاينة أيضا 5 ديال الخطوط اللي تربط 7 ديال المطارات وطنية اللي تتقوم بها الشركة العربية للطيران.

بلغ عدد المسافرين ديال النقل الجوي الداخلي بما يزيد عن 2.86 ملايين مسافر سنة 2023، غير مقارنة مع هادي 10 سنوات، فهذا ضعف ما كنا نقوم به، غير أنه لازال كيتراجع بنسبة 10% مقارنة بسنة 2019، وتنعملو على التعزيز ديال هاذ النقل الجوي بشراكة مع الجهات، عبر توفير شبكة ملائمة للخطوط الجوية الداخلية تربط بين مختلف الجهات.

كما أننا نواصل طبعا تطوير البنية التحتية للمطارات باش نرفعو من الطاقة ديالها الاستيعابية والعصرية ديال المرافق ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

مهم جدا، السيد الوزير، فتح هذا الورش لما لذلك من آثار على مناصب الشغل المحدث، لكن أملنا هو تقوية الشركة الوطنية وتجاوز العديد من الاختلالات منها:

- عدم ضبط توقيت الرحلات، بل إلغاء بعضها بشكل مفاجئ؛

- غلاء التذاكر رغم الدعم الذي تقدمه الجهات؛

- عدم التجاوب مع شكايات المواطنين؛

- غياب النقل الحضري ما بعد الرحلة؛

- عدم تأمين مواقف السيارات ببعض المطارات؛

- عدم توفير رحلات يومية مباشرة بين بعض المناطق، فلماذا ضرورة

المرور عبر مطار الدار البيضاء كما جاء في تدخلكم؟

- عدم الاعتناء بمستخدمات ومستخدمي الخدمات الأرضية.

السيد الوزير،

قناعتنا في الاتحاد المغربي للشغل أن لدينا ما يؤهلنا لتحقيق الريادة، من حيث التنمية المستدامة في القطاع على مستوى القارة الإفريقية، وخاصة بعد تأثير النجاح الباهر لأسود الأطلس على القطاع السياحي، وهو ما لا يتأتى إلا من خلال:

- توفير الرحلات لرفع العزلة عن بعض المناطق البعيدة، عبر

توفير خطوط مباشرة، على سبيل المثال لا الحصر: العيون-مراكش،

العيون-طنجة، خاصة بالنظر للخيار الذي اتخذته بلادنا لتنمية الأقاليم الجنوبية عبر تقوية ربطها بباقي مناطق المملكة؛

- النهوض بالبنية التحتية للمطارات، خصوصا المحطات المخصصة

للرحلات الداخلية؛

- تطوير المطارات وتكييف فضاءاتها مع هوية وخصوصية المنطقة

التي توجد بها؛

- فرض تعميم دعم الجهات وعدم استثناء البعض منها كما يقع

بجهة أكادير؛

- تحديث وعصرية جميع الخدمات الجوية المقدمة للزبناء وجعلها

تستجيب للمعايير الدولية في هذا المجال؛

- تجديد الأسطول الداخلي وتوفير طائرات في المستوى؛

- النهوض بالأوضاع المادية والمعنوية لكافة العاملات والعاملين في

هذا المجال؛

- تحسين الحكامة وترشيد النفقات العمومية، وهو ليس بعزير على

بلادنا التي تستحق الأفضل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفاعل السيد الوزير مع التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد المستشار.

احنا السياسة ديال هاذ الحكومة في المجال ديال الطيران مبنية على أربعة ديال الركائز:

- الأول، هو مواصلة التحرير ديال السوق ديال النقل الجوي باش يكون عندنا عرض تنافسي اللي يقدر يفيد المواطن؛

- الثاني، هو تطوير مطار الدار البيضاء، كقطب لربط الدولة المغربية بأكبر عدد ممكن من الدول الأخرى فالعالم؛

- الثالث، هو التطوير ديال النقل الجوي الداخلي عبر الشراكات مع الجهات؛

- والرابع، هو المواكبة ديال الخطوط الملكية المغربية في خطتها الرامية إلى تحويلها إلى شركة ذات شبكات ربط قارية ودولية تعزز الإشعاع ديال الوطن، وبالطبع هاذ الشي ما يمكن لنا نقومو إلا بموارد بشرية في المستوى وفرحانة بالعمل ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، كما نشكركم على إسهامكم القيم في هذه الجلسة.

وننتقل مباشرة للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاول الصغرى والتشغيل والكفاءات، وموضوعه "الأوضاع المعنوية والمادية للعاملين بشركات المناولة والتشغيل المؤقت".

مرحبا السيد الوزير.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي أستاذة فاطمة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

عن الأوضاع المادية والمعنوية للعاملات والعمال بشركات المناولة، السيد الوزير، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيد الوزير.

السيد يونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاول الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

المناولة كيفما كتعرفو هي كتشمل عدة أشكال من التعاقدات، من ضمنها: العقود الإدارية الخاصة بالتدبير المفوض، ومن ضمنها عقد المقاول من الباطن، ومن ضمنها الشراكة ما بين القطاع العام والخاص، ويهدف ضمان الحماية اللازمة للأجراء، كإين واحد الترسانة قانونية اللي هي أساسية فهاذ المجال.

بالنسبة للمقاولات ديال التشغيل المؤقت، وحسب ما فهمت ربما هذا هو ربما من الجوانب ديال السؤال ديالكم، كيقترص اللجوء إلى خدماتها على الشركات اللي خاضعة للقانون الخاص وكتعطها واحد الرخصة وديال السلطة المكلفة بالشغل، وخص الرأسمال يكون على الأقل فيه 100.000 درهم وخصها تحط واحد الكفالة مالية لدى صندوق الإيداع والتدبير، المبلغ ديالها هو 50 مرة القيمة الإجمالية للحد الأدنى القانوني للأجر، وتتراعي فيها واحد العدد ديال الأمور، واحنا لحد الآن عندنا 75 وكالة خصوصية للتشغيل منها 71 مقاوله تنشط في مجال التشغيل المؤقت، هاذو اللي عندهم الرخص.

بالنسبة للإجراءات، كيف ما تتعرفو كإين الصلاحيات اللي عند المفتشية ديال الجهاز ديال تفتيش ديال الشغل اللي تتعلق بالسهر على مراقبة ظروف اشتغال الأجراء بصفة عامة، وكل عام تنديرو واحد البرنامج اللي عندو واحد المواضيع موضوعاتي محدد.

العام ديال 2023 نجزنا تقريبا 52.580 زيارة مراقبة لمجموعة من وحدات الإنتاجية بما فيها المقاولات اللي تتخدم في مجال المناولة، وتمخضت عنها تقريبا 500.000 ملاحظة.

في 2023 بالنسبة للموضوع اللي كان هو مراقبة شروط العمل اللائق: مدة العمل، الحماية الاجتماعية والأجر والصحة والسلامة، بالنسبة لهاذ المقاولات هاذو بالضبط وإلى غاية 30 أكتوبر 2023 تمكنا من إنجاز 548 زيارة وقفنا فيها على 10.343 ملاحظة، منها 3735 تتعلق بالأجر، و626 تتعلق بالحماية الاجتماعية و694 تتعلق بمدة العمل العظلة السنوية والراحة الأسبوعية، وهذا من ضمن الإشكاليات اللي كاينة، و42 ملاحظة تهم الصحة والسلامة المهنية في هاذ المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم، تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

بصراحة ماثي هندي هي المرة الأولى التي تنطرح فيها هاذ الإشكالية ديال موضوع عاملات وعمال شركات المناولة، وتنتمى تكون هاذي آخر مرة التي نطرح فيها هاذ الإشكال هذا، فالاتحاد المغربي للشغل معروف بالمواقف ديالو الثابتة والدفاع ديالو القوي والمستمتيت عن حقوق الطبقة العاملة المغربية.

السيد الوزير،

وعدتنا الحكومة أنها غادي تمكن هاذ الفئة من حقوقها وتنبهي مسلسل المعاناة ديالها، لكن للأسف ظلت دار لقمان على حالها، واليوم دازت 3 سنوات من عمر هاذ الحكومة التي رفعت شعار الدولة الاجتماعية، ولم تتخذ أي إجراءات للأسف صارمة لإنصاف هذه الفئة، وبقاوت تحت رحمة شركات جشعة تتحدى القوانين الشغلية، وتراكم الثروات على حساب عرق العاملات والعمال والعائلات ديالهم، بدون حسيب أوريقيب، تحت مرأى ومسمع المسؤولين، وهاذ الشي كله، السيد الوزير، راه تياثر وتيشوش على ورش الحماية الاجتماعية التي أسس له صاحب الجلالة.

السيد الوزير،

العديد من العمال والعاملات مازال تخدمو 12 ساعة عوض 8 ساعات القانونية، 7 أيام في الأسبوع بدون تعويضات عن الساعات الإضافية وبأجور جد هزيلة تتراوح ما بين 800 درهم حتى لـ 2300 درهم في أحسن الأحوال، غير مصحح بهم في بالكامل في (la CNSS²)، وهاذ الشي تبحرهم من حقهم في التغطية الصحية وفي التقاعد ديالهم، محرومين من حقهم في العطل الأسبوعية ومن حقهم في العطل السنوية، محرومات العاملات من حقهم في العطل ديال الأمومة وساعات الرضاعة.

السيد الوزير،

ناهيك عن غياب شروط الصحة والسلامة المهنية وغيرها من أشكال الحكمة والاستغلال.

السيد الوزير،

غنعطيك المثل ديال الجهة ديال الرباط، حراس الأمن الخاص في المؤسسات التعليمية العمومية، التكلفة ديال كل عامل 5000 درهم في حين أنه تبتقاضى يالاه 2300 درهم، أما عاملات النظافة والإطعام حدث ولا حرج، الشركات تبحسبو جوج العاملات في عاملة واحدة، هاذي الرباط، السيد الوزير، التي قريبة لمراكز القرار فما بالك بالمناطق النائية!

السيد الوزير،

إن بعض الشركات تتأدي الأجور ديالها والعمال عن طريق الأبنك وتيطالبوهم باسترجاع جزء من الأجور ديالهم وإلا غادي يكون المصير ديالهم الطرد، تحايل كبير واستعلاء عن القوانين.

كنتمنى أنه، السيد الوزير، ستراهن عليكم في رفع هاذ التحدي والظلم عن هاذ الفئة، خاصة وأن هذا القطاع تيشغل واحد الشريحة مهمة ديال العاملات والعمال التي تتراوح ما بين 180.000 عامل وعاملة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل**والكفاءات:**

شكرا، السيدة المستشارة، على تقاسم هاذ الإشكالات.

كاين جوج حوايج، الأمور التي عندها علاقة بعدم احترام القانون، وكان التفعيل ديال المسطرة القضائية في عدد من التجاوزات بحال هذا الذي كاين شي ابتزاز أو لا شي حاجة، واحنا كوزارة يمكن لنا نوقفو كطرف في هاذ المجال.

الله يخليكم، إلى عندكم أي حاجة التي ما بلغتناش من خلال جهاز التفتيش بلغونا بها، والمكتب ديالي مفتوح باش ناخذو الإجراءات الصارمة التي ما باننت من خلال التفتيش، أما التي عندها علاقة مع الورش ديال مدونة الشغل، كيفما تتعرفو هذا ورش في هاذ السنة، إن شاء الله، وغادي نتجاوزو هاذ الإشكال وخصوصا الإشكالية ديال 12 ساعة، التي كيف ما تتعرفو كاين مشكل قانوني في هذا المجال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

"مآل مشروع القانون المتعلق بالنقابات"، موضوع السؤال الأني الثاني للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد الرئيس، السي يوسف.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن مآل مشروع قانون النقابات.

² Caisse Nationale de Sécurité Sociale.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

قانون النقابات هو من القوانين المهمة التي انتظرتها بلادنا واحد المدة طويلة، من أجل أنه الحقل النقابي حتى هو يحظى بالأهمية ديالو، وتتم المواكبة ديالو من أجل أنه حتى هو يلعب الدور ديالو كاملا.

القناعة ديالنا في الحكومة على أن الحقل النقابي هو الحقل اللي كان عندو واحد الدور كبير ومهم جدا، في أنه في واحد الوقت من التاريخ ديال المغرب حارب الاستعمار وكان حقل أساسي اللي جعل أنه المغاربة التفوا حول الحركة الوطنية.

الحقل النقابي كذلك، هو واحد الحقل اللي تنشوفو ملي تتكون إشكالات كبيرة وأزمات كبيرة تيقف من أجل الدفع بالجهاز الإنتاجي ديال البلاد باش يقدر يستمر، والحقل النقابي ثالثا هو واحد الحقل اللي تيمكن من أن الآلة الإنتاجية في القطاع الخاص وهي تستمر ما يكونش واحد الحيف ويكون واحد الدفاع على الحقوق ديال العاملات والعمال. كما أنه الحقل النقابي في القطاع العام كايين عندو واحد الدور أساسي جدا، واللي تيجعل على أنه مسلسل الحوار الاجتماعي تيقف متوازن وما تيقف فيه فقط المصالح ديال المشغلين، ولكن تتكون كذلك المصالح ديال الشغيلة.

بالنسبة لنا احنا، القانون ديال النقابات دخل في إطار الحوار الاجتماعي المركزي، وكايين واحد البرمجة ديالو في هاذ المجال، وإن شاء الله مباشرة، والبرمجة درناها مقرونة ديال القانون النقابات مع مدونة الشغل في نفس الوقت، إن شاء الله مباشرة بعد الانتهاء من القانون اللي تينظم شروط وكيفيات ممارسة الحق الدستوري ديال الإضراب غادي نشرعو مع النقابات الأكثر تمثيلية، وغادي نوسعو بطبيعة الحال، النقابات الأخرى، باش يكون واحد النقاش موضوعي، ونوسعو لبلادنا واحد القانون ديال النقابات اللي في مستوى التطلعات ديال المواطنين والمواطنات ديالنا، وفي مستوى تطلعات الشغيلة كذلك وفي مستوى تطلعات كذلك الآلة الإنتاجية والقطاع العام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أئدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حقيقة بعض الأحيان يتناوبنا سؤال الجدوى من هاذ العمل اللي تنقومو به كبرلمانيين في المسألة حول قضايا محددة، لأنه هاذ السؤال ديال قانون النقابات إلى ما تطرحش في هاذ القبة عشرات المرات ومن طرف مختلف البرلمانيين على اختلاف انتماءاتهم السياسية، وبغينا نعرفو فين كايين المشكل.

اليوم وأنتم تتحدثو على الأهمية النقابات في المشهد العام في بلادنا والأهمية ديال الدور ديال النقابات في التأطير ديال الشغيلة. وكناقوا فقط 4.7 من المغاربة النشيطين اللي منقبين، شكون اللي من مصلحتو اليوم أنه يستمر هاذ الوضع؟

النقاش ديال هاذ القانون ديال النقابات في الحوار الاجتماعي، هاذي 15 سنة واحنا كنسمعو به، شكون اللي من مصلحتو اليوم تأييد هاذ الوضع؟ والحال على أننا كنوضعو فنفس الوقت النقابات تحت واحد الضغط اللي لا تتحملة، ملي كيجيو الاحتجاجات الاجتماعية مثل ما وقع في التعليم، وضاعوا الأبناء ديال المغاربة فالعشرات الساعات ديال التحصيل، وكنجيو كنقولو النقابات ضعيفة، والحال على أنه احنا هاذ النقابات ما مكناهومش حتى من آليات العمل الضرورية، الأرضية ديال العمل اللي هي قانون النقابات.

اليوم، كنطرحو واحد السؤال كبير، هاذ الوضع ديال الفوضى اللي كايينة فالمشهد النقابي شكون اللي مستافد منها؟ تصوير النقابات على أنها البعبع اللي كينخر واللي كيمهد استمرار المقاولة وكيمهد السير العادي ديال العمل، هاذي إشكالية كبيرة، ثقافية، كايينة عندنا كاملين كمغاربة خصنا نعالجوها، ثم الدمقرطة ديال المشهد النقابي وضمان التعامل مع النقابات كاملين على قدم المساواة، وما كنفهموش كيفاش كتكون مقاولة معينة فيها مكتب نقابي (déjà) مؤسس مكتب نقابي، ملي نمشي نأسس مكتب ديال النقابة وحدة أخرى، بشكل ديمقراطي وفي إطار التنافس الشريف، إذ كيتعرضو العمال لآليات ديال التضييق، أبشع آليات التضييق.

ونعطيكُم مثال، السيد الوزير، فأسفي، الفيدرالية الديمقراطية للشغل، أسست مكاتب نقابية في معامل التصبير، وسيرو سولو أشنو واقع فأسفي اليوم، وما يتعرض له عمال وعاملات التصبير فأسفي من التضييق واستهداف وتهديد، فقط لأنهم اختاروا أنهم يعانقوا انتماء نقابي جديد.

أعتقد أنه هاذ الموضوع ديال القانون ديال النقابات، السيد الوزير، خاصة وأن بلادنا اللي توافقت على الدستور، توافقت على

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أظن أن سؤاله هو عن مدى اهتمام الوزراء بتشغيل النساء؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الثاني في نفس الموضوع لفريق الأصاله والمعاصرة.

تفضلوا السي الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نمر إلى السؤال الثالث في نفس الموضوع لفريق التجمع الوطني للأحرار.

الأستاذة جليلة، تفضلي.

المستشارة السيدة جليلة مرسل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة الثلاثة.

تفضلوا.

السيد وزير الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيلوالكفاءات:

شكرا السيدة والسادة المستشارين المحترمين.

العمل ديال النساء هو من الأولويات ديال الحكومة، والعمل ديال النساء هو من الأولويات ديال النموذج التنموي اللي كيسهر عليه سيدنا الله ينصره، وكاين إشكالية تلاحظات في الإحصائيات على أنه النسبة ديال العمل ديال النساء تقلصت أو تراجععت في المغرب ما بين 2010

القوانين التنظيمية، توافقت على قوانين أعقد وأخطر من القانون ديال النقابات، واليوم الحكومة عاجزة ماشي غا هاذ الحكومة، حتى الحكومات اللي سبقاتها، عاجزة على أنها تخرج قانون النقابات اللي بهيكل هاذ المشهد، واللي يمكن الطبقة العاملة المغربية من قانون منصف، كيحي الحق فالانتماء النقابي وكيضمن الديمقراطية ديالو والشفافية ديال العمل فيه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيب.

السيد وزير الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

على ذاك الشي باش كملتي المداخلة ديالك، قلتي الحكومات السابقة كذلك.

أنت عارف أن الحوار الاجتماعي كان واقف لمدة أكثر تقريبا من عشر سنين، وهاذ التراكم هو اللي جعل أنه كاين مسائل سلبية كثيرة وقعت. اليوم، إيلا كان شي حكومة عندها إرادة سياسية قوية للحوار الاجتماعي راه هي هاذ الحكومة هادي. إيلا كان شي حكومة دارت الحوار المركزي هي هاذ الحكومة هادي.

إيلا كان شي حكومة دخلت النقابات وكتفك معهم باش ما تديرش قانون النقابات خارج النقابات في هاذ الحكومة هادي.

وكيفما قلت لكم راه الأوراش مسطرة، وراه احنا غاديين إن شاء الله، في إطار أنه هاذ القانون هذا يعالج إن شاء الله هاذ السنة هادي، بموازاة مع المدونة ديال الشغل، كيفما كاين في الاتفاق الاجتماعي اللي اتفقنا عليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الأسئلة الثلاثة الموالية تجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في موضوع "مشاركة النساء في سوق الشغل".

تفضلوا السيد الرئيس، السي عبد السلام.

بتحديد شروط وممارسة الحق الدستوري ديال ممارسة الإضراب،
اللي هو مشروع واللي غادي يكون واحد القانون إن شاء الله في المستوى،
اللي غادي ندوزو إن شاء لمدينة الشغل باش نزيدونركزو على هاذ الأمر،
غزويد على أنه كل البرامج اللي كتقوم بها الوزارة هي برامج فيها نسبة
ديال الإدماج ديال النساء تفوق 40%.

إذن غير كنهضرو مع المقاولات غير كنعدمو فواحد الإطار منظم
كيكونو عندنا نسب جد عالية وجد مهمة، حتى البرنامج ديال "أوراش"
اللي درناه فالمناطق القروية فأكثر من 60% وصلنا فيه فنسب جد مهمة
ديال النساء اللي وصلت تقريبا 30%، باش تعرفو هاذو ديال الأوراش
المؤقتة، 30% واللي 70% فهمم تقريبا على 100.000 اللي تدارت العام
اللي فات و100.000 الأخرى اللي تدارت هاذ العام راه هي 60.000 اللي
تم دمجهم في هذا الإطار.

إذن ملي كتكون الإرادة - واحنا لاحتناها - كتعطي واحد النتيجة
جد متميزة، كيف ما قلت ليكم نزيدونركزو على القطاع المهيكل ونحاولو
نقصو من القطاع غير المهيكل، وهو إشكال أكبر من العمل ديال النساء،
الإشكال كنعرفوه وكتعرفوه تاريخي ما كيخص فقط الموضوع ديال
العمل ديال النساء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة بداية
للفريق الاستقلالي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تنحييو القدموم ديال السيد وزير الشباب والرياضة.. ولا غير الشباب
بركة عليك ياك؟ لا إله إلا الله، والله ما كنضببط اشنو وقع، أنا كنعرف
أنه وزير كنعنوله التقدير والاحترام، الصداقة راه ما كتزولشاي.

السيد الرئيس،

أستسمح.

السيد الوزير،

أعود إلى تشغيل النساء.

أولا، لا يسعني إلا أن أنوه بالمجهودات التي تبذلها هذه الحكومة في
امتصاص البطالة، خاصة من صفوف النساء، غير أن هاذ الامتصاص
يبقى نسبيا كيف جا فالتدخل ديالكم، تيبقى نسبيا ماشي في مستوى

و2020 بواحد الشكل مقلق، والحكومة تعهدت أنها ترفع من هاذ
النسبة ديال العمل ديال النساء.

ماذا تقول الأرقام بعد زهاء سنتين ونصف من عمل الحكومة؟
تقول الأرقام:

أولا على أنه - هاذو الأرقام ديال آخر سنة 2022 لأن الأرقام ديال
2023 سوف تكون متوفرة إن شاء الله الأسابيع القليلة المقبلة - تقول
الأرقام على أنه العدد ديال المناصب التي تم خلقها في سوق الشغل
في القطاع المهيكل - هاذو الأرقام ديال الصندوق الوطني للضمان
الاجتماعي- هي 313.000 منصب شغل، هاذو الأعداد هما.. تم خلق
700.000 وتم فقدان 400.000 تقريبا، بقات واحد 300.000. ملي جينا
تنشوفو في هاذ 300.000 شحال العدد ديال النساء لقينا 103.000
هاذو راه بالسمية بالكنتية، بالتصريح ديالهم، وبالمقاوله، هاذو ناس
ديال بصح ماشي إحصائيات، ماشي تقدير هذا عدد حقيقي.

إذن يعني أنه الثلث تقريبا ديال عدد مناصب الشغل التي تم خلقها
في القطاع المهيكل اللي مصرح به للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،
لا مقاولات ولا كشغيلة، راه من النساء، إذن هذالك النسبة اللي بغينا
نوصلوها ره كايته في القطاع المهيكل، ولكن ملي كنعشيو للقطاع غير
المهيكل اللي فيه العمل بدون أجر خصوصا في المناطق الفلاحية، واللي
فيه واحد التشغيل ذاتي ماشي بالضرورة يكون في إطار قانوني وإطار
كذا، هنا كنعلقوا أن الأرقام تتعرف واحد التراجع مهم.

إذن احنا أشنو هي الاستنتاج اللي عندنا من هاذ الشيء؟ 2 الحوايج:

أولا، على أن الخطة اللي درنا احنا باش ندعمو العمل المهيكل
وندعمو التصريح ديال المقاولات، وكاين واحد العدد كبير، بحال دابا
في الصناعة أكثر من 40% ديال النساء تخدمو، كاين أكثر من 40%
ديال النساء، كاين قطاعات تشغل النساء، إذن احنا أشنو الهدف
ديالنا من خلال الحوار الاجتماعي، من خلال الرفع عبر مرحلتين من
الحد الأدنى للأجور، ما نشوفوش غير القيمة ديال الرفع، نشوفو كذلك
الوقع ديال هاذ الرفع على السلوكيات لدى المقاولات، من خلال الرفع
من نسبة التفتيش اللي درنا في نقط الارتكاز اللي عندنا كلهم في المناطق
ديال المغرب كلهم من خلال الشراكة اللي كاينة مع النقابات، ومن خلال
الشراكة اللي كاينة مع الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب، ومن خلال
العمل اللي درناه.

راه وصلنا الحمد لله لواحد النتائج جد مشرفة، ولكن مازالين
مطالبين باش نديرو واحد العمل أكبر في القطاع غير المهيكل اللي تتعرفو
هو اللي فيه الأجرة ما تتخلصش ميزان أو ما كيكونش التصريح كافي،
وكنظن أنه بالإضافة إلى كل الجهود التي كنعديروها اليوم في هذا
المجال وكانت الأسئلة السابقة تطرحت بهاذ الشكل في هاذ الموضوع
غادي تيجي مدونة الشغل إن شاء الله كإصلاح جوهري ديال الحكومة
هذه السنة وغادي تنطلق مباشرة بعد الانتهاء من القانون اللي كيتعلق

مسابقة الزمن من أجل تحديث مدونة الشغل لتوفير إطار قانوني يضمن شروط العمل اللائق للمرأة المغربية.

السيد الوزير المحترم،

إذا كانت بلادنا تسير بخطى حثيثة لريح رهان التمكين الاقتصادي للنساء، ورغم كل الجهود المبذولة، فإن تعزيز وتحسين ولوج المرأة المغربية لسوق الشغل، لا بد أن يؤسس لمواكبة حقيقية للمرأة من خلال البرامج الحكومية التي يتم إطلاقها لفائدة النساء، مع توفير دعم حقيقي للولوج إلى التمويلات بشروط تفضيلية لفائدة المقاولات النسائية، بالإضافة إلى العمل على تسهيل ولوج المرأة لسوق الشغل من خلال خلق فرص اقتصادية تمنح على إثرها تحفيزات ضريبية لفائدة الشركات التي تحترم المساواة بين الجنسين في التشغيل، وخلق كذلك صندوق أمان لمساعدة المقاولات النسائية على مواجهة الصدمات والتعثرات لضمان استمراريتهما واستدامتهما، وكذلك العمل على ملاءمة دفاتر التحملات الخاصة بتهيئة وتدبير المناطق الصناعية مع أهداف تعزيز تشغيل النساء.

السيد الوزير المحترم،

إن تحسين ولوج المرأة المغربية لسوق الشغل يقتضي كذلك توفير مجموعة من الشروط المواكبة الأخرى أهمها، توفير النقل الضامن للكرامة الإنسانية وحاضنات لأطفال النساء العاملات، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، مع العمل على دعم مواكبة النساء في بحثهن عن التكوين والشغل وتطوير المشاريع وتدبيرها.

ونتمنى لكم النجاح في كل أعمالكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

التعقيب الموالي لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي الأستاذة جلييلة.

المستشارة السيدة جلييلة مرسل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة أنا أشكرك بزاف على الصدق ديالك في الإجابة، ما كانش - كما تنقلو - ما كانش فيها الزواق، اعطيتي واحد الصورة اللي هي حقيقية، اللي احنايا اليوم للأسف كنوقفو عليها أن الوضع الاقتصادي ديال النساء والوضع التشغيلي ديالهم كان في سنة 2010 و2011 أحسن مما كان عليه في 2020-2021، إذن احنا ورثنا واحد الوضعية ديال المرأة لا قانونيا لا اجتماعيا لا اقتصاديا، اللي عرفت

الطموح اللي سطر سيدنا، الله ينصرو، واستنبطت منه هاذ الحكومة أشنو خصها تدير.

أنا كنوه بالمجهودات اللي كنتديرو، كنشجع ولكن راه مزالين ما تيخصناش نخلطو اليوم ما بين نشغلو النساء لأنهم ما تيطلبوش حقهم، نشغلو النساء باش نخلصوهم (demi tarif)، نشغلو النساء لأنهم ما تيديروش الإضراب، هذا هو اللي تنخافو تطيحو فيه.

أنا واثق كيفاش أنتوما كتميزو وكتقاومو جميع أشكال التمييز وجميع الأشكال اللي يمكن ليكم أنكم تخليو الناس يخرجو على القانون، فلا بد باش نوهو ونهيو كذلك هاذ التنبيه ديالنا لأننا احنا فالتيران، وكيف قلتي الله يجازيك بخير أن خصنا احنا نوصلو لكم وربما جهاز التفتيش وربما المعنيين ما يوصلو ليكم شاي ذيك الشي اللي خصو يوصل.

فالله يبارك فالعمل، ولا بد باش نزيدو نفتخرو بالعمل ديال بلادنا اللي ماشية من حسن إلى أحسن، خاصة في مجال تشغيل النساء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

التعقيب الموالي لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي الخمار تفضلوا.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، نشكركم، السيد الوزير المحترم، جزيل الشكر على جوابكم القيم والشامل، وكما نعلم وانطلاقا كذلك من القناعة الراسخة بأن التمكين الاقتصادي للمرأة هو رافعة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة لتزليل الرؤية الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

في هاذ الإطار، أطلقت الحكومة مجموعة من البرامج تستهدف من خلالها تسهيل ولوج المرأة إلى سوق الشغل وتطوير قدراتها المقاولانية، ونخص هنا بالذكر برنامج "التمكين والريادة للمرأة" في إطار الخطة الحكومية للمساواة 2023-2026.

لمواكبة هذه المبادرة الحكومية، لا بد من الوقوف على الإيجابيات وتثمينها والإشادة بها وكذلك على مواضع التحسين والتنبيه إليها، لذا فالتمكين الاقتصادي للنساء يحتاج، السيد الوزير المحترم، إلى جرأة أكبر في معالجة الهشاشة الاقتصادية للنساء، ولأن مبدأ المساواة بين الجنسين مازال ضعيفا في المقابلة المغربية، وهذا يدعو إلى ضرورة

الممكنة، سواء كانت اقتصادية أو قانونية، ولكن كيف ما قلتو وكيف ما شاطرتمكم الرأي قبيلة راه خصنا نعرفو الرهان ديالنا، حيث دابا خصنا الطريق، أشنوهي الطريق؟ الطريق هي القطاع المهيكل، الطريق هي المقاولات المغربية الحريضة على تطبيق القانون، وكاين واحد العدد كبير منها تديرها هاذ الشي، وبما أننا قدرنا في سنة وحدة اللي هي سنة 2022، يكون الثلث ديال المناصب اللي تخلقت هي كلها مناصب نسائية وغنشوفو الأرقام اللي غادي تيجي دابا واش تثبت هاذ الموضوع ولا لا، فهذا يعني أن واحد الطريق هذا إلى شدينا فيه مزيان راه غنقدرو نوصلو لنتائج، والدليل هو أنه كاين واحد القطاعات اللي تتشغل النساء بواحد الشكل كبير لأسباب متعددة.

إذن، أنا اللي بغيت نلخص، احنا عندنا مبادرات أنا ما بغيتش نبقي نقول لكم قوة المبادرات اللي عندنا، عندنا واحد الجائزة ديال ما يسمى بالمساواة المهنية فيه 7 مراحل شاركت فيها مئات المقاولات العام اللي فات، وكنشوفو فيها كيفاش المرأة يتم توظيفها في هاذ المقاولات، واش تتحترم ساعات العمل والخصوصيات ديالها، واش تتحترم واحد الخصوصيات ملي تتكون الحالة ديال الحمل مثلا أو الأطفال ملي تكونوا مزال صغار، واش تتحترم القضية ديال النقل بنسبة للعاملات، الشغيلة اللي تتكون في المعامل واللي عندها مشكل مع خصوصياتها وبيداو بكري مع الظلام مع (Transport) مع الأمن إلى آخره، هاذو كلها أمور تنشوفها في هاذ (le trophée d'égalité) في هاذ..

ولكن، المهم أنا اللي بغيت نقول لكم على أنه الرهان ديالنا هو أنه نزيدو في القطاع المهيكل، الإجراءات اللي درنا في "أوراش" الجزء الثاني منها اللي فيه التشغيل المستدام اللي تخدمو الناس الوقت طويل، عرفتي الأرقام راه وصلت لـ 50% تشغيل النساء ديال هاذ 50.000، علاش الدولة تتعطي واحد المساهمة والمقاولات مشات خدمات نساء بواحد الشكل كبير.

إذن، غير تكون واحد السياسة موضوعية وتكون معروفة وعندها مقروئية وتوصلو لنتائج ديالنا، وتتمناو إن شاء الله على أنه من هنا للدورة المقبلة ديالكم ديال هاذ المجلس الموقر، نقدرو نجيوكم الأرقام ديال 2023، باش نحللوها ونشوفو واش الإجراءات هاذ اللي اخذناها في محلها وإلى كانت غير كافية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

"تأهيل القطاع غير المهيكل" موضوع السؤال السادس لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب. تفضلوا السي عزيز.

واحد الضربة في مقتل خلال 10 سنوات من مدة تدبير حكومات معينة، وللأسف احنا اليوم تنمشيو غير باش نتداركو أو نحاولو نرجعو للمستوى اللي كنا فيه في 2010-2011.

وللأسف، هذا واحد التراجع للوراء اللي هو كبير، ولكن في نفس الوقت نحن نهئ الحكومة، السيد الوزير، على تحسين وتعزيز مكانة المرأة في المجتمع عبر الخطة الحكومية للمساواة 2023-2026، والتي تشمل برنامج "التمكين الاقتصادي للمرأة" الذي يتضمن إجراءات وتدابير عملية تروم الرفع من معدل نشاط المرأة في أفق 2026.

السيد الوزير المحترم،

نعي جيدا أن المرأة المغربية العاملة والأجيبة ظلت على الدوام قيمة مضافة في ميدان عملها، واقتحمت جل المجالات والاختصاصات، وأثبتت بجدارتها واستحقاق عن كفاءتها المهنية والتدبيرية العالية، كل هذا في ظل مجتمع تهيمن عليه الثقافة الذكورية، والذي نسعى فيه جميعا من أجل بناء مجتمع متوازن يوفر فرص متساوية للجنسين للتطور والرفق.

في مقابل ذلك، فالمرأة المغربية لازالت تعاني إلى يومنا هذا من عدة صعوبات من أجل الولوج إلى سوق الشغل، فالأجور التي تحصل عليها النساء تنخفض بنسبة 25% مقارنة بأجور الرجال، كما لا تتعدى نسبة حضور النساء في مناصب المسؤولية نسبة 23%.

أيضا، 4 نساء من أصل 5 في سن العمل غير نشيطات وللأسف هذه الحصاة كانت-كما قلنا- في تزايد مستمر رغم التحسن النسبي في مستوى التعليمي للمرأة، لكن المفارقة هي انهن لا يتوفرن على مؤهلات تؤهلن لدخول سوق الشغل.

فلكي أختم، فضعف إدماج المغرب لنسائه في الاقتصاد الوطني يضيع علينا نسبة مهمة من التنمية، كما يتبين ذلك جليا من خلال مؤشرات التنمية البشرية، واليوم الحاجة ماسة إلى سياسة وطنية قائمة على المساواة بين الجنسين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترم.

الكلمة الآن للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيبات، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات:

هو، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، هاذ الشي ديال عمل المرأة كما قلتو هو نتيجة واحد الإرث ديال واحد التراكم، هو نتيجة كذلك لوجود قطاع غير مهيكل نحن نحاربه كل يوم بكل الوسائل

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول الإجراءات التي اعتمدها وزارتك لتأهيل القطاع غير

المهيكل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في إطار العمل ديال الوزارة كتعرفو القطاع غير المهيكول هو واحد المسؤولة مشتركة وفيها قطاعات كثيرة، منها القطاعات الإنتاجية ومنها قطاعات أخرى، الوزارة تتعمل على 3 ديال الجوانب أساسية فهاذ المجال في تكامل مع القطاعات الأخرى.

أولا، إلى بغيانا القطاع غير المهيكول بالمعنى ديال المقاولة الصغرى والصغيرة جدا، احنا طلقنا واحد المبادرة مهمة برنامج سميتو "أنا مقاول" اللي لأول مرة كييعطي 4 ديال الخدمات عملية بالنسبة للناس اللي عندهم المقاولات فالقطاع غير المهيكول، هاذي أول مرة كاينة. راه غادي ينطلق، انطلق من الناحية الإجرائية ولكن الاستفادة غتنطلق فالأيام القليلة المقبلة، ويمكن انطلق من الناحية الإجرائية هاذي تقريبا 3 أشهر. درنا 12 اتفاقية فالجهات كلها، الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب كاينة معنا، النسيج الاقتصادي كاين فهاذ الاتجاه.

- أولا، غادي يستافدو لأول مرة من شيك ديال الكراء، لأن إلى بغياتي تحارب القطاع غير المهيكول كتوفر لهاذيك المقاولة الصغرى جدا فين غادي يديرو الخدمة، يكون كراج يكون فين ما كان، بواحد ذيك الشئ مغربي شعبي عادي ديال الناس الحقيقيين اللي كاينين اللي خدامين واللي خصنا نعاونوهم؛

- ثانيا، شيكات ديال التكوين بما فيهم بالنسبة لـ"المقاول الذاتي" والمقاولات الصغرى جدا، في إطار تكوينات مجموعة ديال "المقاول الذاتي" (Formation groupée) والأخرين كتكون عندهم حتى لـ10.000 درهم تقريبا لكل واحد؛

- ثالثا، كاين شيك ديال الاستشارة، لأن كتعرف واحد العدد ديال المقاولات الصغرى جدا إلى آخره، ما كتسلکش راسها فالكلفة باش نجيبوها من الآخر، وبالتالي وعاد عندهم المشكل ديال الضغط ديال السيولة المالية (le cash) ولا (la trésorerie)، وبالتالي تخلق هاذ الشئ واحد الإشكالية، واحنا كنعاونو فالكلفة ديال الاستشارة اللي تقدر توصل حتى لـ100.000 درهم مع واحد المتوسط ديال 20.000 درهم وبمساطر غير معقدة ولا ممرضة، كاينة في جميع الأقاليم ديال المنطقة، راه هاذ الشئ أول مرة كاين.

ولكن باقي ناقصنا واحد الحاجة هي الاستثمار، حيث دابا إلى شفتو ملي كتشفو (MAROC PME) مثلا، كتلقاو كاين واحد المجهود كبير كيتدار في الاستثمار ولكن غير كافي، لأن كاين عشرات فقط ديال المقاولات.

إن شاء الله بمناسبة أن احنا كنوجدو (le décret de.. la charte) ديال الاستثمار اللي غادي يدوز إن شاء الله لأول مرة كييعطي إعانات مباشرة للمقاولات الصغرى جدا.

زد على هاذ الشئ، القضية الثانية هي الكلفة ديال العمل، عندنا واحد البرنامج اللي اسميتو "تحفيز" حقق واحد النجاح كبير فالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، على أنه أي مقولة كتصح بالناس كنعاونوها، ما كتخلصش للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ولكن احنا نتخلصو فبلاصتها.

ثانيا، "أورايش" الشق الثاني حتى هو أعطى واحد النتائج كبيرة جدا، تقريبا ذاك 50.000 راه وصلنا 25.000 في شهرين فقط خدمو، علاش؟ لأن عاوننا بالكلفة ديال الأجر، كاينة أمور كثيرة ربما، ولكن الوقت لا يسمح للخوض فيها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم.

السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

نشكركم، السيد الوزير، على جوابكم الغني بالمعطيات والتحفيظات التي تقوم بها الحكومة لدعم الاقتصاد الوطني.

الأکید أن الكثيرين ينظرون إلى الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة من منظور الإيجابية، حيث يرون أنها تمكن شرائح واسعة من الساكنة من إيجاد مصدر للعيش والهروب من البطالة، غير أن في الوقت نفسه تعمق الهشاشة في سوق الشغل وتمارس منافسة غير مشروعة

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ننتقل إلى السؤال السابع وموضوعه "أزمة البطالة".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لبسط السؤال.

الأستاذة هناء تفضلي.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

السيد الوزير،

نسائلكم عن تقارير المندوبية السامية للتخطيط، والتي أظهرت جليا ارتفاع نسبة البطالة، وبالتالي، السيد الوزير، نسائلكم عن التدابير والمجهودات التي غادي تقومونها لمحاصرة هته الظاهرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

التقرير الأخير ديال المندوبية السامية للتخطيط جاء بمعلوماتين أساسيتين، المعلومة الأولى هي أنه ارتفاع إجمالي معدل البطالة من 11.4% إلى 13.5% أي بنسبة تقريبا 297.000 عاطل وعاطلة جدد تزداد وسوق الشغل.

المعلومة الثانية هي أنه من هاذ 297.000 ديال الناس اللي نتتلكمو، 230.000، أكثر من 80% تقريبا هوما كانوا تيخدمو في إطار عمل غير لائق، غير مؤدى عنه، بدون أجر، في العالم القروي.

ما حدث هو أنه هاذ الناس هاذو بطبيعة الحال، اللي احنا كحكومة مجندين باش هاذ الشئ ما خصوش يكون، ولايني كانت واحد الظروف مناخية صعبة جدا، جعلت على أنه هاذ الناس اللي كانوا مولفين تيعاونو العائلات ديالهم، ملي جاء الإحصاء قالو أنهم ما بقاش عندهم واحد العمل ولو أنه عمل غير مؤدى عنه.

إذن ليس هنالك ارتفاع للبطالة بالمعنى اللي نتتلكمو عليه، أي أنه واحد الناس فقدو الوظائف ديالهم، بالعكس الأرقام ديال المندوبية السامية للتخطيط تقول على أنه في هاذ السنة كايين ارتفاع قياسي

للمقاولات المنظمة، وتلحق الضرر بالاقتصاد الوطني وضياح مداخيل ضريبية مهمة، حيث يشكل هذا القطاع حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يدعونا اليوم إلى البحث في الأسباب التي تدفع عدد من المواطنين لاختيار العمل داخل هذا القطاع، ومن أبرزها الاختلالات الناجمة عن عدم وجود ضرائب ورسوم جمركية واشتراكات اجتماعية، وهو ما يخلق فجوة في القدرة التنافسية بين الفاعل الاقتصادي داخل القطاع المهيكل والآخر غير المهيكل.

السيد الوزير،

إن البطالة التي تدفع بالآلاف بين المواطنين للعمل في هذا القطاع بحثا عن لقمة العيش، غياب التنسيق والانتقائية بين تدابير ومبادرات مختلف السلطات العمومية الهادفة إلى تنظيم هذا القطاع.

السيد الوزير المحترم،

حقا لقد اتخذ المغرب عددا من التدابير لحماية الاقتصاد الوطني من تداعيات الهشاشة الناجمة عن انتشار القطاع غير المهيكل، حيث تركز جهود الهيكلية على الإجراءات الطموحة التي أعلن عنها صاحب الجلالة، نصره الله، والتي ستتيح مواصلة دعم القطاعات الإنتاجية للاقتصاد المهيكل، مع إرساء أسس المجتمع الأكثر شمولاً وإنصافاً، لاسيما من خلال ورش الحماية الاجتماعية، باعتباره أحد مداخل الدفع بالأنشطة الاقتصادية غير المنظمة نحو الهيكلية.

لذا، فإن إصلاح هذا القطاع يحتاج اليوم إلى:

- اعتماد مقاربة شاملة واستراتيجية وطنية مندمجة، تعتمد على مواصلة إصلاح المنظومة الضريبية الوطنية وجعلها أداة لدمج هذا القطاع؛

- دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للمساعدة على تنظيم القطاع غير المهيكل وخلق فرص شغل جديدة؛

- إحداث مناطق الأنشطة الاقتصادية الصغرى من أجل تنويع قاعدة الاقتصاد المحلي؛

- تبسيط مساطر ولوج المقاولات الصغيرة والمتوسطة إلى الصفقات العمومية ودعم تصدير منتجاتها؛

- استعمال التطبيقات الذكية في تسيير معاملات ومتطلبات هذه الفئة من المهنيين في القطاع غير المهيكل، خصوصا ما يتعلق بالمعاملات البنكية والإدارية على غرار ما كان معمولا به خلال فترة كوفيد؛

- الانخراط الفعلي للقطاع البنكي في تسهيل عمليات التمويل وإدماج هذا القطاع في المنظومة الاقتصادية الوطنية.

وفي الأخير، نود أن نجدد لكم باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب الدعم الكامل من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والنهوض بالتنمية البشرية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، حفظه الله.

البرامج التي خلقتيها بحال برنامج "أوراش" وكذلك برنامج "فرصة"، لكن، السيد الوزير، مع كامل الأسف هذا يبقى غير كافي أمام وضعية اقتصادية واجتماعية صعبة، وكذلك أمام ارتفاع معدلات التضخم.

وبالتالي، المطلوب منكم، السيد الوزير، اليوم هو خطة مستعجلة أولا يراعى فيها البعد الديمغرافي وكذلك البعد الجهوي لمحاصرة ظاهرة البطالة، لأنه مثلا ملي نتكلمو على جهة الدار البيضاء، جهة الدار البيضاء هي أكثر جهة مساهمة في خلق الثروة على الصعيد الوطني، ولكن في نفس الوقت هي أكثر جهة تضم أكبر عدد من العاطلين، وبالتالي، السيد الوزير، لا بد أنكم تخلقوا واحد الخطة مستعجلة لمحاصرة ظاهرة البطالة، علما أن عدد العاطلين اليوم وصل على المستوى الوطني 1.625.000 عاطل عن العمل، أكثرهم شباب ونساء.

النقطة الثانية، السيد الوزير، وقد أوضحتم على أن السبب الرئيسي لارتفاع نسبة البطالة يعود بالأساس إلى انخفاض نسبة العمل غير اللائق التي هو العمل غير المؤدى عنه، وكنقابة ديال الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، لا بد أن نقول، على أن العمل غير اللائق ليس هو فقط العمل غير المؤدى عنه، لكنه العمل الذي لا تصان فيه الحقوق ولا الحريات ولا الكرامة، وبالتالي، السيد الوزير، ندعوكم كذلك إلى تعزيز جهاز مفتشية الشغل لحفظ حقوق الشغيلة المغربية.

ختاما، السيد الوزير، ندعوكم كذلك إلى الجلوس إلى طاولة الحوار مع نقابة الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات، المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وذلك لتبادل الرؤى فيما يتعلق بالسياسات المتعلقة بالتشغيل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

معذرة مرة أخرى.

ونمر إلى تفاعل السيد الوزير مع تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا، في حدود ما تبقى من الوقت السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا.

بغيت فقط نقول على أنه كاين برامج، الأرقام التي تعطت راه اعطيتكم واحد التدقيق مهم جدا وهو مستجد ما كانش السنة الماضية والسنة التي قبل، اللي كييعني أن الحكومة الطريق اللي غادية فيها طريق صحيحة.

الآن البرامج ديالنا كاينة، وكاين جولة غادي تكون مع السادة الولاة والعمال من أجل برامج جهوية للتشغيل بشراكة مع الجهات إن شاء

ديال خلق مناصب الشغل أو التصريح بمناصب الشغل لدى المقاولات في القطاع المهيكل.

العام اللي فات كان عندنا الخلق ديال 175.000 منصب شغل، هاذ العام المندوبية السامية للتخطيط تتكلم عن خلق 621.000 منصب شغل في القطاع المهيكل، راه ضربنا تقريبا العدد في أكثر من 3.

فهذا إن كان يدل على شيء فإنما يدل على أن الحكومة دارت واحد العمل مهم وجدي، واللي كان فيه واحد العمل كبير مع الحقل الاجتماعي بصفة عامة، مع الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب، مع النقابات، باش اعطينا واحد الإشارة على أنه احنا جادين في التفتيش، احنا جادين في المواكبة ديال سوق الشغل، وهاذ الشي اللي اعطى التصريح بواحد العدد ديال الناس اللي ما كانش مصرحين، لأن هاذ 621.000 اللي تخلقوراها ماشي مناصب كلها جديدة خلقها الاقتصاد، ولكن واحد العدد ديال الناس كانوا خدامين ولكن غير مصرح بهم أو ما تياخذوش (SMIG³)، وملي درنا هاذك الرفع ديال (SMIG)، اعطى هاد النتيجة هذه، فبقدر ما هنالك إشكاليات حقيقية وفعلا، نتيجة الظروف المناخية الصعبة والصعبة جدا اللي مرينا بها السنة الماضية كما تتذكرو، ونتمنى من الله يرحمنا هذه السنة هاذي، بقدر ما هنالك عمل جاد قامت به الحكومة، واعطى نتائج جد إيجابية من خلال العمل المهيكل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السي عزيز، ما كاين تعقيب إضافي ما كاين والو؟ ما كاين مشكل.

إذن.. اسمحي لي هناء، عفوا، تفضلي هناء، معذرة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على الأجابة ديالكم وعلى الأرقام والمعطيات اللي قدمتلنا، وبالتالي لا بد أن نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أننا اليوم أولا على قناعة راسخة بأن موضوع البطالة هو ماشي موضوع قطاعي بهم وزارتم فقط، بل هو موضوع بهم جميع القطاعات الحكومية، وبهم كذلك القطاع الخاص، وبالتالي المسؤولية اليوم هي مسؤولية مشتركة.

صحيح، السيد الوزير، أن الحكومة اتخذت مجموعة ديال التدابير لمحاصرة ظاهرة البطالة، كنتكلمو على إخراج ميثاق الاستثمار إلى حيز الوجود، نتكلم كذلك عن الرفع المتوالي من عدد مناصب الشغل على مستوى مشاريع قوانين المالية، وكنتكلمو كذلك على مجموعة ديال

³ Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie.

كيكونش عندو واحد العمل بمقابل يعني مؤدى عنه، حتى هوما تضررو، وأحسن وسيلة لمواجهة هاذ الإشكالية هو التكوين والتكوين المهني.

ولهذا، عندنا واحد خارطة طريق وحققنا فيها واحد النتائج جد مهمة اليوم، باش نقدر نرفعو من الطاقة الاستيعابية، ماشي ديال هاذوك الشباب اللي عندهم الديبلومات اللي مزيانين واللي تيجيبو مزيان فالبالك، هاذوراه تخدمو، ولكن لواحد الشباب واحد آخر اللي كيتقصى من سوق الشغل، لأنه كيتقصى من التمدرس أو كيتقصى من التكوين، ما يسمى بالتكوين التأهيلي واحنا رفعنا برسم هاذ السنة هاذي فقط، أكثر من 20% من المقاعد البيداغوجية لهاذ الشباب هاذو اللي كيتلقوا واحد التعليم فإطار واحد الصنعة أو واحد الحرفة، ووصلنا لـ 80.000 منصب.

غادي نعطيكم الأرقام، باش تفهمي مزيان السيد المستشار المحترم، دابا عندك من جهة كيجيوك 230.000 ديال العاطلين من العالم القروي واخا ما كانوش خدامين يعني وكياخذو واحد الأجرة، ولكن غادي نسميهم عاطلين، وبالموازاة الطاقة ديالنا وصلات لـ 80.000، هي ماشي 200 و.. على هاذ الشئ درنا برامج أخرى كتساعد، بحال البرنامج ديال "أوراش" اللي اعطى واحد النتائج جد إيجابية.

و"أوراش" بغيت نأكد للسيد النائب فيه شقين، فيه الشق ديال الأوراش المؤقتة، راه خدمنا 100.000، ولكن الجديد هاذ السنة هو الأوراش المستدامة، بمعنى الناس اللي تخدمو فمقاولات واحد الخدمة طويلة الأمد، حددنا الهدف ديال 50.000، وفي 3 أشهر فقط وصلنا لأكثر من 25.000 منصب شغل في مقاولات بعينها، وهذا كيشجع على أننا نستمر في مثل هته البرامج من أجل إدماج أكبر للشباب، وخصوصا الشباب اللي ما عندوش الديبلوم، واللي ما عندو كيدير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد بحفظه بنمبارك:

شكرا.

في إطار التفاعل مع جوابكم نود في الفريق الحركي تسجيل الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، في سياق وطني عام يطبعه هشاشة الاقتصاد الوطني وضعف التحفيز والتنافسية ومردودية المقاولات المغربية، وفي ظل التحديات الهيكلية التي يعرفها سوق الشغل والإدماج الاقتصادي لفئة الشباب ببلادنا، وانسداد أفق الوظيفة العمومية وتزايد حجم الشغل المهيكل، نسجل للأسف ارتفاع معدل البطالة بشكل عام، وخاصة في صفوف

الله، باش نترجمو أكثر هذه الأولويات ديالنا، بالإضافة إلى انعقاد اللجنة الوطنية للتشغيل، تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة في هذا المجال. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المحترم.

نمر إلى السؤال الثامن موضوعه "السياسة الحكومية المتبعة في مجال تشغيل الشباب".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لبسط السؤال. تفضلوا السي يحفظه.

المستشار السيد بحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

رغم توالي المبادرات وتعدد البرامج ذات الصلة بمجال التشغيل، لازال عنوان المرحلة هو ارتفاع نسبة البطالة وغياب حلول عملية لإدماج الشباب في سوق الشغل.

وفي هذا الإطار، نسائلكم السيد الوزير المحترم عن التدابير المتخذة لمعالجة هذه الوضعية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

تشغيل الشباب هو من أولويات الحكومة، ولا أدل على ذلك من الأرقام اللي اعطتها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم سنة 2022، حيث أنه أكثر من 74% ديال مناصب الشغل المحدثة برسم سنة 2022 هي للشباب اللي عندو أقل من 34 سنة. هذا رقم ربما كتعرفوه لأول مرة، فهاذ الناس كيما قلت لكم بسمياتهم وبكلياتهم وبالمقاولات اللي خدامين فيهم وبالسن ديالهم.

إلا أنه عندكم الحق، كايين رغم ذلك، للأسف الشديد، كيف ما جا فالجواب ديالي للسؤال السابق على أنه نتيجة الظروف المناخية واحد العدد ديال الشباب اللي كان كييعمل في العالم القروي، ولاسيما واخا ما

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

جوج بالأجوبة خفاف، لأن حسب الوقت:

أولا، الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات كان لها هاذ التقارير قبل ما تيجي هاذ الحكومة، ملي جات هاذ الحكومة أول حاجة درناه هو إعادة هيكلية الوكالة وضرينا الحجم ديالها فجوج، وسوف يلي هاذ الشي الاعثناء، إن شاء الله، بالظروف المادية العمل ديال المستشارين دالوكالة اللي كيلعبو واحد الدور منقطع النظر.

وتطرح نفس الإشكال مع المفتشين دالشغل، والحوار الاجتماعي غادي يبدأ فالأيام القليلة المقبلة، لأن هاذ الناس هاذو كيستحقو، لا المفتشين، لا الإخوان ديال الوكالة ولا المكتب الوطني لإنعاش الشغل، الاعثناء بالظروف ديالهم المادية، لأن كيلعبو واحد الدور كبير جدا، وكنشكر النقابات كلها، لأنها تثير الاهتمام حول هاذ المواضيع هاذي، وغادي يجي الوقت إن شاء الله في الأيام المقبلة ونتكلمو عليها باستفاضة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ونشكركم على الإسهام القيم ديالكم في هاذ الجلسة المباركة.

طبقا لأحكام المادة 168 من النظام للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 30 يناير 2024، تقدم به المستشار المحترم، الأستاذ نور الدين سليك، رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول موضوع "عدم تمكين فئة من الصحافيين من البطائق المهنية".

وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد والتي عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

وعليه، أعطي الكلمة لممثل فريق الاتحاد المغربي للشغل، في حدود دقيقتين.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

شكرا السيد الرئيس.

لم تكن اللجنة المؤقتة قدرا محتوما، واعتبرناها في حينه خطأ سياسيا، تجاوزا لقوانين المملكة ودستورها، مسا بالديموقراطية، تراجعنا عن التنظيم الذاتي ومناقضا للفصل 28 من الدستور، في الوقت اللي هي فقط لجنة تصريف أعمال معينة ومنصبة وغير منتخبة، وبالتالي ليست لها السيادة في التشريع والتنظيم وتغيير ما هو جاري به

فئة الشباب، دون احتساب التباين الصارخ بين الجهات في سقف البطالة؛

ثانيا، السيد الوزير، إزاء هذا الوضع نسجل غياب رؤية حكومية لتشغيل الشباب، خاصة حاملي الشواهد العليا، فقانون المالية لسنة 2024 لم يتضمن إجراءات عملية لتحفيز التشغيل عموما وتشغيل الشباب على وجه الخصوص، ما عدا تخصيص 30.000 منصبا ماليا للتوظيف العمومي وتأكيد استمرار برامج التشغيل المؤقت على غرار "أوراش" و"فرصة" و"انطلاقة" باختلالاتها ونواقصها المتعددة، وهي مبادرات غير كافية لاستيعاب العدد المتراكم سنويا من خريجي الجامعات والمعاهد العليا ومن العاطلين في المدن والقرى المغربية؛

ثالثا، السيد الوزير المحترم، يعرف قطاع الشغل غليانا واحتقاننا جراء الوضعية المادية والاجتماعية للمهنيين الصعبة لموظفي القطاع، بمن فيهم المنتميين لهيئة تفتيش الشغل، في ظل غياب حوار اجتماعي قطاعي جاد في زمن مأسسة الحوار الاجتماعي.

وفي هذا الإطار نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات القطاعية المتخذة لتصحيح هذه الوضعية؟

رابعا، انطلاقا من تشخيص العديد من المؤسسات الوطنية لواقع منظومة تشغيل الشباب، وبناء على تقييمها للسياسات العمومية المنتهجة في مجال تشغيل الشباب، نعتبر في الفريق الحركي أن المداخل الأساسية لإنعاش تشغيل الشباب هو تقديم تحفيزات للمقاولات من أجل تشغيل الشباب باعتبارها أكبر مشغل ليد العاملة.

وهي مناسبة لمساءلتكم عن مآل الإجراءات التحفيزية التي نصت عليها القوانين المالية في هذا المجال، وحول مآل مستحقات المقاولات التي تفاعلت إيجابا مع هذه الإجراءات.

خامسا، السيد الوزير، لقد أكدت عدة تقارير محدودة أدوار الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC⁴) في النهوض بتشغيل الشباب، وهو ما يستدعي إعادة النظر في وساطة هذه المؤسسة في التشغيل وتجويد حكومتها وتعزيز رهان تحقيق العدالة المجالية في التوزيع والاستفادة من فرص الشغل.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفاعلكم مع هذا التعقيب السيد الوزير في حدود ما تبقى من الوقت.

⁴ Agence Nationale de Promotion de l'Emploi et des Compétences

العمل.

ها هي اليوم، تتجاوز صلاحيتها وتضع نظاما إقصائيا مخالفا للنظام المعمول به، في تسليم بطائق الصحافة، لا تحترم قوانين المملكة، وفي مقدمتها مدونة الشغل، لا تضمن عدم استعمال المعطيات الشخصية في تسوية الحسابات، تشتغل بشكل لصيق مع جزء، جزء من المكونات غير المقصية والمباركة من طرفكم، أي أنها تشتغل مع جزء من ذاتها.

تحارب الاتحاد المغربي للشغل والفيدرالية المغربية لناشري الصحف، ضدا على القوانين.

وكما كان متوقعا، هي تورطت في تصفية الحسابات، وأضرت معنويا بأقلام وطنية تعد مفخرة للمغرب، وأنتم، السيد الوزير، تورطتم في فخ بعض مكونات المجلس وتفكيك الجسم الصحفي.

ففرق الاتحاد المغربي للشغل، يحملكم كامل مسؤوليات هذا الاندحار وهذا الشطط، الذي لحق حتى صحفيي صحرائنا المغربية، وكأن المغرب يسير بسرعتين في التدبير والمجال الديمقراطي، سرعة بقيادة جلاله الملك، توجت برئاسة المغرب لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، وتموقعه إلى جانب دول كبرى، وسرعتكم التي تولدت عنها احتفانات، بلدنا في غنى عنها، بمولودة ياليتها وئدت.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للحكومة في حدود دقيقتين.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد المهدي بنسعيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتقدم بداية بالشكر لفريق الاتحاد المغربي للشغل على الاهتمام بقطاع الصحافة فبلادنا.

وجوابا على ما ورد في كلمتكم، أود الإشارة في البداية إلى أن منح بطاقة الصحافة المهنية كما ذكرت، هو من الاختصاص الحصري للمجلس الوطني للصحافة، باعتباره هيئة مستقلة للتنظيم الذاتي لمهنة الصحافة تقوم بتسليم هذه البطاقات طبقا لمقتضيات مرسوم رقم 2.19.121 الصادر في 14 مارس 2019، يعني قبل هاذ الحكومة، بتحديد كفاءات منح بطاقة الصحافة المهنية وتجديدها.

وبناء على ذلك، فإن الوزارة لا تتدخل في عملية منح بطاقة الصحافة المهنية التي تدخل في مجال اختصاص المجلس الوطني للصحافة، طبقا لأحكام القانون رقم 90.13 المتعلق بإحداث المجلس

الوطني للصحافة والقانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر.

هذا، وتتابع الوزارة ردود فعل عدد من الصحفيات والصحافيين اتجاه تدبير اللجنة المؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر بعملية منح بطاقة الصحافة المهنية لأول مرة أو تجديدها برسم سنة 2024، ومراعاة منها لأحكام الدستور، لاسيما الفصل 28 منه وأحكام مدونة الصحافة والنشر والنصوص المتخذة لتطبيقها، والتي تؤكد على استقلالية مهنة الصحافة ووسائل الإعلام، فإن البت في ملف طلبات الحصول على بطاقة الصحافة المهنية هو من اختصاص لجنة بطاقة الصحافة، وأن الوزارة لا تمتلك لا الصلاحيات القانونية ولا التنظيمية للتدخل في مجال اختصاص اللجنة المؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

دائما طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب ثاني لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 30 يناير 2024، تقدمت به المستشارة المحترمة الأستاذة فاطمة زكاغ عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول موضوع "تعطيل الحوار الاجتماعي المركزي"، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب، وعليه أعطي الكلمة لممثل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في حدود دقيقتين، تفضلي أستاذة فاطمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيد الوزير،

كتعيش بلادنا على واقع الاحتقان والتوتر الاجتماعي الحاد في ظل استمرار الحركات الاحتجاجية التي شملت العديد من القطاعات الاجتماعية الحيوية، انطلاقا من المدرسة العمومية والصحة العمومية والجماعات الترابية والعديد من القطاعات الحكومية، جراء الاختيارات اللاشعبية للحكومات المتعاقبة، وغياب التعاطي الجدي لهذه الحكومة مع الملف الاجتماعي وتنصلها من تنفيذ التزاماتها المضمنة في اتفاق 30 أبريل 2022، وخاصة الزيادة العامة في الأجور ومراجعة أخطر الضريبة على الدخل وتفعيل درجة جديدة واحترام الحريات النقابية.

لقد فشلت الحكومة في تدبير الحوار الاجتماعي على كافة مستوياته، مركزيا وقطاعيا وعلى مستوى الجهات والأقاليم، ويتجلى ذلك من

واحد الجمود، كيف ما قلت، ديال الحوار الاجتماعي نتيجة السياسات ديال الحكومات السابقة، هنا متفق معك.

احنا جينا بشكل إرادي، حتى واحد ما كان عارف المستقبل أشنو فيه، وحتى واحد ما تعلم الغيب، واقترحنا أن الدورة تكون، واقترحنا معكم على أنه يكونو دورتين.

وبدا العمل، والعمل ماشي ساهل، لأننا ورثنا إشكالات ديال الحوار الاجتماعي، بعدا ثقافية، غير ثقافة الحوار، عاد جلسنا، عاد بدينا تنذاكرو وتنحلو، سمحو ليا، مشكل بمشكل، والفاتورة كبيرة جدا بالنسبة لواحد البلاد فالحجم ديال المغرب والطاقة الاقتصادية ديال المغرب وفي الوضعية اللي احنا فيها دولية، ما يمكنكشاي تقول لي أنه كاين تنصل على هاذ الشئ التعليم، ما قدكمشاي، هاذ العمل كله اللي تدار، معكم ومع النقابات كلها ومع جميع الفئات؟

يعني فتنا واحد المبالغ كبيرة، نعم الشغيلة، وها السيد الوزير معنا ديالنا هنا، يعني تتستحق، ولكن راه كاين واحد المجهود كبير وترجم بواحد الاتفاق الأول والاتفاق الثاني وكيتنفذ، واحد، سمحو ليا نستعمل هاذ الكلمة، "millefeuille" ديال المشاكل ما عمرو ما كان، ما عمرو ما تحل، فالصحة كذلك، فالتعليم العالي كذلك، فالحوارات القطاعية كذلك، فالقطاع الخاص كذلك، ما يمكنشاي نقولو أنه هاذ الشئ ما كاينشاي.

دورة شتنبر أجلت، ماشي بشكل انفرادي، بعد الاستشارة مع النقابات، لأنه بلادنا كانت فواحد الوضعية استثنائية، اللي هي الزلزال اللي ضرب بلادنا، الله يخليكم، وغادي تكون الدورة في القليل من الأيام المقبلة، حسب الوعد اللي اعطى السيد رئيس الحكومة للنقابات كلها، ونحن نحترم كل النقابات وغنخدمو معكم، وهاذوك الوعد اللي كتقولو غادي يجيب الله التيسير في جزء منها إن شاء الله فهاذ الدورة هاذي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

بهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

أرفع الجلسة.

خلال تعطيل كل مؤسسات وآليات الحوار الاجتماعي بعدم تفعيل ميثاق مأسسة الحوار الاجتماعي، وذلك بغاية الهرب من تنفيذ التزاماتها والإخلال بالوفاء بها، إذ قررت الحكومة بشكل انفرادي تأجيل دورة أكتوبر 2023، وتغييب مقترحات المركزيات النقابية حول مشروع القانون المالي لسنة 2024، مع استمرار الهجوم على الحريات النقابية وخرق مدونة الشغل.

السيد الوزير،

لقد سبق أن نهينا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من خلال العديد من المراسلات التي وجهناها لرئيس الحكومة إلى خطورة تعطيل الحوار الاجتماعي وسياسة الهروب إلى الأمام، وهو ما يمس في العمق بمصداقية التفاوض الاجتماعي الثلاثي الأطراف.

وعليه، فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ندعو إلى تدارك وضعية الجمود التي يعرفها الحوار الاجتماعي المركزي، والتعامل الجاد مع تفعيل المؤسسات المنبثقة عنه، مع الدعوة إلى عقد اجتماع عاجل، تنفيذًا لاتفاق 30 أبريل 2022، وتحضيرًا لجولة الحوار الاجتماعي المقبل.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للحكومة في حدود دقيقتين، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا للسيدة المستشارة.

دأبا أنت المستشارة راه غير بنت بلادي، وشوف أشنو قالت فالحكومة، وأشنو قالت، السيدة المستشارة الله يهديك.

الحوار الاجتماعي أولا، أول مرة وصلنا لواحد التوافق ديال جميع النقابات والكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب على الاتفاق اللي درنا، هاذي وحدة.

ثانيا، الحكومة، هاذ الشئ دارتو الحكومة بدون ضغط، ما كانو للتذكير فذاك الوقت لا إضرابات، لا إشكالات اجتماعية، كان فقط

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل الشروع في مناقشة مشاريع القوانين التي سبقت الإشارة إليها، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وللسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، وكذلك للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، والشكر موصول كذلك للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان على المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشاريع القوانين المسجلة في جدول أعمال مجلسنا هذا اليوم.

إذن على بركة الله نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

وأعطي الكلمة للحكومة لتقديم هذا المشروع.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر أهم أهداف ومضامين مشروع القانون 03.24 بتغيير القانون القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، الذي تم التداول بشأنه والمصادقة عليه خلال المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 25 يناير 2024، وتمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب بتاريخ 29 يناير، والذي صادقت عليه لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسكم الموقر هذا اليوم.

يشكل هذا المشروع الأساس القانوني الذي يركز عليه تنزيل مشروع النظام الأساسي الجديد الخاص بموظفي هذه الوزارة، الذي تم إعداده وفق مقاربة تشاركية مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية واللجنة الوزارية الثلاثية.

ويندرج مشروع القانون هذا في إطار تنفيذ أحكام القانون الإطار، ويتمشى هذا المشروع أيضا مع تنفيذ الالتزامات الواردة في خارطة طريق الإصلاح التربوي.

وتفعيلا لهذه المرجعيات والتوجهات، يأتي هذا مشروع القانون لتنزيل بنود الاتفاقيين الموقعين بتاريخ 10 و26 دجنبر 2023، تحت

محضر الجلسة رقم 151

التاريخ: الثلاثاء 19 رجب 1445 هـ (30 يناير 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: خمس وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة السابعة والخمسين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشاريع النصوص التالية:

- مشروع قانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (محال من مجلس النواب)؛

- مشروع قانون رقم 04.24 بتغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية، المحدث بموجب القانون رقم 011.71 (مودع بالأسبقية لدى مجلس المستشارين من طرف رئيس الحكومة)؛

- مشروع قانون رقم 01.22 المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية (محال من مجلس النواب).

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على مشاريع النصوص التالية:

- مشروع قانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- المشروع الثاني مشروع قانون رقم 04.24 بتغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية، المحدث بموجب القانون رقم 011.71 والمودع بالأسبقية لدى مجلس المستشارين من طرف رئيس الحكومة؛

- المشروع الثالث والأخير هو مشروع قانون رقم 01.22 المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

إذن ننتقل إلى التقرير، مقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية من أجل تقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون المعروض للدراسة.

أعتقد.. وزع التقرير.

شكرا.

إذن ننتقل إلى مناقشة الفرق والمجموعات.

أفتح باب المناقشة للفرق والمجموعات الراغبة في التدخل في هاذ الموضوع.. إذن المداخلات مكتوبة.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم، عندك مداخلة السيد الرئيس؟

إذن باش نرتب هاذ المداخلات، إذن نعطي لفريق الأصاله والمعاصرة.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن الحسنائوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصاله والمعاصرة، في إطار المناقشة والتصويت على مشروع القانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

يأتي مشروع هاذ القانون الذي نحن بصدد مناقشته، استجابة لمطالب وانتظارات فئة مهمة من موظفي الوزارة، أطر الأكاديمية سابقا، كما يأتي في إطار التزام بمخرجات اتفاق 10 و 26 دجنبر 2023، الموقعين تحت إشراف السيد رئيس الحكومة، مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي، ولاسيما المقتضى المتعلق بمنح صفة الموظف العمومي لكافة العاملين في قطاع التربية والتعليم، بما فهم أطر الأكاديميات، من خلال نسخ أحكام المادة أحكام 11 من القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين كما وقع تغييره وتتميمه.

وسيمكن هذا المشروع من تعويضها بأحكام جديدة تنزيلا لمضامين الاتفاق المبرم بين الحكومة والنقابة التعليمية الأكثر تمثيلية، كما أن مقتضيات هاذ المشروع تندرج في إطار تنزيل الأوراش الاستراتيجية الكبرى ببلادنا، والتي ترمي كلها إلى تحسين وتطوير مؤهلاتنا الوطنية على كافة الأصعدة، تنفيذنا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله ونصره، في خطابه الأخير بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، والذي وجه الحكومة إلى ضرورة تحسين المشاريع والإصلاحات الكبرى التي تهم العنصر البشري، الذي يعتبره صاحب الجلالة دعامة

إشراف السيد رئيس الحكومة مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي، ولاسيما المتعلقة منها بإضفاء صفة "موظف" على جميع أطر الوزارة، بمن فهم الذين تم توظيفهم طبقا لأحكام القانون القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

وقد جاء اعتماد صفة "موظف" للاستجابة لمطالب وانتظارات فئة مهمة من موظفي الوزارة، أطر أكاديميات سابقا، الذين يعتبرون أنه يتم التمييز بينهم وبين باقي موظفي القطاع، ويطالبون بإعادة النظر في وضعيتهم الوظيفية.

واليوم، فإن مشروع القانون الذي نقدمه أمام مجلسكم الموقر يهدف إلى إعادة الاعتبار لهذه الفئة من الموظفين التي سيطبق عليها نفس النظام الأساسي الذي يخضع له كل موظفي الوزارة بنفس الحقوق والواجبات، وتعمل الحكومة من خلال هذا النص ومن خلال تنزيل النظام الأساسي الجديد على الطي النهائي لملف المتعاقدين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن تفعيل بنود الاتفاقين السالفي الذكر استلزم إعادة النظر في الإطار القانون الجاري به العمل، لاسيما أحكام المادة 11 من القانون القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، فهذه المادة سبق أن تم نسخ وتعويض أحكامها بمرسوم بقانون الصادر في 5 أكتوبر 2023، الذي أصبح مضمونه متجاوزا، اعتبارا لما أفضى إليه مسار الحوار مع النقابات التعليمية السالفة الذكر من مستجدات.

فهذا المشروع قانون يهدف بالأساس إلى التنصيب على أن موظفي الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين يتكونون من الفئات التالية:

- أولا، الموظفون يسري عليهم النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية، والذين يوجدون في وضعية قانونية ونظامية إزاء الأكاديمية، ويتم توظيفهم وتعيينهم وترسيمهم في إحدى الدرجات المنصوص عليها في النظام الأساسي السالف الذكر، وفق الشروط والكيفيات التي يحددها، وذلك في انسجام تام وأحكام النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية؛

- ثانيا، موظفون يتم توظيفهم وفق الأنظمة المطبقة على الهيئات المشتركة بين الوزارات؛

- ثالثا، موظفون في وضعية إلحاق.

تلکم هي أهم أهداف ومضامين هذا المشروع المقترح.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية، المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 03.24 بتغيير القانون 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

وهي مناسبة للإشارة إلى أن المادة الأولى من الباب الأول من القانون 07.00 المعدل تنص على أن الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين هي مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع للمراقبة المالية للدولة المطبق على المؤسسات العمومية، وفق للنصوص الجاري بها العمل.

إن مشروع القانون ينص على أن هؤلاء الموظفين يوجدون في وضعية قانونية ونظامية إزاء الأكاديمية وليس إزاء الوزارة، مما يكرس رسميا التوظيف الجهوي المعمول به حاليا في إطار مؤسسة عمومية، مع تغيير شكلي في الصفة من إطار إلى موظف، وسيسري هذا التعديل على سائر موظفي الأكاديميات، سواء قبل 2016 أو بعدها.

لذلك، فإن النظام الأساسي العام للتوظيفة العمومية هو الإطار المؤسسي المحدد للقواعد القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتوظيف وتدابير المسار المهني للموظف بالقطاع العام وليس بالمؤسسات العمومية، كما أن هذا النظام لا يتحدث عن الوظيفة العمومية الجهوية.

السيد الوزير المحترم،

لقد سبق لنا كممثلين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن تقدمنا بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي الجاري بتعديل يرمي إلى إحداث 140.000 منصب مالي لطي ملف التعاقد نهائيا وإدماجهم في الوظيفة العمومية، وهو التعديل الذي كان من شأنه نزع فتيل الاحتقان الذي يعيشه قطاع التعليم، غير أن الحكومة رفضته مع كامل الأسف.

وبالمناسبة فإن القول بأن هذا المشروع هو إنهاء للتوظيف بالتعاقد قد نقول أنه مجاني للصواب، لأن إنهاء التوظيف بالتعاقد في قطاع التعليم تم منذ 2017 وليس اليوم، وبالتالي فإن هذا النص يكرس التوظيف الجهوي الذي كان في 2017، وهنا اللي نتحدثو عليه هو أطر الأكاديميات.

إن الشغلة التعليمية، السيد الوزير، تنتظر أن تفي الحكومة بالتزاماتها وتطوي بشكل نهائي هذا الملف، من خلال إدماج أطر الأكاديميات وإعادة الاستقرار للمنظومة التعليمية.

وفي انتظار ذلك، فإننا كممثلين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين سنصوت ضد هذا المشروع.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

هل هناك من راغب في التدخل؟

أساسية لنموذجنا التنموي.

السيد الرئيس المحترم،

بهذه المناسبة، لابدلنا في فريق الأصاله والمعاصرة أن ننوه بمجهودات الحكومة لتزليل التوجيهاات الملكية للنهوض بمنظومة التعليم، كما لابد لنا أن نشيد بالعمل الجبار الذي قامت به الوزارة، تحت إشراف السيد رئيس الحكومة، والذي توج بحل ملف التعاقد بقطاع التربية والتعليم والتكوين بشكل نهائي.

هذا الملف الذي كان سببا في استنزاف الزمن المدرسي، وكان سببا أيضا في خلق أزمة تعليمية غير مسبوقه ببلادنا، كادت أن تتحول إلى أزمة اجتماعية لم تشهد بلادنا مثيلا لها، لولا حسن وتديبر الحكومة لها، ولولا تغليب الشغلة التعليمية لمصلحة التلميذ على مصالحها رغم مشروعية مطالبتها.

ومن هذا المنبر، لا يسعنا في فريقنا إلا أن نشيد بالروح الوطنية العالية لإخواننا، نساء ورجال التعليم، وبالتضحيات الجسام التي يقدمونها في سبيل القيام بواجبهم الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع القانون الذي بين أيدينا هو بمثابة رد الاعتبار لنساء ورجال التعليم وتحفيز لهم على المشاركة الفعالة في تنفيذ إصلاحات منظومة التربية والتكوين، وسيمكن أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من الاستفادة من مقتضيات النظام الساسي الجديد، شأنهم في ذلك شأن باقي موظفي الوزارة بنفس الحقوق وبنس الواجبات.

ولا يسعنا في فريقنا سوى التنويه بمختلف المجهودات التي تبذلونها، السيد الوزير، من أجل تزيل الرؤية الملكية للنهوض المندمج بالمواطن مغربي، باعتباره أهم ركائز التنمية وكذا تكريس قيم الدولة الاجتماعية، كما يرتضيها صاحب الجلالة محمد السادس، أيده الله ونصره.

وفي الختام، لن تجدوا من فريقنا، السيد الوزير، إلا الدعم، كل الدعم، وعليه فإننا سنصوت بالإيجاب لفائدة هذا المشروع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن الكلمة للسيد خالد السطي، تفضلوا.

المستشار السيد خالد السطي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن اتناول الكلمة كممثل عن الاتحاد الوطني للشغل

إذن ننقل.. الحكومة عندكم شي رد؟

السيد الوزير..

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

أنا لازم نؤكد بأن في الحقيقة هاذ مشروع القانون جا بمصطلح "الموظف" اللي هو مستعمل فيما يخص جميع الأطر ديال الأكاديميات سابقا، وفي الحقيقة هذا ماشي غير شكلي هذا جوهرى، لأن هذا تبيني بأن النظام الأساسي اللي غادي تتم المصادقة عليه في مجلس حكومي غادي يتطبق على هاذ الموظفين ديال الأكاديميات بنفس الحقوق وبنفس الواجبات، كما يطبق على جميع الموظفين ديال القطاع.

وهذا في الحقيقة تحول جد مهم، إضافة إلى واحد العدد ديال الإجراءات لا فيما يخص الجانب ديال فتح المناصب ديال الشغل في داخل الأكاديميات، ولا فيما يخص الأجور، ولا فيما يخص اللي غتبدا تدوز عبر (la TGR¹, le Trésor Public) واللي بنفس الطريقة كما تتم لجميع الموظفين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننقل إذن للتصويت على المادة الفريدة للمشروع، لكن قبل ذلك نشير إلى أنه تم بهذه المادة تقديم تعديل من مجموع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

أعطي الكلمة لأحد مقدمي هذا التعديل.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيد الرئيس،

التعديل المقترح من طرف مجموعة (CDT²) هو تغيير "إزاء الأكاديمية" بـ "إزاء الإدارة"، يعني الفقرة الثانية من المادة الفريدة: "يوجد هؤلاء الموظفون في وضعية قانونية ونظامية إزاء الأكاديمية"، احنا تنقترحو "إزاء الإدارة"، وهاذ التعديل هذا جا وفق ما ينص عليه الفصل الثالث من قانون الوظيفة العمومية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الحكومة، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

هاذ التعديل مرفوض، لأن هاذ القانون هو قانون اللي تهم الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=04؛

المعارضون=22؛

المتنعون=05؛

إذن أعرض المادة الفريدة التي يتكون منها المشروع للتصويت برمتها الآن:

الموافقون=28؛

المعارضون=02؛

المتنعون=02.

إذن أعرض الآن مشروع القانون برتمته للتصويت:

الموافقون=28؛

المعارضون=02؛

المتنعون=02.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

بعد ذلك ننقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 04.24 بتغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية، المحدث بموجب القانون رقم 011.71.

إذن الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد مصطفى بابتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيدة والسيد الوزير المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة لأقدم أمام مجلسكم الموقر مشروع القانون رقم 04.24 بتغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر

¹ Trésorerie Générale du Royaume.

² Confédération Démocratique du Travail.

011.71، وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أهمية الدور الذي يقوم به رجال ونساء التعليم في سبيل النهوض بالمنظومة التعليمية ببلادنا، وهو ما يقتضي الالتفات لهذه الفئة والإنصات لمشاكلها وهمومها من خلال نظام أساسي عادل ومحفز لكل الفئات.

السيد الوزير المحترم،

لقد نهينا في أكثر من مناسبة، إلى أهمية إشراك الممثلين الحقيقيين لنساء ورجال التعليم في الحوار القطاعي، غير أن الحكومة مع الأسف لم تعركبير الاهتمام لتحذيراتنا، وهو ما دفع إلى الاحتقان الكبير الذي عرفه القطاع منذ بداية الموسم الدراسي الحالي، والذي تسبب في هدر زمن تعليمي مهم من الصعب تداركه من خلال الإجراءات التي اتخذتها الوزارة.

وفي الختام، فإننا كممثلين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، نؤكد على أهمية إخضاع أطر الأكاديميات لنظام المعاشات المدنية.

ولذلك، سنصوت بالإيجاب على هذا النص القانوني، آمليين أن يحقق الأهداف المتوخاة منه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الحكومة، ليس هناك..

إذن نمر مباشرة إلى التصويت على المادة الفريدة للمشروع:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

وكذلك مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 04.24 بتغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71.

إذن نواصل هذه الجلسة، بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 01.22 المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية.

وأعطي الكلمة للسيدة الوزيرة لتقديم هاذ المشروع.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71 الذي صادق عليه مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 25 يناير 2024.

ويهدف مشروع هذا القانون الذي سيعمل به ابتداء من فاتح شتنبر 2023 إلى تغيير القانون رقم 01.21 السالف الذكر، وذلك من أجل ملاءمة عنوانه وكذا أحكام مادته الفريدة مع أحكام القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، ولا سيما المادة 11 منه، التي سيتم نسخها وتعويضها بموجب مشروع القانون رقم 03.24 المعروف قصد المصادقة عليه بالبرلمان، وذلك بإحلال تسمية "الموظفين" محل تسمية "الأطر النظامية".

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء يندرج في إطار تفعيل بنود الاتفاق الموقع في 26 ديسمبر 2023 بين الحكومة والنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية.

وفي الختام، أقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لرئيس وأعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية على تفاعلهم الإيجابي مع مشروع هذا القانون، الذي حظي بالمصادقة عليه بالإجماع داخل اللجنة الموقرة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن نمر إلى كلمة مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة.

تم توزيعه، شكرا.

بالنسبة للمناقشة، أعطي الكلمة بطبيعة الحال للفرق حسب تمثيليتها النسبية، ابتداء من فريق التجمع الوطني للأحرار، هل هناك رغبة في التدخل؟

إذن نمر إلى تدخل الأخت لبني، تفضلي.

المستشارة السيدة لبني علوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة كممثلة عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 04.24 بتغيير القانون رقم 01.21، القاضي بإخضاع الأطر النظامية الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم

السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أريد في البداية، أن أتوجه بالشكر الجزيل للسيد رئيس لجنة المالية والتنمية الاقتصادية والتخطيط بمجلسكم الموقر وإلى جميع السيدات والسادة أعضاء اللجنة على تفاعلهم الإيجابي مع هذا النص، وخاصة مع التعديلات التي همت المواد رقم: 1- 8- 11- 26- 34- 37- 44؛ من مشروع القانون المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية.

وتروم هذه التعديلات:

✓ التحديد الحصري لطبيعة المعلومات التي يمكن أن تكون موضوع تجميع وتبادل ومعالجة من قبل مكاتب المعلومات الائتمانية لتحقيق الأغراض المشار إليها في مشروع القانون؛

✓ كذا التأطير القانوني لعملية تغيير النظام الأساسي لمكتب المعلومات الائتمانية وربطه بالحصول على إذن مسبق من بنك المغرب؛

✓ منع الشركات المأذون لها في مجال تحصيل الديون من أن تصبح مزودا بالمعلومات ومستعملا لها لدى مكتب المعلومات الائتمانية، كونها غير مؤهلة قانونية لذلك، التقليل من قيمة الغرامات الدنيا المقررة في المادة 44 إلى النصف؛

✓ تدقيق الصياغة اللغوية والملاءمة مع النصوص القانونية الجاري بها العمل.

حضرات السيدات والسادة،

إن أهمية هذا القانون ستمكن بلادنا من تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وستساهم في تعزيز الترسنة القانونية في مجال القطاع البنكي، وذلك في إطار ما نصبو إليه من تجويد وحرص على تسهيل ولوج الأفراد والمقاولات الجد الصغيرة والمتوسطة إلى هذا التمويل، وذلك تماشيا أيضا مع ما تعرفه بلادنا من تطور وتنمية بقيادة جلالته الملك محمد السادس، نصره الله.

واستحضارا لكل هذه المعطيات، أتمس من مجلسكم الموقر التفاعل الإيجابي مع هذا النص والتصويت عليه.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة..

وزع، شكرا.

المناقشة الآن، الفرق الراغبة في مناقشة هذا المشروع.. ستسلم كتابة؟

كاين تعديل؟ غادي نوصلو ليه، التعديل ملي غيوصل، باقي ما وصلناش للمواد دابا، دابا غير في إطار المناقشة العامة.

إذن ليست هناك مناقشة، ستسلم المناقشات مكتوبة.

ولذلك، سننتقل للتصويت مباشرة على مواد المشروع.

المادة 1: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 2:

الموافقون: الإجماع.

المادة 3:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 4:

الموافقون: الإجماع.

المادة 5:

الموافقون: الإجماع.

المادة 6:

الموافقون: الإجماع.

المادة 7:

الموافقون: الإجماع.

المادة 8: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: الإجماع.

المادة 9:

الموافقون: الإجماع.

المادة 10:

الموافقون: الإجماع.

المادة 11: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: الإجماع.

المادة 12:	الموافقون: الإجماع.
المادة 13:	الموافقون: الإجماع.
المادة 14:	الموافقون: الإجماع.
المادة 15:	الموافقون: الإجماع.
المادة 16:	الموافقون: الإجماع.
المادة 17:	الموافقون: الإجماع.
المادة 18:	الموافقون: الإجماع.
المادة 19:	الموافقون: الإجماع.
المادة 20:	الموافقون: الإجماع.
المادة 21:	الموافقون: الإجماع.
المادة 22:	الموافقون: الإجماع.
المادة 23:	الموافقون: الإجماع.
المادة 24:	الموافقون: الإجماع.
المادة 25:	الموافقون: الإجماع.
المادة 26:	الموافقون: الإجماع.
المادة 27:	الموافقون: الإجماع.
المادة 28:	الموافقون: الإجماع.
المادة 29:	الموافقون: الإجماع.
المادة 30:	الموافقون: الإجماع.
المادة 31:	الموافقون: الإجماع.
المادة 32:	الموافقون: الإجماع.
المادة 33:	الموافقون: الإجماع.
المادة 34:	الموافقون: الإجماع.
المادة 35:	الموافقون: الإجماع.
المادة 36:	الموافقون: الإجماع.
المادة 37:	الموافقون: الإجماع.
المادة 38:	الموافقون: الإجماع.
المادة 39:	الموافقون: الإجماع.
المادة 40:	الموافقون: الإجماع.
المادة 41:	الموافقون: الإجماع.

المادة 42:

الموافقون: الإجماع.

المادة 43:

الموافقون: الإجماع.

المادة 44: كما عدلتها اللجنة وورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل.

إذن الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

المادة 44 التعديل تهم اللي تخالف المقتضيات بالنسبة للإخلال بالعقوبات الأشد المقررة بمجموعة القانون الجنائي، المواد 4، 8، احنا تنضيفو المادة 36 من هاذ القانون، إضافة إشارة إلى المادة 36 لترتيب الجزاء المعاقب على كل شخص مساهم في تسيير أو إدارة أو مراقبة أو تسيير مكاتب معلومات ائتمانية وملزم بكتمان السير المهني قام باستعمال المعلومات السرية التي تصل إلى علمه، في إطار مزاولته نشاطه للقيام بعمليات لحسابه الخاص أو لصالح الغير.

شكرا السيد الرئيس.

كنضيفو المادة 36 كذلك.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة للرد.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

السيد المستشار المحترم،

كما ناقشنا داخل اللجنة، فعدم الالتزام بالسر المهني هي مخالفة عامة ما كتمش القطاع المالي، وبالتالي يعاقب عليها بالقانون الجنائي، لذلك فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=04:

المعارضون=21:

المتنعون=02.

إذن أعرض المادة 44 للتصويت:

الموافقون=24:

المعارضون=00:

المتنعون=04.

شكرا.

إذن أعرض المادة 45 للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

المادة 46:

الموافقون: الإجماع.

المادة 47:

الموافقون: الإجماع.

المادة 48:

الموافقون: الإجماع.

ونصل إلى آخر نقطة في هذه الدراسة لهذا المشروع، وهي:

عرض مشروع القانون برمته على التصويت:

الموافقون=24:

المعارضون=00:

المتنعون=04.

وبذلك، يوافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم

01.22 المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية.

شكرا للجميع.

شكرا للسيد وزيرين على مساهمكما في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.1- مداخلات فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة:

1) مشروع قانون رقم 04.24 بتغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71.

السيد الرئيس المحترم:

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إطار مناقشة مشروع القانون رقم 01.22 المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية الذي يندرج في إطار المبادرات والمجهودات التي تبذلها الحكومة بهدف تعزيز الشمول المالي ببلادنا، خصوصا تجويد الإطار القانوني والعملياتي لعمل مكاتب المعلومات الائتمانية تحت إشراف بنك المغرب وتعزيز الولوج لمصادر التمويل للفئات الهشة التي تعاني من نقص في الولوج الى الخدمات المالية.

من هذا المنطلق، إننا نعتبر أن هذا الإجراء التشريعي له راهنية قصوى في عصرنة المنظومة المالية الوطنية لتطوير وتحسين الأنشطة والخدمات التي تقوم بها مكاتب المعلومات الائتمانية وتعزيز أدوارها على مستوى الدورة الاقتصادية الوطنية.

كما نسجل بكل إيجابية المرتكزات التي تضمنتها مقتضيات مشروع القانون رقم 01.22 أعلاه التي ستشكل قيمة مضافة في تجويد قواعد بيانات مكاتب المعلومات الائتمانية مما سيساهم بالارتقاء بدون شك في تدقيق وتحليل الأخطار التي تهدد الاستقرار المالي ببلادنا وتنسيق مختلف التدخلات التي تهم تنزيل التدابير المناسبة لتخفيف آثار تلك الأخطار وفق المحاور التالية:

- تنظيم شروط نشاط مكاتب المعلومات الائتمانية من خلال تحديد الإجراءات يمنح الاعتماد وكيفية سحبه؛

- توضيح حقوق والتزامات مكاتب المعلومات الائتمانية ومقدمي ومستخدمي المعلومات، بما في ذلك الحصول على موافقة كتابية مسبقة على مشاركة بيانات العملاء؛

- بنك المغرب يقوم بدور هيئة إشراف على أنشطة هذه المكاتب؛

- تضمين نظام للعقوبات التأديبية والجنائية في حالة مخالفة مقتضيات القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

وعلى سبيل الختم، نؤكد في فريق التجمع الوطني للأحرار على مجموعة من الملاحظات المتعلقة بهذا الإصلاح نظرا لأهميتها منها:

✓ العمل على مواصلة تطوير الهندسة المالية والقانونية لمكاتب المعلومات الائتمانية مستفيدين في هذا الباب من التجارب الفضلى دوليا؛

✓ تنظيم حملات تواصلية للتعريف بالمقتضيات الواردة في مشروع هذا القانون؛

✓ ضرورة إجراء تدقيق دوري من طرف مكاتب المعلومات الائتمانية كل مرة على الأقل كل سنة لضمان سلامة نُظُمها المعلوماتية لمجابهة أيّ عمليّات اختراق لأنظمتها المعلوماتية وغيرها من الاضطرابات حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتصدّي لها وإعلام بنك المغرب والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات كتابيا بذلك؛

✓ وضع نظام ملائم للرقابة الداخلية يستجيب لخصوصيات

يشرفني أن أتناول الكلمة، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 04.24 بتغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71، الذي يندرج ضمن الجهود التي تبذلها هذه الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، جراء الاحتقان الذي عرفته مؤسسات التعليم العمومي، وكذا الإضرابات التي ساهمت بشكل كبير في خلق توتر وقلق لدى الأسر المغربية من المصير المجهول الذي ينتظر فلذات أكبادهم.

ومن جهة أخرى، إننا نعتبر أن تنزيل هذا الإجراء التشريعي يترجم بالملاموس الإرادة السياسية لهذه الحكومة لتعزيز الإطار القانوني للأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في قطاع التعليم العمومي، ويقوي في نفس الوقت قدرة الإنصات المشترك بين الأطراف المعنية بهذا الملف لربح رهان تنزيل منظومة التربية والتكوين.

ومن شأن هذه التوجه، المرتبط بإدماج الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في نظام المعاشات المدنية، التأسيس لمرحلة جديدة مما سيكون له انعكاسات ايجابية على الوضعيات الإدارية والمالية لهاته الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وتعزيز مساهمتهم في ورش إصلاح المنظومة التربوية لا سيما فيما يخص تسجيل تحسن العديد من المؤشرات ذات الارتباط خصوصا بورش التعليم الأولي وتعميم التعليم الابتدائي وانخفاض نسبي للهدر المدرسي.

وفي إطار مناقشة المقتضى التشريعي الذي جاء به مشروع القانون رقم 04.24، نود في هذا الصدد معرفة الإجراءات والتدابير التي تنوون القيام بها على اعتبار الصبغة الاستعجالية التي يكتسبها إصلاح أنظمة التقاعد، والتي تعرف صعوبات تمس ديمومتها وتوازنها المالية بهدف إصلاح حكمة وقيادة هذه الأنظمة ضمن خارطة طريق شاملة لأنظمة التقاعد.

وتبعاً لما سبق، سيصوت فريق التجمع الوطني للأحرار بالإيجاب على مشروع القانون رقم 04.24 بتغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(2) مشروع القانون رقم 01.22 المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في

المشاريع والإصلاحات الكبرى التي تهم العنصر البشري، الذي يعتبره صاحب الجلالة دعامة أساسية لنموذجنا التنموي.

السيد الرئيس المحترم:

إن هندسة مشروع القانون نجده في فريق الأصالة والمعاصرة، يهدف إلى غلق قوس مشكل التعاقد بقطاع التربية الوطنية الذي استنزف الزمن البيداغوجي وخلق احتقان اجتماعيا شمل المدرس والتلميذ وأسرته، ومس بورش إصلاح المدرسة العمومية، وكاد أن يكلفنا سنة بيضاء، لولا حكمة تدبير الحكومة للملف وعقلانية مطالب الأسرة التعليمية.

إن بنية النص القانوني التقني الذي بين أيدينا، المتضمن لمادة فريدة يحقق انسجام الهندسة التشريعية في إطار المقتضيات المنصوص عليها في النظام الأساسي الجديد وأيضا الملاءمة مع مشروع القانون رقم 03.24 المصادق عليه والقاضي بتغيير القانون رقم 07.00 بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وتحديد الملاءمة مع مقتضيات المادة 11 من القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، المقترح نسخها عبر تعويض عبارة الأطر النظامية بصفة الموظفين، في إطار إنهاء مسألة التعاقد، مما سيوفر الاستقرار المهني والأمن الوظيفي ويتيح للأطر التعليمية النهوض بالمهام التربوية المنوطة بها، ويعزز مكانتها ضمن ورش إصلاح المنظومة التربوية والتنازل الأمثل للقانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، وطي صفحة مشكل عمومي عمر طويلا بإعادة سياسية واقعية.

السيد الرئيس المحترم:

إن الإصلاحات الاستراتيجية التي عملت المملكة على نهجها مؤسساتيا ونصيا، ستسهم لا محالة في تعزيز دور الرأسمال البشري لمواكبة الأوراش الكبرى بالمملكة، ولنا كامل الثقة فيكم ومن خلالكم الحكومة في تفعيل هذه الآلية وفق مبادئ حكمة التدبير والتي أفرزت لنا لوحة قيادة مكنت من إعداد خريطة تدبير المخاطر، التي تبرز مكانم الخلل والإشكالات المطروحة وتحديد سلم الأولويات الاستعجالية.

السيد الرئيس المحترم:

لا يسعنا في ختام لحظة الإجماع الوطني سوى التنويه بمختلف الجهود التي تبذلونها، من أجل تسريع تنزيل الرؤية الملكية للنهوض المندمج بالمواطن المغربي عصب التنمية، من أجل تكريس قيم الدولة الاجتماعية كما يرتضيها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(2) مشروع قانون رقم 01.22 يتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية.

السيد الرئيس المحترم:

نشاط مكاتب المعلومات الائتمانية:

✓ العمل على إرساء تقييم سنوي من لدن هيئة الاشراف على مكاتب المعلومات الائتمانية في الشق المتعلق بحماية المعطيات الشخصية للمستهلك من أجل التأكد من مدى تنفيذه واتخاذ الإجراءات المواكبة لضمان تطبيقه.

وتبعاً لما سبق، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سنصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II- مداخلات فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة:

1) مشروع قانون رقم 04.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71.

السيد الرئيس المحترم:

السيدات والسادة الوزراء المحترمون:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون:

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة خلال هذه الجلسة الدستورية للتصويت على مشروع القانون رقم 04.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71، والذي صوت عليه بالإجماع داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وهي مناسبة للإشادة بالروح الإيجابية التي طبعت أشغال اللجنة والدفاع السياسي، كما ننوه برئاسة اللجنة وأطرها على التوضيحات التي يقومون بها في سبيل تيسير عمل أعضاء اللجنة في مجال التشريع المالي عصب التدبير الحكومي وتنزيل برنامجها.

وهذه المناسبة لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة سوى التنويه بمجهودات الحكومة لتنزيل التوجيهات الملكية للنهوض بمنظومة التعليم، والالتزام بمخرجات اتفاق 10 و26 دجنبر 2023 التعاقدية الموقعة في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي، وفق رؤية توازن بين التدبير الأمثل لمقدراتنا الوطنية في ظل الأزمات المتتالية، وبين ضرورة الانكباب على تنزيل الأوراش الاستراتيجية الكبرى، بهدف تحصين وتطوير مؤهلاتنا الوطنية على كافة الأصعدة، وتنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله ونصره، في خطابه الأخير، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، والذي وجه الحكومة إلى ضرورة تحصين

السيدة الوزيرة المحترمة:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون:

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة خلال جلسة التشريع للتصويت على مشروع قانون رقم 01.22 يتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية، وبهذه المناسبة لا يسعنا في فريقنا سوى التنويه بمجهودات الحكومة لتزليل التوجيهات الملكية في المجال المالي ولا سيما البنكي منه، عبر استكمال ورش الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي أحد دعائم ادماج الاقتصادي والاجتماعي لكل من المواطنين عبر تمكين الأسر ذات الدخل المحدود من الولوج إلى التمويل وأيضا تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة وفق مقاربة تستحضر استدامتها، كما نشيد بالروح الايجابية التي طبعت أشغال اللجنة والتدافع السياسي الديمقراطي في سبيل تجويد النص واحترام الزمن التشريعي، كما ننوه برئاسة اللجنة وأطرها على التضحيات التي يقومون بها في سبيل تيسير عمل أعضاء اللجنة في مجال التشريع المالي عصب التدبير الحكومي وتزليل برنامجها.

السيد الرئيس المحترم:

إن مشروع القانون الذي بين أيدينا، نجده في فريق الأصالة والمعاصرة، يزوج بين عدة مجالات فالقانوني منه يسعى إلى الضبط والتنظيم والمالي يهدف إلى الولوج العقلاني للتمويل والجانب التقني يحدد مخاطر الائتمان والشق المرتبط بالحرثيات يعالج تجميع المعلومات المالية وغير المالية ومنهجية تديبرها، أي أنه يهدف إلى إعداد المرجعية القانونية والتنظيمية التي تحدد الإطار العام للعمل الائتماني وفق هندسة تشريعية منسجمة وذلك بإقرار عدد من التدابير الهامة مجسدة في:

✓ حوكمة القطاع البنكي المغربي واستكمال تنزيل مقتضياته ومنها المادة 160 من القانون البنكي؛

✓ التأطير القانوني لمكاتب المعلومات الائتمانية عبر الحد من الثغرات والبياضات القانونية التي أفرزها الجانب العملي؛

✓ تعزيز وولوج المستهلك إلى التمويل عبر تمكين القطاع البنكي من القيام بدوره في تعبئة وتوزيع الائتمان في أحسن الظروف؛

✓ تمكين مؤسسات الائتمان من تقييم أفضل لمخاطر ائتمان المقترضين المحتملين؛

✓ محورية بنك المغرب كمؤسسة للإشراف والتوجيه والضبط؛

✓ تحديد شروط نشاط مكاتب المعلومات الائتمانية من خلال تحديد الإجراءات بمنح الاعتماد وكيفية سحبه، وحقوق والتزامات مكاتب المعلومات الائتمانية ومقدمي ومستخدمي المعلومات؛

✓ وأيضا التنصيص على نظام العقوبات التأديبية والجنائية.

إن سياق هندسة هذا النص القانوني التقني يشكل استمرارية لمسلسل عصرنة المنظومة التشريعية في المجالين الاقتصادي والمالي، مما سيمكن من تحسين الوضع المعيشي لملايين الأسر واستدامة نشاط المقاولات وهو ما سيشكل منعطفا ايجابيا في مسار تنزيل نموذجنا التنموي والاجتماعي، خصوصا أن الرهان اليوم هو خلق تنمية مستدامة مواكبة للتحديات والمتغيرات المطروحة.

السيد الرئيس المحترم:

السيدة الوزيرة المحترمة:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون:

إن أطوار التصويت ومناقشة مشروع القانون تقتضي منا استحضار السياق الذي سينفذ فيه، ألا وهو مرحلة الخروج المتوسط من تداعيات جائحة كوفيد 19 وما أفرزته من نتائج على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والمؤسسي، والتي حدت منها القرارات الحكيمة المتخذة من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. مع استحضار التقائية مناخ الالايقين الاقتصادي والإكراهات الجيو استراتيحية والتقلبات المناخية التي يشهدها العالم.

السيد الرئيس المحترم:

لقد قامت الحكومة بوضع إطار يهدف إلى وضع بنية متكاملة والتي تستحضر هاجس المخاطر المالية، ولأجل هذا فهي تقوم بإجراء عمليات محاكاة مالية للسيناريوهات المقترحة ودراسة الآثار المترتبة عنها بالاعتماد على تأمين استدامة وسائل التمويل الخاصة وتيسيرها وحسب ما سبق فمشروع قانون نجده في فريقنا ينحونحو:

✓ تعزيز الثقة في التزامات الفاعل العمومي؛

✓ مواكبة المخطط الاقتصادي والاجتماعي للرؤية التنموية لبلادنا والمعايير الدولية المعتمدة؛

✓ عقلنة منظومة التمويل عبر توفير المزيد من الشفافية؛

✓ تمكين الشرائح الهشة من السكان التي تعاني من نقص في الولوج إلى التمويل من الحصول على الخدمات المالية لمؤسسات الائتمان عبر إنشاء قاعدة بيانات جديدة تخص هذه الفئات، أي أن النظام المالي سيصبح أكثر إنصافا خصوصا مع الاستعانة بمعطيات مرتبطة بفواتير الكهرباء والربط الشبكي.

السيد الرئيس المحترم:

السيدة الوزيرة المحترمة:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون:

خلال أشغال اللجنة تقاسمنا مع الحكومة خلال نقاش مستفيض مجموعة من الأفكار على شكل استفسارات في إطار تجويد النص، منها المرتبطة بمنظومة أمن حماية النظام المعلوماتي الخاص بمعالجة

منذ عام 2012، تتعلق بضرورة الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، الذي يعتبر أولوية وطنية، ولا يمكن جعله مجالاً للتجارب الحكومية، وبالفعل صدقت رؤية الحزب وثبت باللموس أن التعاقد كان يمكن تفاديته، لأن تفعيله في نظرنا كان يجب أن ينحصر على الخبراء؛ لكن أن يتم هذا الأمر مع 160 ألف أستاذة وأستاذ في قطاع حساس مثل التعليم، فالنتيجة وضحت للعيان بعد الذي عشناه من هدر للزمن الدراسي خلال هذا الموسم.

وعليه، ومن منطلق الواقع، فإننا نطالب الوزارة بالتجاوب مع مطالب نساء ورجال التعليم، لكننا نطالبها في المقابل بضرورة تفعيل الحزم المطلوب من أجل المصلحة الفضلى للتلاميذ.
شكرا السيد الرئيس.

(2) مشروع قانون رقم 04.24 بتغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدثة بموجب القانون رقم 011.71.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارين؛

يشرفني ان أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة مشروع قانون رقم 04.24 بتغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدثة بموجب القانون رقم 011.71، الذي يأتي في إطار تجاوب الحكومة السريع والمسؤول مع مطالب الشغيلة التعليمية وتنزيلا لاتفاق 26 دجنبر 2023.

وهنا نثمن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية تجاوب الحكومة مع الحركة النضالية التي عرفتها الساحة التعليمية ببلادنا خلال بداية الموسم الدراسي الحالي، كما نشيد بروح المواطنة التي أبان عنها نساء ورجال التربية والتكوين ببلادنا الذين عبروا عن مطالبهم بمسؤولية واحترام تام للنظام.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارين؛

ونحن نناقش هذا المشروع قانون، لابد من التنبيه للحاجة الماسة لاعتماد مقاربات نقابية جديدة تساهم في المزيد من التأطير والتوحيد والانضباط التنظيمي، كي لا ينزلق النضال عن مطالبه النقابية البحتة إلى ساحة للصراع مع تيارات راديكالية تستغل ضعف التواصل وتأثير شبكات التواصل الاجتماعي، وتغذي الصراع وفق أجندات غير معلنة،

المعطيات، والضمانات الكفيلة بحماية المعطيات الشخصية للمرتفقين، خصوصا أمام إمكانية ترحيلها من لدن المكاتب المعتمدة، والأجال المعتمدة لتنزيل النصوص التطبيقية والتنظيمية لاستكمال تنزيل المشروع، وطبيعة الآراء المقدمة من لدن هيئات الضبط المتدخلة في هذا المجال، والآثار المنتظرة من تنزيل هذا المشروع.
السيد الرئيس المحترم؛

نأمل ألا يصادف تنزيل هذا المشروع الذي سنصوت عليه بالإيجاب، أي معيقات والتي قد تؤخر الأوراش الإصلاحية الهامة التي تقوم بها الحكومة في هذا المجال، والتي لن تنقص من قيمة وأهمية هذا المشروع الذي بين أيدينا، والذي قدمنا حوله عددا من التعديلات لإغنائه والتي وافقت الحكومة على عدد منها في إطار تجويده وتعزيز الأمن القانوني المالي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

III- مداخلات الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة:

(1) مشروع قانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة مشروع القانون رقم 03.24 الذي يقضي بتغيير القانون رقم 07.00 بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

السيد الرئيس،

فمشروع القانون الذي نحن بصده اليوم، يأتي في إطار التدابير التشريعية المتخذة لتنزيل بنود الاتفاقيين الموقعين بتاريخ 10 و 26 دجنبر 2023، تحت إشراف رئيس الحكومة، مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي، ولاسيما المتعلقة منها بإضفاء صفة "موظف" على جميع موظفي الوزارة، بمن فيهم الذين تم توظيفهم طبقا لأحكام القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين كما وقع تغييره وتتميمه، ويهدف إلى إعادة الاعتبار لهذه الفئة من الموظفين الذين سيطبق عليها نفس النظام الأساسي الذي يخضع له كل موظفي الوزارة بنفس الحقوق والواجبات، وبالتالي تكون الحكومة قد أنهت المشكلة وأسست لشراكة جديدة مع رجال ونساء التعليم لاستكمال الإصلاح الذي ننشده جميعا في إطار هذه التحولات الكبيرة التي تعرفها البلاد.

إن مواقف وقناعة حزب الاستقلال من آلية التوظيف بالتعاقد في قطاع التعليم الذي اعتبرناها قنبلة موقوتة في حينها، راسخة ولم تتغير

استراتيجية الشمول المالي.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارين؛

تأتي أهمية هذا مشروع القانون لكونه يستند إلى أربعة مبادئ أساسية وهي:

1- مشاركة الكيانات المالية وغير المالية في نظام تقاسم المعلومات مع مكتب المعلومات الائتمانية للحصول على البيانات المسجلة لدى هذا المكتب؛

2- احترام السرية وحماية البيانات الشخصية طبقا لمقتضيات القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي؛

3- تعيين بنك المغرب كسلطة التنظيم والإشراف على مكاتب المعلومات الائتمانية وتنسيق عملها مع السلطات الرقابية والتنظيمية القطاعية المعنية فيما يخص مزودي المعلومات؛

4- الموافقة المستنيرة والصريحة والمسبقة من الأشخاص الذين تم جمع وتبادل المعلومات الائتمانية التي تخصهم.

ولضمان حكامه رشيدة لتدبير هذه المكاتب، جاء مشروع القانون رقم 01.22 بالخطوط الرئيسية التي تهم المحاور التالية:

- شروط ممارسة نشاط مكاتب المعلومات الائتمانية من خلال تحديد إجراءات منح الاعتماد أو سحبه؛

- حقوق والتزامات مكاتب المعلومات الائتمانية ومقدمي ومستخدمي المعلومات، بما في ذلك الحصول على موافقة كتابية مسبقة على مشاركة بيانات العملاء، وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي؛

- دور "بنك المغرب" كهيئة إشراف على أنشطة مكاتب المعلومات الائتمانية فيما يتعلق بتحديد مجال عملها سواء في علاقتها مع مكاتب المعلومات الائتمانية أو مع مقدمي ومستعملي المعلومات؛

- نظام العقوبات التأديبية والجنائية المطبق في حالة عدم احترام مقتضيات مشروع هذا القانون.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارين؛

لا بد من التأكيد هنا على أهمية التمويل المالي في تعزيز فرص الشغل والتمكين الاقتصادي للأسر المغربية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والنساء والشباب والسكانة القروية، مع استحضار الدور المهم للتمويل المالي خلال فترة جائحة "كوفيد-19"، حيث كان للخدمات

مما يهدد السلم الاجتماعي الذي تنعم به بلادنا، مما يضاعف المسؤولية على عاتقنا كفاعلين سياسيين ونقابيين لتنظيم صفوفنا واعتماد التواصل الفعال والدائم مع قواعدها.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارين؛

والمناسبة شرط، ونحن نتحدث عن نظام المعاشات المدنية لموظفي الأكاديميات الجهوية، ننبه إلى ضرورة فتح النقاش المسؤول عن إصلاح نظام التقاعد ونحن جميعا نعلم الحالة التي توجد عليها هذه الصناديق لنستبق العجز التام، ونفكر بعقل جماعي عن حلول مبتكرة لا تزيد من تأزيم الوضع الاجتماعي وتستفز المنخرطين في هذه الأنظمة. على غرار الإصلاح السابق، الذي لازال حديث شريحة واسعة من الموظفين والموظفين لقساوته عليهم.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارين؛

وإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية فإننا سنصوت بالإيجاب على 04.24 بتغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدثة بموجب القانون رقم 011.71.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(3) مشروع قانون رقم 01.22 المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارين؛

يشرفني ان أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة مشروع قانون رقم 01.22 المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية، الذي يأتي في سياق تنزيل الإجراءات الهادفة إلى تعزيز الشمول المالي وريادة الأعمال ببلادنا، وتوفير البنيات التحتية والخدمات الرقمية لمختلف الأفراد والمؤسسات، من خلال تجويد الإطار القانوني والعملياتي لعمل مكاتب المعلومات الائتمانية، تحت إشراف "بنك المغرب" وما يكتسبه هذا الإجراء التشريعي من أهمية في عصرنة المنظومة المالية الوطنية لتطوير وتحسين الأنشطة والخدمات التي تقوم بها مكاتب المعلومات الائتمانية وتعزيز أدوارها على مستوى الدورة الاقتصادية الوطنية، وكذا تعزيز الشفافية المالية وتسريع تنزيل

السيد الرئيس:

السيدات والسادة الوزراء:

السيدات والسادة المستشارين:

وإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وانسجاما مع قناعاتنا المبنية على تشجيع ودعم كل المبادرات التي تروم تسهيل ولوج مختلف الشرائح للخدمات التي توفرها مؤسسات الدولة، مالية كانت أو اقتصادية أو غيرها، فإننا سنصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 01.22 المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

IV- مداخلات الفريق الحركي في مناقشة:

(1) مشروع قانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

السيد الرئيس المحترم:

السيدات والسادة الوزراء المحترمين:

السيدات والسادة المستشارين المحترمين:

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وهي مناسبة للتأكيد على تميمنا للروح الإيجابية التي طبعت النقاش العام بين النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية واللجنة الوزارية الثلاثية لتصفية الأجواء وتجاوز مختلف الإشكاليات التي طرحها اعتماد النظام الأساسي الجديد لموظفي قطاع التربية الوطنية في صيغته الأولى، كما نؤكد من موقعنا كمعارضة مؤسساتية ضرورة تطوير الحوار الاجتماعي الوطني والقطاعي وعدم اختزال القضايا الكبرى في حوار وراء الأبواب المغلقة.

السيد الرئيس المحترم:

يأتي هذا المشروع في سياق الاحتقان الذي عرفه قطاع التعليم جراء اعتماد نظام أساسي جديد لموظفي القطاع بنواقصه المتعددة، احتقان خلف ارتباكاً في الموسم الدراسي الحالي، مما استلزم تحرك الحكومة لتصحيح الوضعية من خلال فتح حوار قطاعي جديد، توج بإعداد مشروع نظام أساسي جديد خاص بموظفي قطاع التربية الوطنية.

السيد الرئيس المحترم:

إن هذا المشروع الذي نحن بصدد مناقشته ليس غاية في حد ذاته، بل يجب أن يكون منطلقاً لبناء سلم اجتماعي والانكباب على الإنصات لمطالب الفاعل السياسي والنقابي ذات الصلة بإصلاح المنظومة التعليمية ومعالجة اختلالاته وإشكالياته المتعددة والمتراكمة، ومن أجل تحقيق هذا المبتغى، نؤكد في الفريق الحركي على ضرورة استعادة مسار الإصلاح لسكته الصحيحة عبر اتخاذ التدابير التشريعية والتنظيمية

المالية ومؤسسات التمويل أهمية بالغة في مساندة الأسر والمؤسسات والوصول إلى المواطنين في مختلف مناطق المملكة.

ولا يفوتنا تثمين الأهداف والمبادئ المتضمنة في مشروع القانون التي تهدف إلى تحسين ولوج الفئات الهشة لمصادر التمويل من خلال إتاحة البيانات غير المالية لمؤسسات الائتمان، وتجويد قواعد بيانات مكاتب المعلومات الائتمانية، ومساعدة مؤسسات الائتمان على إنشاء سجلات الأداء، وتمكين مؤسسات الائتمان من تقييم أفضل المخاطر الائتمانية المقترضين المحتملين، لاسيما الشرائح الهشة من السكان المستبعدة أو التي تعاني من نقص في الولوج إلى الخدمات المالية، مما سيشكل قيمة مضافة في تجويد قواعد بيانات مكاتب المعلومات الائتمانية ستساهم لا محالة في الارتقاء بتدقيق وتحليل المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي ببلادنا، مما يحتم ضرورة تنسيق مختلف التدخلات التي تهم تنزيل التدابير المناسبة لتخفيف آثار هذه المخاطر من خلال تنظيم شروط نشاط مكاتب المعلومات الائتمانية عبر تحديد إجراءات منح الاعتماد وكيفية سحبه، وتضمنين نظام للعقوبات التأديبية والجنائية في حالة مخالفة مقتضيات القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه وقيام "بنك المغرب" بدوره كهيئة إشراف على أنشطة هذه المكاتب وبالتحقق المستمر من التزاماتها تجاه المستهلكين والتعامل معهم بإنصاف في جميع مراحل العلاقة، بالإضافة إلى تمكنه من متابعة التطورات والمستجدات في مجال المعلومات الائتمانية واتخاذ الإجراءات اللازمة في القطاع.

السيد الرئيس:

السيدات والسادة الوزراء:

السيدات والسادة المستشارين:

من نافلة القول إن التفعيل السليم لهذا المشروع القانون رهين بالتدابير والإجراءات المواكبة التي ستتخذها الحكومة، من أجل تسريع إخراج النصوص التطبيقية، وتوفير شروط الشفافية اللازمة والحكامة الجيدة والصرامة في تطبيق الجزاءات الجزية على مخالفين مقتضياته، وفق مقاربة تشاركية تعتمد على إشراك كافة الفاعلين في القطاع المالي والبنكي، لتوحيد الجهود بغية تنزيل الأمثل لمقتضيات هذا القانون لارتباطه مع القوانين الأخرى، وكذا من أجل تنزيل مضامين الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي بشكل عام.

مع العمل على مواصلة تطوير الهندسة المالية والقانونية لمكاتب المعلومات الائتمانية والاستفادة في هذا الباب من التجارب الفضلى دولياً، ووضع نظام ملائم للرقابة الداخلية يستجيب لخصوصيات نشاط هذه المكاتب، وكذا النهوض بمؤسسات التمويل الصغرى والمؤسسات الصغرى للتأمين وتوسيع نطاقها، لتعزيز الشمول المالي ومواصلة الجهود لتحديث القطاع المالي وإدماجه في الفضاء الاقتصادي والإقليمي بالاعتماد على استراتيجية متكاملة لتنمية القطاع المالي الوطني.

(2) مشروع قانون رقم 01.22 يتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية.**السيد الرئيس المحترم؛****السيدة الوزيرة المحترمة؛****السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛**

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 01.22 يتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية، هذا المشروع الذي يأتي لمواكبة وتطوير التشريعات الوطنية، وخاصة ذو الصبغة المالية، لما له من انعكاس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بعدما أنشئت أول مركزية للمخاطر لدى "بنك المغرب" سنة 1978، مروراً بعدة محطات لتطوير مجال تبادل المعلومات الائتمانية ببلادنا، ووصولاً لهذه المحطة التي تدرجنا إلى تطوير وتأطير نشاط مركزية مخاطر الائتمان محددة استراتيجياً، تتجلى في إيجاد نظام جديد لتبادل المعلومات، يشمل معلومات أخرى غير المالية، مثل فواتير الماء والكهرباء والاتصالات، وذلك من أجل تحسين وتيسير الولوج للتمويلات من خلال إتاحة البيانات غير المالية لمؤسسات الائتمان، فضلاً عن تمكين الطبقات الهشة من السكان التي كانت مستبعدة من خدمات عمل مركزية مخاطر الائتمان للولوج والحصول على التمويل.

وبقدر ما نستحسن تطوير التشريعات الوطنية التي أصبحت مرجعاً لدى العديد من الدول، فإننا نتخوف من أن تستغل المعلومات الشخصية من طرف مكاتب المعلومات إلى أغراض غير مشروعة، مع العلم أنه بفضل هذه الإجراءات ستوسع قاعدة المقترضين بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة في السنوات الأخيرة، والتي أجهدت على المواطنين خصوصاً الطبقة المتوسطة، كما أننا نتساءل عن الأثر الذي سيحدثه هذا القانون على الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس المحترم؛

من أجل التطبيق السليم لمقتضيات هذا المشروع والحرص على المعلومات الشخصية للمواطنين نطلب من الحكومة الإسراع بإخراج وتنزيل التوصيات الصادرة عن المجلس الوطني للشمول المالي ومواكبة هذا المشروع بإجراءات حكومية مصاحبة، تهدف إلى الصرامة والشفافية والمراقبة خلال دراسة ملفات طلبات القروض، سواء من المقاولات أو المواطنين، وبالرغم من أن السيدة الوزيرة أكدت على أن نص مشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشته والذي يمنح قوة أكثر لأنشطة مكاتب الائتمان، فهو تحت رقابة "بنك المغرب"، إلا أننا نتساءل حول إشكالية خضوع مكاتب المعلومات الائتمانية إلى قوانين أخرى، علاوة على أحكام هذا النص، الأمر الذي من شأنه تعارض بعض البنود التي قد تستغل للإفلات من مراقبة بنك المغرب. وعلى هذا الأساس، نطالب بإخضاعها لنص موحد يتضمن جميع المقترضين، سواء الزجرية أو التنظيمية لتسهيل مراقبتها.

تلكم، السيد الرئيس المحترم، بعض الملاحظات والتساؤلات التي نود

اللازمة لتنزيل بنود الاتفاقيات الموقعين بتاريخ 10 و26 دجنبر 2023، تحت إشراف السيد رئيس الحكومة مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، لاسيما المتعلقة بإضفاء صفة موظف لجميع موظفي الوزارة بمن فيهم أطراف الأكاديميات الذين تم توظيفهم طبقاً لأحكام القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين كما وقع تغييره وتتميمه.

وفي هذا الإطار نؤكد على الرسالة الأساسية التي يحملها هذا المشروع، التي تتجلى في ضرورة العمل على تنزيل خيار التوظيف الجهوي العمومي، والذي ظل مطلباً أساسياً في مرجعيتنا الحزبية، وذلك عبر تأصيله تشريعياً في النظام الأساسي العام للتوظيف العمومي، وإحاطته بكل الضمانات المهنية والمادية والاجتماعية المخولة بموجب المفهوم التقليدي للتوظيف العمومي في بعدها الوطني.

علاقة بمقتضيات هذا المشروع الذي يخول صفة الموظف العمومي في الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين للأطر النظامية، نود تسجيل أن هذا المقتضى ظل حاضراً في الحوار الاجتماعي في ظل الحكومة السابقة، والتي اتخذت خطوات كبيرة في تطوير هذا النظام الجديد في التوظيف من خلال إنهاء التعاقد في صيغته الأولى عبر نظام أساسي موحد لجميع الجهات، وعبر إدماج المعنيين في نظام الصندوق المغربي للتقاعد.

السيد الرئيس المحترم؛

وإذ نؤمن مضامين هذا المشروع وأهدافه وخلفيات إعدادده، نتطلع في الفريق الحركي أن لا يكون منح صفة موظف لأطراف الأكاديميات مجرد تغيير في التسميات واستبدال للمصطلحات، بل نتطلع أن يكون هذا المستجد أساساً لاستفادة أطراف الأكاديميات من نفس حقوق الفئات الأخرى من موظفي الوزارة في الترسيم والترقية والإلحاق وغيرها من الحقوق، طبعاً مع المساواة في الواجبات، متطلعين كذلك إلى تبسيط مسطرة إدماجهم في أسلاك الوظيفة العمومية وتمكينهم من رقم تأجير مركزي (Numéro de SOM) على غرار باقي الموظفين العموميين، كما نتطلع إلى تعديل عنوان مشروع النظام الأساسي الموحد لموظفي التعليم عبر استبدال عبارة قطاع التعليم بوزارة التعليم.

السيد الرئيس المحترم؛

لكل هذه الاعتبارات، ومن باب الروح الإيجابية لمعارضتنا البناءة والمبادرة، وانسجاماً مع تصويتنا داخل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، سنصوت في الفريق الحركي إيجاباً على هذا المشروع.

شكراً على إصغائكم.

وقفنا الله جميعاً لما فيه خير وطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة والحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

أنشطة هذه المكاتب، وبالتحقق المستمر من التزامات هذه المكاتب تجاه المستهلكين والتعامل معهم بإنصاف في جميع مراحل العلاقة، بالإضافة إلى تمكنه من متابعة التطورات والمستجدات في مجال المعلومات الائتمانية واتخاذ الإجراءات اللازمة في القطاع.

إن التفعيل السليم لمشروع القانون رهين بالتدابير والإجراءات الموكبة التي ستتخذها الحكومة، وكذا التسريع بإخراج النصوص التطبيقية، وتوفير شروط الشفافية اللازمة والحكامة الجيدة والصرامة في تطبيق الجزاءات الجزية على مخالفتي مقتضياته، وضرورة إشراك كافة الفاعلين في القطاع المالي والبنكي لتوحيد الجهود بغية التزليل الأملئ لمقتضيات هذا القانون لارتباطه مع القوانين الأخرى، وكذا من أجل تنزيل مضامين الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي بشكل عام.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى مواصلة تطوير الهندسة المالية والقانونية لمكاتب المعلومات الائتمانية والاستفادة في هذا الباب من التجارب الفضلى دوليا، وضع نظام ملائم للرقابة الداخلية يستجيب لخصوصيات نشاط مكاتب المعلومات الائتمانية، النهوض بمؤسسات التمويلات الصغرى والمؤسسات الصغرى للتأمين وتوسيع نطاقها لتعزيز الشمول المالي، ومواصلة الجهود لتحديث القطاع المالي وإدماجه في الفضاء الاقتصادي والإقليمي بالاعتماد على استراتيجية متكاملة لتنمية القطاع المالي الوطني.

والسلام عليكم.

VI- مداخلات المستشارة السيدة هناء بن خير باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في مناقشة:

(1) مشروع قانون رقم 01.22 المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية:

(2) مشروع قانون رقم 04.24. بتغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71.

سعداء أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 01.22 المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية والقانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية.

ففيما يتعلق بمشروع قانون رقم 01.22، فإنه قبل مناقشة مضامينه، لابد من التأكيد أولا على أهمية التمويل المالي في تعزيز فرص الشغل والتمكين الاقتصادي للأسر المغربية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والنساء والشباب والساكنة القروية، ولازلنا نتذكر جميعا ما كان للتمويل المالي من دور خلال تفشي جائحة كورونا، حيث كان للخدمات المالية ومؤسسات التمويل أهمية بالغة لمساندة الأسر

من الحكومة التعاطي معها بجدية، وعلى هذا الأساس فالفريق الحركي يتفاعل ويصوت لصالح هذا المشروع.

والسلام.

V- مداخلات الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية في مناقشة:

- مشروع قانون رقم 01.22 يتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية.

السيد الرئيس المحترم:

السيد الوزير المحترم:

السيدات والسادة المستشارين المحترمين:

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية في مناقشة مشروع قانون رقم 01.22 يتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية.

إن هذا المشروع قانون هذا، الذي يأتي في سياق تعزيز الشمول المالي وزيادة الأعمال ببلادنا وإتاحة البنيات التحتية والخدمات الرقمية لمختلف الأفراد والمؤسسات، من خلال تجويد الإطار القانوني والعملياتي لعمل مكاتب المعلومات الائتمانية، تحت إشراف بنك المغرب، الأمر الذي من شأنه عصنة المنظومة المالية الوطنية لتطوير وتحسين الأنشطة والخدمات التي تقوم بها مكاتب المعلومات الائتمانية وتعزيز أدوارها على مستوى الدورة الاقتصادية الوطنية، وكذا تعزيز الشفافية المالية وتسريع تنزيل استراتيجية الشمول المالي.

إن أهم ما يطرح في هذا السياق هو ضرورة تأمين التمويل المالي المستدام في سبيل تعزيز فرص الشغل والتمكين الاقتصادي للأسر المغربية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والنساء والشباب والساكنة القروية، مع استحضار الدور المهم للتمويل المالي خلال فترة جائحة "كوفيد-19"، حيث كان للخدمات المالية ومؤسسات التمويل أهمية بالغة في مساندة الأسر والمؤسسات والوصول إلى المواطنين في مختلف مناطق المملكة.

وبالتالي فإن هذا القانون يجب أن يذهب في طريق تحسين ولوج الفئات الهشة لمصادر التمويل من خلال إتاحة البيانات غير المالية لمؤسسات الائتمان، وتجويد قواعد بيانات مكاتب المعلومات الائتمانية ومساعدة مؤسسات الائتمان على إنشاء سجلات الأداء، تمكين مؤسسات الائتمان من تقييم أفضل لمخاطر ائتمان المقترضين المحتملين، لاسيما الشرائح الهشة من السكان المستبعدة أو التي تعاني من نقص في الولوج إلى الخدمات المالية، وضرورة تنسيق مختلف التدخلات التي تهم تنزيل التدابير المناسبة لتخفيف آثار هذه المخاطر من خلال تنظيم شروط نشاط مكاتب المعلومات الائتمانية عبر تحديد إجراءات منح الاعتماد وكيفية سحبه، وتضمين نظام للعقوبات التأديبية والجنائية في حالة مخالفة مقتضيات القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه، وقيام "بنك المغرب" بدور هيئة الإشراف على

القروض والتسهيلات البنكية، كما الحاجة الى تقييم مدى ملاءمة وكفاءة المستهلكين أفرادا ومقاولات ومؤسسات وتوفير معلومات واضحة عن المقترضين، وهو ما من شأنه أن يقلص من نسبة القروض التي تعرف صعوبات في تسديدها، ويتيح أيضا للبنوك فرصا أكثر شفافية في العمل ضمن معايير حقيقية للتقييم، لا اعتمادا على جوانب شخصية.

إن مكاتب المعلومات الائتمانية التي أتى بها هذا المشروع، سيكون لها دون شك دور مهم في مساعدات المؤسسات الائتمانية في ترشيد القرارات واتخاذها بشكل سليم، اعتمادا على التقييم الدقيق لقدرة المستهلكين على سداد الديون، مما سيسهم بقوة في تعزيز فعالية إدارة المخاطر وتحسين فرص الحصول على التمويل، خاصة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن مساهمتها في الاستقرار المالي وتحقيق الشمول المالي المنشود.

السيد الرئيس،

لقد أصبح المشهد المالي يعرف ثورة كبيرة بفضل التكنولوجيا المالية، حيث أصبحت المنتجات والخدمات أكثر تنوعا وأحسن جودة، كما أصبح الولوج إليها أكثر سهولة وأقل تكلفة.

فالتكنولوجيا المالية عملت على تغيير العلاقات مع الزبناء وعلى تحويل وسائل الأداء وطرق التمويل وتحويل الأموال، وهو ما يفرض علينا تعزيز استعمال هذه التكنولوجيا في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي تهدف الى ضمان ولوج عادل لكل الأفراد والمقاولات للمنتجات والخدمات المالية من أجل استعمالها بما يتلاءم مع حاجياتهم وإمكانياتهم.

لكن هذا يجب ألا ينسينا في نفس الوقت المخاطر الجديدة التي يطرحها التطور التكنولوجي فيما يتعلق على وجه الخصوص بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والأمن الإلكتروني والسيبراني، وحماية المستهلك، والمعطيات الشخصية وهو ما يتطلب التوفيق بين استعمال التكنولوجيا المالية وبين ما يتطلبه الحفاظ على متانة نظامنا المالي وتعزيزه وحماية المستهلكين والمقاولات على حد سواء.

وفي ظل هذه الأوضاع المالية العالمية التي تزداد تعقيدا يوما بعد يوم، ونظرا لما أصبحت تشكله المعلومة الائتمانية والتثقيف المالي بشكل عام، باعتبارها من أهم عوامل النجاح الاقتصادية والانصاف الاجتماعي، ندعو الى اشراك كافة الفاعلين في القطاع المالي والبنكي لتوحيد الجهود وذلك من أجل التطبيق السليم والأمثل لمقتضيات القانون المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية في ارتباطه مع القوانين الأخرى، وأيضا من أجل تنزيل مضامين الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي بشكل عام.

كما ندعو أيضا الى:

- العمل على توسيع قواعد البيانات الائتمانية ولو بشكل تدريجي

والمؤسسات، والوصول الى المواطنين في مختلف مناطق المملكة لقد بذلت مجهودات كبيرة في هذا المجال، إذ تمكنت من خلالها بلادنا من توسيع حدود الشمول المالي الرقمي بدرجة كبيرة، وأصبحت نسبة كبيرة من المغاربة يمتلكون حسابات مصرفية، كما تم توسيع البنية التحتية للمدفوعات الرقمية بالمناطق القروية (تغطيتها بشبكات الدفع عبر الهاتف المحمول)، وهو ما سيسهل لبنة أساسية في إنجاح برامج الحماية الاجتماعية، وما تنفيذ برنامج الدعم المباشر للأسر المحتاجة، الذي تم البدء في صرفه نهاية دجنبر المنصرم في وقت قياسي إلا دليل على ذلك.

فمشروع القانون الذي نحن بصدد التصويت عليه اليوم يدخل ضمن هذه لإصلاحات التي انخرطت فيها بلادنا من أجل تعزيز الشمول المالي، عن طريق تنظيم عمل مكاتب المعلومات الائتمانية لمعالجة البيانات غير المالية، وذلك حتى يتسنى للأشخاص من الولوج الى خدمات الائتمان، وخاصة بعض الفئات التي تعاني من صعوبة الحصول على التمويل والخدمات المالية لمؤسسات الائتمان، وذلك عن طريق إنشاء قاعدة بيانات تتعلق بها، بشكل يسمح بتقييم أفضل للمخاطر ائتمان المقترضين، وتعزيز ولوجهم الى التمويلات البنكية.

السيد الرئيس،

لقد قطعت بلادنا أشواطاً مهمة في تنظيم القطاع البنكي بهدف ضمان الاستقرار المالي والاقتصادي، وتمكين هذا القطاع من القيام بدوره في أحسن الظروف، وبالشكل الذي يمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

فتقديم الخدمات المالية لا يمكن أن يتأتى إلا في ظل إطار قانوني وتنظيمي محكم يستجيب للمعايير الدولية الجاري بها العمل، ويستمد قوته من التجارب والتراكمات التي عرفها القطاع المالي.

فمن أجل مواكبة الطفرة التشريعية في المجالين المالي والائتماني ومواكبة التغيرات التي يعرفها المجال البنكي والحياة الاقتصادية بشكل عام، كان لابد من تطوير منظومة للمعلومات الائتمانية بشكل يستجيب لمتطلبات هذا التطور الاقتصادي والمالي.

فإحداث مكاتب المعلومات الائتمانية وتنظيم عملها ليعد خطوة شفافه وحيوية في عالم المال والقروض والتمويلات لفائدة الأفراد والمؤسسات، علاوة على كونها خزاناً للمعلومات يكشف سمعة المستهلك الحقيقية وفقاً لقاعدة بيانات خاصة، تتراكم تبعاً لمعاملاته المالية وعلاقته بالمؤسسات وعلى رأسها البنوك، حيث ستستخدم هذه البيانات لتقييم سلوك المستهلك، تتمنى أن يكون ذلك وفق شروط تحترم معايير السلامة والأمن، وسرية المعلومات، طبقاً لمقتضيات هذا القانون والتشريعات المرتبطة به التي ستخضع لها هذه المكاتب.

هذا، وما يجعل مكاتب المعلومات الائتمانية ذات جدوى أكثر، اليوم، هو حاجة الاقتصاد الوطني الى تقليص درجة المخاطرة في منح

3) مشروع قانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية.

يسعدني أن أدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في الدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

وأود أن أستهل كلمتي أولاً بالتأكيد على قناة فريقنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بأن نجاح إصلاح منظومة التربية والتعليم لا يمكن أن يتم إلا عبر تعزيز مكانة رجال ونساء التعليم وأدوارهم باعتبارهم المساهم الرئيسي في توفير أنسب الشروط لكسب رهانات إصلاح المنظومة التربوية والرفع من منسوب الثقة في المدرسة العمومية والرفع من تنافسيتها وتحسين مردوديتها والتي كانت ولازالت الحاضن الأول والرئيس لمختلف الأطر في العديد من المجالات والمواقع.

وهذه المناسبة، لابد من التنويه بالمجهودات المبذولة من طرف الحكومة التي لم تذخر جهداً لمعالجة ملف الأساتذة الخاضعين للنظام الأساسي الخاص بأطر الأكاديميات الذي احتل حيزاً مهماً من النقاش العمومي، والذي عمر لعدة سنوات، وفي إطار الاحترام التام لمبادئ الحوار الاجتماعي والمؤسسات التمثيلية للشغيلة.

إن مشروع القانون رقم 03.24 الذي نحن بصدد التصويت عليه يدخل ضمن تفعيل ما تم الاتفاق بشأنه خلال الحوار الاجتماعي القطاعي مع النقابات الأكثر تمثيلية، جاء بتعديل يقضي بإعطاء الأثر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين صفة "موظف"، وذلك بنسخ مقتضيات المادة 11 من القانون 07.00 وتعويضها بمقتضيات جديدة، وهو تعديل وإن كان بسيطاً في حجمه إلا أنه قوي من حيث أثاره.

فهذا المشروع جاء لتكريس نوع من المساواة بين مختلف أطر هيئة التدريس، بما سيكفل لأطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ما يحتاجونه من استقرار مهني وأمن وظيفي، كما سيتيح لهم النهوض بمهامهم التربوية وأوضاعهم الإدارية والمهنية ويعزز مكانتها ضمن ورش إصلاح المنظومة التربوية، كما سيمكن من توحيد مختلف الأنظمة الأساسية لموظفي قطاع التربية الوطنية تحت نظام أساسي موحد وشامل يطبق على جميع مكونات الموارد البشرية العاملة بالقطاع يحملون صفة "موظف".

فلقد كانت للمقارنات والتصورات التي ترتبت عن تعايش فئتين من الأطر المزاولين لنفس المهام داخل نفس المؤسسات التعليمية تأثير سلبي بالغ على نفسية هؤلاء الأطر وزادت من تأزم واقع ما أصبح يعرفه الجسم التعليمي من ضعف حسب العديد من التقييمات الصادرة عن عدد من المؤسسات الوطنية والدولية، وهو ما سيتم تجاوزه من خلال هذا المشروع.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

لتشمل جميع مؤسسات القطاع المالي والمؤسسات الأخرى ذات الصلة مع اعتماد التقنيات المالية الحديثة لتعزيز كفاءة وشمولية نظام المعلومات الائتمانية؛

- اعتماد بنك المغرب لمختلف الآليات الكفيلة بمراقبة أنشطة مكاتب المعلومات الائتمانية ومدى التزامها بمبادئ الحكامة وتطبيقها؛
- النهوض بمؤسسات التمويلات الصغرى والمؤسسات الصغرى للتأمين وتوسيع نطاقها لتعزيز الشمول المالي؛

- مواصلة الجهود لتحديث القطاع المالي وإدماجه في الفضاء الاقتصادي والإقليمي، اعتماداً على استراتيجية للتنمية متكاملة للقطاع المالي الوطني، هذا، ولابد من التأكيد أيضاً على أن مسألة تنزيل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي ليست رهينة بوجود إطار قانوني وتنظيمي فحسب، بل لابد من الاستمرار في تعزيز بنية تحتية بنكية متكاملة ومتينة تسمح لجل الساكنة الاستفادة من الخدمات البنكية.

وفيما يتعلق بمشروع قانون رقم 04.24 بتغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 01.71، فإنه يدخل ضمن تفعيل ما تم الاتفاق بشأنه خلال الحوار الاجتماعي القطاعي مع النقابات الأكثر تمثيلية جاء بتعديل يقضي بتعويض كلمتي "الأطر النظامية" بكلمة "موظفي"، وهو يهدف بذلك إلى تحقيق نوع من الانسجام مع ما ستصبح عليه مقتضيات القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، فهو تعديل وإن كان بسيطاً في حجمه إلا أنه قوي من حيث أثاره.

فهو يندرج في إطار التمهيد لوضع نظام أساسي جديد يسمح للأطر النظامية التابعة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين الذين يخضعون لأنظمة أساسية مختلفة بالاستفادة من مقتضياتهم ويجعلهم خاضعين لنظام أساسي موحد، إلى جانب باقي موظفي قطاع التربية الوطنية، وهو ما سينعكس لا محالة بشكل إيجابي على هؤلاء الأطر الذين يشكلون نسبة مهمة من مكونات الموارد البشرية لقطاع التربية والتكوين، ويجعلهم أكثر حماساً وانخراطاً في تنزيل باقي الإصلاحات التي ستعرفها منظومة التربية والتكوين.

فنتمى أن يساهم هذا المشروع في بناء منظومة تعليمية تحقق التكامل والانسجام بين مختلف الهيئات، والنهوض بالوضعية المهنية والاجتماعية والمعنوية للموارد البشرية التي يجب وضعها في قلب أي إصلاح منشود، وذلك من أجل الارتقاء بالمدرسة العمومية وجعلها في صلب المشروع المجتمعي لبلادنا الذي نطمح إليه جميعاً.

فالرأس مال البشري للقطاع هو مفتاح النهضة التربوية الحقيقية لتحسين جودة التعليم وإعادة وضع المدرسة العمومية في صلب المشروع المجتمعي.

المعلومات الائتمانية يهدف إلى تمكين الشرائح الهشة من السكان المستبعدة أو التي تعاني من نقص في الولوج إلى التمويل من الحصول على الخدمات المالية لمؤسسات الائتمان عبر إنشاء قاعدة بيانات جديدة تخص هذه الفئات.

وتعد هذه العناصر أساسية لتحسين جودة قواعد بيانات مكتب المعلومات الائتمانية، ومساعدة مؤسسات الائتمان على إنشاء سجلات الأداء.

السيدة الوزيرة؛

انطلاقاً من حق التعديل تقدّم فريقنا بمجموعة من التعديلات تروم في مجملها إلى تدقيق مشروع هذا القانون وتجويده، وقد تفاعلتم مشكورين مع بعضها بالإيجاب.

ولأجل ذلك، واعتباراً لأهمية المقترحات التي جاء بها مشروع هذا القانون، سيما تلك المتعلقة بـ:

- شروط ممارسة نشاط مكاتب المعلومات الائتمانية، من خلال تحديث الإجراءات؛

- حقوق والتزامات مكاتب المعلومات الائتمانية ومقدمي ومستخدمي المعلومات، بما في ذلك الحصول على موافقة كتابية مسبقة على مشاركة بيانات العملاء؛

- دور بنك المغرب كهيئة إشراف على أنشطة هذه المكاتب؛

- نظام العقوبات التأديبية والجنائية.

فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن المضامين التي جاء بها، ونعتبر أن مشروع هذا القانون يشكل إطاراً قانونياً أكثر ملاءمة للنمو وخلق فرص العمل وتحسين ظروف ولوج المواطنين إلى الخدمات المالية، وكذا تشجيع تمويل المقاولات الصغيرة جداً والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، ونحن سنصوت عليه بالموافقة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

VIII- مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مناقشة:

- مشروع قانون رقم 01.22 المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية.

السيد الرئيس؛

السيدة الوزيرة؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناوله الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 01.22 المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية بالجلسة العامة التشريعية.

إلا دعم هذه المبادرات التي تهدف إلى النهوض بالمنظومة التربوية التي لا شك أن ترقيتها تحظى بإجماع الأمة بمختلف مكوناتها، مع التأكيد مرة أخرى على ضرورة النهوض بأوضاع شغيلة هذا القطاع، ومراعاة الوضعية الاعتبارية لرجال ونساء التعليم التي تشكل إحدى ركائز بناء أي سياسة تعليمية ناجحة.

VII- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في مناقشة:

- مشروع القانون رقم 01.22 يتعلق بمكاتب الائتمان المالية.

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في الاجتماع المخصص لدراسة ومناقشة مشروع القانون رقم 01.22 يتعلق بمكاتب الائتمان المالية.

وهو مشروع القانون الذي يأتي بهدف تجويد الإطار القانوني المتعلق بنشاط مكاتب المعلومات الائتمانية، عبر توسيع مجال تطبيقه ليشمل البيانات البديلة (الهاتف المحمول والماء والكهرباء...) المتعلقة بالأشخاص الذاتيين والاعتباريين الصادرة عن الهيئات غير المالية وذلك على غرار الممارسات الدولية الفضلى، وهو ما سيمكن من تحسين شروط الائتمان ومنح القروض، وتعزيز الشمول المالي من خلال توفير المعلومات التي ستساعد مؤسسات الائتمان على التقييم الأمثل للمخاطر الائتمانية للمقترضين المحتملين.

لذلك، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لا يسعنا إلا أن نثمن بعمل الحكومة المرتبط باستكمال ورش الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وتنزيل مضامينها الرئيسية، سيما وأن الشمول المالي يكتسي أهمية خاصة باعتباره محورياً أساسياً للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين.

وهي الحصيلة التي كانت محط إشادة من قبل صندوق النقد الدولي الذي اعتبر الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي "نموذجاً لاستراتيجية شاملة تعكس تصميم الحكومة المغربية".

السيدة الوزيرة؛

بالنظر إلى الأهمية المركزية التي ينطوي عليها قطاع مكاتب المعلومات الائتمانية، والدور الحيوي الذي يلعبه هذا القطاع في الاقتصاد المغربي، فإن مشروع هذا القانون يحظى باهتمام خاص ويشكل أولوية أساسية، بالنظر إلى تناوله إشكالية الولوج إلى التمويل التي تُعد إحدى أولويات الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

فمشروع هذا القانون يهدف إلى إنشاء نظام خاص بمكاتب

يسعدنا في مجموعة العدالة الاجتماعية، أن نفتح مناقشة هذا المشروع بتوجيه التحية أولاً للأسرة التعليمية بمختلف مكوناتها وأصناف أطرها بمختلف هيئاتها النقابية والتمثيلية والتنسيقية فرغم الصعوبات ورغم الألم الذي شكله مسارنضالي دام لثلاثة أشهر بالنسبة لأبناء التلاميذ وللشغيلة نفسها، فيبدو أنه كان ضرورياً لتعبئة المجتمع وإقناع الفاعلين بأهمية المدرسة العمومية وتعبئة كافة الإمكانيات المالية لتحسين وضعية رجال التربية والتكوين، ونحيي بالمناسبة تفاعل الدولة مع هذا المسار النضالي وانفتاحها على السبل الكفيلة بحل الإشكالات التي تعترض وضعية أسرة التربية والتكوين وتعزز مكانة المدرسة العمومية وتعيد أطفالنا إلى المدارس، وندعوها بالمناسبة إلى الإسراع بمعالجة ملفات الموقوفين بما ينزع فتيل أزمة اجتماعية نحن في غنى عنها، ونستثمر الفرصة كذلك للإسادة بكافة الجهود المبذولة لاستدراك التعلمات المهدورة.

يشكل طرح مشروع القانون هذا فرصة لفتح النقاش حول العديد من القضايا الجوهرية، ولكن قبل ذلك لابد أن نثير معكم، كما أثرنا بالأمس، الإشكال القانوني لهذا النص، فبالنسبة للبرلمان لقد تفاعلنا إيجاباً مع الحكومة التي قدمت مرسوم بقانون لتعديل التسمية الواردة في قانون الأكاديميات واعتماد مصطلح الأطر النظامية، وكنا ننتظر من الحكومة استكمال المسطرة التشريعية بإحالة قانون للمصادقة على المرسوم بقانون، ولكن الحكومة اختارت من طرف واحد سحب المرسوم بقانون بواسطة مرسوم يتخذ في مجلس حكومي، وسمحوا لي أن أسجل هنا أن المرسوم بقانون هو عمل تشريعي مشترك بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وأنه يصدر باتفاق مع اللجان البرلمانية المختصة وأن المبدأ الدستوري القاضي بتوازن السلط وقاعدة ترابعية النصوص القانونية والقواعد الفقهية المؤسسة لتوازي الأشكال، كانت تفتقر من الحكومة العودة إلى البرلمان، كما لجأت إليه بين الدورتين فلا يستقيم أن يلغي نص أدنى نص أعلى منه ترابعية، فالمرسوم أدنى من المرسوم بقانون.

من جهة ثانية، نعود إلى استثمار هذه الفرصة لتقييم مسار توظيف أطر الأكاديميات، لنتساءل عن سر تراجع جاذبية هذه المهنة وتراجع الإقبال على مباريات توظيف هذه الأطرف في كل مباراة نرصد عدد كبير من المناصب التي يتم إعادة التباري حولها، بل إن عدد المرشحين في بعض التخصصات أقل من المناصب المالية المفتوحة للتباري، حيث رأينا مؤخراً أن الوزارة اضطرت لإعادة تنظيم مباريات التوظيف على مستوى مركزي لشغل المناصب الشاغرة بعد المباريات الجهوية أكثر من 2500 منصب مالي.

والإشكال الثاني الذي نستثمر هذه الفرصة لإثارته يتعلق بانسجام اختيارات الحكومة في مجال الموارد البشرية، فبينما تعبر الحكومة عن توجه محمود لإضفاء صفة "الموظف العمومي" على أطر الأكاديميات ونقل اختصاص تدبير مساراتهم المهنية من الأكاديميات إلى الوزارة

ومن بين فضائل مشروع هذا القانون أنه يهدف إلى إنشاء نظام خاص بمكاتب المعلومات الائتمانية بقصد تمكين الشرائح الهشة من السكان المستعبدة أو التي تعاني من نقص في الولوج إلى التمويل من الحصول على الخدمات المالية لمؤسسات الائتمان، وذلك عبر إنشاء قاعدة بيانات جديدة تخص هذه الفئات.

وستسمح هذه البيانات بتقييم أفضل لمخاطر ائتمان المقترضين المحتملين وتعزيز الولوج المسؤول إلى التمويل، ويندرج هذا المقترض في إطار الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتي حددت المحفزات من أجل تسهيل ولوج الأفراد والمقاولات الجد الصغيرة والمتوسطة إلى هذا التمويل.

لكننا نلاحظ، من جهة أخرى، حماية المعطيات الشخصية بالرغم من الاحالات القانونية التي تضمنها مشروع هذا القانون، فإنها لا تفي بالغرض المنشود وهو إثناء المتلاعبين بمصالح الناس باستغلال المعطيات ذات الطابع الشخصي لأغراض غير مشروعة، علاوة على أن المادة 36 من مشروع هذا القانون وبالرغم من أنها نصت على منع استعمال المعلومات السرية المتحصل عليها من طرف الأشخاص الذين يساهمون في تسيير أو إدارة أو مراقبة مكاتب المعلومات الائتمانية والملمزمون بكتمان السر المهني لحسابهم الخاص، فإن الباب السادس منه لم يتضمن للجزاءات المفروضة على كل من يخرق السر المهني وهو ما تضمنه التعديل الذي اقترحه مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على المادة 44 من هذا المشروع القانون، لكن قوبل بالرفض من طرف الحكومة.

السيد الرئيس؛

السيدة الوزيرة؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نرى بأن التفعيل السليم لهذا القانون رهين بالتدابير والإجراءات المواكبة التي ستتخذها الحكومة إلى جانب التسريع بإخراج النصوص اللازمة لتطبيقه والسهر أساساً على توفير شروط الشفافية اللازمة والحكمة الجيدة والصرامة في تطبيق الجزاءات الجزية على مخالفتي مقتضياته.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

IX- مداخلات مجموعة العدالة الاجتماعية في مناقشة:

(1) مشروع قانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.03 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

المشروع بالإشادة بالمجهود الكبير الذي قدمته الشغيلة التعليمية بمختلف مكوناتها وهيئاتها النقابية والتمثيلية والتنسيقية وتفاعل الدولة معه في سبيل حل الإشكالات التي تعترض وضعية أسرة التربية والتكوين وتعزز مكانة المدرسة العمومية وتعيد أطفالنا إلى المدارس، كما نشيد بجهود استدراك التعلّقات المهذورة، وندعو بالمناسبة إلى الإسراع بمعالجة ملفات الموقوفين لتعزيز الثقة وإشاعة نفس إيجابي يتجه نحو المستقبل ويعزز آمال الإصلاح.

يشكل طرح هذا المشروع القانون فرصة لفتح النقاش حول العديد من القضايا الجوهرية، ولكن قبل ذلك لا بد أن نثير معكم الإشكالات القانونية أول، فبالنسبة للبرلمان لقد تفاعلنا إيجاباً مع الحكومة التي قدمت مرسوم بقانون لتعديل التسمية الواردة في قانون الأكاديميات واعتماد مصطلح الأطر النظامية وكنا ننتظر من الحكومة استكمال المسطرة التشريعية بإحالة قانون للمصادقة على المرسوم بقانون، ولكن الحكومة اختارت من طرف واحد سحب المرسوم بقانون بواسطة مرسوم يتخذ في مجلس حكومي، وسمحوا لي أن أسجل هنا أن المرسوم بقانون هو عمل تشريعي مشترك بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وأنه يصدر باتفاق مع اللجان البرلمانية المختصة وان المبدأ الدستوري القاضي بتوازن السلط وقاعدة تراتبية النصوص القانونية والقواعد الفقهية المؤسسة لتوازي الأشكال كانت تفتقر من الحكومة العودة إلى البرلمان كما لجأت إليه بين الدورتين، فلا يستقيم أن يلغي نص أدنى نص أعلى منه تراتبية، فالمرسوم أدنى من المرسوم بقانون.

من جهة ثانية، نعود إلى استثمار هذه الفرصة لتقييم عملية دمج أطر الأكاديميات في نظام المعاشات المدنية الذي يديره الصندوق المغربي للتقاعد، والسؤال هنا بالخصوص حول الآثار المتحصلة من هذه العملية التي تمت منذ 2021 سواء على مستوى تحسين التوازن المالي للنظام وتعويض الموظفين المحالين على التقاعد وضخ موارد مالية جديدة والتأثير على الاحتياطات المتوفرة للنظام، ولكن نتساءل كذلك عن تأثيره على هذه الفئة، فبعد اعتماد هذا التحول اتجهت الحكومة مباشرة لتقليص سن المشاركة في المباراة إلى 30 سنة وهو ما يربطه جزء كبير من المعنيين بمستلزمات التوازن المالي لنظام المعاشات المدنية، كما لاحظنا كذلك تراجع جاذبية مباريات توظيف هذه الأطر ففي كل مباراة نرصد عدد كبير من المناصب التي يتم إعادة التباري حولها بل إن عدد المرشحين في بعض التخصصات أقل من المناصب المالية المفتوحة للتباري.

والسؤال الأهم الذي نستثمر فرصة طرح هذا المشروع لمناقشته معكم، هو أسباب التمييز بين موظفي المؤسسات العمومية، فلماذا تجتهد الحكومة في ضم موظفي الأكاديميات إلى نظام المعاشات المدنية ولا تفتح نفس الباب لموظفي المراكز الاستشفائية الجامعية وموظفي الوكالات الحضرية وموظفي باقي المؤسسات العمومية؟ وبالبناء على نجاح تجربة الانتقال من النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد إلى

(والمؤشر القوي هونقل تنظيم المباريات من الأكاديميات إلى الوزارة هذه السنة)، نسجل أن نفس الحكومة تقدم مشروع قانون معاكساً لهذا التوجه لنقل موظفي قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان من الوظيفة العمومية إلى الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان وتحويلهم من موظفين للدولة إلى مستخدمين للمؤسسات العمومية، وهو ما يندرج بأزمة جديدة ويضفي طابع الضبابية على السياسة الإرادية الحقيقية للحكومة في شأن الموارد البشرية، هل نريد تقوية الوظيفة العمومية وتعزيز ضماناتها؟ أم نريد نقل الموظفين إلى مؤسسات عمومية؟

السيد الرئيس:

على مستوى مضمون هذا النص، لا بد أن نسجل أن الصيغة المقدمة في المشروع تفتقر إلى الانسجام التشريعي، فالصيغة الحالية تنطلق من أهداف النص التي قدمها السيد الوزير في عرضه وهي إضفاء صفة الموظفين على أطر الأكاديميات، وهذا الاعتبار من الناحية التشريعية يفترض تدقيق المقتضى التشريعي لإزالة الإشارة إلى القانون 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة هيئات أخرى، فهذا القانون يسري على مستخدمي المؤسسات العمومية فقط ومادام أن المعنيين انتقلوا من فئة المستخدمين إلى فئة الموظفين فلا فائدة من الإشارة إلى هذا القانون، كما يقتضي الانسجام التشريعي لهذا النص الاكتفاء بثلاثة بنود:

- موظفون يتم توظيفهم وفق النظام الأساسي الخاص لموظفي قطاع التربية الوطنية؛

- موظفون يتم توظيفهم وفق الأنظمة المطبقة على الهيئات المشتركة بين الوزارات؛

- موظفون في وضعية إلحاق.

وختاماً، نأمل في مجموعة العدالة الاجتماعية أن يساهم هذا القانون في معالجة الإشكالات التي يعرفها قطاع التربية الوطنية ويسهم في إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية ولرجال ونساء التربية والتكوين.

ولكل هذه الاعتبارات، سنصوت في مجموعة العدالة الاجتماعية بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

(2) مشروع قانون رقم 04.24 بتغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 01.71.

السيد الرئيس المحترم:

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يسعدنا في مجموعة العدالة الاجتماعية، أن نفتح مناقشة هذا

رضا المعني بالأمر المعبر عنه من خلال إذن حروصريح بالموافقة عن علم على قيام المزدودين بالمعلومات بتقاسم المعلومات المتعلقة بهم.

واقتناعا بأهمية مشروع القانون، ساهمنا في مجموعة العدالة الاجتماعية في مناقشته بشكل بناء ومفصل على مستوى لجنة المالية إلى جانب باقي مكونات المجلس، وقد تقدمنا في هذا الإطار بمجموعة من التعديلات تهم بالخصوص:

- التحديد الحصري لطبيعة المعلومات التي يمكن أن تكون موضوع تجميع وتبادل ومعالجة من قبل مكاتب المعلومات الائتمانية لتحقيق الأغراض المشار إليها في المادة 2 فيما يتعلق بنطاق تطبيق مشروع هذا القانون؛

- حصر مستعملي المعلومات في مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها والهيئات العمومية التي تحمل صفة مزود واستثناء أي هيئة خاصة أخرى تحمل هذه الصفة بمن فيها من يختص فقط في تقديم خدمات لا علاقة لها بالعمليات المالية؛

- تدقيق الصياغة اللغوية بحذف التكرار على اعتبار أن النصوص المتخذة لتطبيق القانون تشمل مناشيروالي بنك المغرب وتكاد تنحصر فيها؛

- إلزامية تعليق القرارات التي يصدرها بنك المغرب والمتعلقة على الخصوص بالعقوبات؛

- تحديد أجل نشر النصوص التطبيقية اللازمة ليدخل القانون حيز النفاذ في 6 أشهر من تاريخ نشر القانون.

وغيرها من التعديلات الأخرى، وننوه في هذا الإطار بالتفاعل الإيجابي للسيدة الوزيرة مع هذه التعديلات وبالتوضيحات التي قدمتها على تساؤلات السيدات والسادة المستشارين.

وختاما، سنصوت في مجموعة العدالة الاجتماعية بالإيجاب على مشروع القانون، آمين أن يساهم في تحقيق الغايات التي أعد من أجلها والنهوض بالتمويل البنكي لتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية لبلادنا.
والسلام.

X- مداخلات المستشار السيد خالد السطي والمستشارة السيدة لبنى علوي في مناقشة:

- مشروع قانون رقم 01.22 يتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية.

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

نظام المعاشات المدنية وآثارها الإيجابية على الجميع، فسيكون من المفيد التسريع بنقل باقي موظفي المؤسسات العمومية إلى هذا النظام لتمكينهم من الاستفادة من امتيازاته وخاصة الفارق المعتبر في نظام التعويض حيث يعتمد النظام الجماعي معدل 53% ويعتمد نظام المعاشات المدنية 70%.

وختاما، نأمل في مجموعة العدالة الاجتماعية أن يساهم هذا القانون في معالجة بعض الإشكالات التي يعرفها قطاع التربية الوطنية ويسهم في إعادة الاعتبار لرجال ونساء التربية والتكوين، ويسهم في التأثير الإيجابي على وضعية نظام المعاشات المدنية ويحفز التفكير في تمتيع كافة موظفي الدولة ومستخدمي المؤسسات العمومية بإيجابيات نظام المعاشات المدنية على قدم المساواة.

ولكل هذه الاعتبارات، سنصوت في مجموعة العدالة الاجتماعية بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

(3) مشروع قانون رقم 01.22 يتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية.

باسم الله والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 01.22 يتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية، الذي يندرج في إطار المجهودات المبذولة من أجل النهوض بالتمويل البنكي لتعزيز مساهمته في تمويل مختلف المشاريع والأنشطة الاقتصادية لفائدة الأفراد أو المقاولات، وهي مناسبة ننوه فيها بمختلف البرامج والإجراءات المتخذة للارتقاء بالقطاع البنكي ليستجيب للحاجيات المتزايدات للاقتصاد الوطني.

وفيما يتعلق بمشروع القانون الذي نحن بصدد مدارسته، والذي يهدف إلى تأطير عمل مكاتب المعلومات الائتمانية، باعتبارها محور عملية تقاسم المعلومات من خلال ضبط شروط ممارسة هذا النشاط بعد الحصول على الاعتماد الذي يمنحه بنك المغرب، وكذا حقوق والتزامات هذه المكاتب ومقدمي ومستخدمي المعلومات والاختصاصات المناطة ببنك المغرب كهيئة إشراف

ونثمن في هذا الإطار إحاطة عملية تقاسم المعلومات بالضمانات الكفيلة باحترام حق المستهلكين في حماية معطياتهم الشخصية بالتنصيص على ضرورة احترام مقتضيات القانون رقم 09.085 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 بتاريخ 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009)، بالإضافة إلى اشتراط الحصول على

السيدة الوزيرة المحترمة:

وفي هذا السياق، تقدمنا كممثلين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجموعة من التعديلات التي همت بالأساس تدقيق مسطرة معالجة طلبات الاعتماد ومنح مكتب المعلومات الائتمانية حق اللجوء إلى القضاء قبل مباشرة إجراءات سحب الاعتماد ولتفادي أي شطط في السلطة وتمكين المستهلكين من حق حذف المعطيات المرتبطة بهم لدى مكاتب المعلومات الائتمانية، فضلا عن ضمان معالجة طلباتهم داخل أجل معقول.

غير أن الحكومة، مع الأسف، لم تتجاوب مع تعديلاتنا، لذلك سنصوت على مشروع هذا القانون بالامتناع. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتناول الكلمة كممثل عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 01.22 يتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية.

وهي مناسبة، نؤكد من خلالها على أهمية التأطير القانوني لهذا المجال من أجل عصنة المنظومة القانونية للمالية وضمان حماية معطيات الأشخاص وعدم استغلالها لأغراض أخرى غير تلك التي جمعت من أجلها.

كما سيمكن هذا النص القانوني من تطوير التعاملات المالية ببلادنا وتنشيط الدورة الاقتصادية، بالإضافة إلى تعزيز قيم الشفافية، وتوفير بنية تحتية مهمة سواء للأفراد أو المؤسسات.

محضر الجلسة رقم 152

التاريخ: الإثنين 25 رجب 1445 هـ (05 فبراير 2024 م).

الرئاسة: المستشار السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وأربع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الواحدة والأربعين صباحاً.

جدول الأعمال: مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم 2022-2023 أمام مجلسي البرلمان بتاريخ 30 يناير 2024.

المستشار السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تطبيقاً لأحكام الفصل 148 من الدستور، لاسيما الفقرة الأخيرة منه، وعملاً بمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، لاسيما المادة 352 وبعد توصل مجلس المستشارين بالتقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2022-2023، وعلى إثر تقديم عرض السيدة الرئيس الأول لهذا المجلس حول أحكام أعمال المحاكم المالية في الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان ليوم 30 يناير 2024.

وبناء على مداوات مكتب المجلس ذات الصلة ومخرجات اجتماع ندوة الرؤساء المنعقد بتاريخ 30 يناير 2024، يعقد مجلس المستشارين هذه الجلسة العامة لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

ويتنسيق مع مجلس النواب سيتولى مجلس المستشارين مناقشة المحاور التي لها علاقة بمجالات اهتمام وتركيبته الترابية والنقابية والمهنية، وهي كالتالي:

1- تتبع أورايش الإصلاحات الكبرى؛

2- مراقبة تسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية؛

3- القطاعات الاجتماعية؛

4- القطاعات الإنتاجية والبنيات الأساسية؛

5- التنمية المجالية وتسيير المرافق العمومية الترابية.

وللتذكير، ستخصص لهذه الجلسة حيزاً زمنياً إجمالياً مدته 180

دقيقة. موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، وذلك بحصة 90 دقيقة لكل منهما.

وبناء عليه، سنمر مباشرة إلى المناقشة، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 16 دقيقة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الموقر،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2022 و2023، بعد العرض الذي قدمته السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان بمجلسيه، منوهين بمستوى التفاعل المؤسسي الذي يُعبر عليه الفاعل السياسي، حيث يعكس التوازن الإيجابي، بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية مع باقي المؤسسات الدستورية. فمن مسؤوليتنا جميعاً أن نُمضي بكل ثقة في تطبيق مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وهي فرصة سانحة لنا في هذه المحطة السنوية المؤطرة بمقتضى الدستور لتقييم أداء المرفق العمومي، حيث تبقى في نظرنا آلية مهمة لترسيخ مبادئ الحكامة والشفافية ومراقبة تدبير المالية العمومية.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نؤكد على ضرورة صيانة حرمة المال العام، والذي يشكل بالنسبة لنا مقدس وطني يستوجب المحافظة عليه عبر قطع الطريق على كل المفسدين وناهبي المال العام، أينما وجدوا، ومنعهم من تدبير كافة شؤون المؤسسات الدستورية الإدارية والمنتخبة.

وإذ نسجل بكل افتخار، داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، منذ مجيء السيد الرئيس عزيز أخنوش، على رأس هذا الحزب، إصراره على صون المال العام من خلال مطالبته لكافة المسؤولين والمنتخبين بضرورة الحفاظ على نظافة اليد، مُعلنين بشكل رسمي على أنه لن يقف إلى جانب المفسدين وناهبي المال العام.

في هذا الإطار، نشيد بروح المسؤولية العالية التي تحلت بها الأحزاب الوطنية الجادة في تدبير النفقات المتعلقة بها وبالعمليات الانتخابية، أثناء صرف مختلف أنواع الدعم العمومي لها، حيث دبرت ميزانيتها وفق إمكانياتها المتاحة، لذلك كان من الأجدر على هذا التقرير أن ينوه بالأداء الشفاف والتدبير التزيه للأحزاب الوطنية، والذي لم تُزبشأنه

فأمام ثقل هذه القضايا ذات الطابع الجنائي رغم محدوديتها، إلا أن تأثيراتها السلبية والنفسية على المجتمع بارزة ومؤثرة على الإدارة من خلال بُطْئها وعدم مسايرتها للدينامية المجتمعية، وعلى السياسي كذلك الذي أضحى الحلقة الأضعف في هذه العملية، وهو ما يبرر ارتباط هذا الوضع الشارِد بارتفاع العزوف على ممارسة الفعل السياسي من جهة، وتفاعس الإدارة عن الاجتهاد، ومن جهة أخرى توقف الدورة الإنتاجية، وفُزْملة عملية التنمية، علما أن بلادنا مقبلة اليوم على تحديات واستحقاقات كبيرة، تحتاج إصلاحات جريئة وشجاعة، لذلك ندعو من داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلى ضرورة الإسراع في مراجعة قوانين المحاكم المالية وكل القوانين المؤطرة لعمل المراقبة المالية.

هذا التقرير تزامن مع حدثين بارزين، تمثلا في زلزال الحوز واختيار المغرب لتنظيم مونديال 2030 بشكل مشترك مع كل من إسبانيا والبرتغال، حدثان يتطلبان تمويلات ضرورية لتحقيق ثورة تنموية على جميع الأصعدة، تُقابلها نجاعة تديرية تعتمد الرغبة والسرعة في تحقيق المنجزات، مستحضرين في هذا الإطار تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والتضخم العالمي، وتوالي سنوات الجفاف وارتفاع أسعار المواد الأولية والطايقية في العالم.

تحديات أبانت على صمود وقدرة ماليتنا العمومية في مواجهة كل هذه الصدمات المتعددة، وهو ما كان موضوع إشادة وتنويه من طرف السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، على أساس مواصلة الإصلاحات الجبائية والجمركية، مقرة صَوَابية اختيارات هذه الحكومة وإصلاحاتها الثورية.

فيما يتعلق بأوراش الإصلاحات الكبرى:

خَصَّص التقرير حيزا هاما لتتبع هاته الأوراش الإصلاحية، وعلى رأسها منظومة الحماية الاجتماعية، حيث طُرِحَت تحديات التمويل من أجل ضمانها عبر إقرار إصلاحات مالية وجبائية مُتواصلة.

لذلك، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار، ينوه بما تقوم به هذه الحكومة بقيادة رئيسها الذي يُتَابِع بشكل دقيق تفاصيل هذا الورش، حيث تمكنت هذه الحكومة من تنزيله وفقُّ الأجندة التي حددها جلاله الملك نصره الله، مما مكن مختلف شرائح مجتمعا المغربي الاستفادة كذلك من التعويض عن مصاريف الاستشفاء والدواء، حيث انتقل عدد المؤمنين من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في ظرف سنة واحدة من 7.8 مليون إلى أزيد من 23.2 مليون فردا، وهو ما يشكل ثورة اجتماعية حقيقية لا يمكن إنكارها.

إن هذه المنجزات الحكومية التي تحققت تحتاج إلى تعبئة المزيد من الموارد المالية للميزانية العامة، من خلال إصلاح كافة المؤسسات العمومية لكي تساهم في الميزانية العامة، فلا يُعْقَل أن تساهم فقط أربع مؤسسات في الميزانية العامة للدولة من أصل 215 مؤسسة عمومية، حيث تفرض الظرفية إصلاح كافة المؤسسات العمومية لتعبئة كل

أية ملاحظات، بل طور من قدراته التديرية، وذلك من أجل تشجيعها على المُضَي في تجويد حكمتها وعلى رأسها حزب التجمع الوطني للأحرار. وإذ نشدد على ضرورة نقاش مثل هذه التقارير داخل المؤسسات الدستورية المنتخبة، احتراما للمرجعيات القانونية والدستورية التي تؤطر الفعل السياسي المؤسسي، نؤكد من هذا المنطلق حرصنا الدائم على التعامل معها بالمسؤولية والجديّة اللتان طبعتا خطابنا السياسي، دائما داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، استحضارا لفلسفة الدستور الجديد وروحِه التي مكنت من تقييم أداء المرفق العام من خلال هاته التقارير، والتي أسهمت بكل تأكيد في تحسين منسوب إصلاح الإدارة، تجسيدا للإرادة السامية لجلالة الملك نصره الله، وإرادة الحكومة القوية في محاربة المفسدين وناهبي المال العام المضمنة بشكل صريح في البرنامج الحكومي، حيث تحرص هذه الحكومة حرصا شديدا على تنزيل مختلف التوصيات الصادرة عن هاته التقارير، مستحضرين في هذا الإطار بكل مسؤولية رسائل الحزب القوية، قائِدة هذه التجربة الحكومية المتميزة بالشجاعة والإبداع من خلال مواجهة مختلف الأزمات، التي تواجهها بلادنا، عبر علمها حزينا في جميع المحطات التواصلية والتنظيمية التي ينظمها في جميع جهات المملكة، مؤكدا فيها على ضرورة القطع مع كل الممارسات التي تسيء إلى صورة الفاعل السياسي وللمجالس المنتخبة وللعملية السياسية برمتها.

إن مضمون التقرير وقف حقيقة على بعض مظاهر قصور التدير العمومي، حيث طغى عليه الطابع البيداغوجي، من خلال إبراز الممارسات الواجب تفاديها من طرف المدير العمومي انطلاقا من القواعد المُسْتَنْبَطَة من قرارات وأحكام المحاكم المالية، حيث رصد التقرير إحالة 22 ملفا ذات صبغة جنائية ما بين يناير 2022 وأكتوبر 2023، وهو ما يعني بالنسبة لنا أن الدولة منخرطة بجديّة في استئصال منابع الفساد والمفسدين، تجسيدا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وإن كان هذا الرقم يُقَرُّ بمحدودية الحالات التي تشوبها شُبهات الفساد، نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أننا نرفض رفضا قاطعا منطق التعميم، الذي يبغض عمل المؤسسات ويُدب اليأس في نفسية المدير العمومي الصادق والمخلص لعمله، وهو ما يؤكد أن بلادنا تمكنت من تحقيق تراكمات إيجابية على مستوى عقلنة وترشيد الإنفاق العمومي واعتماد إصلاحات جوهرية لمساطر تدير المال العام، لا يمكن إنكارها أو تجاهلها.

إن الإسناد القانوني لهذه المتابعات الجنائية الذي اشتغل عليه التقرير يعود إلى عصر الثمانينات، فالدورة الاقتصادية تشهد اليوم تطورات كبيرة ساهمت في تفاقم الإشكاليات التديرية، فلا يعقل أن نقوم بإعداد هاته التقارير التي تستند على فيضان تشريعي مشتت على جميع القطاعات ومُتَجَاوِز في نفس الوقت، لأننا سنكون مُجْحَفِين في حق هذا المدير العمومي، هاذ المدير العمومي الذي وقع في فخ هذه الاختلالات، سواء كان سياسيا أو إداريا.

الموارد المالية والضرورية لفائدة ميزانية الدولة.

خَلَص التقرير إلى أن ورش تفعيل الجهوية المتقدمة يتطلب المزيد من المواكبة لتفعيل اختصاصات الجهات واستكمال منظومتها القانونية.

من هذا المنطلق، نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، على أنه لا مجال لتضييع المزيد من الوقت دون المُضي بشجاعة نحو تكريس اللاتمرکز الإداري، باعتباره مرجعا ثابتا وبعدا حاضرا في جميع الخطب الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، حيث شكلت تلك الخطب السامية مرجعية ودعوة مباشرة وصريحة لضرورة التفعيل الكامل لميثاق اللاتمرکز الإداري.

فإن المرحلة تقتضي المرور إلى السرعة القصوى لتنزيل هذا الورش عبر تحقيق وحدة عمل مصالح الدولة وترشيد النفقات، باعتماد مبدأ التعاضد في استعمال الموارد من خلال اعتماد الصيغة النهائية للتمثيلات الجهوية، وعبر إحداث أقطاب جهوية إدارية تمثل كل المصالح الإدارية بكل فاعليتها وتعزيزها بالموارد البشرية الكفأة، والموارد المالية الكافية، وذلك من أجل تسريع تنزيل هذا الورش وبما تقتضيه المسؤولية الوطنية والتفاعل السريع والإيجابي مع توجهات صاحب الجلالة.

أما فيما يتعلق بمحور الاستثمار:

نرى أنه من الواجب إبداع أساليب جديدة لتدبير عملية جلب وتنزيل الاستثمارات تتمثل في:

- 1- اقرار نظام إداري مرن يجعل من الإدارة شريكاً رئيسياً لتعزيز فرص الاستثمار، لتفعيل أهداف ميثاق الاستثمار الجديد؛
- 2- تبسيط المساطر الإدارية والقطع مع البيروقراطية؛
- 3- ربط الاستثمار باللاتمرکز لتحقيق العدالة المجالية ومحاربة التفاوتات الجهوية.

في الأخير، نؤكد على أن هذا التقرير قام بدوره الرقابي، لذلك فإننا مطالبون جميعا بالاجتهاد لإعادة النظر في كل القوانين المؤطرة لعمل المراقبة، مع تعديل كل القوانين المتقدمة التي لم تعد تسير ركب التنمية وتخلق لنا إشكاليات كبيرة تُعيق تطور مسار بلادنا، باعتبارنا مؤسسة تشريعية، يجب أن تساهم في تحسين المنظومة القانونية وتجويدها تسهيلا لعمل المؤسسات الدستورية، بما يخدم مصالح بلدنا العليا، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين حامي هذا البلد الأمين، جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السي الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين في هذه الجلسة الدستورية الهامة المخصصة لمناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2022-2023، من خلال هذا العرض الذي تفضلت به السيدة الرئيس الأول بتقديمه أمام المؤسسة التشريعية، يوم الثلاثاء 30 يناير 2024، تطبيقا لأحكام الدستور والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، بما يكرس الأدوار الدستورية الكاملة التي تلعبها المؤسسة التشريعية، وضمنها مجلسنا الموقر، مجلس المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والمستشارون المحترمون،

إن تعدد وظائف المحاكم المالية والتي تجمع بين المراقبة والتدقيق والتقييم وإحالة المخالفات، تجعل من النموذج المغربي في مجال الرقابة العليا على المال العام نموذجا فريدا على الصعيد الإقليمي والدولي، ولا يسعنا في الفريق إلا الإشادة بحياد المجلس الأعلى للحسابات، وبموضوعية تقاريره، وبمصداقية تحاليه، وسلامة تشخيصه ونجاعة اقتراحاته.

لذلك، مناقشتنا في فريق الأصالة والمعاصرة لهذا التقرير تنطلق بالضرورة من تذكير الجميع بأن المغرب تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، استطاع أن يرفع التحديات وأن يحولها إلى فرص، في سياق دولي ووطني يعرف أحداث غير مرتقبة، بدأ بتجربة المغرب الرائدة في تدبير الأزمة الصحية المرتبطة بانتشار جائحة كورونا، كما تعلمون، وكذا الملحمة الوطنية في مواجهة زلزال الحوز، والإبداع في مواجهة تداعيات الظرفية العالمية المتقلبة والانعكاسات المترتبة عن توالي سنوات الجفاف لسنوات عديدة، مع ما رافق ذلك من مقومات الصمود الوطني الذي يقوده جلالة الملك نصره الله، وكذلك تعمل، طبعا، الحكومة على حسن تنفيذه وتدييره، وما يرافق ذلك من ارتياح شعبي بالإنجازات الاجتماعية المرتبطة بالأوراش والمشاريع الاجتماعية الكبرى من قبيل الدعم المباشر للسكن والدعم الاجتماعي المباشر والحماية الاجتماعية، ومجاهة الخصاص في الماء والطاقة والثورة الإصلاحية في مجال العدالة، وتعزيز كذلك القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، والإصلاحات الهيكلية لقطاع التعليم والتعليم العالي.

ملايين مواطن، مع إصلاح كذلك الإطار القانوني للحماية الاجتماعية من قبيل مراجعة القانون رقم 98.15، والمصادقة كذلك على 22 مرسوما تطبيقيا، وكما عملت الحكومة كذلك على تعبئة الميزانية العامة للدولة لتعميم الحماية الاجتماعية، عبر تخصيص مبلغ سنوي إجمالي قدره 51 مليار درهم.

وفي هذا الإطار، نثمن التوضيحات التي تقدمت بها الحكومة والمضمنة في متن هذا التقرير السنوي، والتي تهم التأكيد على أهمية الحماية الاجتماعية باعتبارها إحدى ركائز الدولة الاجتماعية التي تروم صون كرامة المواطن وضمان حقوقه.

كما نعتبر في الفريق بالمجهودات التي تقوم بها الحكومة من خلال عملها المتواصل فيما يخص تنزيل السليم لورش الحماية الاجتماعية وملامسة آثاره الاجتماعية والإنسانية على المواطنين عبر مختلف أرجاء المملكة، بتسريع وتيرة تنزيل الإصلاحات التشريعية والهيكلية، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويله، وكذا تعزيز مبدأ الحكامة لتجاوز الصعوبات التي تعاني منها أنظمة الحماية الاجتماعية السابقة.

وفي هذا الإطار، نسجل عاليا النتائج الإيجابية التي توقف عندها تقرير المجلس الأعلى للحسابات في هذا المجال، كما نشيد بتوصيات المجلس الأعلى للحسابات والخاصة بهذا الورش من قبيل تسريع وتيرة الإصلاحات التشريعية، وضرورة تطوير وتأهيل العرض الصحي الوطني، من حيث الموارد البشرية وعرض العلاجات وتجويد خدمات القطاع العام، وكذلك ضرورة إعادة النظر في حكامه منظومة الحماية الاجتماعية بصفة عامة، وفي حكامه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بصفة خاصة.

ثانيا: على مستوى مناقشة موضوع الجهوية المتقدمة:

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن الجهوية المتقدمة تشكل خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه بالنسبة للمملكة المغربية، وهي كذلك ضرورة لتحقيق تنمية مندمجة تروم إرساء عدالة مجالية اجتماعية، وركيزة أساسية لتقريب الخدمات والمرافق من المواطنين.

ونعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن المغرب توفق في مواكبة ورش الجهوية المتقدمة عبر تنزيل الإصلاحات الدستورية والقانونية والمؤسسية المتعلقة بها، ونشيد بالملاحظات الهامة التي أتى بها التقرير خاصة على مستوى ضرورة استكمال المنظومة القانونية للاتمرکز الإداري، وكذا عدم استكمال الإطار المؤسسي للاتمرکز الإداري، وخاصة التأخر في إحداث التمثيليات الإدارية المشتركة بين القطاعات الوزارية، سواء على مستوى الجهة أو على مستوى العمالات والأقاليم.

وبالإضافة إلى ما تم تسجيله بخصوص ضرورة تحسين آليات تفعيل الجهوية المتقدمة للرفع من إسهام الجهات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما الآليات الإجرائية والمسطرية التي وضعتها الدولة لتمكين الجهات من تفعيل اختصاصاتها الذاتية والمشاركة، وكذلك

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشيد فريق الأصالة والمعاصرة بما تضمنه التقرير موضوع المناقشة من عشرين (20) خلاصة لأبرز الملاحظات والتوصيات، والتي تم إعدادها انطلاقا من ثمين مخرجات 259 مهمة رقابية، ونشيد أيضا بالمراقبة والمنهجية المتعلقة بإدراج مقتطفات من أجوبة الحكومة، مباشرة بعد الملاحظات المطابقة لها والتعليق عليها عند الاقتضاء، كما نثمن حرص المحاكم المالية عند تقديم الإصلاحات والمشاريع والبرامج الكبرى، أن تتضمن تقييم العمليات التي تكون موضوع الاهتمام المباشر للسكان، وبالتالي الإسهام في إحداث الأثر على أرض الواقع، من خلال حث كذلك المؤسسات المعنية على تحسين الخدمات والتجهيزات العمومية والرفع من وقعها على مصالح المواطنين والمواطنات.

السيد الرئيس المحترم،

وإذ نسجل عدم كفاية الزمن المخصص لفريقنا لمناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات، والمتضمن سبعة فصول تعكس المهام الدستورية والقانونية للمجلس، فإننا سنتولى في فريق الأصالة والمعاصرة مناقشة المحاور المخصصة لمجلس المستشارين، فيما يخص حسن تطبيق مبدأ التناسق والتكامل مع مجلس النواب في مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات، والتي تخص:

- أولا: تتبع الأوراش والإصلاحات الكبرى، وخاصة على مستوى منظومة الحماية الاجتماعية؛

- ثانيا: مراقبة التسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية، وخاصة على مستوى موضوع تفعيل الجهوية المتقدمة، الإطار القانوني والمؤسسي والآليات والموارد والاختصاصات؛

- ثالثا: القطاعات الإنتاجية والبنيات الأساسية وخاصة موضوع السياحة الداخلية.

أولا: على مستوى مناقشة موضوع الحماية الاجتماعية:

نعتبر أن الحماية الاجتماعية مشروعاً ملكياً خالصاً، وهو مشروع مجتمعي إصلاحي طموح، ونسجل أن الحكومة انخرطت بجدية في هذا الورش، حيث اعتمدت القانون الإطار 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، وحددت خطة الإنجاز في الفترة الزمنية من 2021 إلى 2025.

وبهذه المناسبة، نثمن الدور الطائفي للحكومة التي تشتغل بكل جدية ومسؤولية من أجل حسن تنفيذ التعليمات الملكية عبر إطلاق إصلاحات مؤسسية، تجسدت في التوقيع أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على ثلاث اتفاقيات إطار من قبل مختلف القطاعات الوزارية المعنية، ليشمل التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، مجموعة من الفئات غير المستفيدة، يبلغ عددها حوالي 3

للمساهمة في مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام مجلسنا الموقر، وذلك تفعيلًا لمقتضيات الفقرة الأخيرة من الفصل 148 من الدستور.

وهي مناسبة لتوجه بالشكر والتقدير للسيدة الرئيس الأول وقضاة وأطر المحاكم المالية الذين يظلمون بدور هام ومركزي في الحفاظ على المال العام، وفي تحسين تدبير الشؤون المالية والإدارية للهيئات والمنظمات العمومية والوطنية والترايبية وتدعيم دولة الحق والقانون، معربين عن اعتزازنا بالمجهودات المقدرّة المبذولة لكسب رهان النجاعة والفعالية لنظام الرقابة العليا على الأموال العمومية بالمغرب.

حضرات السيدات والسادة،

إن جلسة اليوم هي مناسبة يستحضر فيها الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية الإرهاسات الأولية لابنثاق المجلس الأعلى للحسابات منذ سنة 1960 (تاريخ إحداث اللجنة الوطنية للحسابات)، ومروا بمختلف المحطات والأحداث والمواقف العظيمة والكبرى لكل القوى الحية للبلاد، والتي توجت بدسترة هذه المؤسسة بعد المذكرة التاريخية المشتركة للحزب الاستقلال وحلفائه المرفوعة إلى جلالة الملك الراحل الحسن الثاني، طيب الله ثراه، سنة 1991.

لذلك، نعتبر أن هذه المحطة الدستورية، لحظة أساس في مساربناء وتعزيز الممارسة الديمقراطية ببلادنا ومحاربة الفساد، لما تتيحه من إمكانية لإثارة مبدأ المساءلة حول تدبير الشأن العام والمحلي وتخليق الحياة العامة والسياسية، ومحاربة جميع أشكال الفساد والريع، والإثراء غير المشروع، انسجاما مع المبدأ الخالد "من أين لك هذا؟"، الذي نادينا وناضلنا من أجل إقراره منذ السبعينيات.

إن قناعتنا هي قناعة راسخة أن عملية محاربة الفساد هي كل لا يتجزأ، وينبغي أن تعالج وفق استراتيجية شمولية مندمجة، دقيقة، واضحة المعالم، وإجراءات عملية ملموسة لرصد الاختلالات.

وهنا ينبغي العمل على تقوية أدوار المؤسسات والأحزاب السياسية والنقابات العمالية والهيئات المهنية للنهوض بأدوارها التأطيرية، بعيدا كل البعد عن تلك الصورة النمطية السلبية بشأن السياسة والسياسيين.

إن المدى التصاعدي للحملات التي تتعرض لها الأحزاب السياسية والنخب السياسية في سعي إلى اختزالها كمحور لأزمة السياسة، مسألة قد تزيد من العزوف السياسي وتنطوي على مخاطر الديمقراطية الكبرى، لأنه كما يقال "لا ديمقراطية بدون أحزاب سياسية".

لذلك، على الأحزاب السياسية والنقابات ومختلف الوسائط السياسية والاجتماعية تحمل مسؤوليتها في إصلاح أعطاب السياسة وتخليق الحياة والممارسة السياسية والحزبية في بعدها الأسمى، وتحفيز مختلف فئات المجتمع وتشجيع المواطنين والمواطنات على الانخراط في

آليات التعاقد مع الدولة لتنفيذ المشاريع التنموية، فضلا عن رصد الموارد المالية اللازمة لدعم قدراتها التدييرية.

وبهذه المناسبة، نقترح في فريق الأصالة والمعاصرة على الحكومة الموقرة ضرورة العمل على ما يلي:

- ✓ أولا: التسريع بالتنزيل الفعلي لميثاق اللاتمرکز الإداري وإصدار المراسيم المتعلقة بالتمثيلات الإدارية الجهوية المشتركة للدولة؛
- ✓ ثانيا: مواصلة نقل الاختصاصات إلى المصالح اللاممركزة، لاسيما تلك المتعلقة بالاستثمار؛
- ✓ ثالثا: تزويد المصالح اللاممركزة بالموارد الضرورية لممارسة الإصلاحات المنوطة بها؛
- ✓ رابعا: تقوية وظيفة الجهات في مجال التخطيط الاستراتيجي بغية بلورة برامج تنمية قابلة للتنفيذ الفعلي؛
- ✓ خامسا: اعتماد إطار قانوني في ملاءمة الوظيفة العمومية الترايبية.

ثالثا: فيما يخص على مستوى موضوع السياحة الداخلية:

فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن كذلك تناول تقرير المجلس الأعلى للحسابات موضوع السياحة الداخلية.

ونظرا لقلّة الوقت فأود هنا، ختاماً، أن فريق الأصالة والمعاصرة ننطلق من اعتبار تقرير المجلس الأعلى للحسابات إضافة نوعية لتقييم السياسات العمومية، وإسهاما جديا في تخليق الحياة العامة وتحسين حكامه التديير.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

وأستسمح على مقاطعتكم السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار، السي زيدوح.

المستشار السيد محمد زيدوح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

حضرات السيدات والسادة،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

الأحزاب والنقابات والهيئات المهنية الفاعلة.

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن الواجب أن نشيد ونثمن القيمة العلمية والعملية للتقرير والدراسات التي يقدمها المجلس، خصوصا وأنها لا تكتفي فقط برصد الاختلالات المالية، بل تشكل أرضية مهمة لإثراء النقاش العمومي حول التدبير الحكومي لمختلف الملفات الأساسية المرتبطة بالشأن العام والوقوف على فعالية ونتائج السياسات العمومية وعلى الاختلالات والصعوبات التي تعترضها.

حضرات السيدات والسادة،

بالنظر لتعدد تدخلات المجلس وتعدد المجالات وهيئات المراقبة، وترشيدا للزمن الرقابي، ستقتصر مداخلة الفريق على بعض القضايا، والتي تحظى في تقديرنا بالأولوية، في مقدمتها ما يرتبط بملاحظات المجلس بخصوص تتبع أورش الإصلاحات الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، والتي تظهر الحاجة الملحة إلى مواصلة وتسريع وتيرة الإصلاحات الكفيلة بتوفير هوامش مالية تسمح بمواجهة التحديات المطروحة، لاسيما ما يتعلق بمنظومة الحماية الاجتماعية.

وهنا وجب التأكيد، على الفريق يتبنى جملة وتفصيلا ما ذهب إليه التقرير بشأن ضرورة الحرص على استقطاب جميع الأشخاص المستهدفين، والضبط الموثق للسكان المستهدفة بالتأمين التضامني، والتقييم الدقيق للقدرة الفعلية للقطاع العمومي على استقطاب جزء هام من طلبات العلاجات، وتوفير القدرات التي يحتاجها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مع مراعاة الأولويات واعتماد آليات التمويل والتقييم المواكب الكفيلة بضمان الاستدامة واستمرارية التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتمكين المؤمنين من حصة الملاءمة لتغطية تكاليف العلاجات.

حضرات السيدات والسادة،

يبرز موضوع إصلاح منظومة الاستثمار في المغرب، الذي توفق التقرير، إلى حد كبير، في الوقوف على الاكراهات التي تكبح تحقيق النتائج المرجوة منه، والتي تستوجب العمل على ضمان التنسيق والتكامل بين كل الأطراف والمتدخلين، لاسيما بين الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية وصندوق محمد السادس للاستثمار.

كما يضم الفريق صوته لتوصيات المجلس، من خلال التأكيد على ضرورة تنشيط وتطوير عوامل تحفيز مناخ الأعمال للفترة 2023 إلى 2026، استنادا إلى توصيات المناظرة الوطنية لمناخ الأعمال، وما يستلزمه ذلك من عمل لضمان الانخراط والتعاقد في استعمال الوسائل، علاوة على تحيين مضامين القانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار لملاءمتها مع التطورات الإستراتيجية والمؤسسية، وتمكين هذه المراكز

من الإشراف الشامل على عملية الاستثمار في كل مرحلة ومن المساهمة في الرفع من نجاعتها.

حضرات السيدات والسادة،

إن الفريق الاستقلالي يعتبر أن التطورات المسجلة بهذا الخصوص لا ينبغي أن تنسبنا إشكالات والمعضلات الكبرى المرتبطة بالعجز المسجل فيما يخص إنجاز البرامج الاستثمارية، والذي يؤثر على التكلفة الإجمالية للمشاريع وفعاليتها.

وإننا لعل يقين بأن الحكومة قادرة على الرفع من مردودية المشاريع، من خلال التسريع بتنزيل نظام التدبير المندمج للاستثمارات العمومية، بما في ذلك الممولة من أموال المساعدات الخارجية.

كما أننا نأمل من الحكومة وضع تصور يضمن تكامل الاستثمارات العمومية مع استثمارات القطاع الخاص، بالاعتماد على المنح المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار الجديد.

وفي الإطار نفسه، ننتظر أن يشهد الاستثمار الخاص دفعة مهمة بفعل المقاربة المبتكرة للدعم التي جاء بها الميثاق الجديد للاستثمار، وكذا الاستقرار الضريبي والانخفاض المرتقب للضغط الضريبي في سياق توسيع الوعاء وتقوية العدالة الجبائية، فضلا عن الإصلاحات الأفقية والأخرى المرتبطة بتحسين مناخ الأعمال وإصلاح منظومة العدالة، وغيرها.

من جهة أخرى، وبالنظر لأهمية الملاحظات التي يقدمها التقرير بشأن إصلاحات المؤسسات والمقاولات العمومية، فإن الرهان المطروح اليوم هو كيفية تجاوز الإكراهات التي تحول دون مساهمة أكبر للمؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة برسم موارد الابتكارات والمساهمات.

ذلك أن توصيف واقع المؤسسات والمقاولات العمومية، يؤكد على أننا أمام نموذج استنفذ مده، الدعم الحكومي المالي المباشر أو غير المباشر لمختلف هذه المؤسسات والمقاولات العمومية، في مقابل مردودية وإنتاجية جد ضعيفة.

وهو ما يظل بعيدا عن خارطة الطريق للإصلاح المنشود، خصوصا تلك الواردة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020 والتي دعا فيه جلالة الملك نصره الله، إلى إطلاق الإصلاح العميق لقطاعات المؤسسات والمقاولات العمومية، إضافة إلى الأهداف التنموية والأهداف والمبادئ التي حددها القانون الإطار.

حضرات السيدات والسادة،

وبخصوص ملاحظات التقرير بشأن إصلاح المالية العمومية، خصوصا على مستوى التحكيم في مستوى النفقات من أجل مواصلة تنفيذ مختلف الإصلاحات والبرامج والمشاريع المهيكلت التي انخرطت فيها بلادنا، فضلا عن ضبط نسبة الدين حتى تتوافق تدريجيا مع الأهداف

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر بمناسبة مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2022-2023، طبقاً لأحكام الفصل 148 من الدستور والمادة 352 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، كمرجع أساسي يمكننا كبرلمان من ممارسة وظائفنا الدستورية، خاصة وظيفة تقييم السياسات العمومية ومراقبة العمل الحكومي، تجسيدا لتطوير مسار الرقابة العليا على تدبير وصرف المالية العمومية ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

وفي البداية، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الموصول للسيدة الرئيسة الأولى للمجلس الأعلى للحسابات ولقضاة وأطر المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات على مجهوداتهم المبذولة من أجل إعداد هذا التقرير السنوي، وممارسة دورهم الرقابي في حماية المال العام وضمان صرفه وفق مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، وهي فرصة سانحة لنا لنجدد التأكيد على مطالبة الحكومة بالرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لهذه المؤسسة الدستورية، وتمكينها من المزيد من الموارد البشرية الكفأة والكافية لممارسة مهامها الدستورية على أكمل وجه.

السيد الرئيس المحترم،

نناقش اليوم هذا التقرير الهام مناقشة واقعية وموضوعية من زاوية المعارضة الحركية البناءة والمسؤولة والمبادرة المستمدة من مرجعيتنا كحركة شعبية، للوقوف على الإشكاليات القطاعية وعلى أهم النقائص والاختلالات والتوصيات والملاحظات الواردة في التقرير.

السيد الرئيس المحترم،

بعيدا عن لغة التشخيص الذي فصل فيه هذا التقرير الهام، وفي إطار التفاعل الإيجابي مع المضامين والتوصيات الواردة فيه بخصوص منظومة الحماية الاجتماعية، وإذ نجدد تنويعنا بهذا الورش الملكي الاستراتيجي، نؤكد في الفريق الحركي على راهنية وإلحاحية ضمان استدامة تمويله، كما نؤكد على أن نجاح هذا الورش المجتمعي رهين بإيجاد مصادر قارة ومستدامة لتمويله بعيدا عن جيوب المقاولات والمواطنين، واعتماد حكامه مؤسساتية وقطاعية ومجالية ناجعة وفعالة في تدبيره.

وفي هذا الإطار، نعيد التأكيد على مقترحنا باعتماد عتبات جبهوية لتحديد معايير الاستحقاق، بدل عتبة وطنية لاستحضار خريطة الفقر والهشاشة ومؤشرات التنمية المتباينة حسب الجهات، وبين المناطق القروية والجبلية وبين المدن.

التي تم وضعها في إطار برمجة الميزانية المتعددة السنوات (2024-2026) والتي تروم احتواء هذه النسبة في حدود 69.5% من الناتج الداخلي الخام.

فإننا في الفريق نستثمر هذه المناسبة لكي ننوه بالمجهود الحكومي المتواصل من أجل تقليص عجز الميزانية لإرجاعه إلى المستويات التي كان عليها قبل الجائحة، وذلك دون اللجوء إلى الحلول السهلة، من قبيل إجراء تنفيذ الأوراش الهيكلية المتعلقة بإرساء أسس الدولة الاجتماعية. حضرات السيدات والسادة،

وفي سياق التنزيل التدريجي للجهوية المتقدمة، فإننا نتفق مع التشخيص الذي يقدمه التقرير عندما اعتبر أن تقليص الفوارق بين الجهات وإرساء العدالة المجالية يبقى من أهم التحديات المطروحة، بل إنه يشكل تحديا مركزيا ومحددا لمستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ببلادنا.

وهذا أمر يجربنا إلى الحديث عن المهام الذاتية المنجزة من طرف المجلس الجهوي للحسابات في مجال الماء، والتي سجل فيها عدم إنجاز بعض البرامج المضمنة في وثائق التخطيط والحكومات السابقة.

وبالرغم من أن معالجة الإشكاليات المرتبطة بالماء وتجاوز الإكراهات ورفع التحديات المطروحة، ستستغرق بالفعل وقتا طويلا لكي تؤدي ثمارها، غير أنه لا بد أن نشيد بالمبادرات الخلاقة التي اتخذت مؤخرا.

وختاما، نجدد تقديرنا للعمل المنجز من قبل المحاكم المالية، ونؤكد على ضرورة تضافر إرادات الجميع من أجل تفعيل التوصيات المتضمنة في التقارير بما يساهم في تحقيق مكاسب جديدة على مسار التنمية، حتى نكون في مستوى اللحظة الفارقة التي تعيشها البلاد والمرحلة الجديدة التي دعا إليها جلالة الملك نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

المرجو من الجميع احترام الوقت.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

البعد التنموي التي لازالت غارقة في التمرکز والمركزية، مترددة في تنزيل الجيل الثاني من الجهوية، وندعو إلى تملكها الجراة لرفع اليد عن الاختصاصات الذاتية ولنقل الاختصاصات المنقولة والمشاركة لمجلس الجهات مع مواكبة ذلك بنقل الموارد أيضا، عبر مدخل إصلاح حقيقي للجيابيات المحلية.

السيد الرئيس،

انسجاما مع مرجعيتنا في الحركة الشعبية التي تجعل من تنمية المناطق القروية والجبيلية على رأس الأولويات، وانطلاقا من تقييم التقرير لتجربة المدارس الجماعية المحدثة منذ 2009، نسجل أهمية هذه المركبات التربوية الجامعة لمتطلبات الأستاذ والتلميذ من مدرسة وإطعام وإسكان، الضامنة لاستقرارهما، والتي ساهمت في تراجع نسبة الهدر المدرسي في الوسط القروي، متطلعين في هذا الإطار إلى تجاوز الإشكاليات المرتبطة بغياب الإطار القانوني المناسب لهذه البنيات، وغياب الدراسات القبيلة المساعدة على تحديد الحاجيات منها، وغياب نمط تديري موحد، والخصاص في الأطقم الإدارية، وغيرها من الإشكاليات المتعددة التي جعلنا نلح على وضع تقييم شامل لهذا النموذج المؤسسي في أفق تعميمه في مختلف ربوع المملكة.

السيد الرئيس،

وبخصوص قطاع السياحة، نسجل استمرار غياب العروض القطاعية الملائمة لتحفيز السياحة الداخلية المواكبة لدينامية القطاع، مستحضرين في هذا الإطار عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية للأطراف المسيرة للمنتجات المحدثة في إطار مخطط "بلادي" لتشجيع السياحة الداخلية، وعدم تفعيل آلية الشيكات السياحية، واستمرار التعامل مع السياحة الداخلية كمنقذ للقطاع في فترات الأزمات بدل بلورة سياسة قطاعية مستدامة لتحفيز السائح المحلي على غرار السائح الأجنبي، ونعتبر في هذا الإطار أن المدخل الأساسي للنهوض بالسياحة الداخلية هو تعزيز النقل الجوي الداخلي.

السيد الرئيس،

أما في مجال سياسة التشغيل، وفي ظل ارتفاع مؤشرات البطالة، ومحدودية آثار البرامج الحكومية في مجال التشغيل، خاصة ذات الطابع المؤقت على غرار "أوراش" و"فرصة" و"انطلاقة"، نتطلع إلى ضرورة إدراج بعد التشغيل في مختلف الاستراتيجيات القطاعية وتشجيع الاستثمار، وتحفيز المقاولات كأكثر مشغل لليد العاملة.

السيد الرئيس المحترم،

تلکم بعض ملاحظاتنا واقتراحاتنا التي ارتأينا أن نساهم بها في هذه الجلسة الدستورية السنوية، أملين أن تتفاعل معها القطاعات الحكومية المعنية إيجابا ومتطلعين إلى دينامية جديدة لتقوية الوسائط المؤسسية ورد الاعتبار لها.

وفقكم الله جميعا.

السيد الرئيس المحترم،

تفاعلا مع مضامين التقرير دائما، ولأن إصلاح المالية العمومية هي اللبنة الأساسية لمختلف الإصلاحات الهيكلية الكبرى ببلادنا، نمنن المجهودات المبذولة في هذا الإطار والتي ترجمتها المستجدات التي جاء بها القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية المتمثل أساسا في التصديق على حسابات الدولة، واعتماد منهجية نجاعة الأداء، التي نسجل بشأنها ملاحظة اقتصار مجال تطبيقها على المرافق المسيرة بصورة مستقلة، متطلعين إلى بذل مجهودات لتشمل مختلف مكونات الميزانية، بما فيها الميزانية العامة والحسابات المرصدة لأموال خصوصية، دون إغفال أهمية ورش رقمنة الحسابات وتقديمتها، كما نقترح إعداد تقرير حول نجاعة الأداء على مستوى الجهات.

السيد الرئيس المحترم،

ولأن الشيء بالشيء يذكر، نسجل في الفريق الحركي ارتفاع مستوى الدين العمومي الداخلي والخارجي إلى ما يناهز 951 مليار درهم سنة 2022، وهو ما يشكل 71.6% من الناتج الداخلي الخام، أملين أن تبادر الحكومة إلى إبداء موارد جديدة لتمويل الميزانية بعيدا عن الاقتراض وأداء الديون بالديون.

أما بخصوص منظومة التقاعد، وانسجاما مع مضامين التقرير بشأنها، نسجل تأخر الحكومة في تقديم تصورها لإصلاح أنظمة التقاعد المقبلة على الإفلاس وفق تقارير عديدة من المؤسسات الوطنية، خصوصا وأنها على بعد سنة من تنزيل محور توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد وفق الأجنحة الزمنية المخصصة لتنزيل ورش الحماية الاجتماعية، متطلعين إلى إصلاح بنيوي بعيدا عن جيوب المنخرطين.

السيد الرئيس المحترم،

لأن الاستثمار هو المرتكز الأساسي لضمان مناعة الاقتصاد الوطني، نتفاعل في الفريق الحركي إيجابا مع التشخيص الذي قدمه التقرير حول منظومة الاستثمار، فالمقاربة القانونية لتحفيز الاستثمار على أهميتها تبقى غير كافية.

من هذا المنطلق، نتطلع إلى بلورة استراتيجية وطنية متكاملة ومندمجة بعيدا عن المقاربة القطاعية الضيقة، متطلعين أيضا إلى تعبئة أكبر للاستثمارات الخاصة الذي يشكل ثلث الجهد الاستثماري الإجمالي مقابل الثلثين للاستثمار العمومي، والتغلب على معوقات الاستثمار ذات الصلة بالعقار والتمويل ومأسسة القطاع غير المهيكل، وإقرار خيار التمييز المجالي الإيجابي والمنصف للجهات المطبوعة بالهشاشة التنموية.

السيد الرئيس المحترم،

وإذ نستحضر أهمية الجهوية المتقدمة كخيار استراتيجي للمملكة، وانطلاقا من قراءتنا لتوصيات التقرير ذات الصلة، نسجل للأسف محدودية الوعي الجهوي لدى العديد من القطاعات الحكومية ذات

الصارخ والفاحش بين الطبقات الاجتماعية واتساع بنية الفقر وانهايار الطبقة المتوسطة حتى في الدول الكبرى، فما بالكم بالدول النامية أو الصغرى.

وفي ظل ما يعيشه العالم من أزمت الترخم والطاقة والتغيرات المناخية التي وضعت الكرة الأرضية في لحظة جنون مناخي يهدد مستقبل الإنسانية، نجد العدوان الإسرائيلي الهمني على قطاع غزة والضفة الغربية بفلسطين الذي يقارب شهره الخامس، وما أسفر عنه من جرائم حرب سافرة في حق الشعب الفلسطيني.

وهنا لا بد من توجيه التحية الخالصة للمبادرة الملكية السامية الداعية إلى عقد اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية لبحث تدهور الأوضاع في قطاع غزة وبحث سبل إيقاف التصعيد، ودعم الحقوق المشروعة للدولة والشعب الفلسطيني.

حضرات السيدات والسادة،

في إطار وطني، لا بد من الإشارة أولاً إلى الورش الكبير الذي نعيش حيثياته اليوم والمتعلق بالحق في الحياة، وهو ورش الماء الذي خصص له جلالة الملك مؤخراً جلسة عمل لتتبع مدى التقدم في هذه المسألة الإستراتيجية في ظل العجز الملحوظ للتساقطات المطرية، وحالة الرصيد المائي المتدهور على مستوى سدود مملكتنا ومدى الإجهاد الذي تعرفه الموارد المائية.

ولا يسعنا إلا أن نعبر عن ارتياحنا للتوجهات الملكية ذات البعد الاستباقي فيما يتعلق بتوفير الماء الشروب لكافة المغاربة، واعتماد الربط بين الأحواض المائية، وإنشاء محطات تحلية المياه، وإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة، لكن في الوقت ذاته سنواجه الحكومة، من موقعنا في المعارضة الاتحادية، على كل تلك في تنفيذ التوجهات الملكية السامية، والإسراع في إنجاز العمليات المبرمجة في إطار السياسة العامة المائية.

وسنكون حريصين على ممارسة دورنا الرقابي للدفاع عن حق المواطن في الماء، لأن الأمر يتعلق بمرفق عمومي حيوي، يشكل أسس الأمن الغذائي.

وفي سياق الأوراش الكبرى، نسجل ارتياحنا الكبير للمبادرات الملكية السامية وعلى رأسها المرتبطة بالبعد الإفريقي من خلال المبادرة التي أطلقها خلال الخطاب الملكي لسادس نونبر الأخير، بمناسبة الاحتفال بذكرى المسيرة الخضراء المظفرة التي تتعلق برؤية تنموية مغربية نحو الدول الإفريقية الأطلسية، مع تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي.

أما داخليا، فقد حث جلالة الملك نصره الله على تنزيل الحماية الاجتماعية ومراجعة مدونة الأسرة وتديير إشكالات الفلاحة، الماء والطاقة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تابعنا باهتمام بالغ، كفريق اتحادي بمجلس المستشارين، عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية، طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، والمادة 100 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

وهي محطة دستورية أساسية تكشف باللموس المنهج التشاركي الذي تقوم عليه هذه المؤسسة الوطنية، وتفعيلا لمهامها الدستورية المتمثلة في تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، والحرص على ممارسة كافة اختصاصاتها وفق منهجية شمولية متوازنة.

السيدات والسادة،

نناقش اليوم هذا التقرير وفق الجدول الموضوعاتي المحدد سلفا، من مدخل المعارضة البناءة، مؤكداً للجميع أن المبدأ المتحكم في عملنا هو وفاءنا لقيمنا الاتحادية ومنهجنا المتأصل، والمتمثل في الإشادة بكل ما هو إيجابي والوقوف على السلبيات والتفاعل النضالي المبدي، من أجل تجاوز مكامن الخلل والمساهمة المواطنة في كسب كل التحديات التي تقف ضد تحقيق دولة القانون والكرامة والعدالة الاجتماعية.

السيدات والسادة،

إن تفاعلنا مع هذا الموضوع الجبار والغوص في مضامينه وأسس، يستدعي منا أن نثير المعالم البارزة للسياق العام الدولي والوطني الذي صيغ فيه هذا التقرير، نظرا لواقع العولمة ولطبيعة العلاقة الجدلية بين السياقين، وما تفرزه من إكراهات وتحديات ومخاطر مهددة وفق ثنائية التأثير والتأثر.

نعيش اليوم، السيدات والسادة، وضع دولي غير مسبوق متسم بالمحاولات الجارية والحديثة، هنا وهناك، من أجل النهوض بالجانب الاقتصادي للدول، جراء تداعيات الترخم العالمي، تضخم كرس الضعف والهشاشة الاقتصادية والترهل الاجتماعي ومدى الاتساع

في بلادنا يعاني من العديد من المشاكل والتحديات، مثل قلة التغطية وعدم كفاية الخدمات المقدمة وعدم وجود ضمانات قوية لاستدامتها المالية.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا جزيلاً السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادات والسيدات المحترمين،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة الدستورية المخصصة لمناقشة مجلس المستشارين لعرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية الذي قدمته أمام الجلسة المشتركة بين مجلسي البرلمان، المنعقدة يوم الثلاثاء 30 يناير 2024.

لقد اخترنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أن نتدخل هذه السنة في محور: "منظومة الحماية الاجتماعية: تحديات ترسيخ حكمة فعالة وضمان التمويل لتحقيق الأهداف المقررة".

وتجدر الإشارة إلى أن فريقنا تناول الكلمة في الجلستين الدستوريتين التي عقدهما مجلسنا الموقر يوم 14/06/2022 وكذا يوم 21/06/2023، حيث تدخلنا على التوالي في الموضوع المتعلق "بالموارد البشرية العاملة بقطاع التربية الوطنية" وكذا موضوع "الصحة والعمل الاجتماعي".

وإن اختيارنا هذه السنة موضوع منظومة الحماية الاجتماعية يؤكد مركزية المسألة الاجتماعية لدى الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

وقبل أن نعبر عن بعض الملاحظات التفاعلية مع ما ورد في التقرير بخصوص منظومة الحماية الاجتماعية، نود أن نجدد تنويعنا بالعمل الذي تقوم به المحاكم المالية، وكذا بعمق وغنى التقرير موضوع مناقشتنا في شموليته، ولأسيما الجانب الذي خصصه التقرير لتتبع الأوراش الكبرى والتي تتضمن إلى جانب منظومة الحماية الاجتماعية، منظومة الاستثمار وقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، إلى جانب الإصلاح الجبائي وإصلاح المالية العمومية.

وبخصوص ما تضمنه التقرير من تحليل عميق لمنظومة الحماية الاجتماعية، يهمننا كثيرا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب التأكيد على الملاحظات التالية:

أولا: نجدد الاعتزاز بتزليل هذا الورش الملكي الذي يسهر جلالته الملك

إننا ورغم ما عبرنا عنه دائما من انخراطنا المبدئي مع كل المبادرات الملكية ومع الكل التدابير الايجابية للحكومة، إلا أننا نعبر اليوم، بكل وضوح، عن قلقنا الشديد من العجز السياسي والمؤسسي والتواصلي الذي يعتري التدبير الحكومي في مواكبة هذه الأوراش الطموحة، وعدم قدرتها على تصريف التوافق المجتمعي حول الدولة الاجتماعية ومقتضياتها، بما يضيئ النجاعة والفاعلية والتأثير المباشر على المواطن المغربي الذي يعاني من سوء هذا التدبير وهذا الغياب التواصلي.

ولعل التدبير الحكومي الذي هدد السلم الاجتماعي في قطاع التعليم وهدر الزمن التربوي، خير دليل على ما نقول حول التعاطي الحكومي مع القضايا الاجتماعية الحساسة، وافتقادها للكفاءة السياسية والتشريعية، حيث لم تستطع التخلص من الهيمنة التقنية، والرفع من إيقاع أدائها لمسيرة الثورة الاجتماعية الهادئة التي أطلقها جلالته الملك نصره الله.

حضرات السيدات والسادة،

وعلى هذا الأساس، وبحسب التقرير، يمكننا أن نرى أن هناك العديد من الإشكاليات والتحديات التي تحتاج إلى حلول شاملة وفعالة.

أولا: نقص الموارد المالية في القطاعات الحكومية:

هذا النقص الذي يؤثر على الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين، ما يؤدي إلى تدهور البنية التحتية والخدمات العامة، الأمر الذي يستوجب على الحكومة تحسين إدارة الموارد المالية وتحسين جودة الإنفاق العمومي.

ثانياً: ضعف الإطار القانوني والتنظيمي في القطاعات الحكومية:

الذي يجربنا إلى عدم توافر مبدأ الشفافية والالتزام الجاد في العمل الحكومي، ويؤثر على جودة السياسات وتنفيذها، حيث لا يمضي يوم إلا ونجد المواطنين يعانون نفس الإشكالات التي عانوها بالأمس، الأمر الذي يجيب على سؤال عدم رضاهم عن الحكومة، ولنا في الصناديق الوطنية للتقاعد خير مثال والتي تعاني من عدم الاستدامة، إضافة للإصلاحات الهيكلية اللازمة التي لم تحدث على الرغم من الطابع الاستعجالي لهذا الإصلاح.

ثالثاً: غياب استراتيجية وطنية للاستثمار:

إذ في ظل الأزمة التي تعترى الاقتصاد الوطني نتيجة عدم وجود إستراتيجية وطنية للاستثمار، ما يؤثر على تنمية الاقتصاد ويؤدي إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي، خصوصا وأن ميثاق الاستثمار دخل حيز النفاذ، لكن أفق تنزله يبقى مشموماً بالضبابية في ظل الإجراءات الحالية.

رابعا: إعادة النظر في حكمة الحماية الاجتماعية بشكل عام، وحكمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بشكل خاص:

حيث أن ما جاء في التقرير يبرز أن تنزيل منظومة الحماية الاجتماعية

من خلال التجاوب مع المطالب العادلة والمشروعة للشغيلة الصحية. وفي هذا الإطار، نثمن مجريات الحوار الاجتماعي القطاعي، وندعو إلى الإسراع في حل المشاكل العالقة وإقرار منظومة الأجور والتعويضات المحفزة والمنصفة؛

سابعاً: نثمن التوصيات التي تضمنها التقرير المتعلقة باستدامة تمويل الحماية الاجتماعية، وندعو الحكومة إلى التجاوب معها، ونؤكد أن عبء هذه الاستدامة لا يمكن أن يقع على عاتق الفئات الهشة من خلال فرض الأداء على غير القادرين، ولا على الطبقة المتوسطة من خلال المساس بصندوق المقاصة، بل إن الهوامش الميزانية للمساهمة في الاستدامة المالية يمكن أن يتم عبر التفكير في الضريبة على الثروة والضريبة التضامنية في إطار تنزيل القانون الإطار للإصلاح الضريبي.

وأخيراً، نجدد التنويه بمضامين عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، وكذا مضامين التقرير السنوي برسم 2022-2023، وندعو الحكومة وكافة المؤسسات المعنية بمضامينه إلى حسن استثمار التوصيات والملاحظات المهمة والقيمة التي يتضمنها. وشكراً سيدي الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار.

والكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ومدخلتهم مقسمة إلى قسمين.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

أنتشرف بأن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بمناسبة مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

في البداية، أودُّ أن أُعبّر عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات في ممارسة المراقبة العليا على المالية العمومية وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة وننوه بالملاحظات والتوصيات التي قدمها المجلس حول ورش الحماية الاجتماعية الذي سيكون موضوع مداخلتنا.

ونود بالمناسبة أن نؤكد أننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب،

محمد السادس شخصياً على متابعة تنفيذه، كما ننوه في هذا الإطار بحرص الحكومة على التقيد بالأجال التي حدده جلالته، وكذا تلك التي تضمنها قانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية؛

ثانياً: نؤكد في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن الحماية الاجتماعية اليوم هي واقع في المغرب بإشراف ملكي وبمنظومة قانونية ومؤسسية صلبة، وهو ما يجعلها إصلاحاً اجتماعياً حقيقياً يعكس أن الإنسان المغربي اليوم في قلب الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

ثالثاً: تنهض الحماية الاجتماعية في موضوع الاستهداف، غير أن الواقع أظهر صعوبات كبرى في هذا الموضوع، خصوصاً ما يتعلق بارتفاع المؤشر الاجتماعي الذي تم إعداده بناء على منظومة أسئلة نعتقد أنه يتعين التفكير في مراجعتها وتجويدها بشكل لا يجعلها عامل إقصاء، فالآلاف من المواطنين الذين كانوا مسجلين في نظام "الراميد" (RAMED¹) تم إقصاؤهم من الانتقال إلى نظام "AMO تضامن"، وحتى أولئك الذين تمكنوا من الانتقال إلى هذا النظام الجديد تم إجبار العديد منهم على الانتقال إلى "AMO الشامل"، أي الأداء، رغم أن أوضاعهم هشة، والأدهى من كل ذلك أنه تم حرمانهم من التغطية الصحية رغم أن العديد منهم يعانون من أمراض مزمنة تتطلب عناية خاصة.

طبعاً، نحن مع منطلق الاستهداف ومع منطلق الاستحقاق، ولكن لا يجب أن يتحول إلى إقصاء بدعوى ارتفاع المؤشر الاجتماعي؛

رابعاً: لقد شكل انطلاق الدعم الاجتماعي لحظة اجتماعية قوية عكست أن الطريق نحو التوزيع العادل للثروة متواصل في بلادنا، خصوصاً أنه جاء في ظل ظرفية صعبة تتميز باستمرار ارتفاع معدل التضخم، إلا أن العديد من المواطنين، وكذا من الأسر لم تستفد، وكانت أيضاً ضحية لارتفاع المؤشر رغم أنها في وضعية هشة؛

خامساً: نحن نتفهم أننا بصدد مرحلة تأسيسية لمنظومة كبرى تتميز بتعدد المتدخلين، ولكن وبالنظر إلى أن العمليات الحسابية المرتبطة باحتساب المؤشر تندرج في إطار عملية تنزيل السجل الاجتماعي الموحد، فإن الحكومة مدعوة لإعادة النظر في المراسيم والقرارات ذات الصلة، بما يمكن من ضمان استفادة كل من يستحق سواء الدعم الاجتماعي المباشر أو نظام "AMO تضامن"؛

سادساً: نقدر عالياً أهمية الإصلاحات القانونية التي عرفتها المنظومة الصحية والرفع من الاعتمادات المخصصة للقطاع، غير أننا ندعو إلى مراجعة التعريف المرجعية بما يمكن المستفيدين من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض من سلة علاجات مهمة، ومن تغطية كافية نفقات العلاجات.

ونؤكد أن نجاح الإصلاحات الجارية في القطاع لا يمكن أن يتم إلا

¹ Régime d'Assistance Médicale.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

استكمالا لمداخلة الفريق، أود أن أتفاعل مع ما جاء في عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، فيما يخص محور الإصلاح الجبائي.

فعلى مستوى المالية العمومية، لا يسعنا إلا أن نثمن عمل الحكومة فيما يخص تعزيز صمود اقتصادنا الوطني والتدبير المحكم لميزانية الدولة.

وفي هذا الإطار، لا بد أن نُشيد بمواصلة الحكومة تنزيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي عبر اتخاذ تدابير ملموسة من أجل تحقيق عدالة ضريبية، بهدف توسيع الوعاء الضريبي وإعطاء رؤية واضحة ومستقبلية للمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سجل المجلس استمرار التنزيل التدريجي لمقتضيات القانون الإطار للإصلاح الجبائي، فبعد التدابير التي جاء بها قانون المالية 2023، والتي همت خصوصا إصلاح الضريبة على الشركات، فإن قانون المالية لسنة 2024 جاء بإجراءات جديدة تخص إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وإدماج القطاع غير المهيكل.

مقابل ذلك، طالب المجلس بالشروع في إصلاح ورش الجبايات المحلية.

وفي هذا الإطار، فإننا نأمل منكم الشروع بإطلاق هذا الورش، وذلك وفقا للأهداف المسطرة في القانون الإطار والذي يعتبر ورش مفصلي في المنظومة الجبائية الوطنية.

بحيث أن إصلاح هذه الجبايات من شأنه أن يولد فوائد إيجابية على إيرادات الدولة، من خلال دمج وجمع الجبايات المحلية في ضريبتين:

- ضريبة على العقار؛

- وضريبة على النشاط الاقتصادي.

كما أود أن أتوقف عند ما جاء في تقرير المجلس، فيما يخص الباقي استخلاصه (le reste à recouvrer) الذي يسجل ارتفاعا متواصلا بمعدل سنوي قدره 8%، ونحن نأمل منكم العمل على حل هذه الإشكالية بالتخفيض من هذا الارتفاع، بما يساهم في تعبئة موارد إضافية تساهم في مواجهة تحملات الدولة.

وفي الختام، نعبر لكم عن استعدادنا التام في الاتحاد العام لمقاولات المغرب للتفاعل مع توصيات ومقترحات المجلس الأعلى للحسابات

انخرطنا وبشكل مواطن ومسؤول، منذ عقود، في تنزيل وتمويل العديد من البرامج الاجتماعية، من أجل إرجاء إرساء منظومة حماية اجتماعية متكاملة ناجعة وفعالة.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أكد التقرير على أن إصلاح منظومة الحماية الاجتماعي يواجه العديد من الإكراهات والتحديات، والتي يمكن اعتبارها في آن واحد عوامل نجاح رئيسية للإصلاح، وتتجلى خاصة في:

- التمكن من استقطاب جميع الأشخاص المستهدفين للانخراط في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛

- الإلمام الدقيق بالسكان المستهدفة بالتأمين التضامني وضبطها؛

- تعزيز قدرات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل التمكن من تحصيل الاشتراكات المستحقة والتدبير الفعال للكفيل من الملفات الناتجة عن تعميم التغطية الصحية الإجبارية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد قام التقرير بمجموعة من الملاحظات بخصوص برنامج الحماية الاجتماعية، ودعا إلى تنزيل التوصيات المقدمة في هذا الباب، وبتساءل عن مآلها ونطلب توضيحات بشأنها، ومن أهمها:

- إحداث آليات المستدامة المناسبة لتمويل باقي مكونات الحماية الاجتماعية، خاصة التعويضات العائلية؛

- إعادة النظر في حكمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بصفة خاصة، أخذا بعين الاعتبار المهام الجديدة التي أسندت إليه؛

- اعتماد آليات التمويل الكفيلة بضمان استدامة واستمرارية التأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛

- تطوير وتأهيل المؤسسات الاستشفائية قصد توفير عرض العلاجات وتحسين جودة الخدمات الصحية.

وفي الختام، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يؤكد على أهمية هذه الملاحظات والتوصيات وضرورة العمل الحكومي على تنزيل مضامينها.

وسأحيل الكلمة لزميلي لاستكمال مداخلة الفريق في الشق الجبائي.

وشكرا.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

على تجويد التدبير العمومي في مختلف تجلياته، وفي مقدمتها ورش الحماية الاجتماعية:

إذ رغم ما سجله التقرير من تطور ملحوظ، خاصة في مجال التغطية الصحية، فقد أكد على مجموعة من التحديات التي لا تزال تعترض تنزيل السليم لهذا الورش، كما أراد له صاحب الجلالة نصره الله، وهو ما سبق وأن نبه إليه الاتحاد المغربي للشغل ما من مرة سواء من حيث نطاقه أو مضمونه أو تمويله وحكامته.

حيث أكد التقرير أن نسبة المسجلين لازالت بعيدة عن تحقيق الهدف المنشود، عددا كبيرا من المواطنين والمواطنات لم يشملهم بعد ورش الحماية الاجتماعية من تقاعد وتغطية صحية، منهم نشطاء غير أجراء، لغياب نظام فعال بمعايير ناجعة لاختيار الساكنة المستهدفة، ناهيك عن التأخر في اعتماد المنظومة القانونية، رغم كل الجهود.

أكد التقرير كذلك أن تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض يظل رهينا بتطوير عرض العلاجات بالمستشفى العمومي باعتباره رافعة رئيسية لهذا النظام، فرغم الجهود المبذولة لازالت المنظومة الاستشفائية تواجه العديد من التحديات.

فإن كُنَّا نُسجل بإيجاب ما تقوم به الحكومة فيما يخص التغطية الصحية، والتي تعتبرها هي الحماية الاجتماعية، تظل مكونات الإصلاح غير مكتملة لأن الورش أسسه ركيزتين: التغطية الصحية والتقاعد، وهو الحلقة الأضعف، ما جعل المجلس يعيد توصيته حول الإصلاح الهيكلي الكفيل بضمان ديمومة التقاعد.

إن كُـلُّ هاته الأوراش رهينة بضمان استدامة مالية لتمويل باقي مكونات الحماية الاجتماعية، كما جاء في أولى توصيات المجلس والتي لن تتأتى وكما أكد التقرير إلا:

- عبر الاستثمار كرافعة رئيسية للنمو الاقتصادي وخلق الثروات وفرص الشغل؛

- عبر إصلاح المؤسسات العمومية، ومكونات المحفظة العمومية، ومدى التزام الحكومة على الأقل وبشكل استعجالي في تنفيذ التوصيتين اللتين سبق للمجلس أن أصدرهما أكثر من مرة؛

- عبر الإصلاح الحقيقي للمنظومة الضريبية، كما دافعنا عليها في الاتحاد المغربي للشغل كمدخل أساسي لتحقيق، ليس فقط العدالة الضريبية، بل العدالة الاجتماعية، خاصة:

1- إصلاح الضريبة على الدخل مع جدولة زمنية محددة، ونُدكِرُ هنا بالتزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي، خاصة مراجعة النظام الضريبي على الأجراء المتقاعدين برسم الضريبة على الأجر؛

2- إجراء تقييم لدراسة نتيجة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، ومدى تأثيرها على انخفاض الأسعار.

بهدف التنزيل الأمثل للأوراش الاستراتيجية لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسن:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة والسيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل للتفاعل مع ما جاء في مضامين العرض الذي تقدمت به السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2022-2023.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل بداية نُنوه ونثني هذه المؤسسة الدستورية رئيسا وقضاة وأطرا، ونقدّر بشكل كبير قيمة العمل الذي تقوم به المحاكم المالية، والجهد الذي يبذله المجلس الأعلى للحسابات كهيئة عليا لمراقبة المالية العمومية، طبقا لمضامين الدستور، حرصا على مبادئ وقيم الحكامة المالية الجيدة وقواعد الديمقراطية، من خلال الوقوف على مدى تنزيل السياسات العمومية وتنفيذها، وفق مستلزمات النجاعة والفعالية.

فكل تقارير المجلس الأعلى تعد مرجعا لنا وآلية أساسية للقيام بمهامنا الدستورية، ومناسبة لإسهامنا في تعميق النقاش العمومي حول مختلف الإشكالات المرتبطة بالسياسات العمومية والقطاعية، لتقديم الاقتراحات والبدائل الممكنة لضمان حكمة الإنفاق العمومي، بما يخدم التنمية والإقلاع الاقتصادي والسلم والعدالة الاجتماعيين.

لقد وقف التقرير عند العديد من القضايا المحورية التي لم نُفوت فرصة كمنظمة نقابية جماهيرية مستقلة، إلا وعبرنا عن مواقفنا إزاءها، سواء داخل المؤسسة التشريعية أو خارجها، ونهنا أكثر من مرة كل الجهات المسؤولة والمعنية بضرورة العمل وجوبا بالتوصيات الصادرة عن هذه المؤسسة الدستورية.

وها هو التقرير الحالي، يقف على محدودية تنفيذها إذ لم ينفذ سوى 50% من التوصيات بشكل كلي، ولم تنفذ أخرى لأسباب كان من الممكن تجاوزها.

لقد كان المجلس جد موفقا في حرصه على تتبع تنزيل أوراش الإصلاحات الكبرى ببلادنا، كإحدى أولوياته الرئيسية، وبما ينعكس

بداية وقبل الخوض في التفاصيل، لا بد أولاً أن نشيد بالأدوار الكبيرة والمهام التي يقوم بها المجلس، ولعل ما يقوم به في مجال الرقابة على تدبير المال العام وكشف مكامن الخلل في منظومة التدبير المالي العمومي، من شأنه الدفع نحو بناء دولة الحق والقانون وتجويد الخدمة العمومية، والذي سيمكننا من الوقوف على أهم التطورات والإشكاليات المتعلقة بالتدبير العمومي، والتي تكتسي راهنية كبرى، كما جاء عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

إننا اليوم في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، نعتبر هذا التقرير السنوي تفعيلًا للمبدأ الدستوري وربط المسؤولية بالمحاسبة، وهو مناسبة لتعميق النقاش العمومي ببلادنا حول تنفيذ السياسات والبرامج العمومية وتقييمها، شأنه شأن كل التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات، والتي كان آخرها التقرير الموضوعاتي الأخير حول تفعيل الجهوية المتقدمة، هذا التقرير الذي حمل مجموعة من المعطيات الدقيقة، ولاسيما في الجزء المتعلق بعمليات تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات وكذا المجالس الجهوية.

كما سلط الضوء على الأوراش والإصلاحات الكبرى، والتي تدخل في صلب اهتمام المواطن المغربي كورش الحماية الاجتماعية، منظومة الاستثمار، قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، الإصلاح الجبائي وإصلاح المالية العمومية، حيث سجلت هذه الأخيرة حسب تقرير سنة 2022 ارتفاعاً في الموارد العادية بنسبة 20.80% مقارنة بنسبة 2021، إذ بلغت 336.5 مليار درهم بزيادة قدرها 17.3% عن توقعات قانون المالية.

هذا التفاوت الذي اعتبره التقرير، يؤشر على صعوبة التحكم في آليات التوقع في سياق متسارع ومضطرب، وهو الشيء الذي أكدته إنجازات سنة 2023، والتي إلى متم شهر نونبر بلغت الموارد العادية 275.1 مليار درهم بزيادة ضئيلة بنسبة 2.1% بالمقارنة مع نونبر 2022، بينما ارتفعت الموارد الضريبية بـ 4.4%، حيث بلغت 235.6 مليار درهم وتراجعت الموارد غير الضريبية بـ 11.6% حيث بلغت 36 مليار درهم.

كما اعتبر التقرير أن البعد الجهوي عاملاً أساسياً في نجاح هذه الإصلاحات الكبرى، وأن الجهوية تشكل رافعة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة والمستدامة، ولإرساء عدالة مجالية وتنمية الاستثمار الترابي المنتج للثروة والشغل وتقريب الخدمات والمرافق من المواطنين.

وبناء على هذه المرتكزات، قام المجلس بإنجاز تقييم للجوانب المؤسساتية للجهوي المتقدمة بشقها المتعلق باللاتمركز الإداري، وهو ما يبين المقاربة الدقيقة في تنزيل توجهات المخطط الاستراتيجي الذي اعتمده المجلس، والذي يجمع بين المراقبة والتدقيق والتقييم.

رغم أن الوقت لا يسعنا للتطرق لكل المحاور، لكن وبكل موضوعية

على مستوى التشغيل:

أكد التقرير صحة ظروفات الاتحاد المغربي للشغل، تشخيصاً وتوصيات، سواء بما يتعلق بـ:

- مواكبة مناصب الشغل المحدثة للعدد المتزايد للسكان في سن العمل وارتفاع معدل البطالة بين الشباب؛

- انخفاض معدل نشاط الشباب وتدني جودة الشغل وتزايد حجم الشغل غير المهيكل؛

- عدم ملاءمة التكوين مع سوق الشغل والضبابية في الوساطة في التشغيل والتوجيه.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل لنا اليقين، أن بلادنا على متن قطار التنمية، لكننا نعتبر أن الأولويات هي:

- الاستثمار الحقيقي في الإنسان؛

- توفير عالم عمل آمن ولائق؛

- تحقيق السلم الاجتماعي؛

- تقوية الطبقة الوسطى وعمودها الفقري الطبقة العاملة ليس فقط للحد من الفقر، بل أيضاً لتحسين القدرة الشرائية وتحريك العجلة الاقتصادية؛

- وربط المسؤولية بالمحاسبة.

إنه الرهان الذي يمكن أن نعول عليه لتحويل كل التحديات والإكراهات إلى فرص حقيقية.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لإصغائكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

وأعطي الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم المجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين في مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول عمل المجلس الأعلى للحسابات.

الجدية اللازمة مع هذه التوصيات.

ومع صدور كل تقرير للمجلس تثار العديد من التساؤلات حول مآل تنفيذ التوصيات الصادرة عنه، وحول تمتع المتورطين فيما تكشفه هذه التقارير من ملفات فساد بحصانة تجعلهم في منأى عن كل محاسبة وعقاب، الأمر الذي يمس بمصداقية المراقبة العليا للمالية العمومية ببلادنا.

السيد الرئيس،

يأتي تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2022-2023 في سياق دولي ووطني محفوف بالأزمات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية وبالاحتقان الاجتماعي الناتج عن الارتفاع الاستثنائي لنسب التضخم واستمرار ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة.

لقد كشف تقرير المجلس عن وجود اختلالات في تدبير المال العام، وقد سبق لنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن أكدنا على أن تدبير المالية العمومية بالمغرب تعثره العديد من الاختلالات التي تضعف من نجاعتها وفعاليتها، وتحد من أثر النفقات العمومية على الاقتصاد والمجتمع، وهي الوضعية التي تؤدي الى عجز هيكلي للميزانية العامة، مما ينتج عنه ارتفاع متواصل للدين العمومي.

كما كنا دائما نعتبر العدالة الجبائية مدخلا مركزيا لتحقيق المواطنة والعدالة الاجتماعية، وأكدنا في مناسبات عديدة على أن السياسات الجبائية في المغرب تتميز بغياب العدالة الضريبية، وتكرس للتهرب الضريبي، ولازالت تبني على الضغط الضريبي على فئة الأجراء والمواطنين، حيث أن حوالي 80% من المداخيل الضريبية يتم استخلاصها مباشرة من المنبع، فضلا عن الاختلالات التي تعرفها جباية الضريبة على الشركات، وكذا الضريبة على القيمة المضافة للمواد الغذائية الأساسية التي يستهلكها الشعب المغربي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

تواجه منظومة الحماية الاجتماعية العديد من المخاطر والإكراهات والتحديات، منها المتعلقة بتطوير عرض العلاجات بالقطاع العمومي وتأهيله، وتدعيم قدراته التدييرية من أجل الرفع من موارده وتجويد العلاجات، ومنها المتعلقة بمؤشر العتبة التي أصبحت مبررا لعدم استفادة العديد من الشعب المغربي من حقهم في الصحة.

ولرفع التحديات التي تواجه إرساء منظومة مستدامة للحماية الاجتماعية يتعين التوجه نحو اعتماد آليات للتمويل تضمن الحق في الرعاية الاجتماعية بكيفية مستدامة وتكفل الوصول إلى العلاجات لكافة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة.

وهو ما نهنا إليه في مناسبات عدّة أن الحماية الاجتماعية تمثل

التقرير يضع أمام البرلمان والحكومة معطيات جد دقيقة، يمكنها أن تنير طريقنا لاستكمال الإصلاحات في شتى المجالات، ودعم موارد الدولة لتمنيح المالية العمومية وتقوية الاقتصاد وبلوغ أهداف التنمية.

وما أثار انتباهنا كذلك هو أنه إلى جانب تقييم الإصلاحات والمشاريع والبرامج الكبرى، قيام المجلس بأعمال رقابية سنوية لتقييم العمليات التي تكون موضوع الاهتمام المباشر للسكان، والتي شملت:

- المدارس الجماعية؛

- التكوين الأساسي في مهن الصحة؛

- صحة الأم والطفل؛

- المكاتب الجماعية لحفظ الصحة؛

- النقل الحضري وشبه الحضري بواسطة الحافلات؛

- الأسواق الأسبوعية.

حضرات السيدات والسادة،

نؤكد أن قراءة التقرير وتحليله والتفاعل معه، يتطلب مدة زمنية كبيرة، تتماشى وحمولته، لكن الحيز الزمني المخصص لهذه الجلسة، يجعلنا نركز على بعض المحاور دون أخرى.

وشكرا.

(تتمة المداخلة في الملحق).

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار، شكرا، أعتذر عن المقاطعة.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نتقاسم مع المجلس الأعلى للحسابات تشخيصه الموضوعي لواقع التدبير العمومي، ليكشف على مكان الخلل وليبين أوجه القصور في تنفيذ العديد من المشاريع والأوراش الكبرى المهيكلية.

ونعتبر أن التوصيات التي أصدرها في إطار المهام الموكولة إليه تعد من بين مداخل الإصلاح لوضع أسس الحكامة الجيدة، وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وبالتالي على الحكومة أن تتفاعل بكل

والشفافية والمحاسبة، خاصة فيما يتعلق بدعم السلطات العمومية، سواء البرلمان أو الحكومة أو القضاء، في كل ما يتعلق بتشديد وتخليق سير الأموال العمومية، بالإضافة إلى ما أناطه الدستور بالمجلس الأعلى للحسابات من أدوار تتعلق بالمراقبة الحسابية للمالية العمومية.

وهي الأدوار التي يتعين على جميع السلطات العمومية الاجتهاد في تنفيذها، ويفرض على النخب المسيرة للشأن العام، سواء في الوزارات أو الإدارات أو الجماعات أو المؤسسات العمومية أو في المجالس البرلمانية، استلهاهم التوجهات الملكية لتغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين، ولتكن لنا في الرسالة الملكية الموجهة لنا في الذكرى الستين لانتخاب أول برلمان مغربي، خير منارة، حين دعا جلالته إلى ضرورة تغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين على غيرها من الحسابات الحزبية، وتخليق الحياة البرلمانية، من خلال إقرار مدونة للأخلاقيات في المؤسسة التشريعية بمجلسها، تكون ذات طابع قانوني ملزم، فتخليق الحياة العامة، رهان أسامي لكسب شرعية الفعل العمومي وزيادة منسوب الثقة في المؤسسات المنتخبة والمديرة للشأن العام، وهو كذلك ضمانا لتحقيق أهداف السياسات العمومية بفعالية ونجاحة.

ومن هذا المنطلق، فلا بد أن نشيد بمجهودات السادة قضاة المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات لدورهم الفعال في ترسيخ ثقافة وإنتاج تقارير متضمنة لقواعد جد واضحة للتدبير الرشيد، تسهم في تعزيز كفاءة المدبرين العموميين وترتقي بالنقاش حول التقارير من نقاش الأفراد والحسابات الضيقة إلى نقاش القواعد والممارسات الفضلى في التدبير.

كما تسهم تقارير المجلس في تدقيق مسؤوليات المدبرين والمنتخبين وتذكيرهم بالالتزامات الرقابية التي يخضعون لها، خاصة بعد ظهور بوادر تفعيل المسؤولية الجنائية بإحالة الملفات المتضمنة لأفعال مجرمة على القضاء.

كما ننوه بجودة التقارير التي تسهم في تعزيز المراقبة السياسية التي يختص بها البرلمان بالنسبة للحكومة وللمجالس التداولية بالنسبة للجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

كما ننوه بمواكبة المجلس للأوراش الاستراتيجية للدولة من قبيل الحماية الاجتماعية والاستثمار وإصلاح المالية العمومية والإصلاح الجبائي وإصلاح محفظة الدولة من المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية، بما يسهم في تكريس قيم الحكامة الجيدة وتحسين الأداء الكفيل بتحقيق الغايات التي تصبو إليها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى وضع رزنامة واضحة لتتبع تنفيذ التوصيات الواردة في هذه التقارير بما يحقق الغايات التي أناطها الدستور بهذه التقارير، حيث قرر في الفصل 148 ضرورة نشر جميع أعمال المجلس بما فيها التقارير الخاصة والمقررات القضائية، حتى

تحديا يتعين مواجهته من حيث نطاقها أو مضمونها أو حكامتها، أو اعتماد آليات تمويلية كفيلة بضمان استدامة نظام التأمين الاجباري عن المرض.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

كشفت المندوبية السامية للتخطيط أن معدل البطالة بين الفصل الثالث 2022 والفصل الثالث من 2023 على المستوى الوطني انتقل من 11.4% إلى 13.5%، حيث بلغ عدد العاطلين 1.625.000 شخص.

إن البرنامج التي أطلقتها الحكومة من أجل امتصاص آفة البطالة، لم تحقق الهدف المنشود مما يؤكد أن تأثير السياسات العمومية على الشباب تبقى محدودة جدا، ويظهر ذلك من خلال الفشل الذريع الذي عرفه برنامج "أوراش"، باعتباره برنامجا يكرس الهشاشة في الشغل، واستمرار ظاهرة الاحتكار والفساد الذي حال دون نجاح معظم الشباب في برنامج "فرصة".

ختاما، نؤكد على أن تجويد الرقابة العليا على منظومة التدبير العمومي في كافة أبعادها، يستوجب تضافر الإرادات على جميع الفاعلين والمتدخلين من أجل تفعيل توصيات هذا التقرير، وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة لتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء مغرب الديمقراطية والحرية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المنسق.

أنا أعطيك ما أملك، أما الوقت فهو ملك للجميع.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدنا في مجموعة العدالة الاجتماعية أن نستهل مناقشتنا لتقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2022 و2023 بالتذكير بالأدوار الاستراتيجية التي أناطها المشرع الدستوري بالمجلس الأعلى للحسابات، إذ يعتبر دعامة أساسية للسلطات العمومية في مجال الحكامة الجيدة

وأغتنم هذه الفرصة للتنبؤ بعمل قضاة المجلس الأعلى للحسابات وجميع العاملين فيه، مشددين على ضرورة تمكينهم من جميع وسائل العمل التي ستمكنهم من تجويد عملهم.

منظومة الحماية الاجتماعية:

لقد انخرطت بلادنا في ورش اجتماعي مهم يتمثل في تعميم الحماية الاجتماعية، ولذلك لا بد من الانتباه إلى أهمية الاستقرار الاجتماعي ودوره في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ومن هنا لا بد من تسريع إصلاح أنظمة التقاعد، في أفق بلوغ قطبين دون أن يكون ذلك على حساب التشغيل.

كما يقتضي الأمر أيضا مراجعة تشريعات الشغل، مدونة الشغل، مدونة التعاضد ومأسسة الحوار الاجتماعي المركزي والقطاعي ومأسسة حقيقية وحماية العمل النقابي والممارسة النقابية والتسريع بإخراج قانون النقابات وتنفيذ الالتزامات.

الجهوية المتقدمة:

إن تفعيل ورش الجهوية يقتضي تقوية دور الجهة في صنع السياسات العمومية واحترام الاختصاصات المخولة لها دستوريا والإسراع بإخراج التصاميم المديرية للاتمركز الإداري من أجل تمكين وحدات اللاتركيز الإدارية والترابية من القيام بأدوارها على أكمل وجه.

السياحة الداخلية:

لقد أظهرت جائحة كورونا أهمية الاستثمار في السياحة الداخلية للحفاظ على استقرار هذا القطاع إزاء التقلبات الدولية والحفاظ على استقرار مناصب الشغل، وهو ما يقتضي الاستثمار أكثر في تشجيع السياحة الداخلية من خلال برامج خاصة ومحفزة، تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطنين.

وفي هذا السياق، فإن أزيد من مليون مغربي يقصدون عطلتهم الصيفية بدول أخرى بسبب العروض التي تقدمها هذه الدول لزوارها، بالإضافة إلى حوالي 50 وجهة دولية أخرى بدون تأشيرات شرعت في جلب السياح المغاربة، وهو ما يقتضي متابعة التطبيق السليم لخارطة الطريق والحفاظ على المال العام وتشجيع السياحة الداخلية بكل أنواعها من خلال تقديم شيكات سياحية للمغاربة، خاصة أن الوزارة أكدت سابقا أن المرسوم الخاص بهذه الآلية يوجد في طور المصادقة منذ 2021.

تشغيل الشباب:

يحظى الشباب بعناية خاصة من طرف جلالة الملك، حفظه الله، فهو ما فتى يدعو إلى ضرورة النهوض بأوضاع الشباب، باعتبارهم ثروة وطنية حقيقية.

وفي هذا السياق فقد سبق أن حذرنا كاتحاد وطني من إقبال اللجنة الوزارية للتشغيل، وهو ما نبه له تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

يتسنى للمواطنين والمواطنات بالإطلاع بشكل شفاف على حصيلة تدبير مختلف الإدارات والمؤسسات والجماعات الخاضعة للمراقبة.

كما نستخلص من هذا التقرير مجموعة من الخلاصات الأولية التي يتعين التوقف عندها لتسريع معالجتها، ومن ضمنها ما يتعلق باستكمال وتيرة الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، عبر الالتزام بالأجال المعقولة في إصدار النصوص التطبيقية المنصوص عليها في القوانين التي بذل البرلمان مجهودا مقدرا في إخراجها إلى حيز الوجود، تثمينا للزمن التشريعي وتبعاً للضرورات المستعجلة وتحقيقاً للمصلحة العامة الراهنة، في وقت تتأخر فيه الحكومة في إصدار النصوص التنظيمية اللازمة لتمتع المواطنين والمواطنات بما تتضمنه هذه القوانين من مقتضيات تخدم الصالح العام.

ونختتم كلمتنا بإعادة التأكيد على ضرورة الانخراط الجماعي في محاصرة جميع أشكال شبهات الفساد، سواء في اتجاه المنتخبين أو الإداريين وضرورة التسريع بتعزيز الحصانة التشريعية للمال العام ومحاربة الإثراء غير المشروع وكل أشكال الربع وتعارض المصالح، والكلمة مفصلة ندلي بها لكم السيد الرئيس.

وشكرا.

(تتمة المداخلة في الملحق).

السيد الرئيس:

شكرا السيد المنسق المحترم.

الكلمة لأحد المستشارين، السيد خالد السطي أو المستشار لبنى علوي.

تفضلي السيدة المستشارة لبنى علوي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة، كممثلة عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، في إطار هذه الجلسة التي تنعقد في سياق الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك، حفظه الله، للبرلمان بمناسبة الذكرى الستين لقيام أول برلمان منتخب، والتي دعا فيها جلالته إلى ضرورة تغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين على غيرها من الحسابات الحزبية وتخليق الحياة البرلمانية، من خلال إقرار مدونة للأخلاقيات في المؤسسة التشريعية بمجلسها، تكون ذات طابع قانون ملزم.

- وأخيرا، تعبئة الملك الخاص للدولة لفائدة الاستثمار.

ولابد لي في البداية من الإشادة بمضامين التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، والذي يشكل أرضية متكاملة لتجويد السياسات العمومية ويجسد الأدوار الإيجابية والمحورية لهذه المؤسسة الدستورية، ونغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى المجلس الأعلى للحسابات بالعناية التي خصصها لإدراج معظم النقاط التي قدمتها هذه الوزارة.

السيد الرئيس،

نظرا لأهمية هذا الموضوع ولعدد هذه النقاط، سوف أتطرق لبعض منها أمام مجلسكم الموقر في هذه الجلسة، وسنمدمكم بمداخلة مفصلة كتابية من بعد ذلك.

فالمحور الأول يتعلق بإصلاح المالية العمومية، مضمون التوصية هو وضع الآليات الكفيلة بضمان التجانس بين البرامج المعتمدة في مشاريع نجاعة الأداء من جهة والاستراتيجيات.

وفقا للإطار المرجعي لمنهجية نجاعة الأداء، والذي أعدته وأصدرته وزارة الاقتصاد والمالية، يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات المنخرطة في مقارنة نجاعة الأداء، تنزيل البرامج الميزانية، انطلاقا من الاستراتيجيات القطاعية وعند الاقتضاء، وفي ظل افتقار بعض القطاعات الوزارية والمؤسسات إلى استراتيجية قطاعية خاصة، من مخطط العمل القطاعي المتعدد السنوات.

وفي هذا الصدد، تعاملت الوزارة على مواكبة عدد من القطاعات الوزارية، قصد تكريس الانسجام بين برامجها الميزانية واستراتيجياتها القطاعية، لاسيما قطاعي التربية الوطنية والتعليم الأولي والتكوين المهني، وذلك قصد مواءمة برامجها الميزانية مع محاور الاستراتيجية لقانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

مضمون التوصية الثانية، مواصلة ضبط عدد الأهداف والمؤشرات المتعلقة بالبرامج المحددة في إطار مشاريع نجاعة الأداء.

بخصوص هذه المؤشرات، فيتوجب الإشارة أنها تهتم السياسات القطاعية المنوطة بمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المنخرطة في ورش نجاعة الأداء على اختلاف مجالات عملها، لذا يتعين أن تتم مقارنة عدد المؤشرات من منظور متوسط الأهداف حسب البرامج وكذا المؤشرات حسب الأهداف، والمحددين تواليا في ثلاثة أهداف وثلاثة مؤشرات.

منظوم التوصية إلى اهتمام خاص لمراقبة التسيير بغية تحسين تنفيذ نجاعة الأداء في الأنشطة الحكومية وضمان تحقيق الأهداف المحددة لها، تبعا لتداول مصادقة مجلس الحكومة المنعقد يوم الخميس 25 رجب 1444 (موافق 16 فبراير 2023) على مشروع صدر

ونحن نعتقد أن المدخل الأساسي لإدماج الشباب هو ضمان ولوجهم لتعليم عال ذي جودة ومنصف، من خلال الاستمرار في إحداث الأقطاب الجامعية، فتكاليف التنقل والسكن وغيرها من التكاليف التي تضطر الأسر لتحملها من أجل متابعة أبنائهم للدراسة الجامعية قد تكون سببا مباشرا في انقطاع عدد كبير من الطلبة والطالبات عن الدراسة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

ويمكنكم تسليم مداخلتكم بتضمينها، وأعتذر عن المقاطعة، تبارك الله عليكم.

شكرا.

إذن سنستمع الآن إلى تدخل السيدة والسادة الوزراء المحترمين، في إطار الحيز الزمني المخصص للحكومة.

ووفق ما تم الاتفاق عليه مع الحكومة، سأعطي الكلمة للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

يسعدني ويشرفني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر لمناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2022-2023، وبالخصوص المحاور الرئيسية ذات الصلة باختصاصات هذه الوزارة التي تضمها التقرير المذكور والتي تشمل ما يلي:

- إصلاح المالية العمومية؛

- الإصلاح الضريبي؛

- قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية؛

- المالية العمومية؛

- تنفيذ قانون المالية 2021؛

- تدبير تحصيل الديون الضريبية بالمديرية العامة للضرائب؛

- تحصيل الديون المستحقة لفائدة إدارة الجمارك والضرائب؛

- تفعيل الجهوية المتقدمة؛

- الإطار القانوني والمؤسسي لآليات والموارد والاختصاصات؛

من الناحية النظرية، طبقا للقواعد والمعايير الدولية والممارسات الفضلى المعمول بها في هاذ المجال ديال الضريبة على القيمة المضافة، فإن الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة يكون دائما دون الحق في الخصم، أما الإعفاء مع الحق في الخصم فيمنح فقط لبعض العمليات المتعلقة خصوصا بالتصدير أو المرتبطة بالتجارة الدولية أو العمليات المماثلة لها، وذلك من أجل تكريس مبدأ حياد الضريبة على القيمة المضافة وترشيد التحفيزات الجبائية.

فيما يتعلق بالإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة المقترحة التي نص عليها قانون المالية لهذه السنة 2024، فلن تمس بحيادة هذه الضريبة ويتوقع لها أثر إيجابي على القدرة الشرائية للأسر للاعتبارات التالية: نذكر بالنسبة للأدوية والماء المخصص للاستعمال المنزلي، فنص القانون لسنة 2024 على الإعفاء الكلي من الضريبة على القيمة المضافة مع الحق في الخصم، وبالنسبة للأدوات المدرسية كذلك الإعفاء الكلي من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد وفي الداخل دون الحق في الخصم للأدوات المدرسية والمنتجات والمواد الداخلة في تركيبها.

بخصوص أهمية إجراء تقييم الأثر المتوقع للتغيرات التدريجية التي تؤثر على أسعار الضريبة على القيمة المضافة على ميزانيات الأسر وعلى مستويات الأثمان، تجدر الإشارة في البداية أنه من المرتقب أن يترتب عن الإصلاح الضريبة على القيمة المضافة منح الإعفاء الكلي ابتداء من فاتح يناير 2024 لبعض المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع والتي تخضع حاليا لسعر 14% أو 7%، وكذا التخفيض التدريجي لسعر بعض المنتوجات الأخرى إلى 10% بدل 14%، مما يؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية للأسر، من خلال تخفيض كلفة هذه الضريبة في بنية الأسعار وبالتالي تخفيضها.

أما بخصوص التدبير المتعلق بالسيادة التدريجية في أسعار الضريبة على القيمة المضافة على بعض المنتجات، فالهدف المتوخى ليس هو تحقيق مداخيل إضافية للخزينة أو الزيادة في الأثمان على الأسر، بل تنزيل أهداف توصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات التي وقع الإجماع عليها من طرف جميع مكونات المجتمع المغربي، والتي أدرجت في قانون الإطار الذي صادق عليها البرلمان، والتي تتعلق خصوصا بتحقيق حياد هذه الضريبة بالنسبة للمقاولات لتفادي وضعية المصدم (Le Butoir).

فيما يخص إصلاح الضريبة على الدخل، فالحكومة التزمت في إطار مناقشة قانون المالية لسنة 2024 أمام البرلمان بإدراج إصلاح شامل للضريبة على الدخل في مشروع قانون المالية لسنة 2025، وبدراسة مختلف السيناريوهات لمراجعة الجدول التصاعدي لأسعار هذه الضريبة.

فيما يخص التوصية التي تتعلق بالتقييم الدوري للأثار الاقتصادية والاجتماعية للتحفيزات الضريبية، وجب التذكير بأن النفقات الضريبية

بالجريدة الرسمية، المرسوم المتعلق بإرساء منظومة مراقبة التدبير بالقطاعات الوزارية.

ويهدف هذا المرسوم إلى وضع إطار تنظيمي موحد لإرساء منظومة مراقبة التدبير على مستوى القطاعات الوزارية، تستجيب لمبادئ الشفافية.

وجدير بالذكر أن في إطار التدابير التمهيديّة لورش إرساء منظومة مراقبة التدبير على مستوى القطاعات الوزارية، أجرت وزارة الاقتصاد والمالية دراسة حول واقع حال وظيفة مراقبة التدبير، همت 10 قطاعات وزارية، حيث رصدت خلاصات هذه الدراسة بشكل خاص تفاوتات في مستويات التفعيل وتباينات من حيث المهام وأدوات وأساليب الاشتغال.

على ضوء هذه الخلاصات، اعتمدت الوزارة مخطط عمل يرمي إلى إرساء منظومة مراقبة التدبير على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات، يشمل بالإضافة إلى اعتماد النصوص التنظيمية اللازمة توفير المراجع والنماذج المنهجية اللازمة لوظيفة مراقبة التدبير واعتماد مخطط تكوين خاص.

وتواكب الوزارة، في إطار تفعيل هذا المخطط، 21 قطاعا وزاريا، عبر مساندة تقنية خاصة، تستهدف إرساء وتجويد منظومة مراقبة التدبير الخاص.

المحور المتعلق بالإصلاح الضريبي: فعملت الحكومة منذ اصدار القانون 69.19 المتعلق بالإصلاح الضريبي على التنزيل الفعلي للأهداف المسطرة في القانون الإطار، وفق مقارنة تدريجية بموجب قوانين المالية لسنوات 2022، 2023 و2024، حيث تم في إطار قانون المالية لسنة 2022 الشروع في إصلاح أسعار الضريبة على الشركات وإصلاح بعض أنظمة فرض الضريبة على الدخل، وكذا ترشيد بعض التحفيزات الضريبية، ثم تم استكمال تنزيل الإصلاح الشامل للضريبة على الشركات في إطار قانون المالية لسنة 2023 من أجل توحيد أسعار هذه الضريبة بشكل تدريجي في أفق سنة 2026، وكذا من أجل تحسين مساهمة بعض المقاولات الكبرى، مع تخفيض أسعار للحد الأدنى للضريبة وسعر الحجز في المنبع على الأرباح الموزعة.

كما واصلت الحكومة نهج الإصلاح في إطار قانون المالية لهذه السنة 2024 الذي أعطى الأولوية لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وفق نفس المنهجية التدريجية من أجل ضمان وضوح واستقرار النظام الضريبي في أفق 2026، وبالطبع ستعمل الحكومة على مواصلة الإصلاح المذكور في إطار مشاريع القوانين المالية المقبلة.

فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، بخصوص تأثير الإعفاء دون الحق في الخصم على حياد الضريبة على القيمة المضافة وتقييم الأثر المنتظر للتغيرات المزمع إجراؤها على أسعار هذه الضريبة على مستويات الائتمان والتواصل بشأن هذا التقييم، يجب التذكير بأنه

لتنزيل هذه الاستراتيجية، بما في ذلك مخطط إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية التابعة للقطاع.

وقد مكنت الأشغال المنجزة إلى حد الآن من تحديد برنامج شامل لعمليات إعادة الهيكلة يخص أكثر من 100 مؤسسة ومقولة عمومية.

وكخلاصة لما سبق تفصيله، فإن وزارة الاقتصاد والمالية تتوفر على رؤية إصلاحية ذات أبعاد متعددة، تروم تنزيل مختلف المحاور، وفق مقارنة إصلاحية شاملة ومندمجة وإرادية وتشاركية، أخذا بعين الاعتبار الإكراهات وتعدد الشركاء وضرورة اللجوء إلى الخبرات الضرورية.

ويبقى الهدف المنشود من الإصلاح توطيد مكتسبات بلادنا في إطار مقارنة إصلاحية شاملة ومندمجة وإرادية وفي خدمة الرهانات الكبرى لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على هذه المساهمة.

وأعطي الكلمة للسيد وزير الداخلية في حدود 30 دقيقة، وينوب عنه السيد وزير العلاقات مع البرلمان، وسينوب كذلك السيد الوزير عن الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقنية وتقييم السياسات العمومية في حدود خمس دقائق، يعني عندو 35 دقيقة في الجميع.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد عبد الوافي لفتيت وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يطيب لي أن أقدم أمامكم، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، تدخل السيد وزير الداخلية في مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

انطلاقا من الأهمية التي تعطيها وزارة الداخلية لتقارير المجلس الأعلى للحسابات والمتعلقة بتقييم عمل القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، والمساهمة في تجويد أدائها، فإنه يسعدني أن أقدم لكم بعض التوضيحات بخصوص الملاحظات الواردة في تقرير

بلغت 35 مليار درهم سنة 2023، مقابل 37 مليار سنة 2022، مسجلة انخفاضا بنسبة 6.6%، ويعزى ذلك بالأساس إلى تراجع النفقات الضريبية الخاصة بالضريبة على الشركات بنسبة 60%، وذلك على إثر حذف 14 تدبيرا بتكلفة قدرها 3 مليار درهم، وقد استفادت الأسر في سنة 2023 من أكبر حصة من النفقات الضريبية بمعدل 53.9%، تلمها الشركات بحصة 40% من النفقات الجبائية.

فيما يخص المحور المتعلق بقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، لا يخفى عليكم الأهمية الاستراتيجية لورش إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، والذي تم تحديد معالمه الكبرى طبقا للتوجهات الملكية السامية التي تضمنتها عدة خطب لجلالة الملك، نصره الله، خاصة خطب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020، والذي دعا إلى الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية.

ويجب التذكير أن التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات سنة 2022-2023 يهدف إلى تقييم التقدم الذي تحقق في تنزيل ورش إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية. وأغتنم هذه المناسبة، للتأكيد لحضراتكم أن التدابير التي اتخذتها الحكومة مكنت من تحقيق نتائج إيجابية وتقدم ملموس على مستوى تنزيل جميع هذه التوصيات.

بالنسبة للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، فقد تم تفعيلها إثر انعقاد جهازها التداولي خلال شهر شتنبر 2022، علما أن الإجراءات جارية لاستكمال تأليف المجلس الإداري عبر تعيين الأعضاء المستقلين.

كما تم تسريع التدابير اللازمة للموافقة على التوجهات الاستراتيجية للسياسة المساهماتية للدولة وعلى أجراً هذه السياسة، علما أنه يتم وضع الإجراءات القانونية والمؤسسية والمالية اللازمة للشروع في عملية نقل ملكية المساهمة المملوكة للدولة لفائدة الوكالة.

أما بالنسبة لصندوق محمد السادس للاستثمار، فقد وافق مجلسه الإداري على التوجهات الاستراتيجية ومخططة التنموي، علما أن الإجراءات جارية لاستكمال تأليف هذا المجلس، كما قام الصندوق باختيار 17 شركة لتدبير الصناديق القطاعية والموضوعاتية، خاصة في مجال الصناعة والسياحة والفلاحة والنقل والخدمات اللوجيستية.

أما فيما يخص تحديد التركيبة المستهدفة لعمليات إعادة الهيكلة بما يشمل محفظة المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، فتجدر الإشارة إلى أن المصالح المختصة لوزارة الاقتصاد والمالية قد قامت بتسريع المشروعات والدراسات من أجل توضيح التصور حول عمليات إعادة الهيكلة المزمع تنفيذها.

وترتكز المقاربة المتبعة فيما يتعلق بتحديد عمليات إعادة الهيكلة على رؤية قطاعية مقرونة باستراتيجية تنموية لكل قطاع على حدة، من شأنها تحديد الأهداف والوسائل والتنظيم المؤسسي والعملياتي

- إحداث 76 مجموعة الجماعات الترابية لبناء وتجهيز وتسيير المكاتب الجماعية لحفظ الصحة لفائدة 793 جماعة موزعة على 28 إقليمًا، بكلفة إجمالية قدرها 608 مليون درهم، تتحمل فيها الوزارة نسبة 50%، وسيتمكن هذا البرنامج، بعد إتمامه نهاية سنة 2024، من رفع التغطية الترابية لهذه المرافق إلى 71%، علما أن هذه النسبة لم تكن تتجاوز 18% سنة 2018؛

- توفير الموارد البشرية المختصة الكافية والمؤهلة لأداء مختلف المهام المسندة لمكاتب حفظ الصحة وتحفيزها بشكل ملائم، حيث تم تخصيص 79 مليون درهم، لهذه العملية.

وارتباطا ببرامج واتفاقيات التنمية الترابية المندمجة، تحرص وزارة الداخلية، أثناء إعداد اتفاقيات الشراكة، على ما يلي:

- التأكد المسبق من القدرة المالية للشركاء على الوفاء بالالتزامات في تمويل مختلف البرامج والمشاريع التنموية؛

- ضرورة تحديد الجدولة الزمنية لتحويل مساهمات مختلف الشركاء، والتنصيب المسبق على وسائل تعبئة المصاريف الإضافية التي قد تنتج عقب إسناد الصفقات ومراجعة أثمان الأشغال؛

- اعتبار تصفية الوضعية القانونية للعقار شرطا مسبقا لبرمجة المشاريع العمومية والشروع في تنفيذها.

وفي سياق آخر، تعمل وزارة الداخلية على مواكبة الجماعات الترابية لتأهيل الأسواق الأسبوعية من خلال توفير الدعم المالي والتقني خاصة بالنسبة للجماعات التي تعرف نقصا حادا في تجهيز هذه المرافق، حيث تم تقديم ما يناهز 135,7 مليون درهم خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023 كدعم مالي بهذا الخصوص.

وبالنظر لأهمية الإطار القانوني الخاص بمرفق السوق الأسبوعي، يتم حاليا وبتنسيق مع جميع الفاعلين الترابيين على تأطير الجوانب الأساسية لهذا المرفق من قبيل مساطر إحداثه أو حذفه أو إجراء تعديلات على مكان أو مواقيت انعقاده، كما يتم مواكبة الجماعات الترابية من أجل تبني أنماط جديدة لتسييره من قبيل آلية "التسيير المفوض" أو "إحداث شركة التنمية المحلية"، مع ضرورة التوفر في هذا المجال على دراسات جدوى قبلية تهم الجوانب التقنية والقانونية والمالية.

وفي سياق متصل، تقوم وزارة الداخلية بالمواكبة التقنية والقانونية والمالية للجماعات الترابية من أجل تسيير المحطات الطرقية للمسافرين، وتتجلى هذه المواكبة في التأكد من:

- اختيار نمط التسيير أو التسيير الملائم من أجل ضمان ديمومة المرفق؛

- إنجاز دراسة الجدوى والتوقعات المالية (business-plan)؛

هذا المجلس برسم سنة 2022-2023، والتي تهم قطاع الداخلية. فمند انطلاق تجربة الجهوية المتقدمة، قامت وزارة الداخلية، بتعاون وتنسيق وتشاور مع كافة الفاعلين المعنيين، بتنفيذ مستلزمات هذا الورش المهيكل والاستراتيجي، حيث تم على وجه الخصوص:

- استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالجهوية المتقدمة داخل الأجل المحدد في 30 شهرا؛

- مواكبة مجالس الجماعات الترابية في مرحلة تأسيس هيكلها سواء المنتخبة منها أو الإدارية؛

- دعم آليات التعاقد بين الدولة والجهات ومواكبة هذه الأخيرة في تنزيل برامجها التنموية، وكذا إعداد مشاريع التصاميم الجهوية لإعداد التراب؛

- تحويل الاعتمادات الملتزم بها مع الجهات في إطار مقتضيات أحكام الفقرة الأولى من الفصل 141 من الدستور والمادة 188 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات؛

- دعم التعاون والشراكة على المستويين الوطني والدولي، وكذا آليات تنفيذ المشاريع؛

- مواكبة الجهات في مجال إعداد وتنزيل التصاميم المديرية الجهوية للتكوين المستمر؛

- مواكبة الجماعات الترابية في إرساء وتفعيل آليات الحوار والتشاور؛

- تنزيل الورش المتعلق بتفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها الذاتية والمشاركة؛

- تفعيل الميثاق الوطني للامركز وتوزيع التصميم المديرية للامركز الإداري الخاص بوزارة الداخلية.

وفيما يتعلق بتقييم تجربة الجماعات ذات نظام المقاطعات، وعلى ضوء التحديات العملية التي أصبح يثيرها هذا النظام، فقد أضحي من الضروري إعادة النظر في مجموعة من المقتضيات القانونية والتنظيمية المؤسسة له، وذلك من خلال فتح هذا الورش للنقاش والتشاور من جديد بمناسبة ورش تعديل القوانين التنظيمية للجماعات الترابية.

وعلى صعيد آخر، ووعيا من وزارة الداخلية بالأهمية التي تكتسبها المكاتب الجماعية لحفظ الصحة في المحافظة على صحة وسلامة المواطنين تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات للنهوض بهذا المرفق أهمها:

- إنجاز برنامج لتأهيل المكاتب الجماعية لحفظ الصحة التابعة لإحدى عشرة جماعة كبرى بكلفة إجمالية بلغت 158 مليون درهم، بتمويل مشترك مع المجالس الجماعية المعنية؛

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا تحت القيادة الرشيدة لصاحب
الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وأقر عينه بولي عهده
صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، إنه سميع الدعاء.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة،
المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة،
نيابة عن السيد محسن الجزولي الوزير المنتدب لدى رئيس
الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات
العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، اسمحوا لي أن أذكر أن بلادنا تراهن على الاستثمار المنتج
كرافعة أساسية للتنمية في كل المجالات الترابية، وفي هذا السياق
أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على مواصلة
التنزيل الفعلي للإصلاحات الهيكلية التي تم إطلاقها لتحرير كل
الطاقات والإمكانات الوطنية وتشجيع المبادرة الخاصة وجلب المزيد من
الاستثمارات الأجنبية، حيث أبرز تقرير المجلس الأعلى للحسابات تطورا
لملموسا وإنجازات كبرى تم تحقيقها بالهوض بالاستثمار من خلال ثلاثة
محاور، تتمثل في تحسين الإطار المؤسسي والاستراتيجي واعتماد إطار
يحفز الاستثمار، بالإضافة لتحسين مناخ الأعمال وإزالة المعوقات التي
تعرق عملية الاستثمار.

ويعتبر ميثاق الاستثمار الجديد من أبرز المكتسبات التي تم تحقيقها،
خاصة وأنه يضع أنظمة للدعم تهم كل فئات المشاريع الاستثمارية،
والحكومة معبأة لإتمام تفعيل هذه الأنظمة في أقرب الأجل.

وبخصوص التوصيات المهمة التي سجلها المجلس:

أولا، التوصية الأولى وتتعلق بتسريع اعتماد استراتيجية وطنية
للاستثمار، وفي هذا السياق قامت الوزارة بشراكة مع كل الفاعلين
على المستويين الوطني والجهوي ببلورة استراتيجية وطنية لتنمية
الاستثمارات الخاصة، حسب البعدين الجهوي والقطاعي، تهدف
لتنزيل الأهداف التي حددها صاحب الجلالة الملك محمد السادس،
حفظه الله.

واليوم، الحكومة تتوفر على رؤية دقيقة بخصوص أهداف الاستثمار
الخاص في كل جهة من جهات المملكة، كما أنها تعمل على تطوير مرصد
للاستثمار لضمان تتبع فعال لكل مراحل تنزيل هذه الاستراتيجية.

ثانيا، أما بخصوص التوصية الثانية فتم إضفاء الطابع الرسمي
على جهود التنسيق والتكامل المبذولة من طرف كل الفاعلين، لا سيما
بين الوزارة وصندوق محمد السادس للاستثمار.

- اعتماد اتفاقية أو عقد مضبوط ومتوازن؛

- وضع آليات التتبع والمراقبة الضرورية.

كما تقدم وزارة الداخلية الدعم المالي والتقني لمجالس العمالات
والأقاليم في مجال النقل المدرسي خاصة تلك التي تعرف عجزا ماليا،
وذلك من أجل تحسين حكامه هذا المرفق وضمان استمرارية خدماته
وتجويدتها، مع التشجيع على اعتماد أنماط تديرية تأخذ بعين الاعتبار
خصوصيات كل عمالة أو إقليم، كما تقوم حاليا بعملية تشخيص
حول تدبير مرفق النقل المدرسي بالمجال القروي على المستوى الوطني،
في أفق إعداد دليل خاص يوضح إجراءات وطرق التدبير والتسيير المالي
لهذا المرفق، وكذا المعايير والمقتضيات الواجب احترامها وفق القوانين
والأنظمة المعمول بها عند إبرام اتفاقيات التعاون والشراكة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

إن دور وزارة الداخلية يتمثل في صرف التمويل العمومي لفائدة
الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية وفق المعايير والقواعد المحددة
قانونا مع الحرص على تنفيذ التوصيات الموجهة إلى هذه الوزارة من
لدى المجلس الأعلى للحسابات، الذي يعتبر الجهة التي أناط بها الدستور
والقوانين الجاري بها العمل بصفة حصرية مهمة تدقيق حسابات
الأحزاب السياسية وفحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية
للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، وكذا مصاريف المترشحين،
مع العلم أن هذه الوزارة حريصة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإرجاع
الهيئات السياسية والمنظمات النقابية المعنية لمبالغ الدعم التي تلقتها
ولم تستعملها للغاية التي منحت من أجلها.

أما فيما يتعلق بالدعم السنوي الإضافي، الذي يندرج في إطار تنفيذ
التعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
وأيده، الداعية إلى الرفع من الدعم العمومي للأحزاب، مع تخصيص
جزء منه لفائدة الكفاءات التي توظفها في مجالات التفكير والتحليل
والابتكار، فإن دور وزارة الداخلية يقتصر في هذا الباب على صرف
الدعم المذكور لفائدة الهيئات السياسية المعنية وفق القواعد المقررة
قانونا.

وفي هذا السياق، ينبغي التوضيح أنه تطبيقا للمقتضيات الجاري
بها العمل، فإن الدعم السنوي الإضافي لا يصرف برسم السنة الموالية
لفائدة الأحزاب المعنية إلا بعد تصريح المجلس الأعلى للحسابات
بمطابقة استعمالها للمبالغ التي استفادت منها خلال السنة السابقة
للفائدة التي منحت من أجلها. وتأسيسا على ذلك، فقد تعذر سنة
2023 صرف الدعم الإضافي، في انتظار صدور تصريح المجلس الأعلى
للحسابات حول مدى مطابقة استعمال الأحزاب المعنية للدعم الذي
تلقتة سنة 2022 للفائدة التي منح من أجلها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين،

السيدة والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة،

يشرفني أن أتناول فيما يلي عرض توضيحي حول بعض المحاور التي جاءت في عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، مشكورة، يوم الثلاثاء الماضي، والذي تهتم وزارة التجهيز والماء.

فبالنسبة لموضوع تثمين السدود، فلا بد من التذكير بالدور الفعال لهذه المنشآت المائية في تأمين حاجيات بلادنا من مياه الشرب والمساهمة الفعالة في السقي وإنتاج الطاقة الكهربائية والتكيف مع الظواهر القصوى التي تعيشها بلادنا من جفاف قد يدوم لسنوات، كالذي نعيشه منذ 6 أعوام، ومن فيضانات.

وتطبيقا للتوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، قمنا بتسريع المشاريع المهيكلية لتعبئة الموارد المائية الاعتيادية وغير الاعتيادية والتي من بينها السدود الكبرى، حيث شرعنا في استغلال أربعة (4) سدود كبرى للسنة الماضية، وسيتم الشروع في استغلال ثلاثة (3) سدود كبرى أخرى خلال هذه السنة، وستواصل إنجاز 18 سدا كبيرا، بالإضافة إلى السدود المتوسطة والصغيرة.

وتطلبت منا الوضعية الحالية للموارد المائية التي تتسم بنقص حاد في المياه، ضرورة تطبيق تدبير مندمج للمنشآت المائية بعالية الأحواض وسافلتها، وعلى هذا الأساس فإن تثمين السدود يعتبر ركيزة من أهم ركائز استراتيجية الوزارة في قطاع الماء، كما أخذت بعين الاعتبار جل التوصيات الواردة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، والذي جاء كذلك في عرض السيدة الرئيس الأول بهذا الخصوص، ونخص بالذكر مشروع الربط بين الأحواض المائية، حيث تم إنجاز شطراستعجالي من هذا المشروع المتعلق بربط حوض سبوجحوض أبي رقرق.

وتقوم الوزارة حاليا بدراسة سبل تمويل المراحل المتبقية بين سد المنع سبوجوسد سيدي محمد بن عبد الله ومن تم لسد المسيرة، وبذلك سيتم تحويل فائض مهم لهذه المناطق التي تعاني من نقص في المياه.

وسيمكن كذلك البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027 الذي تم رفع غلافه المالي إلى 143 مليار درهم، من إنجاز جل السدود المقترحة في الاستراتيجية الوطنية للماء لسنة 2009، حسب نتائج الدراسات التقنية المحينة، مع العمل على تقليص مدة إنجازها وكذلك العمل على تطوير الإمكانيات المتاحة في هذا المجال، وخصص استثمارات مهمة للرفع من مردودية قنوات التوزيع مياه الشرب وعصرنة وإعادة تأهيل قنوات نقل المياه المتعددة الأغراض، كما عملت الوزارة على تحسين جودة دراسة الجدوى الاقتصادية للسدود، من خلال مراجعة شروط إنجازها وتكوين لجان لتتبعها والمصادقة عليها، تضم مختلف المتدخلين.

وفي هذا الصدد، تم إحداث لجنة الاستراتيجية والاستثمار برئاسة وزارة الاستثمار والتقنية وتقييم السياسة العمومية، بموجب قرار للمجلس الإداري لصندوق محمد السادس للاستثمار لتعزيز التكامل ما بين برنامج عمل الصندوق والمبادرات الحكومية للنهوض بالاستثمار، وهنا أؤكد أن الالتقائية بين كل المتدخلين شرط أساسي لإنجاح التمويع الجديد لبلادنا كأرض مفضلة للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

أما بخصوص التوصية الثالثة، والتي تتعلق بتعيين مضامين القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار، وكمرحلة أولى في إطار هذا الإصلاح، باشرت الوزارة الاشتغال على الموازنة الاستراتيجية للمراكز الجهوية الاستثمار لتحديد التمويع الجديد للمراكز الجهوية للاستثمار، وأيضا لتنزيل خطة الطريق المتعلقة بالإصلاحات الجديدة المرتقبة، مع تعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها في إطار القانون رقم 47.18، والحكومة ستواصل تعزيز دور مراكز الجهوية للاستثمار، تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية بتغيير القانون رقم 47.18 لتمكينها من الإشراف الشامل على عمليات الاستثمار وجعلها محركاً للتنمية على المستوى المحلي وفاعلاً أساسياً للترويج للمؤهلات التي تزخر بها المجالات الترابية.

أما بخصوص التوصية الرابعة والتي تهتم وضع حكامه ملائمة وضمان تتبع محكم لتنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال تسهر على حكامه استراتيجية لخارطة الطريق الخاصة بمناخ الأعمال، تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة، وبالتنسيق مع مختلف المتدخلين من القطاعين العام والخاص، حيث تم خلق مجموعة من هيئات القيادة التي ستشرف عملياً على ضمان تفعيل أفضل وتتبع دقيق لتنزيل خارطة الطريق، وتجدر الإشارة إلى أن 70% من المبادرات التي تتضمنها خارطة طريق تحسين مناخ الأعمال تم إطلاقها سنة 2023.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أعطي الكلمة للسيد وزير التجهيز والماء المحترم ليتكلم عن قطاعه ويتكلم كذلك نيابة عن السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

في مجال الموانئ، فإن الوزارة قامت كذلك بتقييم احتياجات الموانئ المغربية من بنيات الربط تم دراستها، حيث تندمج في إطار مخططات البنيات التحتية للربط، "المخطط السكاني المغربي في أفق 2040" و"المخطط الطرقي 2035"... إلخ، وسيتم إنشاء هيئة إدارية مخصصة لتتبع الربط المتعلق بالموانئ.

حضرات السيدات والسادة،

بالنسبة لتدبير المقالع، فبالطبع مع دخول القانون رقم 27.13 حيز التنفيذ أعيد النظر في ملفات الإعلان عن المنافسة المتعلقة بإنجاز هذه المخططات لضمان التوافق والعرض والطلب، وفي هذا الإطار يمكن القول بأنه تمت مراقبة استغلال المقالع، والمساطر تم تقليصها إلى 60 يوما وتم تشكيل لجان وطنية إقليمية في هاذ الإطار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد وزير التجهيز والماء نيابة عن السيدة فاطمة الزهراء عمور
وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
والتضامني:**

بالنسبة لمداخلة السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

السيد رئيس المجلس،

السيدتان والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر للسيدة الرئيسة الأولى للمجلس الأعلى للحسابات عن العرض القيم الذي قدمته أمام مجلسكم الموقر وعن التوصيات الهامة التي تضمنها والتي تهتم القطاع السياحي.

وكما تعلمون فالسياحة الداخلية تمثل قبل الأزمة حوالي 30% من ليالي المبيت بالفنادق المصنفة، ووصلت إلى نسبة 69% في سنة 2021 وخلال سنة 2023 تم تسجيل 8.600.000 ليلة مبيت، وهو ما يمثل 33% من مجموع ليالي المبيت بالفنادق المصنفة، وهو دليل على الإقبال المتزايد للمغاربة على السياحة الداخلية.

وللتطوير المستدام للسياحة الداخلية، بادرت الوزارة إلى جعل السياحة الداخلية من أولويات خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026، التي اعتمدت تصورا جديدا للعرض السياحي، يتمحور حول تجربة الزبون عبر 9 سلاسل موضوعاتية و5 سلاسل أفقية، منها سلسلة السياحة الداخلية في الشاطئ وسلسلة السياحة الداخلية في الفضاءات الطبيعية، وكذلك تم وضع ضمن خارطة الطريقة العديد من المشاريع كقاطرة مثل "دينوبارك" والمنتزه الطبيعي لإفران وتوبقال، وغيرها.

تطرق تقرير المجلس الأعلى للحسابات إلى توحد السدود، فكما تعلمون التوحد ظاهرة طبيعية لا يمكن تفاديها، وتؤخذ بعين الاعتبار عند تصميم السدود بتخصيص حجم ميت لتخزين حجم التوحد، ولكن رغم ذلك فإننا قمنا بتوقيع اتفاقية مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات من أجل التخفيف على حدتها وأثارها من خلال تشجير هذه السدود، ونعمل كذلك على مضاعفة أعمال الصيانة الخاصة بالسدود والاعتمادات المرصودة لهذا الغرض.

بالنسبة لإنجاز النظام المعلوماتي الوطني المتعلق بالماء، فإن الوزارة شرعت في إنجازه، ومرتبب أن يكون مفعلا في غضون السنة المقبلة.

فيما يخص التثمين السياحي للسدود، فهو من بين العناصر المهمة التي نولها اهتماما خاصا، وفي هذا المجال سنعمل على مراجعة اتفاقية الإطار الموقعة مع وزارة السياحة سنة 2016 من أجل تطوير السبل والآفاق الممكنة بهذا الخصوص.

كما أن مجمل الملاحظات والتوصيات التي جاءت في تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2022-2023 المتعلقة بالماء، قد تم ادراجها واخذها بعين الاعتبار في مشروع المخطط الوطني للماء، الذي سيتم تحيينه حاليا، أخذا يعن الاعتبار كذلك توصيات النموذج التنموي الجديد.

حضرات السيدات والسادة،

السيد الرئيس،

بخصوص قطاع الموانئ، أود ان أشير إلى أنه جاء التقرير السنوي المتعلق بأنشطة المجلس الأعلى للحسابات بعدة توصيات مهمة، لا يسعنا إلا أن نثمنها ونخرط فيها، ويتعلق الأمر:

أولا، بتقدم أورايش الإصلاحات، أخبركم أنه في إطار القانون رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، قامت الوكالة الوطنية للموانئ بإنجاز دراسة حول التحول المؤسسي للوكالة، وذلك بتنسيق كامل مع المتدخلين المعنيين، ومن بين أهم مهمات هذه الدراسة التقييم الاستراتيجي للقطاع والمواكبة والمساعدة على تنزيل التحول المؤسسي للوكالة.

وبخصوص نتائج مراقبة تسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية وتتبع التوصيات التي تناولت حكاما قطاع الموانئ، فإنه استلزم بعض التعليقات والتوضيحات.

بالنسبة لحكاما قطاع الموانئ، في ظل التطورات التي عرفها محيطها، فإن مصالح الوزارة تقوم بإطلاق دراسة تقييم استراتيجي لقطاع الموانئ بمنهجية تشاركية مع جميع المتدخلين وخصوصا مع الجهات، لبلورة رؤية استراتيجية جديدة لتنظيم وحكاما هذا القطاع مع برامج عمل وآليات تتبع لتنزيل منظومة متطورة وحديثة في هذا الإطار.

فيما يتعلق بالحكاما الاستراتيجية وتتبع تنفيذ السياسة الحكومية

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد تضمن تقرير المجلس الأعلى للحسابات تقييما لنموذج المدارس الجماعية، التي عملت الوزارة على توسيع شبكتها منذ 2018، وتزيلا لبرنامج العمل الملتزم به أمام صاحب الجلالة، نصره الله، وتزيلا لتوصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين ورؤية استراتيجية لإصلاح 2015-2030.

ويقوم هذا النموذج الجديد من مدارس الابتدائية على تجميع تلاميذ المدارس والأقسام الفرعية التابعة لنفس الجماعة داخل مدرسة كبيرة الحجم، تضمن ظروفًا جيدة للتعليمات وتتوفر على بنية تحتية أساسية وتقدم الدعم الاجتماعي اللازم.

وارتباطا بتوصيات المجلس الأعلى للحسابات حول بلورة استراتيجية وطنية خاصة بالمدارس الجماعية ووضع إطار قانوني ملائم لها وكذا مراجعة الإطار المرجعي لهذا النموذج من المدارس، أود الإشارة إلى أن الاستراتيجية الخاصة بالمدارس الجماعية تركز على مبادئ القانون الإطار، وخاصة ما يتعلق بتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في ولوج التربية والتكوين.

وعليه، فقد سجل ارتفاع واضح في عدد هذه المدارس، إذ انتقل من 134 مدرسة سنة 2018-2019 إلى 306 مدرسة جماعية خلال موسم 2023-2024، وبالمقابل يجب التأكيد على أن حصيلة المدارس الجماعية ومردوديتها تسجل اختلافات كبيرة حسب المناطق ودرجة انخراط والتزام الفاعلين المعنيين، كما أن جودة هذه المؤسسات تبقى رهينة بالخدمات المندمجة التي يجب أن توفرها وبطاقتها الاستيعابية وبمساهمتها الفعلية في القضاء على الفرغيات.

ومن أجل الارتقاء بنموذج المدارس الجماعية التي يتطلب المزيد من الالتزام المحلي وسياسة القرب وإعادة النظر في بعض المعايير المرجعية لهذه المؤسسات، قامت الوزارة بإعادة توجيه مشروع الشراكة مع البنك الأوروبي للاستثمار نحو أولوية تحويل الفرغيات المكتظة إلى مدارس جماعية توفر شروط استقبال جيدة للتلاميذ وخدمات اجتماعية ذات جودة، وذلك بتنسيق التام مع السلطات المحلية والجماعات الترابية.

ومن هذا المنطلق، فإنه قد تم برمجة إحداث 150 مدرسة جماعية ممولة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار.

ومن أجل ضمان نجاح نموذج هذه المؤسسات التعليمية وتحقيق الأهداف المتوخاة منه، تعكف الوزارة حاليا على وضع إطار مرجعي للمدارس الجماعية، يقترح إطارا مفاهيميا جامعًا، يتماشى مع احتياجات السكان والظروف الجغرافية والاجتماعية والثقافية من حيث الخدمات المقدمة وأساليب الإدارة والتزامات مختلف الأطراف والجمع بين التعليم الأولي والابتدائي والإعدادي والجذع المشترك

ومن بين المحاور الأساسية التي ستمكن كذلك من تطوير السياحة الداخلية:

- تشجيع الاستثمار في المنتج السياحي الأكثر طلبا من طرف السياح المغاربة؛

- إحداث منتجات سياحية ملائمة من حيث المنتج والأسعار، تأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للسائح المغربي وتحسين جاذبية المنتج السياحي الوطني؛

- وكذلك أخيرا، يتم في إطار هيكله القطاع السياحي تم استصدار المرسوم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى الذي ينظم الإيواء عند الساكنة، مما يساهم في تخفيض بعض أثمان الخدمات السياحية، كما أنه في خارطة الطريق تم وضع نظام حكامه على عدة أصعدة، نذكر منها لجنة القيادة، تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، لجنتين مركزيتين خاصتين بالمنتج والنقل الجوي ولجان جهوية تحت رئاسة السادة الولاة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أعبر للمؤسسة التشريعية الموقرة عن خالص شكري على هذه الدعوة التي تندرج في إطار مناقشة العرض الذي تقدمت به السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، بتاريخ 30 يناير 2024.

وتفاعلا مع ما ورد في تقرير المجلس الأعلى للحسابات فيما يخص القضايا المرتبطة بمجال التربية والتكوين، ولاسيما ما يتعلق بالمدارس الجماعية، يسعدني أن أقدم أمامكم بعض المعطيات حول ما ورد في هذا التقرير، الذي نعتبر خلاصته وتوصياته دعامة أساسية لإعمال مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والنجاعة في بلورة وتنفيذ السياسة العمومية وفي تنزيل البرامج الإصلاحية في مجال التربية والتكوين.

التعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل وتوسيع نظام التقاعد.

تراهن الحكومة اليوم على تسريع وتيرة الإصلاحات التشريعية والهيكلية لتزليل ركائز الدول الاجتماعية وتأمين الموارد المالية اللازمة لها وضمان ما أمكن من الحكامة خلال التنزيل، قصد ملامسة الآثار الفعلية لهذا الإصلاح الجوهرى على كافة المواطنين والمواطنات.

وتنفيذا لذلك، حددت الحكومة أولوياتها وبرنامج عملها بالنظر إلى هذه الأجندة الاجتماعية، وذلك في ثلاثة محاور أساسية:

- تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة الفئات التي لم تكن تستفيد منها حتى الآن؛

- إخراج السجل الاجتماعي الموحد؛

- إعادة تأهيل المنظومة الصحية.

لقد تم لحد الآن إخراج كل القوانين المؤطرة للمنظومة الصحية الوطنية، في انتظار تقديم المراسيم التطبيقية لها، وتم إرساء آليات توسيع التغطية الصحية عبر التحول التلقائي للمسجلين في النظام السابق للمساعدة الطبية "راميد" (RAMED)، نحو النظام الجديد الموحد، وكذا إدماج باقي الفئات والشرائح التي لم تكن تتوفر على تأمين صحي، إلى جانب تعزيز الترسانة القانونية اللازمة لتأطير منظومة الحماية الاجتماعية، بإصدار القوانين الأربعة (4) المنظمة لنظام التغطية الصحية الإجبارية ونظام المعاشات الخاصين بالعمال غير المأجورين، بالإضافة إلى 40 مرسوما وقرارين وزاريين، تتعلق جميعها بتطبيق هذه القوانين إلى جانب القانون الخاص بالتأمين الإجباري عن المرض رقم 27.22 المعدل للقانون رقم 65.00 و3 مراسيم و4 قرارات وزارية تتعلق بتطبيق هذا القانون والاتفاقيات ذات الصلة، والقانون رقم 60.22 المتعلق بالتأمين الإجباري عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور.

إضافة إلى نصوص أخرى مغيرة ومتممة للقانون رقم 98.15 ومراسم تطبيقية فيما يخص القيمين الدينيين ومشاريع النصوص التطبيقية للقانون رقم 60.22 السالف الذكر والتي توجد قيد الإعداد.

واستكمالا للتأطير القانوني لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، تمت المصادقة على 28 مرسوما تطبيقيا، تتعلق بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وقد تمت تعبئة وتفعيل مجموعة من الوسائل اللازمة بتنسيق مع كافة الشركاء، من أجل تسجيل المنخرطين وتحصيل اشتراكاتهم وتمكينهم من تحمل أو استرجاع مصاريف الاستشفاء، إذ بلغت نسبة المسجلين إلى حدود الأسبوع الأخير من شهريناير 2024، 11.3 مليون منخرط من الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك المستفيدين من

حسب الحاجة، وذلك انسجاما مع القانون الإطار.

كما أعدت الوزارة أيضا مشروع القانون المتعلق بالتعليم المدرسي، الذي سيمكن من مأسسة المدارس الجماعية وتعريفها لأول مرة كمؤسسة للتعليم العمومي في المناطق القروية، وسيتم تدبير هذه المدارس بشكل مبتكر، يركز على الانخراط الفعال للجماعات الترابية والمجتمع المدني وباقي المتدخلين الذين سيساهمون في تجويد واستدامة الخدمات المندمجة بها.

وفي الختام، اسمحو لي أن أجدد التنويه بالعمل المتميز الذي ينجزه المجلس الأعلى للحسابات وبالذور الكبير للمؤسسة التشريعية الموقرة في مجال المساءلة والتقييم، مما يدعم ركائز الحكامة الجيدة، ويعزز عوامل النجاح في تنزيل الإصلاح التربوي.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة للسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

السيد خالد آيت طالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

رجال الإعلام،

أهبا بحضور الكرام،

في إطار مناقشة ما تضمنه التقرير السنوي الأخير للمجلس الأعلى للحسابات عن الفترة 2022-2023 من ملاحظات وتوصيات رصينة، والتي همت فيما يخص قطاع الصحة والحماية الاجتماعية منظومة الحماية الاجتماعية.

واستحضارا للرهانات الكبرى التي تشتغل عليها الوزارة مع باقي الفاعلين والشركاء لإنضاج كافة شروط تنزيل الإصلاح الهيكلي للمنظومة الصحية الوطنية وتوسيع مجال الحماية الاجتماعية، وفقا للتوجهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والمترجمة من خلال بنود القانون الإطار 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، والمدرجة كذلك كمحاور رئيسية في برنامج العمل الحكومي، فقد اعتبرنا في الوزارة أن صدور تقرير المجلس في هذه الفترة يعد فرصة سانحة لتدعيم أسس ومرتكزات التنزيل السليم لورش تعميم الحماية الاجتماعية، باعتباره ورشا ملكيا بامتياز وثورة اجتماعية حقيقية يقودها جلالته الملك محمد السادس، نصره الله، بهدف تقليص الفقر ومحاربة كل أشكال الهشاشة ودعم القدرة الشرائحية للأسر وتعميم التأمين الصحي الإجباري عن جميع المواطنين والمواطنات وتعميم

العدد ديال الملاحظات 2022-2023 اللي هي مهمة وأساسية والأجوبة ديالنا هي بطبيعة الحال فيها جزء من الأمور اللي بدينا كنتعاملو معها وأمر أخرى اللي هي قيد التنفيذ.

أولا، كانت واحد الملاحظة بصفة عامة على ضرورة أنه تكون هنالك واحد الاستراتيجية متعددة الأبعاد في المقاربة المعتمدة في التنفيذ والتتبع والتقييم وضبط الإحصائيات فيما يخص الموضوع ديال تشغيل الشباب.

اللي بغيت نقول لكم هو أنه الإحصائيات الأخيرة اللي كاينة - وراه قلناها في هاذ المجلس هذا مؤخرا - 74% ديال مناصب الشغل المحدثه برسم سنة 2022، يعني حتى لآخر ديال 2022، 74% هي اللي شباب عندهم أقل من 34 سنة، وهاذ الشي تنهضر بطبيعة الحال على القطاع المهيكل، ولكن ملي تندزو للقطاع غير المهيكل تنلقاو على أنه كاينة أرقام، للأسف، لا تساعد على تشغيل الشباب، وهاذ الشي هو اللي جعل أنه ضروري تكون التقائية ديال السياسات العمومية، لأنه ملي تنشوفو العدد ديال (NEET) 2 ديال الناس اللي ما كاينينش في وضعية تشغيل أو وضعية شغل أو وضعية تكوين أو وضعية.. تنلقاو تقريبا على أنه العدد راه تقريبا 1.5 مليون، وهاذ 1.5 مليون محتاجين واحد السياسة إرادية.

فاحنا عندنا واحد العدد محاور:

- المحور الأول: هو الشروع في سياسة وطنية للتشغيل، درنا واحد العمل كبير لمدة سنة تقريبا، غادي نعطيو الخلاصة ديالو قريبا على مستوى السيد رئيس الحكومة، اللي هو الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في أفق سنة 2035، يعني هاذ 3 ديال المرتكزات أساسية:

- أولا، تسريع خلق مناصب الشغل وحماية مناصب الشغل القائمة، والمجهود اللي دارتو الحكومة خصوصا في هاذ السنتين كان من أجل الحفاظ على مناصب الشغل القائمة، لأن شقنا نتيجة الإشكاليات الاجتماعية اللي كاينة راه كان واحد العدد كبير ديال النزاعات الاجتماعية اللي تقدر تؤدي إلى فقدان مناصب الشغل والعمل اللي كان في هذا الاتجاه؛

- ثانيا، ضمان ولوج أفضل إلى مناصب الشغل (le ciblage)، خصوصا بالنسبة للنساء وبالنسبة للشباب، وهنا كاين تحسين الوساطة، وفي هاذ الإطار راه قمنا بإعادة هيكلة شاملة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وأصبحت فيها 6 مديريات في بلاصة 3 وعندنا أهداف جديدة، 800 ألف ديال المستفيدين من مختلف البرامج ديال الوكالة برسم واحد العقد برنامج اللي دارتو الوزارة مع هاذ الوكالة والإمكانيات المادية اللي تعطت لها؛

- تحسين جودة مناصب الشغل القائمة والجديدة، وهذي مسألة أساسية ومرتبطة بالحوار الاجتماعي ومرتبطة بالإصلاحات الهيكلية اللي تنتكلمو عليها، وأهمها لأن ملي تنشوفو الإحصائيات ديال الحد الأدنى للأجور، مثلا تنلقاو على أنه كاين عدد لا يستهان به من المقاولات

(AMO) تضامن، منهم 3.9 من أرباب الأسر و7.4 من ذوي الحقوق، 3.8 مليون منخرط من الأشخاص غير الأجراء، منهم 1.8 مليون منخرط رئيسي و1.9 من ذوي الحقوق، تشكل منها 4 فئات أكثر من 87% من المنخرطين، تشمل الفلاحين، المقاولين الذاتيين، الحرفيين والأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة: 6.2 مليون منخرط في إطار نظام (AMO) الشامل.

وقد بلغت نسبة استخلاص الاشتراكات إلى غاية التاريخ المشار إليه أنفا 29% أي 1.6 مليون درهم من حصة الاستخلاص الاشتراكات المقدرة بـ 4.9 مليون درهم.

وبسبب عدم انتظام فئات مهمة من الخاضعين لهذا النظام في أداء واجبات اشتراكهم وتراكم الديون والزيادات ومصارييف المتابعات والغرامات عليهم، وتجنبنا لاختلال التوازن المالي للنظام برمته، تم إصدار القانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء كل تلك الديون المستحقة لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الاجباري الأساسي عن المرض الواجبة على فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

ولتوسيع قاعدة المنخرطين الجدد ينتظر إخراج النصوص الخاصة بفئات أخرى كذلك.

وتوالت جهود مباشرة الإصلاح العميق للمنظومة الصحية بإخراج ترسانة مكونة من 10 نصوص قانونية مؤطرة ومهيكلية للمنظومة الصحية الوطنية، في انتظار تنزيلها الفعلي من خلال عرض مراسيمها التطبيقية خلال النصف الأول من هذه السنة.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نعطي الكلمة للسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد يونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، تحية خاصة للمجهود ديال الحضور هاذ الصباح كله لكل هاذ القطاعات.

بالنسبة للتقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، فعلا كاين واحد

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

شكرا على مساهمتكم.

وأعطي الكلمة للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

تفضلني السيدة الوزيرة.

السيدة غبته مزور، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بمناسبة مناقشة العرض الذي ألقته السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية سنة 2022-2023 أمام مجلسي البرلمان بتاريخ 30 يناير 2024، يشرفني في البداية أن أنوه بالعمل الجاد قام به المجلس حول عمل المحاكم المالية وكذا بالتوصيات النيرة بشأن تنفيذ مختلف الإصلاحات والبرامج والمشاريع الهيكلية التي انخرطت فيها بلادنا، ولاسيما ما يتعلق بورش اللاتمرکز الإداري، الذي يعتبر رافعة أساسية لورش الجهوية المتقدمة.

وتفاعلا مع ما جاء في تقرير المجلس الأعلى للحسابات على مستوى المحور الخاص بتفعيل الجهوية المتقدمة، الإطار المؤسسي، الآليات والموارد والاختصاصات، ولاسيما الملاحظات المتعلقة باستكمال المنظومة القانونية لورش اللاتمرکز الإداري، يشرفني أن أعرض بعض المستجدات المتعلقة بتنزيل هذا الورش الاستراتيجي، فكما تعلمون فإن تنزيل ورش اللاتمرکز الإداري يعتمد على خارطة طريق تحدد رؤية شمولية واضحة لتنزيل متدرج لهذا الورش الهام والتي تركز على 5 محاور أساسية تهم المجالات التالية:

- أولا: مراجعة النصوص التنظيمية للقطاعات الوزارية، وذلك بغاية تنفيذ مضامين التصاميم المديرية للاتمرکز الإداري، التي تنص على نقل الاختصاصات التقريرية لفائدة المصالح اللامركزة. وفي هذا الإطار عملت اللجنة المعنية بتنظيم الهياكل الإدارية على دراسة وإصدار العديد من النصوص التنظيمية بالجريدة الرسمية، ويتعلق الأمر بـ 8 وزارات: الداخلية، التجهيز والماء، النقل واللوجستيك، الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، الشباب، الصحة، الاقتصاد والمالية، إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

كما تقوم اللجنة حاليا بمواكبة باقي القطاعات الوزارية لإعادة ملاءمة هياكلها المركزية واللامركزة وفق المقتضيات الجديدة لتنزيل ورش اللاتمرکز الإداري؛

المصرحة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتي العدد ديالها تيفوق 300.000 مقالة، كتسمى المقاولات النشيطة، ولكن راه مازال عندنا مجهودات خصها تدار مثلا في بعض الإشكاليات، بحال هادي ديال الحد الأدنى للأجور وعندنا العمل على مستويين:

أولا، المستوى ديال التفهيشيات، وراه درنا واحد البرامج موضوعاتية ديال التفهيش، واعطات النتائج ديالها، ولكن تبقى غير كافية في غياب وسائل قانونية ردعية على مستوى مدونة الشغل، وهذا هو الموضوع الذي سوف نباشره مباشرة بعد الانتهاء من القانون اللي تياطر شروط ممارسة الحق الدستوري ديال الإضراب، اللي كيف ما تتعرفو قريبا إن شاء الله في هاذ الجولة هذي غادي يكون موضوع إن شاء الله اللي غادي ننتهيو منه مع الشركاء ديالنا الاجتماعيين والكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب.

بالنسبة للوساطة في المقاولات راني تكلمت عليها، كايين عندنا عدد ديال البرامج في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، الهدف كان عندنا هو نهتمو بالشقين ديال التشغيل، التشغيل اللي تيكوون عند المقاولات في القطاع المهيكلي، والأرقام الحمد لله اللي عندنا ديال السنة الماضية أنه ارتفع من 175.000 منصب شغل إلى 621.000 منصب شغل مصرح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من خلال هاذوتنكلم لكم على (les statistiques) ديال (le Haut-Commissariat au Plan)، هذا تيعني أنه كايين واحد العمل اللي تدار ولكن تيبقى على أنه كايين برامج أخرى حتى هي احنا كنعسوها من قبيل برنامج التكوين التعاقدية وبرنامج "تأهيل"، "إدماج" وما إلى ذلك.

تبقى برنامج "أنا مقاول" حتى هو برنامج مهم اللي بدي تيعطي نتائج ديالو 100.000 مقاول ومقاول تنتكلمو على المقاولات الشعبية، يعني ناس اللي عاديين، مقاولين صغار اللي كايينين اللي جزء منهم في القطاع غير المهيكلي اللي لأول مرة تنخلصوكم الفواتير ديال الكراء.

وباش نبيي الكلمة ديالي - وتنستسمح السيد الرئيس، إلى أطلت - كايين القضية ديال البرنامج ديال "أوراش" اللي كذلك استطاع أنه في النسخة الثانية ديالويدير واحد القفزة نوعية بالإضافة لـ 200.000 منصب شغل لبرنامج ديال أوراش خلق في هاذ السنتين كايين 50.000 منصب شغل في وسط المقاولات، وللتذكير اجمعنا 130 مقالة، وقعنا معها، وفي شهرين فقط من ذوك 50.000 منصب شغل طويل الأمد بجميع الحقوق بـ (SMIG3) إلى آخره، راه حققنا تقريبا النصف اللي هي 25.000، وكايين واحد الرغبة جامحة للمقاولات باش تواقبنا في هاذ الاتجاه.

لن أطيل عليكم والجواب مكتوب راه سوف يسلم إلى إدارة المجلس. وشكرا السيد الرئيس.

السامية الخاصة بهذا الورش الاستراتيجي، فإن الحكومة منكبة على تتبع تنزيل هذا الورش بكامل الوعي والمسؤولية، آخذة بعين الاعتبار التوصيات الصادرة عن المجلس لتنفيذ الإجراءات المبرمجة في خارطة الطريق لتنفيذ الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، وذلك من خلال استصدار النصوص المواكبة لتنزيل هذا الورش ودعم عملية التنسيق بين كافة القطاعات الوزارية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

استمعنا اليوم إلى 9 قطاعات وزارية، التي تفاعلت مع التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات في المحاور التي اختارها مجلسنا الموقر، شاكرين السيدات والسادة الوزراء على تفاعلهم، وشاكرا أيضا للسيدات والسادة المستشارين على حضورهم وعلى تفاعلهم.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

I- تنمة مداخلة المستشار السيد عبد الكريم شهيد باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

.. وفي الوقت ذاته، أثير معكم اليوم موضوع لطالما أثارنا في محطات سابقة، وهو إمكانية فتح باب الاستشارة أمام الأمرين بالصرف.

وفي الأخير، أجدد شكري للسيدة الرئيسة الأولى، ولكل السادة الرؤساء والقضاة بالمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات على مضامين هذا التقرير الدقيق والمفصل.

II- تنمة مداخلة المستشار السيد المصطفى الدحماني باسم مجموعة العدالة الاجتماعية:

فعلى مستوى تتبع تنفيذ أورش الإصلاحات الكبرى، فنسجل بداية أن البرلمان ساهم بشكل فعال في وضع القوانين الإطار للإصلاحات الكبرى التي تروم تحديث الدولة خلال العشرية الحالية، كما يتفاعل بشكل سريع مع مختلف الإصلاحات التشريعية التي تقدمها الحكومة لإصدار القوانين أو مراسيم القوانين اللازمة لتنفيذ هذه الإصلاحات الكبرى، كما نشط أدوات المراقبة السياسية للحكومة والتي نهت مرارا إلى الصعوبات التي تعترض تنزيل فعال لهذه الأورش الإصلاحية الكبرى.

ففيما يخص مشروع الحماية الاجتماعية الذي واكبه البرلمان بإصدار النصوص التشريعية اللازمة وتخصيص أشكال مختلفة للرقابة أثبتت خلالها الإشكاليات الأساسية التي تعترض النجاح الكامل

- ثانيا: مراجعة قواعد تنظيم إدارات الدولية وتحديد اختصاصاتها، من خلال مشروع مرسوم يمثل الإطار العام لتنظيم القطاعات الوزارية، ويحدد البنيات الأساسية على المستويين المركزي واللامركز، وقد تم إعداد مشروع هذا المرسوم والموافقة عليه من طرف اللجنة الوزارية خلال اجتماعها بتاريخ 19 يونيو 2023؛

- ثالثا: فيما يتعلق بمنظومة التفويض، فقد صدر بشأنها المرسوم رقم 2.22.81 بتاريخ 17 أبريل 2023، يتعلق بتفويض السلطة والإمضاء والذي سيمكن من تأطير وتوسيع عملية التفويض لتشمل تفويض السلطة لفائدة رؤساء المصالح اللامركزية؛

- رابعا: فيما يتعلق بإحداث التمثيليات الإدارية المشتركة، والتي تعتبر أولوية بالنسبة لتنظيم المصالح اللامركزية على المستوى الجهوي، بغاية ترشيد وتعاضد استعمال الموارد البشرية والمالية واللوجيستية، فقد وافقت اللجنة الوزارية المذكورة على تجميع التمثيليات الإدارية المشتركة والقطاعية على المستويين الجهوي والإقليمي في أقطاب تعمل في شكل مصالح إدارية مندمجة كما يلي:

- قطب الإنتاج الصناعي والاستخراجي والخدمات والإدمج الاقتصادي، والذي يتضمن قطاعات الصناعة والتجارة والانتقال الطاقى والتنمية المستدامة والإدمج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات والتكوين المهني؛

- قطب التجهيز والبنيات التحتية، ويتضمن قطاعي التجهيز والماء والنقل واللوجيستيك؛

- قطب السياحة والشباب والثقافة، ويتضمن قطاعات السياحة والشباب والثقافة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاتصال؛

- بالإضافة إلى قطبين قطاعيين: قطب المالية الذي يتضمن شبكة المديرية الترابية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية والمديرية الجهوية الخاصة بقطاع الصيد البحري.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة التقنية المكلفة بتتبع تنزيل مضامين ميثاق اللاتمركز الإداري منكبة حاليا على إعداد مشاريع المراسيم المتعلقة بالمديرية الجهوية المعنية، بعد إنهاء دراستها بالتنسيق وإشراك كافة القطاعات المعنية؛

خامسا: فيما يخص منظومة القرارات الإدارية اللازمة لإنجاز مشاريع الاستثمار، التي أوصت اللجنة الوزارية بنقلها في مرحلة للمصالح اللامركزية، يتم حاليا التنسيق مع الإدارات المعنية من أجل تسريع وثيرة نقل هذه الاختصاصات في أقرب الأجل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نظرا لمكانة ورش اللاتمركز الإداري، وتنفيذا للتعليمات الملكية

نقلة نوعية في مجال النهوض بالاستثمار".

كما نستحضر رهان جلالة الملك على الاستثمار المنتج كرافعة أساسية لإنعاش

الاقتصاد الوطني، وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة؛ لأنها توفر فرص الشغل للشباب، وموارد التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنموية.

وهو ما يفرض تبني اختيارات واضحة لمعالجة عوائق الاستثمار المنتج وزيادة جاذبية المناخ الاقتصادي الوطني لجلب الاستثمارات الخارجية وتحفيز الاستثمارات الداخلية بمختلف مستوياتها، بما يؤسس لاستثمار مرتكز أساسا على اختيارات واضحة فيما يتعلق بسيادة قيم الديمقراطية والمساواة ودولة الحرية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي والسياسي والقطع مع جميع أشكال اقتصاد الربيع والاحتكار.

كما يفرض علينا توجيه سياسة الدولة في مجال الاستثمار لمعالجة العوائق الأساسية للاستثمار في بلادنا، ويمكن التوقف هنا عند العوائق التالية:

- العوائق القانونية المرتبطة باستمرار العديد من القيود القانونية التي تعود لسنوات اعتمدت فيها بلادنا على سياسات حمائية وتدخلية، وخاصة في مجالات المحروقات والنقل والتعدين والصيد البحري ... وهي قطاعات مازالت تعتمد أنظمة ريعية من قبيل المأذونيات وغيرها...

- العوائق الضريبية المرتبطة بنظام ضريبي لا يراعي خصوصيات الجهات الترابية ولا يلائم خصوصيات القطاعات الاقتصادية ولا يحفز على الاستثمار في الجهات الصعبة؛

- العوائق المؤسسية المرتبطة بتعدد المتدخلين وثقل المساطر الإدارية وضعف مستوى الرقمنة؛

- العوائق الاجتماعية المرتبطة بكفاءة الموارد البشرية وكلفتها وانتاجيتها والحاجة إلى تعزيز تكوين الموارد البشرية والتكوين المستمر؛

- العوائق الثقافية وهي من أخطر المعوقات التي تؤثر على حافزية المغاربة للاستثمار ونظرتهم للمستثمرين، فتصحيح هذه الرؤية يحتاج إلى مشروع تربوي تلعب فيه المدرسة والإعلام دورا مركزيا لتعزيز قدرة المغاربة على المبادرة الاستثمارية وتعزيز صورة المستثمر لدى جمهور المغاربة.

إن قانون الإطار للاستثمار من شأنه أن يشكل إطارا لمعالجة هذه العوائق، ولكن السعي إلى جعله إطارا لتوزيع الدعم العمومي قد يؤدي فقط إلى تكريس ثقافة الربيع والعلاقات غير الواضحة بين الإدارة والمستثمرين.

كما أن إعادة النظر في حقبة الاستثمار العمومي في ضوء إحداث مؤسسات استراتيجية جديدة من قبيل صندوق محمد السادس

لهذا المشروع الاستراتيجي، وخاصة إشكالية الديمومة وضمان التمويل التي يتعين الإبداع في سبل تعبئة الموارد وتقليص كلفة تسيير الأنظمة المتعددة، ومشكلة إدماج كل الفئات غير المشمولة بالحماية الاجتماعية والتسريع بتفعيل المنظومة المعلوماتية للسجل الوطني الموحد، كما نبه البرلمان مرارا للخصائص في البنيات الصحية العمومية وضرورة تعزيز العرض العمومي وضمان جاذبيته، فمن الملاحظات المقلقة أن ثمار اتساع الحماية الاجتماعية تتجه بالخصوص إلى مؤسسات القطاع الخاص التي شهدت اتساعا كبيرا، في حين مازال تعويضات الملفات الاستشفائية في القطاع العمومي ضعيفة، وهو ما يهدد الديمومة المالية للمؤسسات الصحية للقطاع العمومي.

كما نسجل استمرار التشتت القطاعي للحماية الاجتماعية بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة التي تشرف على مؤسسات الرعاية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والمالية التي تشرف على أنظمة التعاضد... وهو ما يقتضي البحث عن نموذج حكامه يضمن التقتائية تدخلات هذه الأطراف.

وفيما يخص منظومة الاستثمار، فقد ساهم البرلمان في إخراج النصوص اللازمة للإطار التشريعي لإصلاح وضعية الاستثمار ببلادنا، سواء فيما يتعلق بالقانون الإطار ميثاق الاستثمار أو قوانين تبسيط المساطر أو قوانين المراكز الجهوية للاستثمار، بالإضافة طبعا لقوانين الإصلاح الجبائي وقوانين إصلاح منظومة المؤسسات والمقاولات العمومية.

ومع ذلك لا بد أن نسجل استمرار العديد من الإشكالات المرتبطة بالنصوص التطبيقية، وخاصة معايير تحديد الأقاليم والمناطق ذات الأولوية وتأخر الدولة في تنفيذ العديد من البنيات التحتية اللازمة للاستثمار وتغطية الأقاليم بالمناطق الصناعية واللوجيستكية وحل إشكالية العقار الموجه للاستثمار، كما نرصد استمرار الإشكالية الجوهرية المرتبطة بالتناسب بين مجهود الاستثمار وعائده في مناصب الشغل، ولعل أفصح مثال على هذا الإشكال هو حصيلة الاجتماعيين الأولين للجنة الوطنية للاستثمارات، حيث تمت المصادقة على 40 مشروعا بقيمة استثمارية 107.5 مليار درهم، ولكن عائدها في سوق الشغل لن يتجاوز 42 ألف منصب مباشر وغير مباشر، وهو ما يعني أن استثمارا بمبلغ 2.6 مليون درهم يحدث منصب شغل واحد فقط. وهو ما يفرض مراجعة معايير المصادقة على الاستثمارات الكبرى للتشجيع على الاستثمارات المحدثة لمناصب الشغل، فالتوازن بين المردودية الاقتصادية والمردودية الاجتماعية والمردودية البيئية مهم جدا للسياسة التنموية ببلادنا.

وندعو في هذا الإطار إلى استحضار التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بهذا الموضوع، منها ما جاء في الخطاب الذي وجهه جلالة الملك نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، حيث دعا جلالاته إلى "تحقيق

الصالح للشرب والمياه الموجهة للسقي، فإن الأمر يقتضي إعمال أقصى درجات الترشيح والحكمة في تدير الموارد المائية المتوفرة، وتعتبر السدود من المنشآت المائية الرئيسية التي يفترض أن تحقق ذلك، غير أنه للأسف الشديد وقف التقرير على العديد من الملاحظات السلبية المتعلقة بتمين السدود، من ضمنها كون 94% من السدود الصغيرة لم يتم استثمارها بالشكل المطلوب وأصبحت منشآت مهجورة، وعدم وضع مجموعة من البرامج المرتبطة بتمين السدود ولاسيما برنامج إعادة تأهيل قنوات نقل المياه انطلاقاً من السدود وضعف التجهيز الداخلي للقطع الفلاحية بمعدات الري الموضعي، بالإضافة إلى زيادة تكلفة مشاريع السدود مقارنة بالتوقعات، وتأخر إنجاز مشاريع تمين هذه المنشآت.

ولا شك أن الإشكالات المسجلة ستساهم في شدة تداعيات تأخر التساقطات المطرية على الاقتصاد الوطني وعلى التزود الدائم والمنتظم بالماء الصالح للشرب والمياه المخصصة للسقي.

أما فيما يخص تدبير استغلال مقالع الرمال وعلى الرغم من كونه من الأنشطة الاقتصادية المربحة للمستغلين، إلا أن عائدها على الاقتصاد الوطني يظل ضعيفا مقارنة بالإمكانات المتوفرة.

ومن أهم أسباب ذلك، ضعف مستوى ضبط معطيات القطاع ومحدودية الرؤية الاستراتيجية وتعدد مساطر فتح المقالع وضعف آليات تتبع أنشطة المقالع وخاصة الكميات المستخرجة والتتبع البيئي للمقالع ومحدودية منظومة المراقبة، وهي من مؤشرات ضعف حكمة تدبير هذا القطاع، وهو ما يقتضي العمل على إصلاح الإطار القانوني لهذا النشاط.

ونختتم كلمتنا بإعادة التأكيد على ضرورة الانخراط الجماعي في محاصرة جميع شبهات الفساد، سواء في اتجاه المنتخبين أو الإداريين، وضرورة التسريع بتعزيز الحصانة التشريعية للمال العام ومحاربة الإثراء غير المشروع وتحسين منظومة مراقبة التصريح بالممتلكات وتنسيق الجهود بين أجهزة مراقبة المال العام، سواء القضائية أو المحاكم المالية أو الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، أو المفتشيات العامة للإدارات العمومية، وتمكين كل هذه الأجهزة من الشروط المادية والتنظيمية الكافية للقيام بمهامها دون تجاهل دور المجتمع المدني والصحافة المهنية الاحترافية في تحقيق غايات النزاهة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

للاستثمار والوكالة الوطنية لتدبير مساهمات الدولة، من شأنه ترشيد الاستثمار العمومي وارتكازه على النجاعة الاقتصادية والاجتماعية، وتوظيفه كقاطرة للاستثمار الخاص في قطاعات ناشئة.

فيما يخص إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، فرغم مصادقة البرلمان على القانون الإطار وإصداره في الجريدة الرسمية، لازلت الخطوات التنفيذية لإعادة هيكلة محفظة الدولة جد محتشمة، كما أن التوجه نحو تجميع المؤسسات المشابهة والمتكاملة لم يشهد أية خطوات معتبرة، بل استمرت الحكومة في تقديم مشاريع قوانين إحداث مؤسسات جديدة، حيث تم إحداث العديد من المؤسسات العمومية الجديدة، ولعل مجال مؤسسات الأعمال الاجتماعية يعكس توجه الحكومة نحو تناسل وتكاثر المؤسسات العمومية المشتغلة على الأعمال الاجتماعية للموظفين، لدرجة أن بعض الوزارات تتوفر على عدة مؤسسات للأعمال الاجتماعية في الوقت الذي يمكن فيه تجميع هذه المؤسسات لتحقيق خدمات أفضل على وجه المساواة بين الموظفين العموميين وتقليل كلفة التسيير الخاصة.

كما يشهد مجال التعليم العالي تكاثرا غير مبرر لمؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات والتي تستنزف إمكانات مهمة للتسيير ولا تسهم في تحسين مؤشرات البحث العلمي الخاصة بالمؤسسات الجامعية الوطنية، فإجراءات بسيطة لنقل هذه المؤسسات إلى الجامعات ستسهم في زيادة الإنتاج العلمي المصنف لهذه الجامعات وتسهم في تقليص كلفة التسيير وتحسين جودة التأطير بالجامعة المغربية.

فعلى مستوى التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، يتعين العمل على مراجعة السياسة العقابية للمجلس لضمان الفعالية والنجاعة والتوازن بين المخالفات والجزاءات، وعدم ائقال المحاكم المالية بملفات تأخذ سنوات من أجل مبالغ هزيلة.

وعلى مستوى التدقيق والبت في الحسابات، ندعو الحكومة إلى ملاءمة الإطار القانوني لهذا التدقيق مع التحولات الجديدة في مجال التدبير العمومي وضمان فعاليته.

على مستوى تقييم ومراقبة تسيير البرامج والمشاريع الكبرى:

وفيما يخص تمين السدود وبالنظر إلى الأزمة المائية الحالية التي تعيشها بلادنا على إثر قلة التساقطات والتي أدت إلى نقص حاد في المخزون المائي، مما يندرج بتأثير التزود العادي والمنتظم سواء بالماء

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان وافا، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 30 يناير 2024 إلى تاريخه، بمجموعة من الأسئلة والأجوبة موزعة كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 44 سؤالاً؛

- الأسئلة الكتابية: 261 سؤالاً؛

- الأجوبة الكتابية: 40 جواباً.

وبناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بثلاثة طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 6 فبراير 2024، كالتالي:

1- تقدم به نورالدين سليك، رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل حول "الحييف الذي تعاني منه فئة المتصرفات والمتصرفين المشتركين بين مختلف الوزارات"، وقد عبرت الحكومة عن عدم استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب؛

2- الطلب الثاني الذي تقدمت به السيدة مينة حمداني عضوة فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول "المناخ الاجتماعي داخل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل"؛

3- والطلب الثالث الذي تقدمت به السيدة لبنى علوي حول "التدابير الاستعجالية للحكومة لإنصاف المتصرفين والتقنيين وهيئة تفتيش الشغل"، فقد عبرت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع هذين الطلبين.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشر بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تخصص لاختتام الدورة الأولى للسنة التشريعية 2023-2024.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن، نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآتية الموجهة لقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة حول "تأمين الزمن المدرسي"، وهي أسئلة تجمع بينها وحدة الموضوع.

في البداية أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضلوا السي كمال صبري.

محضر الجلسة رقم 153

التاريخ: الثلاثاء 26 رجب 1445 هـ (06 فبراير 2024 م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وأربع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أدعو المجلس الموقر لتلاوة الفاتحة على روح الفقيد محمد بن سعيد آيت إيدر، الشخصية الوطنية البارزة وأحد أبرز وجوه المقاومة ضد الاستعمار، الذي وافته المنية صباح اليوم بالمستشفى العسكري بالرباط، راجيين من العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته وأن يلهم ذويه الصبر والسلوان.

وإنا لله وإنا إليه راجعون.

إذن الفاتحة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. آمين.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين مولاي عبد الرحمان وافا، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضلوا السيد الأمين.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني أخواتي المستشارين،

السيد الوزير،

حول التدابير المتخذة لتأمين الزمن المدرسي بعد التوقفات التي شهدتها القطاع بداية الموسم الدراسي الحالي نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد الرئيس لبسط السؤال.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل تأمين الزمن المدرسي.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيدة المستشارة لبسط السؤال.

المستشارة السيدة سلمية زيداني:

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا.

المستشار السيد لحسن الحسنواوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي ستخذونها من أجل تأمين الزمن المدرسي، بعد التوقفات التي شهدتها القطاع بداية الموسم الدراسي الحالي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس والأخير في السلسلة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار، السي الكيحل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

معلوم على أن هذه السنة الدراسية كانت سنة استثنائية بكل المقاييس، انطلاقا من التوقف الذي اعتبر من أطول الإضرابات التي عرفتها المنظومة التربوية.

ثاني شيء التجاوب الإيجابي الذي كان متميزا هذه السنة للحكومة مع الفاعلين النقابيين ومع رجال التعليم، وبالتالي المنظومة بكل مكوناتها، سواء الإدارية والتدبيرية، سواء رجال التعليم، كان واحد النقاش أسامي وجوهري وصل إلى نتائج إيجابية ومرضية.

بقات لنا الحلقة الأساسية هي التلميذ، تنتساءلو واش بعد هاذ النتائج الإيجابية ما كيناش هبة وطنية اليوم أو شي ميثاق أخلاقي لتدارك ما فات من الزمن الدراسي؟ لأنه الإشكالية لا ترتبط بنا كمنظومة وطنية، بل هي منظومة دولية، ولبيداتنا مقبلين بعد التخرج على مباريات دولية، امتحانات إرشادية، تمايز بين القطاع العام والقطاع الخاص، فأعتقد لابد من هاذ الاتفاق الاجتماعي ما يوازيه واحد ميثاق أخلاقي بين كل المكونات، لأنه كلشي وطني وكلشي ما غيبغيش أن المنظومة ديالنا تتأثرو وليداتنا يتأثرو فهاذ السنة الدراسية.

كذلك، تنبغيو نتساءلو، السيد الوزير، على برنامج "أوراش" والنجاعة ديالو فيما يتعلق بالدعم الدراسي، باعتبار أنه تدارت واحد المبادرة حكومية، خصها واحد المصاحبة، خصها متابعة، بغينا نعرفو فين وصل هاذ الجهد؟

لهذا أعتقد أنه من الضروري أنه الجميع اليوم فيما تبقى أنه ذاك الأسبوع الذي تضاف، أظن غير كافي، خصنا إجراءات احترازية، إجراءات مصاحبة باش هاذ الاتفاق، وهاذ السنة غاد تكون استثنائية، كان فيها إضراب طويل، كانت فيها نتائج إيجابية، وكان كذلك التلاميذ استطاعو رغم هذنا.. وهذا هو التميز هو الاستثناء المغربي الذي بغيناه نشوفوه الآن، ماشي غير في المطالب الاجتماعية، كذلك في المطالب التربوية والبيداغوجية التي تهتم هاذ التلاميذ يوصلو بأمان، وأنه هاذ السنة ما يشعروش بواحد النقص، وما يآثرش في المسار ديالهم الدراسي، سواء الذي عندو سنوات إرشادية، سواء الذي في المستويات التي هي غير إرشادية، بغينا أنه نشوفو بنفس الحماس ديال جميع المكونات بنفس

- ثالثاً، ضمان تحكم المتعلمات والمتعلمين بالأقسام غير الإسهادية من التعلّيمات الأساس المستهدفة بكل مستوى دراسي، وستقوم كل مؤسسة تعليمية بإعداد خطة محلية تمكن من التوظيف الأمثل للزمن البيداغوجي المتاح والاستثمار الأنجع لجهود الموارد البشرية المنخرطة في إنجاح هاذ الخطة.

فيما يخص المحور الثاني، يقوم البرنامج الوطني للدعم التربوي على وضع وتنفيذ برامج محلية للدعم التربوي، تستند إلى التدابير التالية:

- أولاً: إعطاء الأولوية للمواد الإسهادية والتعلّيمات الأساس في المستويات غير الإسهادية؛

- ثانياً: تخصيص الأعمال التربوية بالمؤسسات التعليمية التي ينجحها طالبات وطلبة الإجازة في التربية بشكل كلي للدعم التربوي، تحت إشراف أستاذ المادة وبتأطير من مفتش تربوي؛

- ثالثاً: إعطاء الأولوية بالنسبة لحصص الدعم التربوي للأستاذات والأساتذة المزاولين بالمؤسسة، مع الاستعانة بأطروكفاءات إضافية في حالة الخصاص، وذلك بتنسيق وثيق مع جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ وجمعيات المجتمع المدني؛

- رابعاً: فتح المجال للأساتذة لإنجاز حصص الدعم التربوي لفائدة التلميذات والتلاميذ في صيغة ساعات إضافية، مقابل تعويض، سواء خلال الأسبوع أو في فترات عطلة منتصف السنة الدراسية والعطل البيئية، مع حذف سقف ساعتين أسبوعية لكل أستاذ فيما يخص الساعات الإضافية؛

- خامساً: تشكيل لجان يقظة جهوية وإقليمية مكونة من المفتشين والمنسقين الجهويين المتخصصين للمواد والوحدات الدراسية ومفتشي المناطق التربوية، يعهد إليها بالمواكلة والتتبع التربوي على المستويات الجهوية والإقليمية والمحلية.

وللإشارة، فعلى المستوى الميداني، انطلقت خلال العطلة البيئية الثانية الممتدة من 4 إلى 10 دجنبر 2023 أول عملية للدعم التربوي بالمؤسسات التعليمية العمومية بالأسلاك الثلاث، تلتها عملية دعم تربوي أخرى خلال عطلة منتصف السنة الدراسية الممتدة من 22 إلى 27 يناير، والتي استهدفت مليوني تلميذ، أي بنسبة 31% من إجمالي عدد التلميذات والتلاميذ المتدربين.

وقد همت هذه العملية أكثر من 7000 مؤسسة تعليمية، أي بنسبة تقريبا ديال 60% من إجمالي عدد المؤسسات التعليمية بالأسلاك التعليمية الثلاث، وعرفت هذه العملية انخراط جدي وانخراط لأساتذة التعليم العمومي، حيث بلغ عددهم أكثر من 37.000، إضافة إلى 277 أستاذ متقاعد.

وفي باب مساهمة النسيج الجمعوي في تنزيل البرنامج الوطني للدعم التربوي، انخرطت جمعيات مشاركة في البرنامج بأكثر من 10.100 إطار.

الحماس وبنفس القوة أنه واحد التضحية وواحد النضال وواحد الوطنية من أجل هاذ الوليدات ومن أجل هاذ التلاميذ.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على مختلف هذه الأسئلة دفعة واحدة.

تفضلوا السيد الوزير للمنصة.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعد سلسلة التوقفات التي عرفها هاذ الموسم الدراسي الحالي، والتي وصلت إلى 35 يوما، واخا هي موزعة على ثلاثة أشهر راه كايين 35 يوم التي كان فيها راه كايين إضرابات التي همت تقريبا 50% ديال التلاميذ، غير باش نعطي الحجم ديال هاذ الإضرابات، الأيام الأخرى كانت اضطرابات، ولكن ما كانتش إضرابات التي هي مهمة جدا.

والحكومة من طبيعة الحال، موضوع تأمين الزمن المدرسي واستكمال البرامج والمقررات الدراسية وتحضير اجتياز مختلف الاستحقاقات التقييمية، اعتمدت واحد الاستراتيجية مندمجة، تتأسس على ثلاثة محاور متكاملة.

- المحور الأول: هو واحد الخطة وطنية لتدبير الزمن المدرسي والتنظيم التربوي للتعلّيمات؛

- المحور الثاني: هو برنامج وطني للدعم التربوي؛

- المحور الثالث: هو تكييف البرامج الدراسية.

ففيما يخص المحور الأول، ترتكز الخطة الوطنية لتدبير الزمن المدرسي والتنظيم التربوي للتعلّيمات على ما يلي:

- أولاً، تم تمديد الموسم الدراسي بغلاف زمني إضافي اللي هو أسبوع، مع مراجعة عدد فروض المراقبة المستمرة، وكذا الجدولة الزمنية للامتحانات الإسهادية؛

- ثانياً، تم تكييف زمن التعلّيمات بمقاربة وظيفية تتيح، أولاً، تمكين المتعلمات والمتعلمين بالأقسام الإسهادية من التحكم في المواضيع المحددة في الأطر المرجعية للامتحانات، وذلك بتخصيص غلاف زمني يتيح لهم إكمال البرامج الدراسية في ظروف بيداغوجية وديداكتيكية ملائمة؛

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على هاذ التوضيحات القيمة، وكنشكركم مرة أخرى على الاهتمام ديالكم بتدبير ما ضاع من وقت ومن حصص دراسية لفائدة الطلبة والتلاميذ.

ولازم كذلك، السيد الوزير، أننا نوهو بالعمل الجاد اللي قمتو به وقامت به الحكومة كذلك مع الشركاء ديالكم النقابيين اللي اخذوا هاذ الملف بجدية، ووصلو بصراحة لواحد الحلول إيجابية، فلأول مرة كنسمعو بأنه المدرس كترادو 1500 درهم، ربما لو كانت الحكومة لها الإمكانيات عندنا اليقين أنها كانت تزيدو أكثر، هاذي سابقة.

كذلك، كنوهو بالعمل اللي قامت به الحكومة واللي دارت حد لهاذ المشكل ديال التعاقد اليوم اللي غيولي العمل ديال المدرس هو وظيفة اللي معترف بها.

إذن هاذي كلها، السيد الوزير، تسجل لكم وتسجل كذلك للنقابات على العمل الجاد والتمثيلية الحقيقية ديالهم لهاذ القطاع اللي هو قطاع مهم.

ما وقع كلشي كيغرفو، السيد الوزير، هذا تراكم ديال سوء التسيير ديال هاذ القطاع، واللي الحكومة الحالية كان من الأولويات ديالها، إذن النتائج الأولى ها هي بدات كتخرج للوجود، ولكن ما يؤسفنا، السيد الوزير، هو استعمال هاذ الملف للمزايدات السياسية البخسة، بحيث أنه ملي كنشوفو اليوم بعض المسؤولين السياسيين على رأس بعض الأحزاب الكبيرة، والتي نحترمها، ويبخسون من هاذ العمل، هاذ الشي لا يليق بالعمل ديال السياسة، وكذلك إقحام النتائج اللي عاشها المنتخب المغربي فهاذ الملف هذا لا يليق بالسياسة.

ما يمكن لناش نساو الفرحة اللي جاب لنا المنتخب الوطني مؤخرا ونساوها بسرعة، هاذ نتائج المباراة الرياضية هي ليست بنتائج ديال المعادلات ديال الرياضيات، ليس دائما نفس النتيجة.

فمن هاذ المنبر، السيد الوزير، مرة أخرى ننوه بالعمل كذلك اللي قمتو به في الرياضة واللي قامت به الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، وما قام به الكراكي وما قام به الفريق الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى كلمة الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية في إطار التعقيب.

تفضلوا السيد الرئيس.

أما فيما يتعلق بالمحور الثالث، وعملا على استكمال العدة البيداغوجية اللازمة لتدبير أمثل للزمن المدرسي، عملت الوزارة على إعداد وثيقة مرجعية لتكثيف جميع البرامج الدراسية، وتهدف هذه الوثيقة إلى توفير أداة بيداغوجية تؤطر عملية تكثيف البرامج الدراسية والتدبير البيداغوجي للتعليمات وملاءمة الزمن المدرسي مع التعليمات الأساس المستهدفة بكل مستوى دراسي.

وقد تم إعداد الوثيقة من طرف فرق متخصصة مكونة من مفتشين تربويين ذوي الخبرة النظرية والميدانية، ما يؤهلهم لتكثيف البرامج الدراسية بشكل علمي وناجع، وترتكز المقاربة المعتمدة في إعداد هذه الوثيقة المرجعية على:

- أولا: تكثيف كمي للبرامج والمقررات الدراسية، وخاصة من خلال مراجعة الوعاء الزمني لبعض الوحدات الدراسية وترشيد الحصص الزمنية المقررة وإعمال المرونة في تقديمها، بما يتيح التوظيف الأمثل للزمن التعلم؛

- ثانيا: تكثيف نوعي للمضامين البيداغوجية، ولاسيما من خلال التركيز على التعليمات الأساس والأهداف المرتبطة بالتعليمات اللاحقة وتجميع الدروس المتقاربة والمتكاملة ودمج عناصر بعض الوحدات التعليمية المتكاملة من الناحية المعرفية خلال مرحلة واحدة، وغير ذلك من أوجه التكثيف والمرونة الممكنة، التي تختلف باختلاف مستويات والمواد الدراسية.

وبهذا الخصوص، تم اعتماد الوثيقة المرجعية لتكثيف البرامج الدراسية من أجل تفعيل الخطة المحلية الخاصة بتوظيف أمثل للزمن البيداغوجي المتاح على صعيد كل مؤسسة تعليمية.

وفي هذا الصدد، تم إحداث واحد لجان اليقظة لا الجهوية والإقليمية المكونة من المفتشين والمنسقين الجهويين التخصصيين للمواد والوحدات الدراسية ومفتشي المناطق التربوية على تكثيف أشغال المواكبة والتتبع التربوي على المستويات الجهوية والإقليمية والمحلية.

تلکم هي أهم ما جاء في هاذ البرنامج لاستدراك الزمن المدرسي اللي ضاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى التعقيب على جواب السيد الوزير.

وأعطي في البداية الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السي كمال صبري.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

استمعنا للجواب ديالكم. أولا، لا بد أن نسجل بإيجابية الاتفاق اللي توصلتوله مع النقابات، لكن فنفس الوقت نتساءل واش كان ضروري إهدار كل هاذ الزمن من أجل التوصل لهاذا الاتفاق؟ كيفاش الحكومة ما كانتش ممتلكة رؤية وما كانش عندها الصورة الواضحة، وتوفر الاعتمادات المالية من الأول وتجنب بلادنا وأولادنا هاذ الهدرديال الزمن المدرسي بهاذ السهولة وبهاذ البساطة.

ونتطلع أيضا إلى أنه يتم الطي النهائي لهاذا الملف من خلال معالجة الوضعية ديال الأساتذة الموقوفين عن العمل.

أيضا، السيد الوزير، ما حدث اليوم، أثار العديد من الشكوك حول القدرة ديال المدرسة العمومية في ضمان حق أولاد المغاربة في التعليم، كنتحدثو على الإجراءات اللي قامت بها الوزارة، وأنا أستغرب ملي كتقولو 60% ديال المدارس اللي تدارت فيها الدروس ديال الدعم والتقوية لتدارك الزمن المدرسي المهجور.

السيد الوزير،

أنا بنتي كنتقربها فالمدرسة العمومية، وهاذ الشي اللي قلتوما كاينش، اللهم إلى كان هاذ الإجراء اقتصر على بعض المدن دون أخرى، الشيء اللي كيطلع واحد السؤال كبير حول العدالة في الخدمة العمومية المقدمة لأبناء المغاربة، لأنه إذا كان هذا الإجراء تم في الرباط وفي الدار البيضاء وفي المدن الكبرى هذه كارثة، واش أولاد المغاربة اللي في الجبال واللي في القرى واللي في المدارس الجماعية واللي في المدن الصغرى والمتوسطة ما عندهم حق في التعليم؟

وعلى حد علمي ما وقع هو أنه مباشرة بعد رجوع الأساتذة للأقسام، هاذوك التلاميذ اللي ما قراوش 35 يوم، يعني تقريبا الثلثين ديال الدورة إذا ما احتسبنا الزمن المدرسي المهجور ما بين انطلاق الموسم الدراسي والالتحاق الفعلي للتلاميذ بالأقسام، مباشرة من بعد الرجوع ديالهم من الإضرابات بداو في الامتحانات، فاش غادي يتم امتحان هاذ الناس؟ وأشنو هي الآلية ديال التقييم؟ وكيفاش هاذ الشي؟ دارو الامتحانات مشاو للعطلة، ما كاين لا دروس ديال الدعم، لا مواكبة لا استدرارك الزمن المدرسي.

كنطرحو هاذ السؤال، السيد الوزير، لأنه منين كنسمع الإحصائيات اللي قدمتها كنتساءل لو هاذ الإجراء ديال الدعم والتدارك فين تدار؟ والحال على أنه أبناء المغاربة سواسية وكل شي خصوصي ستافد من نفس الإجراء، ضمانا للعدالة والحق في التعليم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في إطار التعقيب دائما.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة سلمية زيداني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نشكركم، السيد الوزير، على جوابكم، ونؤكد أهمية وعيكم بهذه الإشكالية، ونعتبر أنه في غمرة الحوار الجاري والنقاش العمومي الكبير، الذي عرفته بلادنا خلال الأشهر الأخيرة حول واقع منظومة التعليم، يتعين أن يفرض ذلك إلى وضع كافة الآليات التي تكفل مواجهة إشكالية التدبير الزمني المدرسي بما يضمن جودة التعلم.

طبعاً، نحن في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نعتبر أن أحد المداخل الجوهرية هي إعادة الاعتبار للأسرة التعليمية، ليس فقط من خلال إنصافها وتحفيزها ورفع الظلم الذي طالها لسنوات، ولكن من خلال اعتبارها وعلى الدوام شريك حقيقي في الإصلاح، من خلال الحرص على التشاور الدائم والمنظم والعمل مع الهيئات النقابية.

لقد سبق وأن نوهنا بخارطة الطريق التي أعدتكم، واعتبرنا أن مدرسة الريادة فرصة في سبيل بلوغ الجودة، ولكن ذلك لوحده غير كاف.

إن النهوض بالمدرسة العمومية وإعادة الجاذبية لها لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مؤشرات حقيقية تضمن أن يتمكن التلاميذ والتلميذات من التمكن من المكتسبات الأساسية والمهارات اللغوية، التي تضمن تكافؤ الفرص والقدرة على النجاح والتفوق الدراسي، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون الاهتمام بالزمن المدرسي إلى جانب زمن التعلم، نظراً لأهمية هذا الأخير على مستوى المعارف والمكتسبات والتنشئة الاجتماعية والثقافية، فالتركيز على الزمن المدرسي دون اعتبار زمن التعلم يخلق نوعاً من الارتباك في عملية التعليم في شموليتها.

وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد على أن تأمين الزمن المدرسي وزمن التعلم يكتمل أهمية بالغة في المنظومة التربوية، لا باعتبارها رهانا استراتيجياً فحسب، بل حلقة أساسية في حلقات إنجاح المنظومة التي تجعل من التلميذ نقطة ارتكاز، تصب فيها كل البرامج الموجهة إليه.

لذلك ندعوكم، السيد الوزير، إلى إعطاء موضوع الزمن المدرسي وزمن التعلم اهتماماً خاصاً، سيما في ظل ما عرفته السنة الدراسية الحالية من توقفات وتعبئة كافة جهودكم، قصد تدارك الخصائص الزمنية المسجل.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة الموالية لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن الحسنواوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم القيم، ونغتنم هذه المناسبة لنشيد من خلالها بجو الحوار البناء الذي اعتمده الحكومة في التعامل مع ملف النظام الأساسي وروح الإنصات التي ابنتم عنها، السيد الوزير المحترم، في التعاطي مع هذا الملف، والذي توج بحل العديد من الإشكالات، وفي مقدمتها إدماج المتعاقدين.

كما نشيد بالموقف المشرف لنساء ورجال التعليم الذين حرصوا على العودة للفصول الدراسية لممارسة رسالتهم النبيلة، وهم يبذلون حاليا جهود مضاعفة لتدارك ما ضاع من الزمن المدرسي، خاصة وأن تأمين الزمن المدرسي يبقى تحديا مستمرا يجب أن يتم بشكل يضمن تحقيق الاستفادة اللازمة للمتعلمين في بيئة تعليمية متوازنة ومنتظمة، في أفق تحقيق الملاءمة بين تنفيذ البرامج والمقررات الدراسية والسقف الزمني المتاح لما تبقى من السنة الدراسية.

وهذه مناسبة كذلك، نثمن خلالها عاليا إطلاق الوزارة للخطة الوطنية لتدبير الزمن المدرسي، منوهين بانخراط الأساتذة وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ وكافة المتدخلين في تنزيل هذه الخطة في مجموعة من المؤسسات التعليمية.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريقنا ندعوكم إلى المزيد من الحرص على ضمان تعزيز آليات الدعم التربوي ومساعدة التلميذات والتلاميذ على تثبيت مكتسباتهم وتعويض الساعات الضائعة في التعليم العمومي، خاصة بالنسبة للتلاميذ المقبلين على الامتحانات الإشهادية من أجل ضمان مبدأ تكافؤ الفرص بين الدارسين في القطاع الخاص ونظرائهم المنتمين للقطاع العام.

كما نطالبكم في نفس الإطار، بمراعاة تواريخ تنظيم مباريات ولوج المؤسسات والمعاهد العليا الوطنية والدولية.

وندعوكم كذلك وكما جاء في عرضكم القيم إلى منح الفرق التربوية المحلية الصلاحيات اللازمة من أجل اعتماد الصيغ التربوية الملائمة واستثمار مختلف الاختيارات البيداغوجية المتاحة، التي تناسب ووضعية كل مؤسسة تعليمية على حدة، في أفق تحقيق الهدف المنشود المتمثل في تدارك الزمن المدرسي واستفادة بناتنا وأبنائنا من حقهم في

التمدرس في ظروف تربوية ملائمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على هذه التعقيبات.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

شكرا، السيدة والسادة المستشارون، على هاذ التعقيبات.

أولا، كان السؤال حول الوقت اللي اخذاه هاذ الحوار الاجتماعي. أولا، خصتي نقول بأن هاذ الحوار انطلق قبل من هاذ الفترة ديال الإضرابات، واستمر طول هاذ الفترة، وكان واحد العدد ديال اللقاءات اللي تمت تحت إشراف السيد رئيس الحكومة، وبحضور عدد من الوزراء اللي هوما معنيين.

من طبيعة الحال فهاذ العملية ديال الحوار الاجتماعي كان فيه بعض المزايدات، اللي جعلت بأن النقاش اخذنا واحد الوقت اللي هو أطول، ولكن اللي هو مهم هو خرجنا بواحد النتائج اللي يمكن لنا نعبروها نتائج إيجابية بالنسبة لرجال ونساء التعليم اللي في نفس الوقت تستجيب لواحد العدد ديال المطالب، وفي نفس الوقت تتساعد باش واحد العدد ديال الملفات اللي كانت عالقة لعدة سنوات تم اليوم حل هاذ الملفات.

أنا بغيت نأكد بأن من طبيعة الحال ضمان حق المغاربة في التعليم راه مضمون، أولا، إلى اخذينا فتزليل واحد خارطة الطريق في ضمان واحد التعليم ذي جودة للجميع، ومن طبيعة الحال أيضا إلى اخذينا غير على الأجل القصير، هناك هاذ العملية ديال الدعم المدرسي اللي هو دعم مجاني واللي -كيف قلت- هو تهم أكثر من 60% ديال المؤسسات التعليمية.

وإيلا السيد المستشار بغى نعطيوه اللائحة ديال هاذ المؤسسات يمكن لنا نعطيوها لو، واحدة، واحدة، غير باش نأكد بأن هذا.. وأنا زرت واحد العدد ديال المؤسسات، هذا واحد العمل اللي هو واحد المجهود جبار اللي تدار، وهذه مناسبة باش نشكر كل الأساتذة اللي انخرطوا واللي تعبوا باش يقوموا بهاذ العمل.

أشكر كل مديري المؤسسات وكل الأطر الإدارية، ونشكر أيضا كل جمعيات المجتمع المدني اللي هي تعبأت بما فيها الدعم ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بما فيها أيضا تعبئة برنامج "أوراش" بتأطير من طرف الأساتذة، اللي هم كابين واللي ساعدنا باش نقوم بهاذ العملية في أحسن الظروف، ومن طبيعة الحال هاذ العملية غتستمر

ماشي غير خلال العطلة، هي غتستمر في كل وقت الزمن المدرسي اللي مازال حتى لآخرهاذ السنة.

بغيت أيضا نرجع لموضوع ديال الامتحانات، أنا أسف لأن المراقبة أو فروض المراقبة المستمرة تم مراجعة التوقيت ديالها، وأعطينا حتى لـ 2 مارس باش الأساتذة يمكن لهم...

نقصنا من عدد الفروض والمراقبة المستمرة وأعطيناها حتى لـ 2 مارس باش يديرو هاذ المراقبة المستمرة، هذا باش يكون نفس الحظوظ وتكافؤ الفرص بين كل التلاميذ، وهذا تيساعد التلاميذ باش يستافدو من هاذ الدعم المدرسي قبل ما يتم هاذ المراقبة المستمرة، وهذا داخل في هاذ الإطار ديال هاذ البرنامج، اللي-كيف قلنا- كان فيه واحد التكيف لا من ناحية الدروس ومن ناحية البيداغوجية ومن ناحية مواكبة البرنامج والمنهج الدراسي حتى لآخرهاذ السنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نواصل معكم، السيد الوزير، هاذ الأسئلة بسؤالين تجمعهما كذلك وحدة الموضوع، ويتعلقان بـ "نتائج الحوار الاجتماعي".

لذلك، أعطي في البداية الكلمة للسيد المستشار خالد السطي لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خالد السطي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم عن نتائج الحوار الاجتماعي القطاعي وسبل ضمانات التنزيل؟

أيضا نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المزمع اتخاذها لتعزيز استقرار المنظومة التعليمية وكذا لنزع فتيل التوتر، لاسيما بعد تنفيذكم للاقتطاعات من أجور المضربين، وكذا لتوقيف أزيد من 540 أستاذا من بين الأساتذة المضربين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني للفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس، السي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

لازال الاحتقان، رغم تراجع وثيرته، سيد الموقف في قطاع التعليم.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير المتخذة لتنزيل خلاصات الحوار الاجتماعي بالقطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على هاذين السؤالين دفعة واحدة.

تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

لابد من التأكيد بأن هاذ الحوار الاجتماعي لقطاع التربية الوطنية عرف واحد التطور اللي هو مهم، واللي يمكن لنا نعتبروه كان واحد الالتزام اللي هو مسؤول وإيجابي مع كل الشركاء الاجتماعيين، باش نلقاو حلول للمطالب ديال الشغيلة التعليمية.

ومن خلال كل اللقاءات وأيضا الاتفاق اللي تم مع النقابات الأكثر تمثيلية، خاصة الاتفاقيين ديال 10 دجنبر و26 دجنبر، يمكن لنا نقولو بواحد العدد ديال المطالب تم الاستجابة إليها، اللي هي في نفس الوقت مطالب اللي تخدم التسوية الوضعية الإدارية:

- أولا، إضفاء صفة "الموظف العمومي" على كافة العاملين بقطاع التربية الوطنية؛

- تسوية الوضعية الإدارية والمالية للأطر النظامية للأكاديميات سابقا، وتبسيط مسطرة الترسيم والترقية في الرتب، وهذا اللي غادي يساعدهم باش يمكنهم باش يشاركو في امتحانات الكفاءة المهنية؛

- تثمين الشهادات الجامعية وفتح التباري في وجه الموظفين الحاصلين عليها من أجل الارتقاء بمسارهم؛

- توحيد المسارات المهنية لجميع موظفي القطاع، وفتح آفاقها في وجههم عن طريق الترقية أو التكوين أو المباراة المهنية؛

- أيضا، إقرار زيادة عامة في أجور كافة نساء ورجال التعليم بمختلف هياتهم بمبلغ شهري صافي حدد في 1500 درهم؛

- إحداث درجة ممتازة لفائدة الأطر التي كان مسارهم المهني توقف عند السلم 11؛

- تخويل تعويض من بعد الرتبة الثالثة في الدرجة الممتازة بمبلغ شهري قيمته 1000 درهم؛

05 أكتوبر كان الإضراب الوطني، قلنا لكم إضراب ناجح ما سمعتوش لينا، وخرجتوه في الجريدة الرسمية حتى شعلت في أسرة قطاع ديال التعليم، الاحتقان اللي كاين اليوم هو غير مسبق، تقريبا 35 يوما، البارح سمعنا 33 يوما، ولكن كاين توقفات يومية، السيد الوزير، وخلال 3 أشهر، هذا جانب.

الجانب الثاني هو أن حينما نتحدث عن الملف ديال التعاقد، السيد الوزير، خصنا نقولو الحقيقة، الحقيقة هي أن ملف التعاقد لم يحسم لحد الآن بعد، وفق المطالب ديال المعنيين – أقول – اللي خصهم مناصب مالية مركزية.

آش درتو؟ كان أطر الأكاديميات في 2017 تحول لتوظيف جهوي، دابا كرسستو التوظيف الجهوي، وإلا راه احنا ما عندناش وظيفة عمومية جهوية، نكونو حلينا المشكل إذا درنا الوظيفة العمومية الجهوية، واحنا عندنا وظيفة عمومية كاملة.

فيما يخص النظام الأساسي المرتقب، كاين بعض الفئات، السيد الوزير، ما لقاتش راحتها فيه، أساتذة الابتدائي والإعدادي ما استافدوش على غرار الثانوي التأهيلي، باقي المشكل ديال الزنانة 10، باقي المشكل ديال حاملي الشهادات، الدكاترة عاد دارو اعتصام، المتصرفين التربويين مازال تيغوتو، التوجيه والتخطيط كذلك ومثال وفئات أخرى، لذلك مازال خصكم تزيد وتجاهدو. فعلا درتو مجهودات مشكورة، ولكن مازال خصكم، السيد الوزير.

الموضوع الآخر اللي ما جاوبتيناش عليه، السيد الوزير، هو ديال التوقيفات، هضرتي على الثقة المتبادلة. كنتعتقد، السيد الوزير، هاذ الثقة تنطلق من طي هاذ الملف ديال الموقوفين، 544 أسرة تعليمية، أنا قصدت، ملي تتوقف للأستاذ (salaire) ديالوراه دخلتيه في أزمة، لذلك نتمنى على أنكم تكونو أذانا صاغية، واحد مجموعة الأصوات طالباتكم باش تراجعو وتوقفو هاذ الإجراءات، لأننا محتاجين كلنا لاستقرار المنظومة التعليمية حقيقة.

ونتمناو على أنكم السيد الوزير تعاودو في هاذ الملف هذا ديال الموقوفين وتسدو علينا هاذ الملف وخليو الناس التعليم تمشي بشكل عادي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى تعقيب الفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

- إحداث تعويضات تكميلية أو زيادة فيها لبعض الأطر والرفع من التعويض عن الأعباء الإدارية الممنوحة لأطر الإدارة التربوية والمكلفين بهذه المهام؛

- الرفع من مبالغ التعويضات عن الساعات الإضافية بنسبة 30%؛

- تخصيص تعويض عن تصحيح الامتحانات بما لا يقل عن 1000 درهم؛

- تخويل منحة في حدود مبلغ 5000 درهم سنويا للعاملين بالمناطق الصعبة والنائية.

هاذو غير بعض الإجراءات أو بعض المخرجات ديال هاذ الحوار الاجتماعي، اللي بغيت من خلالها نبين المجهود اللي تم، واللي هو مجهود جبار.

تجدد الإشارة بأن بطبيعة الحال تنزيل ديال هاذ الاتفاقين هو الآن جاري، واحنا بدينا.. أولا كان هناك ضرورة باش يكون واحد المشاريع قوانين اللي تمت المصادقة عليها من طرف البرلمان، والآن غادي يتم تقديم واحد العدد ديال المراسيم في مجلس حكومي مقبل، اللي غادي يساعد باش هاذ كل ما ولد في اتفاق ديال 10 دجنبر و26 دجنبر يتم التنزيل ديالو.

بطبيعة الحال، اللي هو مهم هو الهدف من هاذ الإجراءات كلها هو نخلقوا واحد الجو إيجابي اللي يجعل كل الأساتذة ينخرطو في الإصلاح، وينخرطو في جودة المدرسة العمومية، وهذا من طبيعة الحال يعني خلق جو ديال الثقة داخل العلاقة ما بين الحكومة والدولة مع كل الشركاء والتقدير الضروري للعمل اللي تقومو به الأساتذة داخل المؤسسات التعليمية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى التعقيب، ونبدرؤه بتعقيب المستشار خالد السطي.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الوزير.

الكلام الأخير اللي ختمتي به كلام جميل، السيد الوزير، هو الصراحة باش نكونو واقعيين معكم، تم بذل مجهود كبير مالي، هذا ما يمكنش نكرهه ولا نختلف فيه.

النقطة الثانية، السيد الوزير، هو أنكم بقاوتسمعلونا شي شوية، راه يوم 25 شتنبر نهناكم، السيد الوزير، في اللجنة على أن النظام الأساسي غادي يجبد لكم الصداغ وغادي يجبد احتقان وما سمعتوش لنا، ومشيتو دوزتوه من بعد يومين في مجلس حكومي.

تمثيلية، والتنسيقيات التي كانت موجودة مع هاذ النقابات، راه حضرت في بعض جلسات هاذ الحوار.

ثانيا، بغيت نأكد بأن هاذ الحكومة راه حلت واحد العدد ديال الملفات التي هي موروثه من الحكومات السابقة وبأن حتى ملف التعاقد راه ملف التي هو موروث، واحنا هاذ الحكومة وبكل جراءة اخذات قرار باش هاذ أطر الأكاديميات يرجعو من الآن موظفين تابعين للأكاديميات، ولكن موظفين بكل الضمانات ديال الموظف بنفس الحقوق ونفس الواجبات كباقي الموظفين، وهذا للطبي النهائي لهاذ الملف، وهاذ الشئ علاش احنا امشينا باش نسهلو العملية لا ديال الترسيم ديالهم ولا نسهلو العملية ديال الترقية ديالهم بصفة رجعية منذ التوظيف ديالهم، وهذا غادي فهاذ الاتجاه باش نخلقوا هاذ الجو المناسب.

أما فيما يخص التوقفات، غير اللي بغيت نأكد عليه بأن الوزارة هي عبرت على حسن النية، حيث تم الشروع في تشكيل لجان على مستوى كل الأكاديميات باش تدرس كل هاذ الملفات وتاخذ فيها القرارات المناسبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل معكم، السيد الوزير، إلى السؤال الثامن حول "إخراج النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السيد المستشار السي ميلود معصيد.

المستشار السيد ميلود معصيد:

نؤكد السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

الجواب.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

أولا، أنا اللي بغيت هونشكر كل النقابات التعليمية التي هي شاركت بصفة مسؤولة وبكل جدية في هاذ الحوار الاجتماعي التي تم الحوار القطاعي.

احنا الآن في هاذ المرحلة ديال التنزيل، وهاذ المرحلة ديال التنزيل التي بغيت نأكد عليه هو أن هناك، أولا، كان فيه ضرورة باش ناخذو بعض مشاريع القوانين التي هي كانت ضرورية، وهذا اللي تم المصادقة عليها من طرف البرلمان، واليوم مشينا أيضا في إطار تنزيل لا النظام الأساسي ولا عدد ديال المراسيم التي هي ضرورية في هاذ المرحلة، والتي غتتقدم خلال مجلس حكومي قريب في الأسبوع الجاي، إن شاء الله.

نتفاعل معكم، السيد الوزير المحترم، من موقعنا كمكون في المعارضة المؤسساتية المسؤولة والمنبثقة عن مدرسة سياسية علمتنا أن مصلحة الوطن أكبر وأبقى من مصلحة حزبية ضيقة أو مواقع زائلة.

وهذه الروح الإيجابية، بادرنا منذ اشتعال فتيل الاحتقان بقطاع التعليم، والذي لازال مستمرا بمخلفاته وعدم الحسم النهائي في أسبابه، إلى تنبيه الحكومة إلى الكف عن الحوار وراء الأبواب المغلقة وبصفة قطاعية ضيقة، بعيدا عن أعين المجتمع وباقي المؤسسات، وفي مقدمتها البرلمان والأحزاب السياسية. لأن قضية التعليم قضية مجتمع بأكمله، ولا يمكن اختزال الحوار في شأنها في تمثيلية فئوية لا تترجم مختلف الأصوات وكافة المعنيين بمستقبل المنظومة من هيئات تعليمية وأسر.

وفي ظل هذا الانفراد الذي لم يزد الاحتقان إلا توسعا وبعد شهرين من تدبير الأزمة، نسجل، السيد الوزير المحترم، ارتباكا حكوميا واضحا في الرؤية والمقاربة، فصرنا أمام تردد في القرارات وتراجعات، فتارة تحاورون النقابات وتارة أخرى تقربون وتستبعدون التنسيقيات، فصرنا أمام صيغ للنظام الأساسي تتحول حسب موازين القوى.

وبكل واقعية وموضوعية، لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن ننوه بالمجهود المالي للحكومة ككلفة لهذا الحوار الاجتماعي القطاعي، الذي تجاوز 20 مليار درهم، لكن يبقى السؤال: لماذا أضعنا دورة كاملة من الزمن المدرسي الثمين، مادامت الحكومة تملك هذه الهوامش المالية؟

كما نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن السر في تغييب التعليم الأولي والعاملين فيه من مكاسب هذا الحوار الاجتماعي، ومتى ستتعامل الوزارة مع هذا التعليم الأساسي كسلك من أسلاك المنظومة؟

السيد الوزير المحترم،

في انتظار الكشف عن الصيغ النهائية للنظام الأساسي المعتمد، نتمنى صادقين تفادي التمييز بين الفئات داخل الهيئة التعليمية، كما نتمنى أن تمكن صيغة ترسيم الأساتذة أطر الأكاديميات كموظفين بالأكاديميات الجهوية من إغفال هذا الملف في أفق مبادرة الحكومة إلى تشريع خيار التوظيف الجهوي العمومي، عبر مراجعة شاملة للنظام الأساسي العام للتوظيف العمومية أو صياغة القانون-إطار جديد للتوظيف العمومية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الرئيس.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على هذه التعقيبات.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

أولا، بغيت نأكد بأن الحوار الاجتماعي تم مع النقابات الأكثر

والخروج من هاذ الأزمة التعليمية غير المسبوقة، وتحملنا بثقل وبمشقة التحديات التي فرضت علينا السياقات التي كانت، واليوم احنا خرجنا كلنا منتصرين، تيبقى هاذ الملف، السيد الوزير، لأبد من حسمه وإعطاء إجابات حقيقية لنساء ورجال التعليم، وبالتالي اليوم لأبد من جهتك ومن جهتنا نديرو مجهود في هاذ الباب هذا.

كنظن بأنه كاين مجموعة ديال الملفات أخرى وأوراش أخرى التي لأبد نشغلو عليها، وعارفا أنت وأنا عارفا، بحكم أنه تتكون حاضر معك في الحوار، أن أوراش متعددة، متعلقة بالحكمة، متعلقة بالتكوين، متعلقة كذلك بالأوراش البيداغوجية، بالمربيات والمربين، بالأوضاع ديال المؤسسات التعليمية، بالتجهيزات، بالحكمة داخل المنظومة لا في الأقاليم ولا في الجهات.

اليوم، كان بعض المديرين الإقليميين والأكاديميات التي كيتعاملو في زمن عابرو وما كيمشوش في التوجهات التي كنبنيو أصلا اليوم فهاذ الحوار التي كنعرفو، التي كنعيشوه مجموعين لإضفاء التفاهات وواحد الثقة.

اليوم، هاذ الإشكالات التي كاينة فالأقاليم راه تشوش على هاذ الشيء التي كنبنيو، السيد الوزير، اليوم فكيك، مدير إقليمي كيتعامل مع الأطر ديال الجامعة الوطنية للتعليم بواحد الجفاء، وذلك الشيء راه خطير، وبالتالي فمراسلتنا غادي نعطيوك مجموعة ديال الأمور.

إذن أؤكد أنه الجامعة الوطنية للتعليم مجال مهني متمسكة بفضيلة الحوار لفتح الأوراش والسياقات المستقبلية، باش المنظومة تعرف الاستقرار.

ولكن نرجع..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة، لكم السيد الوزير، للرد على هاذ التعقيب.

تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

لا، أنا التي بغيت نأكد هو احنا بغينا بناء فالحقيقة وهذا مسلسل، من طبيعة الحال خارطة الطريق راه مبنية على الأمد القصير والمتوسط والطويل، واحنا اخذينا واحد العدد ديال التدابير عندها جانب التي هو راجع للحكمة، جانب التي هو راجع أيضا فيه إجراءات تديرية، وأنا كنعبر بأن كل واحد خصو يلعب الدور ديالو. الإدارة خصها تلعب الدور ديالها، كإدارة، كمدبر لهاذ القطاع.

النقابات عندها واحد الدور والتي هو دور إيجابي وكنقدروه وعندو المكانة ديالو، وخصنا من طبيعة الحال نتجاوبو مع واحد العدد ديال

وأيا التي بغيت نأكد عليه هوراه هاذ العملية ديال التنزيل، عملية التي مازال خصنا واحد المجهودات، لأن كاين أكثر من 8 ديال المراسيم إضافية لتنزيل هاذ النظام الأساسي، وكاين أكثر من 30 قرار ديال الوزارة التي خص يتخا للتنزيل، احنا مشينا في اتجاه باش هاذ العملية حتى هي تتم بطريقة تشاركية مع النقابات الأكثر تمثيلية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم، السيد المستشار المحترم، للتعقيب على جواب السيد الوزير.

تفضلوا.

المستشار السيد ميلود معصيد:

شكرا السيد الوزير.

أولا، باسم الفريق ديال اتحاد المغربي للشغل، السيد الوزير، نشمن المقاربة التشاركية في التعاطي مع الحوار القطاعي، من أجل إخراج هاذ النظام الأساسي، كلنا استفدنا من الأخطاء السابقة، اليوم كاين مجهود تدار من طرفكم ومن اللجنة الوزارية، وكاين إنصات، كاين واحد المقاربة تشاركية كنعتموها.

إلى حدود البارحة كان اجتماع من أجل التدقيق في المشروع ديال النظام الأساسي، كنعتمو كذلك تشبث الحكومة بالحوار مع المؤسسات ومع الفاعل النقابي الشرعي، وهادي تسجل لكم للتاريخ رغم الأصوات التي كانت تتبخس الفعل النقابي، والسيد رئيس الحكومة مشكور ذكرها البارح في البرلمان.

كننعتمو عاليا كذلك للتاريخ تعامل الحكومة بشكل حضاري مع كل الأشكال الاحتجاجية والوقفات والمسيرات التي ما كانش فيها تعنيف، وهادي تسجل لكم، السيد الوزير، والحكومة الموقرة، وهاذ الشيء ما يمكن يعطي إلا نفس إيجابي للوجه الديمقراطي لبلادنا.

ولكن في المحصلة القرارات التي اتخاذا ديال التوقيفات التي هي 545 توقيف أجهضت نوعا ما التوافقات الإيجابية التي انتجناها في إطار هاذ المسيرة ديال الحوار، فيقدر ما كنا تندافعو، السيد الوزير، على كل الفئات التعليمية بشغف، بمصداقية، بفضيلة الحوار، بكل الفئات—كما قلت—اليوم ندافع بشكل كلي وشمولي على أولادنا وبناتنا التي في سياق معين، وقع ما وقع، وتنطالبو بطي نهائي لهذا الملف التي خلا احتقان وما يخليش هاذ الأجواء الإيجابية التي تنعشوش في الحوار القطاعي، فتنطالبو باسم الجامعة الوطنية للتعليم الطي النهائي، كما قلت السيد الوزير، لهذا الملف.

فتنأكد بأنه الجامعة الوطنية للتعليم، الاتحاد المغربي للشغل، أدت الدور ديالها لا التاريخي ولا الوطني في إنجاح هاذ المفاوضات

حكومي على مرسوم متعلق بإحداث لجان محلية لمكافحة العنف في الملاعب الرياضية، وكذا كان إرساء واحد برنامج عمل من أجل ضمان حسن تنظيم التظاهرات الرياضية، وفي الحقيقة هاذ الاستحقاقات الكروية هي تتلعب واحد الدور في سمعة المملكة.

ومن بطبيعة الحال النجاح في التنظيم هاذ الملتقيات وهاذ التظاهرات جد مهم، واخذينا واحد العدد ديال التدابير غير إيلا بغيت نذكرمها:

- أولا، راه تم إرساء لجنة مونديال 2030، تم تشكيل واحد اللجنة حكومية تضم كافة القطاعات باش تواكب ترشيح المغرب في هاذ المونديال؛

- تم أيضا واحد العدد ديال القضايا اللي هي باش نجعلو تأهيل الملاعب ديال كرة القدم في المستوى لا المونديال ولا الكان ديال 2025، وفي هاذ الإطار تم توقيع واحد الاتفاقية مع صندوق الإيداع والتدبير لتمويل هاذ البرنامج ديال تأهيل 6 ملاعب لكرة القدم، وأيضا الملعب الجديد اللي هو غادي يكون موجود في جهة الدار البيضاء؛

- وأخيرا، بغيت نشير بأن تم أيضا من تفعيل واحد الدور جديد للشركة الوطنية لإنجاز وتدبير المنشآت الرياضية (SONARGES¹) كرافعة لتسريع وتطوير هاذ البنيات التحتية، وأيضا في المستقبل لتدبير هاذ البنيات التحتية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الرئيس، للتعقيب.
تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في إطار التفاعل مع جوابكم، نسجل في الفريق الحركي الملاحظات والاقتراحات التالية السيد الوزير:

أولا، لابد في البداية نسجل مثل جميع المغاربة حسرتنا على تعثر مسيرة المنتخب الوطني في كأس إفريقيا للأمم، وهي حسرة نابعة من حب صادق لهذه المجموعة، مدبرا ولاعبين، والتي تستحق بجدارة التتويج بهذا المحفل القاري الكبير.

وفي هذا الإطار ومن منطلق العمق الوطني الذي يؤطر الفريق الحركي في مختلف المواقع والمحطات، نؤكد أن هذه العثرة في المسار لا يمكن ولا ينبغي أن تكون لنا مبررا لتغيير المسار أو زعزعة الثقة في

الانتظارات اللي هي كمثل ديال الشغيلة داخل هاذ القطاع.

فنفس الوقت، خصنا نعبؤو كل الأطراف الأخرى أيضا باش نمشيو فنفس الاتجاه، إلى بغينا هاذ الإصلاح يتم.

فالأخير، راه اللي هو مهم هو كيفاش نخلقو الثقة باش المدرسة العمومية تكون زمكن داخل المجتمع تعاود تلقى الهيبة ديالها وتعاود تلقى المكانة ديالها، وهذا بطبيعة الحال راه ما يمكنش نبنوه إلا مجموعين وإيلا اشتغلنا اليد فاليد نحو هاذ الهدف.

السيد رئيس الجلسة:

إذن دائما معكم، السيد الوزير، ولكن هذه المرة بعيدا عن التعليم، ويتعلق الأمر بـ "تنظيم المغرب للاستحقاقات الكروية المقبلة".

إذن السؤال فهاذ الإطار طرحه الفريق الحركي، أعطي الكلمة لأحد المستشارين لبطه.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، تفضلوا السيد الرئيس لبط السؤال، السبي الدرسي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول الخطوط العريضة لاستراتيجية الحكومة المعتمدة لإنجاح احتضان بلادنا للاستحقاقات الرياضية القارية والدولية في السنوات القليلة المقبلة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على هاذ السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

أنا بغيت فالبداية نشير بأن شرف تنظيم كأس إفريقيا للأمم 2025 وكذا كأس العالم في 2030 لكرة القدم، هو ماشي وليد الصدفة.

أولا، هو ثمرة واحد الرعاية ملكية سامية لقطاع الرياضة، واحد العمل دؤوب من طرف الحكومة في إطار استراتيجية متعددة الأبعاد اللي تهتم جانب اعتماد سياسة متكاملة للتأطير والتكوين واستثمار في البنيات التحتية الرياضية وترسيخ الحكامة الجيدة.

أنا بغيت غير نذكر، بأن كان واحد العمل غير فالأسابيع القليلة السابقة، حول ملاءمة القوانين، بما فيها القانون المتعلق بمكافحة التعاطي للمنشطات في مجال الرياضة، وثم كان المصادقة في مجلس

¹ Société Nationale de Réalisation et de Gestion des Stades.

عندنا أربعة أسئلة تقريبا تجمع بينها وحدة الموضوع، الفرق تود في طرحها، السيد الوزير، دفعة واحدة، بغيت غير نشوف الرأي ديالكم، لأن كاين جوج أسئلة تتعلق بمناخ الأعمال عندهم ارتباط مع السؤال الأول، إذا لم يكن لكم مانع نطرحها دفعة واحدة، جوج جوج؟

السيد محسن الجزولي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتفائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس،

كاين الجوج الأولين ومن بعد الجوج الثانيين وكاين واحدة وجوج آخرين والأخرة، إذن واحد، جوج، ثلاثة، أربعة، 5 ديال الأسئلة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نمشيو على حسب اللي مسجل في الجدول، ما عندنا مشكل.

إذن السؤالين الأولين تجمع بينهما وحدة الموضوع يتعلقان بالأهداف المسطرة في مجال الاستثمار.

أعطي الكلمة في البداية لفريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضلوا السبي أملوك.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول التدابير التي ستتخذها الوزارة لتنزيل الأهداف المسطرة في مجال الاستثمار؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم، لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الاله حيزر:

شكرا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في مجال تنمية الاستثمار.

وشكرا.

هذه المجموعة الوطنية، أطرا ولاعبين، وهم الذين صنعوا بأدمغتهم وأرجلهم الذهبية مجدا تاريخيا للراية المغربية في كأس العالم بقطر، وعززوا حظوظ المملكة المغربية في الفوز بتنظيم استحقاقات كروية في مختلف المحافل والمستويات.

ثانيا، صلة بما سبق، لا يسعني مجددا في الفريق الحركي إلا أن نسجل اعتزازنا بنيل المغرب شرف تنظيم حدثين رياضيين هامين، وعلى الخصوص كأس إفريقيا للأمم 2025، وكأس العالم 2030، بشراكة مع إسبانيا والبرتغال الذي ظل حلما لجميع المغاربة لعقود خلت، وهو ما يعكس ثقة المجتمع الدولي، وخاصة الهيئات الكروية الدولية والقارية الفيفا والكاف، في إمكانيات وقدرات المغرب التنظيمية وفي استقراره السياسي والأمني وفي الدينامية التنموية التي تعرفها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

ثالثا، السيد الوزير، أؤكد أن لبلادنا تجربة رائدة في التنظيم، ونعتقد أنها كسب رهان النجاح التنظيمي لهذه الاستحقاقات الكروية المقبلة يتطلب ثورة حقيقية في جميع المجالات ذات الصلة، فالحكومة مدعوة إلى الرفع من وثيرة تعزيز وتطوير البنيات التحتية الطرقية وتأهيل قطاع النقل، عبر توسيع مطارات المملكة للرفع من طاقتها الاستيعابية الشاملة، وتأهيل قطاع النقل الجوي دوليا وداخليا وتقوية قدراتها وأسطولها وتعزيز خطوط الربط السككي وتوسعته ليشملهم مختلف الجهات وكسب رهان الإقلاع السياحي، فضلا عن تأهيل المنشآت الرياضية والتعجيل بإصلاح شمولي لقطاع الإعلام وتنزيل مخطط المغرب الرقمي، وهو ما يتطلب تمويلات ضخمة ينبغي التفكير في مصادرها.

رابعا وختاما، السيد الوزير، أمام حجم هذه الاستحقاقات التي ستجعل المغرب بعد مونديال 2030 غير مغرب ما قبله، نتطلع أن تعيد الحكومة النظر في برنامجها الحكومي وفق هذه الاستحقاقات والتحديات وأن تبادر إلى ترجمة النموذج التنموي في برامجها وأدائها.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد... ما كاين رد؟

إذن نشكركم، السيد الوزير، على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للأسئلة الموالية، وقبل ذلك أرحب بالسيد الوزيرين، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتفائية وتقييم السياسات العمومية والسيد وزير الصناعة والتجارة، مرحبا بكما.

إذن نستهل هذه الأسئلة، حسب الجدول الموجود بين أيديكم، بالأسئلة الموجهة إلى الوزارة المنتدبة لدى السيد رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتفائية وتقييم السياسات العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على هاذين السؤالين دفعة واحدة.

تفضلوا.

السيد محسن الجزولي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقانية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اللي بغيت نقول فالأول هوبأن الاستثمارارافعة للإقلاع الاقتصادي ودعامة أساسية لبناء الدولة الاجتماعية وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، ولتكريس الدينامية التي يعرفها مجال الاستثمار الخاص في بلادنا، حدد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أهدافا واضحة تتمثل في تعبئة 550 مليار ديال الدرهم من الاستثمارات الخاصة وخلق 500 ألف منصب شغل خلال الفترة ما بين 2022 و2026.

ولتحقيق هذه الأهداف، وبعد اعتماد وتفعيل ميثاق جديد شفاف ومحفز للاستثمار، قامت الوزارة بوضع إستراتيجية وطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة تهدف إلى:

- أولا، إلى تحديد الأهداف الجهوية والقطاعية للاستثمار الخاص وأيضا مناصب الشغل التي سيتم إحداثها في أفق سنة 2026.

وفي هذا الصدد، باشرت الوزارة اجتماعات عمل معمقة مع كل الفاعلين في القطاعين العام والخاص على المستوى المركزي وعلى المستوى الجهوي، وشملت هذه الاجتماعات قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية وولاية والمجالس الجهوية والمراكز الجهوية للاستثمار، بالإضافة إلى الاتحاد العام لمقاولات المغرب وطنيا وجهويا.

وتهدف هذه المقاربة لتعزيز الالتقائية بين الفاعلين وتعبئتهم حول أهداف مشتركة في مجال الاستثمار الخاص؛

- وثانيا، تحديد الأوراش الأولوية على مستوى كل جهة وتعبئة كل الفاعلين لاتخاذ التدابير اللازمة للاستجابة لحاجيات الاستثمار، وفي هذا السياق، تم الاعتماد على كل الدراسات والمعطيات المتوفرة على المستويين الوطني والجهوي، وعلى الاستراتيجيات القطاعية والمخططات الجهوية لخلق الانسجام والالتقائية بين برامج عمل المتدخلين، هذا بالإضافة للانخراط القوي للمراكز الجهوية للاستثمار لمواكبة المستثمرين والإشراف الشامل على عمليات الاستثمار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن ننتقل إلى التعقيب على جواب السيد الوزير.

وأعطي الكلمة في البداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السي أملوك.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

جوابكم واضح، رسم خارطة طريق تنزيل أهداف ميثاق الاستثمار، لذلك ننوه بكم ونشكركم على مجهوداتكم الجبارة التي تقومون بها داخليا وخارجيا، من أجل جلب الاستثمارات وتوزيعها على الجهات حسب إمكانيات كل جهة والأفاق التي تفتحتها هذه الدينامية الحكومية في هذا المجال.

أهداف ميثاق الاستثمار واضحة وبارزة وتحتاج اليوم إدارة قوية فاعلة وناجعة لتنزيلها في الجهات بالتنسيق مع مختلف الشركاء.

وبهذه المناسبة، السيد الوزير المحترم، لا بد باش نهني الحكومة اللي هي قابضة هاذ الملف ديال الاستثمار بجوج يدين، واللي هي هزت الملفات اللي قاعدة في الرفوف هاذي سنين وخرجتها للوجود، وبهذه المناسبة كذلك نشكر الحكومة على كل شهر كتدار لجنة على المصادقة على هاذ ملفات الاستثمار، والتي لأول مرة أخذت تنفتح على كل الجهات، بعدما كان الاستثمار متمركزا في جهات بعينها.

هي مناسبة، السيد الوزير، باش نأكدولكم مرة أخرى على ضرورة إشراك القطاع الخاص في كل هذه المبادرات التي تقومون بها لتحريك الدورة الاقتصادية من خلال التشجيع على الإنتاج والابتكار، إشراك القطاع الخاص أيضا في الاستراتيجيات التي تشتغل عليها الحكومة وعلى رأسها استراتيجية تدبير قطاع الماء، يعد أحد التحديات الكبرى التي تعيشها بلادنا.

فمن المفروض اليوم إعداد قوانين لتشجيع الاستثمار في مجال تعبئة المياه السطحية وتحلية مياه البحر، الذي يبقى أحد الحلول المستعجلة للحد من مرحلة الإجهاد المائي، الذي دخلته بلادنا من خلال إعادة النظر في القوانين وتقديم مختلف الدعم وتشجيع رجال الأعمال في هاذ الإطار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم، السيد المستشار، عن الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.
تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بناء على التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نعيش اليوم توجهها استراتيجيا جديدا، اختارته بلادنا للمضي قدما في سبيل تنوع مواردها الاقتصادية والمالية، توجه توج بالمصادقة على ميثاق الاستثمار بأهداف مهمة ومصيرية على مستوى خلق فرص الشغل وتعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات وتقليص الفوارق المجالية وتحسين مناخ الأعمال.

الأکید، السيد الوزير، أننا لا ننكر الجهود المبذولة في سبيل تحقيق هذه الأهداف، ولكن الواقع يبين أن هاذ الجهود غير كافية في ظل السياق الحالي، الذي يشهد حاجة شباب بلادنا إلى الاستثمار المنتج للفرص المقاولانية وسبل الشغل وخلق الثروة، لا توزيعها بدون ضمانات واقعية حقيقية، حيث أننا اليوم نشهد على فشل العديد من المشاريع والمقاولات الشبابية، لا لشيء، إلا لأنهم لا يملكون المعرفة الكافية في تدبير استثماراتهم على المستوى العملي.

من جهة أخرى، لا نزال نعاني اليوم من إشكالية الأقطاب الكبرى، حيث أن العديد من الجهات لم يتحقق فيها ما جاء ضمن أهداف ميثاق الاستثمار الجديد، مع نظيراتها التي تنتمي لقطب طنجة والدار البيضاء والقنيطرة، وهنا نخص بالذكر أقاليمنا الجنوبية والجهات الشرقية وجهات درعة-تافيلالت، حيث لا يمكن اليوم أن نرى فقط ست جهات تسيطر على 71% من الثروة الوطنية، بمعنى أن غالبية المستثمرين موجودين هناك، ولذلك فهذا الاختلاف المجالي الحاصل اليوم سيؤدي بنا-لا محالة-إلى فقدان بوصلة الاستثمار وعدم تحقيق الأهداف المرجوة منه، حيث لا يمكن القبول أن بعض مناطق بلادنا تشهد انعداما تاما للوحدات الصناعية، خصوصا وأن بعض من هذه المناطق تعاني إشكالية تصادم المشاريع الصناعية مع التجزئات العقارية، الأمر الذي نرى فيه غياب تفعيل المادة 23 من ميثاق الاستثمار حول السهر على تسهيل ولوج المستثمرين إلى العقار.

كما لا يفوتنا التذكير، على أننا نعيش هاجس التمويل المستدام في قطاعات جد حساسة، وهنا أقصد بالذكر قطاع الصحة وورش الحماية الاجتماعية، الذي يجب أن يمضي وفق دينامية التغيير ضمن الاستراتيجية، وفق منهج يعتمد على الاستثمار وألا يبقى مرفوقا بالإنفاق فقط، وأن يتحول إلى قطاع منتج، سواء للخدمات أو المواد ذات الصلة

بالمجال الصحي.

وأخيرا، السيد الوزير، نود القول أنه لا استثمار بدون عدالة مجالية ولا نهوض بالسياسية الجهوية كما يريد جلالته الملك نصره الله، دون رؤية تنزيل استثمار سليم وعادل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبين.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكر السيد المستشار على الدعم ديالو.

أما بالنسبة للرد الثاني، بغيت نأكد بأن رغم الظروف الاقتصادية الصعبة اللي أشار السيد المستشار المحترم، الميثاق الجديد اعطى دفعة قوية للاستثمار، وفهاذ السياق، صادقت اللجنة الوطنية للاستثمار منذ دخول الميثاق الجديد حيز التنفيذ، واللي كيتراأسو السيد رئيس الحكومة، على 82 اتفاقية لمشاريع استثمارية تم 34 إقليما، موزعة على كل جهات المملكة، بقيمة إجمالية تفوق 115 مليار ديال الدرهم، واللي غتمكن من إحداث 57 ألف منصب شغل.

وتجدر الإشارة، بأن نسبة الاستثمارات الوطنية تقدر بحوالي 70% من مجموع هاذ الاستثمارات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى سؤالين آخرين تجمع بينهما وحدة الموضوع، نعرضهما كذلك دفعة واحدة، يتعلقان بـ"مناخ الأعمال".

أعطي في البداية الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السيد الرئيس، السي يوسف.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل إلى التعقيب على جواب السيد الوزير.

وأعطي الكلمة للسيد رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

أشكر، السيد الوزير، على جوابكم الغني بالمعطيات.

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ننوه بالتقدم الحاصل فيما يخص تنزيل القانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار، وذلك تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة نصره الله.

وننوه بتفعيل دور صندوق محمد السادس للاستثمار من خلال اختيار أولي لـ 17 شركة خلال شهر يناير 2024، من أجل تدبير تمويل الصناديق القطاعية والموضوعاتية، بغلاف مالي يقدر بـ 45 مليار درهم، وقد بدا واضحا التأثير الإيجابي لدخول هذا الميثاق حيز التنفيذ، من خلال مختلف دورات اللجان الوطنية للاستثمار، حيث تمت المصادقة على أزيد من 166 مشروعا بقيمة إجمالية تتجاوز 218 مليار درهم، ستمكن من إحداث 110.000 منصب شغل.

وجدير بالذكر السيد الوزير أن 68% من الاستثمارات التي تمت الموافقة عليها منذ أكتوبر 2021 تقوم بها شركات مغربية.

وبالمناسبة، نهنتكم على الشروع في تنفيذ المخطط على أرض الواقع من خلال التنزيل الفعلي لعدة مشاريع، على غرار المشروع الذي أعطيت انطلاقته في بداية 2024 بالناظور باستثمار قدره 2.5 مليار درهم وخلق أكثر من 303.000 منصب شغل قار وهذا ما يعكس البعد الجهوي الحقيقي لدينامية الاستثمار في بلادنا.

كما نطلب منكم العمل في إطار التقائية السياسة العمومية على ما يلي:

- تسريع تنزيل ميثاق الاستثمار الخاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية؛

- تعديل مدونة الشغل بشكل يساير المستجدات التي يعرفها الاقتصاد العالمي، حفاظا على حقوق المقاولات والطبقة الشغيلة، كما جاء في مأسسة الحوار الاجتماعي؛

- الانخراط الفعلي للقطاع البنكي في دعم ومواكبة المقاولات، خصوصا المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

وفي الأخير، نعبّر لكم، السيد الوزير المحترم، على استعداد القطاع

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول إجراءات الحكومة لتحسين مناخ الأعمال؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم لبسط السؤال.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا سيدي الرئيس.

نفس السؤال السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

بفضل الإصلاحات الهيكلية الكبرى، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، عرف المغرب خلال العقد الماضي تقدما كبيرا في مجال تحسين مناخ الأعمال.

وتهدف هذه الإصلاحات لمحاربة العراقيل التي تواجه الاستثمار وتحرير كل الطاقات والإمكانات الوطنية وتشجيع المبادرة الخاصة وجلب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

والحكومة معبأة لمواصلة تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالاستثمار، تماشيا مع توصيات تقرير النموذج التنموي الجديد، لبناء اقتصاد قوي، يمكننا من وضع أسس الدولة الاجتماعية وتعزيز ثقة واستقرار كل المستثمرين.

وكإجراء عملي، وضعت الحكومة لأول مرة خارطة طريق استراتيجية وعملياتية لتحسين مناخ الأعمال، تحدد الأوراش التي سيتم الاشتغال عليها خلال الفترة 2023-2026، بتنسيق تام بين القطاعات الوزارية.

وتشكل هذه الخارطة تجسيدا للتقائية بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع البنكي وأيضا الفاعلين المحليين، من خلال حوالي 46 مبادرة ذات أولوية، في إطار 10 أوراش أساسية، تضم عدة مشاريع، تهدف إلى تسهيل عملية الاستثمار وتحفيز المستثمرين.

الاستثمار في العديد من الأقاليم في بلادنا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيبين معا.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار

والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

بلادنا والحمد لله تتمتع بالاستقرار والرؤية التنموية الطموحة، وأيضا مؤهلات مهمة كتجعلها تتميز بجاذبية كبيرة للاستثمارات الوطنية والأجنبية، وهاذ الوزارة تشتغل على مقاربة جديدة كتركز على مسار المستثمر (le parcours de l'investisseur) لضمان نجاعة أفضل من حيث تسهيل عمليات الاستثمار بشكل شامل، سواء يتعلق الأمر بطلب المعلومات أو طلب الحصول على التراخيص أو الحاجة إلى المواكبة المالية أو التقنية وكذلك التحكيم والوساطة عند الضرورة.

وإن شاء الله مناخ الأعمال في المغرب غير واحد التحسن كبير بفضل تنزيل خارطة الطريق 2023-2026 والتي تم إطلاق 70% من مبادراتها، خاصة وأنها تشمل تسهيل عملية الاستثمار وزيادة الأعمال ودعم التنافسية الوطنية وتطوير بيئة مواتية لريادة الأعمال والابتكار، بالإضافة لتكريس قيم الأخلاقيات والنزاهة وكذا الوقاية من الفساد.

وهاذ المحاور تشمل الولوج للعقار والتمويل وتبسيط المساطر الإدارية والرقمنة كذلك، وغيرها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم إلى السؤال الخامس الموجه إليكم في هذه الجلسة حول "إحداث مشاريع استثمارية تنموية بالمناطق القروية".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيدة فاطمة الحساني.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير المحترم،

عن التدابير والإجراءات الأتية التي تنوون القيام بها من أجل توفير الظروف الملائمة لإحداث مشاريع استثمارية تنموية تعود بالنفع العام على سكان هذه المناطق القروية المستهدفة نسائلكم؟

الخاص الوطني لتعبئة والعمل يدا في يد معكم، من أجل إنشاء مشاريع هيكلية ومستدامة وفتح المجال أمام "مغاربة العالم" الراغبين في الاستثمار في بلادهم بكل روح وطنية، لنحقق جميعا التنمية المنشودة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، حفظه الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على هذا الجواب القيم.

بداية، لا يسعنا إلا التنويه بتلك المبادرات التي أعدتها الحكومة لتحسين مناخ الأعمال، ولاسيما وضع خارطة طريق تحسين مناخ الأعمال التي أعلنت عنها في مارس 2023، ونؤكد في هذا الإطار اعتزازنا بالجاذبية التي تمثلها بلادنا بالنسبة للعديد من الاستثمارات الخارجية بفضل العديد من معطيات بنوية، وفي مقدمتها الاستقرار والأمن التي تنعم بها بلادنا والحمد لله، وعلاوة على نتائج الإصلاحات الديمقراطية والتنموية التي تعرفها بلادنا بفضل التوجهات الملكية السامية.

السيد الوزير؛

لقد وضعت بلادنا في السنوات الأخيرة منظومة قانونية صلبة من أجل تحسين مناخ الأعمال، والتي لا شك أنها ساهمت في تحسين تنقيط بلادنا في هذا المجال، غير أننا نهييب بكم، السيد الوزير، ومن خلالكم كل القطاعات الحكومية المعنية بهذا الموضوع إلى العمل على متابعة وضمان حسن تنزيل هذه القوانين، لاسيما ذات الصلة بالإدارة وتبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالمستثمرين.

إن التحدي الأكبر الذي يواجهنا فيما يتعلق بهذا الموضوع هو مدى تأثير تحسين مناخ الأعمال على الواقع الاقتصادي لبلادنا، لأن المحك الحقيقي لأي إجراءات أو تدابير سوف تتخذ هو ما مدى مساهمتها في النهضة الاقتصادية المنشودة.

ختاما، سيدي الوزير، لا يخفى عليكم أن أحد العناصر المهمة التي يجب أن تولوها أهمية قصوى هي الرقمنة، طبعا لا نشك أن إستراتيجية التحول الرقمي هي عامة لجميع القطاعات، ولكن نحن نعتبر أن الرقمنة الشاملة لجميع المساطر والإجراءات سوف تعطي دفعة قوية للمجهودات التي تبذلونها في هذا المجال، هذا ناهيك على راهنية معالجة الإشكاليات التي مازالت تطرحها تعبئة العقار من أجل

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على هاذ السؤال، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

تعتمد الحكومة في إطار تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، مقارنة متعددة الأبعاد لتمكين كل المجالات الترابية، حضرية أو قروية، من تهيئة مؤهلاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لخلق فرص الشغل وإعطاء الأولوية للقطاعات الاقتصادية المنتجة ولمهن المستقبل مع مراعاة الخصوصيات المحلية:

أولا، من خلال خلق توافق والتقائية حول أهداف الاستثمار الخاص بين كل الفاعلين من القطاع العام والقطاع الخاص على المستوى الجهوي، وتهدف هذه المقاربة لتعزيز العمل المشترك وضمان التقائية بين برامج عمل كل المتدخلين في منظومة الاستثمار؛

ثانيا، من خلال تمكين المشاريع الاستثمارية من الاستفادة من أنظمة الدعم التي يضعها الميثاق الجديد، وفي إطار نظام الدعم الأساسي إلى جانب المنح المشتركة والمنحة القطاعية، نجد المنحة الترابية والتي تجسد انخراط الحكومة لتوجيه الاستثمارات نحو العمالات والأقاليم الأقل جاذبية للاستثمار، وتشمل هذه المنحة 80% من أقاليم وعمالات المملكة.

كما أن الحكومة تشتغل لتفعيل نظام دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في أقرب الأجال، والذي سيشكل رافعة أساسية لتعزيز النسيج الاقتصادي على مستوى كل المجالات الترابية، خاصة وأن هذه الفئة من المقاولات تلعب دورا تنمويا مهما على المستوى الوطني؛

وثالثا، من خلال تعبئة المراكز الجهوية للاستثمار لمواكبة المستثمرين والترويج للعرض الترابي والمؤهلات الاستثمارية لكل منطقة بما فيها المناطق القروية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة للتعقيب.

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنشكركم، السيد الوزير، على المعلومات والمعطيات الهامة التي وردت فالرد ديالكم، فنحن نؤمن بأن التوجه ديال الاستثمار فالعالم القروي وارد، وارد بقوة في البرنامج الحكومي وفقا للتعليمات الملكية السامية، إذن احنا متفقين على هاذ الباب.

غير أنني ما غا تفوتنيش الفرصة، السيد الوزير، أنني نقول بأن بلادنا تبنات ميثاق جديد محفز للاستثمار، تنفيذا للتعليمات المولوية السامية لجلالة الملك، الذي جعل من الاستثمار المنتج آلية لتحقيق إقلاع تنموي واقتصادي واجتماعي ببلادنا.

الحكومة مشكورة، جعلت من الاستثمار يعني أولوية ضمن برنامجها الحكومي، حيث عملتم السيد الوزير، منذ تعيينكم على أجرأة هذا التوجه من خلال مختلف التدابير الرامية للتشجيع وتحفيز الاستثمار، وبالتالي لنا في العديد من المشاريع المصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للاستثمار، التي كيتأسسها السيد رئيس الحكومة مشكورا، التي استطعت في وقت وجيز، وكذلك بالنظر للأهمية دالقيمة المالية ديالها والتي بلغت غير فالدورة الأخيرة 7.4 مليار درهم، والوقع ديالها المباشر على إنعاش سوق الشغل.

كذلك، ناهيك عن الأعمال ديال العدالة المجالية، وهذا هو بيت القصيد، عندنا احنا هنا فمجلس المستشارين، حيث أخذت العديد من الأقاليم الموجودة في المغرب العميق والتي لا تمتاز بجاذبية استثمارية حظها من هاته الاستثمارات مثل إقليم وزان، الذي نال حظه مؤخرا خلال الدورة الثالثة للجنة الوطنية للاستثمارات في سابقة بالنسبة لهذا الإقليم الفتي المتعطش إلى مثل هذه الفرص الاستثمارية المنتجة لمناصب الشغل.

واحنا تنشكروكم هنا وتنشكرو السيد رئيس الحكومة، التي تنشكروه لأنه على هاذ المجهود الكبير التي تبيدلو داخل هاذ اللجنة الوطنية من خلال تعزيز وتحفيز فرص الاستثمار ببلادنا، وجعل الجهات قطبا حاضنا للاستثمار المنتج، مما سيمكننا من كسب رهان التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة.

كذلك، لنا اليقين بأن المنهجية دالعمل ديالكم، د الوزارة ديالكم كما عاينها خلال ترافعنا على هذه الوحدة الاستثمارية ووقوفنا بعين المكان، يعني بوزارتكم، وعلى مختلف التدابير التي تتقومو بها، تتعملو على التنزيل أنكم من خلال تبسيط المساطر، من خلال تقديم كل التسهيلات للمستثمرين، هاذي كلها من شأنها أنه تمكننا من تحقيق الأهداف التي سطرتها الحكومة في مجال تشجيع الاستثمار، تنفيذا للتعليمات المولوية السامية وتنزيلا للبرنامج الحكومي، بما يضمن الإشراك والتقائية جهود كافة الفاعلين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للرد، إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

وبغيت نضيف باللي الهدف ديالنا هو دعم ومواكبة المشاريع التنموية فكل المناطق، وفي إطار نظام الدعم الذي يضعه الميثاق الجديد، استفاد من المنحة الترايية أكثر من 20 مشروعا استثماريا في أقاليم يغلب عليها الطابع القروي.

وبالإضافة لوزان كايين مثلا، خريبكة، كايين وادي الذهب، كايين الناظور، كايين أسفي، الخميسات، تارودانت، العرائش، ميدلت، الديروش، كرسيف، جرادة مثلا، وغيرها، إذن الحمد لله راه الميثاق غادي مزيان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير.

ننتقل معكم إلى سؤالين تجمع بينهما وحدة الموضوع يتعلقان "بالاستثمار الخاص".

ولذلك، أعطي الكلمة في البداية للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية لبسط السؤال.

تفضلوا السي عثمان، السيد الرئيس.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل تحفيز الاستثمار الخاص بما ينعكس إيجابا على وتيرة النمو وخلق فرص الشغل ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد شيخ أحمدو أديدا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن آليات تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على هاذين السؤالين دفعة واحدة، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تماشيا مع تعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، تعمل الحكومة على تحفيز الاستثمار الخاص وأيضا توجيهه نحو القطاعات الواعدة والمنتجة لتحقيق نقلة نوعية في مجال إنعاش الاستثمار، وفي هذا الإطار تدخل الحكومة يشمل:

أولا، تفعيل أنظمة دعم الاستثمار التي يضعها الميثاق الجديد للاستثمار، والتي تستهدف كل المستثمرين وكل فئات الاستثمار، وفي هذا السياق تم تفعيل نظام الدعم الأساسي، والذي استفاد منه 78 مشروعا استثماريا، بقيمة تفوق 86 مليار ديار درهم بإحداث 47.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

ونظام الدعم الخاص مطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، حيث تم منح طابع استراتيجي لـ 4 ديار المشاريع استثمارية بقيمة تفوق 29 مليار ديار درهم، والتي غتخلق حوالي 10.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر، وسيتم تفعيل الأنظمة الأخرى في أقرب الآجال، إن شاء الله.

ثانيا، تحسين مناخ الأعمال وتسهيل عملية الاستثمار من خلال تنزيل خارطة الطريق -2023-2026، والتي تم إطلاق 70% من مبادراتها خلال سنة 2023، خاصة وأنها تشمل أربعة ديار المحاور كهم:

- تسهيل عمليات الاستثمار وزيادة الاعمال؛

- ودعم التنافسية الوطنية؛

- وتطوير بيئة مواتية لريادة الأعمال والابتكار؛

- وبالإضافة لتكريس القيم الأخلاقية والنزاهة، وكذا الوقاية من

الفساد.

لتعزيز عنصر الثقة، أجل الثقة، السيد الوزير، الثقة في مناخ الاستثمار ببلادنا، لأنه وكما يقال الرأسمال بطبيعته جبان، ومادام أن المستثمر قبل بمبدأ التضحية، فهو قبل أن يتحمل قدرا وجزءا من المخاطرة، ووجب بالمقابل أن تمتلكه الثقة بأن الأفاق مطمئنة وأن الحكومة تجتهد في توفير الاستقرار الضريبي والبنية التحتية الأساسية والمنظومة القانونية والتنظيمية المحفزة والموارد البشرية المؤهلة، فضلا على الإصلاحات الأفقية الأخرى المرتبطة بتحسين مناخ الأعمال وإصلاح منظومة العدالة، وغيرها.

ونأمل السيد الوزير، أن يشهد الاستثمار الخاص دفعة مهمة، بفعل المقاربة المبتكرة للدعم التي جاء بها الميثاق الجديد للاستثمار، الذي كان لهذه الحكومة الجرأة لإخراجه إلى حيز الوجود، بعد مرور تسعة أشهر فقط من تنصيبها، بعد أن عمر الميثاق السابق لأزيد من 22 سنة.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل إلى تعقيب فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا شيخ احمدو أدبدا.

المستشار السيد شيخ احمدو أدبدا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم وعلى ما قدمتموه من توضيحات، والتي تعكس الجهود المبذولة في تطوير منظومة استثمار القطاع الخاص كرافعة لإنعاش الاقتصاد الوطني، ولدوره في الاستقرار المجتمعي وخلق الثروة، فضلا عن تسريعه لشبكة الأوراش الكبرى وإسهامه في تعزيز تنافسية المملكة وجلب الاستثمارات الأجنبية، لاسيما وأن هذا المجال يحظى بعناية سامية واهتمام مولوي من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

نسجل في هذا الجانب بإيجابية تبني الحكومة، من خلالكم، لعدة تدابير، خصوصا منذ تبنيها أحكام القانون الإطار 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، ليوافق سياسة الدولة في مجال تنمية دور القطاع الخاص وتشجيعه، لاسيما توصيات لجنة النموذج التنموي الجديد ومواكبة تنزيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتنزيل إصلاح مرسوم الطلبات العمومية، والعمل على الترويج للمغرب كوجهة استثمارية نموذجية.

كما أنه منذ بداية الولاية الحالية الحكومية نسجل عقد دورات لجنة الاستثمارات بشكل منتظم، بالإضافة إلى التواصل مع الفاعلين الاقتصاديين.

ثالثا، مواصلة جهود الترويج للعرض الاستثماري المغربي ولمؤهلات المجالات الترابية من طرف الوزارة والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات والمراكز الجهوية للاستثمار، من خلال تظاهرات دولية ووطنية وأيضا جهوية، حيث تم التواصل من أكثر من 2000 مستثمر خلال سنة 2022-2023، أغلبهم مستثمرون مغاربة، وأيضا إطلاق علامة (Morocco Now) فيما يقارب 40 دولة حول العالم حسب أهمية الأسواق التجارية.

وأخيرا، تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار ومواصلة إصلاحها، تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية، لتمكينها من الإشراف الشامل على عملية الاستثمار، وجعلها محركا للتنمية على المستوى المحلي وفاعلا أساسيا للترويج للمؤهلات التي تزخر بها المجالات الترابية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى التعقيب على جواب السيد الوزير.

وأعطي الكلمة في البداية للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أولا، شكرا على المعطيات والتوضيحات التي تقدمتمو بها بخصوص موضوع الاستثمار الخاص.

فالحقيقة أن التدبير الحكومي الحالي لموضوع تشجيع الاستثمار الخاص، يظهر عديد الأدلة والدفعات على الجهود المبذولة لتجاوز الإكراهات والمعضلات الاستثمارية، تنزيلا للتوجهات الملكية السامية والالتزاما بمضامين البرنامج الحكومي.

لكن، وفي تقدير الفريق الاستقلالي، فإن النقاش العام حول سياسة الاستثمار، غالبا ما يركز على حجم الإنفاق العام، لكنه في الحقيقة ينبغي أن ينصرف إلى التركيز على تجاوز بعض الإشكالات المطروحة، ومنها ما سبق أن نبه إليه تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، والتي ترتبط بانخفاض حصة مساهمة الاستثمار الخاص في الميزانية العامة، والتي لا تتعدى الثلث مقارنة بالاستثمار العمومي، وذلك على العكس تماما مما هو معمول به في الدول المتقدمة، التي يساهم فيها القطاع الخاص بالحصة الأكبر، وهو ما يستوجب العمل على قلب معادلة حجم الاستثمار.

أيضا، من الضروري، السيد الوزير، التأكيد على نجاح بلادنا في كسب رهان نجاعة وفعالية سياسة الاستثمار الخاص وفي رفع التحديات المطروحة، يتوقف أساسا على قدرة الحكومة على إبداع وسن إجراءات

السيد الوزير المحترم،

لا بد من تضافر جهود الفاعلين من أجل رفع العراقيل التي لانزال تحول دون تحقيق القطاع الخاص الوطني لإقلاع حقيقي، من خلال إطلاق جيل جديد من البرامج وتشجيع المبادرة المقاولاتية مع مواكبة منظومة المقاول الذاتي والتفعيل الأمثل لآليات الأفضلية الوطنية، مع مواصلة دعم المقاولات الناشئة والمبتكرة والعمل على تحسين مناخ الأعمال ومراجعة قانون الأعمال وتوجيه المقاولات نحو القطاعات ذات الأولوية ومنه المستقبل، والعمل على تبسيط المساطر الإدارية ورقمنتها، وضرورة التسهيل للولوج إلى كل من العقار والمناطق الصناعية بشكل تنافسي ودفع القطاع البنكي للمساهمة في المجهود الاستثماري عبر تيسير الولوج إلى القروض وخفض نسبتها وتنويع عروض التمويل للجيل الجديد من المقاولين وعدم التأخر في التوصل بمستحققاتهم في إطار الطلبات العمومية.

كما نرى أنه لا بد من مواكبة القطاعات الواعدة وتوزيعها الجغرافي، يكون أساسها الاستدامة وتجاوز المخاطر الاقتصادية.

ولا يسعنا في الختام، السيد الوزير المحترم، سوى التنويه بمختلف المجهودات التي تبذلونها من أجل النهوض بهذا الملف الاستراتيجي وتحقيق الرغبة الملكية في جعل القطاع الخاص هو المستثمر الأول ببلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للرد.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت نركز على واحد المسألة أساسية، هي خلال هاذ الولاية هناك إنجازات مهمة ستمكن من تحفيز الاستثمار الخاص، ومن غير القانون 03.22 كين القانون 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية، وكين القانون 69.21 المتعلق بأجل الأداء، وكين كذلك القانون 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية، والقانون 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، وكذلك المرسوم 2.22.431 المتعلق بالصفقات العمومية، كي أشار لها السيد المستشار المحترم.

وأیضا، كين تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار والذي سيمكن من تمويل مشاريع كبرى مهيكلية وأيضا تحسين رؤوس أموال مقاولات صغرى ومتوسطة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وننتقل معكم السيد الوزير لآخر سؤال موجه إليكم في هذه الجلسة، حول "التوزيع العادل والمنصف للاستثمار"، لمجموعة العدالة الاجتماعية.

السيد المستشار المحترم، تفضلوا.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الوزير،

نسائلكم عن ماذا تحقق بخصوص التوزيع العادل والمنصف للاستثمار ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على هذا السؤال، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

في البداية، أكيد أن التوزيع المنصف للاستثمار فكل ربوع المملكة أولوية بالنسبة للحكومة، وذلك لجعل المجالات الترابية محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والأوراش التي تشتغل عليها القطاعات الحكومية تمكن من توجيه استثمارات عمومية مهمة لكل جهات المملكة، وأيضا تتكامل لتعزيز جاذبية الجهات للاستثمار الخاص المنتج وخلق مناصب الشغل وتحسين عيش المواطنين والمواطنات.

وفي هاذ السياق عملت الحكومة على:

أولا، تخصيص 335 مليار درهم للاستثمار العمومي برسم سنة 2024، أي بزيادة 11% مقارنة مع 2023 لتنمية المجالات الترابية؛

ثانيا، إطلاق مشاريع للبنية التحتية بمواصفات عالمية لتوفير الظروف المحفزة للاستثمار؛

ثالثا، الاشتغال على تحسين كل مكونات مناخ الأعمال وطنيا وجهويا، وهنا يتعلق الأمر بالولوج للتمويل وتعبئة العقار وتوفير اللوجيستيك والطاقات الخضراء، والحرص على تكوين كفاءات شابة وغيرها، وأيضا مواصلة الاستراتيجيات القطاعية الطموحة في الصناعة والسياحة والفلاحة والرقمنة ومجالات أخرى كذلك.

المناصب ديال الشغل القارة وغير القارة، وبالتالي هنا كنطرحو السؤال واش فعلا التوجه ديالنا اليوم غادين في استثمارات اللي هي منتجة للثروة؟ بلاما نتذاكرو اليوم على الإشكالات اللي فيها القرار ديال رئيس الحكومة، حينما قصى مجموعة من الأقاليم، وما عرفتش علاش؟ كان من المفروض أنه نعتمدو مثلا على، نقولو، العواصم ولكن غيرها من الأقاليم الأخرى اللي ما داخلها فيها العواصم ديال الجهات كانت حتى هي تستافد من المنحة ديال التراب، باش تكون واحد النوع من التوزيع العادل فعلا لهاذ الاستثمارات.

وما تهضروش ثانيا على القضية ديال توزيع ديال الاستثمار اليوم، إيلا تهضرو عليه راه ما تهضروش غير على المجال، تهضرو كذلك على الفئات المستهدفة، تهضرو على العنصر البشري، على الرأسمال البشري، كيفاش واش المرأة تتلقى راسها فهاذ التوزيع ديال الاستثمارات، الشاب واش غادي يلقى راسو فالإدماج؟ بالنسبة للمواطن اللي جاي من العالم القروي واش غيلقى راسو؟

كذلك، المسألة الثالثة وهي التوزيع العادل ديال الثروات الطبيعية ديال البلاد، أنا اليوم إيلا غنحني غنحني المكتب الشريف للفوسفات، علاش؟ لأنه استطاع اليوم أنه يخلق لنا جامعة اللي اليوم هاذ الجامعة ديال محمد السادس قررت واحد العدد ديال وليدات البلاد اللي جايين من العمق ديال المغرب واستطاعو اليوم أنهم يولجوا للمعاهد العليا بالفضل ديال هاذ التوجه هذا، ولكن فين هي الخيرات الأخرى ديال البلاد؟ الثروات الأخرى ديال البلاد.

وتكلمت، السيد الوزير، على الفلاحة، راه تتعرفو بأنه الفلاحة اليوم إلى تهضرو على منطقة ديال سوس-ماسة، عندنا إشكال فالهدر اللي وقع والنكبة اللي وصلت للتربة اليوم، والما والهدر ديالها، كيفاش غادي نحاولو نهضو بهاذ الاستثمار ونعاودو الاعتبار ليه مرة أخرى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير للرد.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

في إطار تنزيل مضامين ميثاق الاستثمار الجديد:

أولا، تم تحديد أهداف واضحة لكل جهة من جهات المملكة للمساهمة في تنزيل أهداف الاستثمار الخاص، والتي حددها جلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال المدة الممتدة ما بين 2022 و2026؛

موازة مع كل هذا، تعمل الحكومة على تنزيل ميثاق جديد للاستثمار وعلى تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار لتشرف على عملية الاستثمار في كل مراحلها بجودة وفعالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التفاعل معكم السيد الوزير، بغينا نأكد لكم اليوم على أنه راه ماشي إشكال ديال الاستراتيجية ولا لا، احنا تنظنو بأن هاذ المسألة ديال الترسانة القانونية والإرادة والاستراتيجية حسمنا فهاذ الأمور هاذي واتفقنا عليها.

اليوم ملي تنطرحو هاذ السؤال تنطرحو على التنزيل، على الواقع، هاذ 335 مليار اللي تكلمت عليها السيد الوزير اليوم، ميزان، هاذ الشي كنهمنوه وكنقولو بأنه غادي فالطريق الصحيح، ولكن كله كيتعلق بالبنية التحتية وبالمدراس وبالجانب الاجتماعي وبالنهوض بالاقتصاد والدور ديال الدولة فالنهوض بالاقتصاد الوطني.

ولكن، السؤال ديالنا اليوم هو ملي تهضرو على التوزيع المجالي، اليوم عندنا 12 جهة، ملي تناخذو الرقم ديال اليوم 3 ديال الجهات تتعطينا 58.70% فالدخل الخام ديال البلاد، وهاذيك 9 الجهات الأخرى أشنو تتعطي؟ تتعطي هاذك الشي اللي بقى، ولكن ملي تهضرو عاود على التوزيع تهضرو عليه بالمنطق ديال ماشي بالعواصم ديال الجهات، ما تهضروش على أكادير وعلى الدار البيضاء، وعلى مراكش.

تهضرو على طاطا، تهضرو على تارودانت، تهضرو على تيزنيت، كنهضرو على الحواشي ديال مراكش، كنهضرو على الحواشي ديال الحسيمة، ما تهضروش هنا على هاذ التوزيع.

وحق انتوما ثاني هاذ المنطق ديال التوزيع اللي تهضرو عليه ملي جا تطبيق القانون، كنهضرو على 50%/50%، القطاع العمومي 50%، الاستثمار العمومي 50% (المقصود الاستثمار الخاص).

واش فعلا هاذ قطاع الاستثمار الخاص اليوم أو الخاص قدر أنه يوفر هاذ 50%، لأنه ملي رجعت للأرقام والتقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، تنلقى بأنه فاللجنة الوطنية فهاذ السنة صادقت ف 2023 على 40 مشروع، بالقيمة ديال 107 مليار، ولكن واحد الرقم ما فهمتوش، فإطار التوزيع العادل والمنصف لهاذ الاستثمار، ذيك 107 د المليار كتوفر لنا شحال ديال المناصب ديال الشغل اللي كتوفر، إيلا حسبت هاذيك المناصب تنلقى بأن كل منصب شغل كيعطينا 2 د المليون و600 ألف درهم لكل منصب شغل، بما فيها

جمعيات حماية المستهلكين بدعم مالي مباشر سنوي.

اليوم بالأرقام عام 2023، 330 ألف نقط بيع اللي تراقبات، 12 ألف محضر اللي تدار وتحال على النيابة العامة، 120 ألف ملف ديال التوريد اللي تعالج منه 1200 اللي ضبطننا فيه مخالفة و2400 شكاية، 100% ديال الشكايات اللي تعالجات خلال هاذ السنة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نشكركم، أولا السيد الوزير المحترم على جوابكم الشامل والقيم، ونثمن ونسجل بإيجابية كبيرة الإجراءات التي قامت بها بلادنا لحماية المستهلك، سواء على مستوى البنات المؤسساتية أو النصوص القانونية المؤطرة لهذا الموضوع.

كما نعلم جميعا، فإن البرنامج الحكومي نص على التزامات تتعلق بتفعيل آليات حماية المستهلك في مجال التموين وضبط السوق وتفعيل قانون حرية الأسعار والمنافسة وتتبع الأسعار.

وكذلك، إضافة إلى الانفتاح على أهم المستجدات، مثل التجارة الإلكترونية وتعزيز كذلك التنافسية وتشجيع المنتج الوطني من أجل توسيع نطاق الاختيار أمام المستهلك، كل هذه أشياء إيجابية.

وبالتالي أصبحت قضية الانتباه إلى المستهلك الذي يعد الحلقة الأضعف في هذه العلاقات مطلبا مهما وحاجة ملحة، بل مصدر قياس مدى تقدم الدول أو تخلفها.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نرى أن وزارتك تقوم بدور بارز في هذا المجال سواء على مستوى مراقبة المنتوجات الصناعية عند الاستيراد والارتقاء بمعايير حماية المستهلك فيما يتعلق بالجودة والسلامة، مروراً بلجان المراقبة بالسوق الوطنية ووصولاً إلى إنشاء بوابة المستهلك وبوابة خدمة المستهلك، التي يمكن عبرها تقديم التماس أو شكوى أو إبلاغ على وقائع تضرر بالمستهلك المغربي.

السيد الوزير المحترم،

نحن على وعي تام أنه بالرغم من المجهودات الجبارة التي تقومون بها، ونشيد بها، فإن هذا الموضوع يقتضي كذلك تضافر جهود جميع المتدخلين لمواجهة الممارسات المنافية لحرية المنافسة وحماية حقوق المستهلك، فنشاط السماسرة والوسطاء توسع بشكل كبير في قطاعات كثيرة تحولت إلى مرتع خصب لتنامي الغش والاحتيال والزيادات غير القانونية في الأسعار، فلا يعقل أن تستمر المضاربة في لقمة عيش

ثانيا، تتعمل الحكومة على دعم المشاريع الاستثمارية باعتماد مقاربة تحفز الاستثمار في العمالات والأقاليم الأقل جاذبية، وذلك من خلال منحة ترايبية اللي كتشمل 80% من عمالات وأقاليم المملكة، مع العلم أنه يمكن الجمع بين تحفييزات هاذ الميثاق الجديد والتحفييزات التي تضعها الجهات لإعطاء دفعة قوية للاستثمار.

وإيلا بغينا نتكلمو بلغة الأرقام، منذ بداية هاذ الولاية الحكومية تمت المصادقة على 165 مشروعا استثماريا بأكثر من 183 مليار ديال الدرهم، يعني استثمارات تقريبا 20 مليار، مصنع ديال رونولخلق أكثر من 100.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن بهذا نكون قد أمهينا الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير، إذن نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى قطاع الصناعة والتجارة، ونستهل الأسئلة الموجهة إليه بسؤال حول "حماية المستهلكين".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السي الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم، نسائلكم حول حماية المستهلك؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير للجواب.

السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الهام، بلادنا والحمد لله كتتوفر على منظومة معترف بها عالميا لحماية المستهلك اللي هي منظومة متعددة الأبعاد:

1- حرية الممارسة وحرية الأسعار؛

2- ضبط المنافسة؛

3- عدد ديال القوانين اللي كتأطر هاذ حماية المستهلك بصفة مباشرة وغير مباشرة؛

4- تثمين وتشجيع الحركة الاستهلاكية عبر المساعدات ومواكبة

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم اليوم في استراتيجية الوزارة لدعم ومواكبة مشاريع "صنع في المغرب".

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني لفريق الاتحاد لمقاولات المغرب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

نسائلكم السيد الوزير المحترم حول استراتيجية وزارتك لتعزيز علامة "صنع في المغرب" كرافعة للنموذج الصناعي الجديد.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على السؤالين معا دفعة واحدة، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدان المستشاران على هاذ السؤال الهام.

"صنع في المغرب" ماشي علامة، صنع في المغرب كل ما يصنع في المغرب راه هو صنع في المغرب، وكنعطيولييه مواصفات وكنشتغلو عليه.

كل الاستراتيجيات المتتالية اللي بدات من 2005 إلى اليوم هي استراتيجيات "صنع في المغرب".

اليوم يمكن لنا نهضرو على المنتج الوطني، على العلامة المغربية، على الجودة المغربية، وعندنا تصور وتوجه بالنسبة لهاذ المنتج، كنا نهضرو على السيادة الوطنية، يمكن لنا نهضرو على رأس المال الوطني، وهاذ الشي اللي كنشتغلو عليه طبقا للتوجيهات الملكية السامية من أجل دخول عهد صناعي جديد، عنوانه السيادة وهدفه الأول هو خلق مناصب الشغل للشباب.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

تفضلوا للتعقيب.

المواطنين، ولا يعقل أن تضع الحكومة مشكورة مجموعة من الإجراءات لضمان تزويد الأسواق بالسلع وحماية القدرة الشرائية، ويضرب كل هذا بعرض الحائط من طرف تجار الاحتكار والمضاربة والمنافسة غير المشروعة.

وهو ما يجعلنا في فريق الأصالة والمعاصرة ندعو كل الفاعلين إلى الاشتغال إلى جانب وزارتك وبحث آليات جديدة لإيقاف هذه الممارسات غير اللائقة، خاصة ونحن على أبواب شهر رمضان الكريم.

كما أن بلادنا مقبلة كذلك، كما تعلمون، على أحداث كبرى تستوجب منا جميعا الابتعاد عن كل الحسابات الضيقة لحماية صورة بلادنا، ولأجل إنجاح هذه التظاهرات والحفاظ على صورة حسن الضيافة التي تتميز بها المملكة المغربية.

كما نطالب الحكومة بالضرب بيد من حديد على كل مخالف وتتبع شبكات المضاربة والممارسة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير الرد على التعقيب.

تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على التعقيب.

ومتفق معك تقريبا 80% على هاذ الشي اللي قلت السيد المستشار.

احنا فبلاد كاينة فيها حرية ممارسة التجارة، البيع والشراء حرفهاذ البلاد.

واليوم، معلوم الدولة خصها تحمي المواطن من بعض الممارسات وكتحفي المواطن من هاذ الممارسات، وبالأخص بالنسبة للمراقبة، كما تتعلمو هاذ الممارسات كتزاد قبيل هاذ الشهر المبارك، شهر رمضان والدولة كتقوي المراقبة خلال هاذ الشهر.

معلوم هنا وهناك، في بعض الأحيان كنلقاو ممارسات ولكن غير كنضببطو هاذ الممارسات كمنشيو لها مباشرة باش نحميو القدرة الشرائية ديال المواطن اللي هي في صلب الاهتمامات ديال الدولة وديال الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

نتنقل معكم السيد الوزير الآن إلى سؤالين حول "وسم صنع بالمغرب"، وهما سؤالان تجمعهما وحدة الموضوع.

أعطي الكلمة في البداية لمجموعة الدستور الديمقراطي الاجتماعي لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

في السياق المرتبط بالأزمة الصحية السابقة وكذا التوترات الجيوسياسية الدولية، تميزت علامة "صنع في المغرب" كما تبين بالملحوس أنها تمثل وستمثل إحدى الروافع الأساسية لتحقيق نمو وتنمية سوسيو-اقتصادية للمغرب وصمام أمان لمواجهة آثار التقلبات العالمية وتحسين السيادة الاقتصادية.

لكن، هذا النمو واستمراره مرتبط بالارتقاء بمستوى الصناعة الوطنية وتعزيز قدرتها التنافسية، وتدعيم الصناعة المحلية والترويج للمنتجات المغربية على الصعيدين الوطني والدولي.

لمحو تلك الصور النمطية المرتبطة بضعف الجودة، الشيء الذي سيشكل بطبيعة الحال أرضا خصبة للترويج لعلامة "مغربي 100%"، التي أصبحت واقعا ملموسا بفضل الخيارات الاستراتيجية التي أقدمت عليها المملكة، والإصلاحات المتعلقة بالاستثمار.

كما سترسي دعائم نموذج تنموي جديد يستهدف تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل وتعزيز القدرة التنافسية للبلاد على الساحة الدولية وضمان سيادة اقتصادية، وتمكين اقتصادنا الوطني من تخفيض الواردات وزيادة في الصادرات للحفاظ على توازنات الميزان التجاري والأداءات.

ولهذا، السيد الوزير، نضع بين أيديكم بعض المقترحات التي من شأنها دعم هذه الاستراتيجية وتعزيز السيادة الاقتصادية:

- وضع برنامج يهدف إلى تمييز منتجات صنع في المغرب عن طريق إحداث آليات تمويلية ودعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة؛

- وجب توجيه القطاعات المنتجة والمهيكله لاعتماد معايير السعر والجودة بهدف ضمان تلبية المنتجات لتوقعات المستهلكين وطنيا ودوليا؛

- ورفع ثقة المستهلك في المنتجات المصنعة محليا، ومواكبة هذه الاستراتيجية عن طريق الإعلام والمنصات الإلكترونية، لترويج العلامات المغربية بشكل أكبر من أجل مساعدتها على اكتساب الثقة لدى المواطن المغربي؛

- صيانة وحماية الملكية الفكرية للعلامات المغربية لضمان استمرار الإنتاج المرتبط بالتنوع المغربي وتشجيع الابتكار.

وكل هذا تماشيا واستجابة لما جاء في الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، بمناسبة الذكرى 24 لترير جلالته على عرش أسلافه الميامين، والذي اعتبر فيه أن إنتاج أول سيارة مغربية، محلية الصنع، بكفاءات وطنية وتمويل مغربي، هي مشاريع تؤكد

النبوغ المغربي والثقة في طاقات وقدرات شبابنا وتشجعه على المزيد من الاجتهاد والابتكار وتعزز علامة "صنع في المغرب" وتقوي مكانة بلادنا كوجهة للاستثمار المنتج.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

استطاعت بلادنا في وقت قياسي، تطوير منظومات صناعية ذات مستوى عالي وتنافسية كبيرة، لاسيما في قطاع السيارات والطيران، تميزها وسم "صنع في المغرب"، المعترف بها دوليا.

هاته العلامة التي تعد قاطرة المستقبل، والتي ستمكن المغرب من تقوية مكتسباته الصناعية وتطويرها، إذ على الرغم من توالي الأزمات خلال السنوات الأخيرة، فقد تمكن القطاع الصناعي الوطني، والحمد لله من الصمود، وذلك بفضل العديد من الإجراءات الحكومية المتخذة وتضافر جهود المنظومة الاقتصادية بأكملها.

لذا، فإن تحصين المكتسبات المحققة يتطلب أولا، رفع سقف الطموحات، ثم العمل على إعطاء دفعة جديدة لصناعتنا الوطنية مع تعزيز الاندماج المحلي في القطاعات الصناعية الكبرى، كالسيارات، الطيران، الأدوية، النسيج والصناعات الغذائية، وذلك من خلال الرقي بالجودة واستكشاف أسواق تصدير جديدة.

كما لا يفوتني، السيد الوزير، أن أستحضر الرسالة الملكية السامية، التي وجهها جلاله الملك حفظه الله، إلى المشاركين في الدورة الأولى لليوم الوطني للصناعة، والتي نظمها الاتحاد العام لمقاولات المغرب مع وزارتك السنة الماضية، حيث عبر عنها جلالته بوضوح، عصر صناعي جديد ينتظرنا، مع السيادة الوطنية كشعار.

وبهذه المناسبة، فإننا نجدد التعبير عن التزامنا وانخراطنا الكامل في هذه الرؤية الملكية المتبصرة لجلالته، الهادفة إلى تشجيع ريادة الأعمال والاستثمار الصناعي لصالح وسم "صنع في المغرب".

وفي هذا الإطار، فإننا ندعوكم السيد الوزير المحترم، إلى العمل على إعطاء كافة الامتيازات لوسم "صنع في المغرب" وذلك من خلال الإجراءات التالية:

أولا، ربط التمويل والدعم الحكومي بمستوى الاندماج المحلي، عبر تكييف الإعانات الممنوحة على مستوى الاعتماد على المصادر المحلية،

وهو ما نص عليه ميثاق الاستثمار؛

ثانيا، وضع آليات للتحفيز والقدرة على النجاح في سياسة إحلال الواردات وتعويضها بصناعات وطنية، عبر تشجيع الصناعة الوطنية لتوفير منتج وطني ذو جودة عالية، وبالطبع بأسعار تنافسية؛

ثالثا وأخيرا، وضعية استراتيجية وطنية لتثمين وترويج العلامات التجارية المغربية، مع وضع وسم للمنتج المصنوع في المغرب، والقيام بحملات التواصل والتوعية بين المواطنين، لتوضيح أن شراء منتج محلي يقوي من الاقتصاد الوطني وخلق فرص الشغل.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبين معا.

تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ التعقيبات ومتفق معكم 100%.

غنعتيكم بعض التوضيحات، لأن كل الاقتراحات راه بدينا كنشغلها فيها والحمد لله، بالنسبة لاستبدال الواردات، اليوم عندنا 1726 مشروع صناعي اللي غيستبدل 100 مليار إن شاء الله ديال الواردات، وغيمكننا من تصدير 98 مليار إضافية من هاذ المشاريع ديال استبدال الواردات.

بالنسبة للجودة، خصكم تعرفو بأن الصادرات المغربية الصناعية ديال المواد المصنعة وصلت لـ 375 مليار درهم، موجهة لكل دول العالم، واليوم الاعتراف العالمي بالجودة ديال "صنع في المغرب" لاشك فيه.

لا شك فيه أيضا بالنسبة للمغاربة، هذه 5 سنين كانوا تقريبا 35% ديال المغربية كيتقو فالجودة المغربية، اليوم أكثر من 62% ديال المغربية تيفضلو المنتج الوطني على المنتج الأجنبي

بالنسبة للعلامة المغربية، احنا كنفترخو بالاستقبال الملكي السامي ديال مُصنع سيارة مغربية بعلامة مغربية، ومبتكر مغربي العالم اللي خلق علامة ديال السيارات مبتكرة وفاخرة، هاذ الاستقبال هو إشارة قوية ملكية على التوجه اللي بغاه سيدنا لصناعات المستقبل والعلامة المغربية، واحنا غنزلوها الشئ جاهدين معكم ومع كل الشركاء باش نقويو العلامة المغربية في العالم.

بالنسبة للملكية الفكرية والصناعية، المغرب مصنف رقم 40 عالميا في حماية الملكية الصناعية والتجارية، وياقين كنشغلها وأول إفريقي وباقي تنشغلها باش نحسنوها المنظومة ديال حماية الملكية.

وبالنسبة لشرط الدعم بالإدماج، هذا كايين فميثاق الاستثمار وفكل وثيقة اللي تنمضبوها مع المستثمرين كندفعو الإدماج إلى أقصى حد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الآن ننقل معكم، السيد الوزير المحترم، إلى السؤال الرابع الموجه إليكم هذه الجلسة حول "تشجيع إحداث المناطق الصناعية بخصوصيات جهوية".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السي عابد.

المستشار السيد عابد بادل:

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول تشجيع إحداث مناطق صناعية بخصوصيات جهوية؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير المحترم للجواب على هذا السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ السؤال الهام.

خلال السنوات بين 2016 و2021 تخلقات تقريبا 22 منطقة صناعية جديدة بمساحة 1900 هكتار.

فهاذ السنتين الأخيرتين أطلقنا مشاريع ديال أكثر من 30 منطقة صناعية جديدة بمساحة إجمالية تفوق 2900 هكتار.

اخذيت التزام حكومي أمامكم باش نخلقو منطقة صناعية في كل إقليم، بقاولنا 5 دالأقاليم، اللي هي أقاليم جبلية، أولها هي إقليم الحوز، كايين إفران وكايين الحاجب إلى آخره، بقاوا 5 اللي غنبدو فيها وغنشرعو فيها هاذ السنة، إن شاء الله، باش نخلقو فيها منطقة صناعية.

ولكن، كايين أقاليم أخرى اللي عندهم مناطق صناعية اللي خصها تحسن وخصها تجود وخصها توسع، وهاذ الشئ أيضا تنشغلو عليه، بدينا في إعادة هيكلة تقريبا 330 هكتار وغنستمر في هاذ الإيقاع إن شاء الله هاذ السنة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عابد بادل:

السيد الوزير المحترم،

متفقون معكم على أن بلادنا أضحت من الدول الصاعدة التي تمكنت من خلق منظومات صناعية قوية ومتناسكة، بفضل الرؤية

المستنيرة والمتبصرة لجلالة الملك، حفظه الله.

اليوم، الحمد لله، بلادنا تتوفر على أقطاب صناعية، استطاعت بفعل ديناميتها وفرصها الواعدة أن تستقطب كبريات الشركات الدولية والوطنية، حيث توفر عشرات الآلاف من فرص العمل لفائدة الشباب، وتساهم في تحقيق التنمية المجالية على مستوى مجموعة من الجهات. منوهين في هذا الإطار بمختلف المجهودات التي تقوم بها الحكومة لتحقيق السيادة الوطنية في المجال الصناعي من أجل تنمية مستدامة.

اليوم، الإشكال حقيقي الذي يطرح نفسه بقوة هو أنكم تأخرتم السيد الوزير، في إخراج ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة، لأنه كما تعلمون الأحياء الصناعية بكبريات المدن والتي تضم مقاولات كبرى، لا تجد فيها المقاولات المتوسطة والصغيرة مكانا باعتبارها أقطابا صناعية كلاسيكية معروفة.

لذلك، فإنكم مطالبون، السيد الوزير، بإخراج أحياء صناعية ثلاث خصوصيات جهوية وإقليمية وتواكب تطور المدن، كما تستوعب مثل هاته المقاولات باعتبارها المفتاح لمعضلة البطالة، وأسواق مثالا هنا جهة الدار البيضاء- سطات والتي يطالب فيها رجال الأعمال بإحداث أحياء صناعية خاصة بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

السيد الوزير المحترم،

المغرب اختار الجهوية المتقدمة كخيار استراتيجي لا رجعة فيه، وهو ما يفرض عليكم دعم التوازنات المجالية واحترام خصوصيات الجهات لتنزيل سياسة صناعية جهوية قادرة على تعزيز صمود المقاولات الصغرى والمتوسطة، بما في ذلك تنزيل كل المخططات الجهوية التي ارتكزت كلها على دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال آليات الدعم المقررة عبر اتفاقيات لتشجيع الاستثمار الخاص.

مخططات تستحضر بالمناسبة كل هاته الإشكاليات التي أشرنا إليها أيضا لتحقيق التنمية داخل جميع الأقاليم والعمالات المشكلة للجهة الواحدة، مع إنصاف بعض المجالات الترابية التي لم تنل بعد حظها في التنمية من أجل تحقيق التوازنات المجالية المطلوبة والمفقودة اليوم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا.

بالنسبة لتشجيع الاستثمار ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة، راه تكلم عليهم السيد الوزير المكلف بالاستثمار، وراه اشتغلنا عليه وتقريبا

كملناه، بقينا فالمفاوضات الأخيرة.

بالنسبة لتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، فهاذ 1726 مشروع، النص فيها المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتقريبا 40% ديال التشغيل اللي غيتخلق، فرص الشغل اللي غتخلق من المقاولات الصغرى والمتوسطة، و88% ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة عندها العقار، لقاتو 12% باقي تنوجهوها وباقي ما لقينا لها الحل ديال العقار وتنشغلو عليها.

وبالنسبة لجهة الدار البيضاء- سطات، لا يخفى عليكم أنا كنت تما هاذي واحد 3 الأسابيع ولا 4 د الأسابيع، ومضينا اتفاقية مع الجهة باش نحدثو 6 د المناطق صناعية إضافية باش نوسعوا العرض الصناعي.

وفخلال هاذ المشاورات، درنا مشاورات مع كل جهة على حدة باش نوفرو الوعاء العقاري اللي غتحتاجوهاذ الجهة، من أجل الوصول إلى الهدف المشترك بين الجهة والوزارة بالنسبة للتنمية الصناعية ديال كل جهة وديال كل إقليم إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

إذن معكم السيد الوزير دائما، السؤال الخامس حول "الاهتمام بغرف التجارة والصناعة والخدمات".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضلوا السي كمال بن خالد.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير المحترم.

لوحظ أن هناك تراجع في إشراك غرف التجارة والصناعة والخدمات في مختلف الأنشطة واللقاءات التواصلية التي تنظمها الوزارة.

لذا، السيد الوزير، نساثلكم عن أسباب هذا التراجع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على هذا السؤال، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

تنشكر السيد المستشار المحترم على الرغبة، والقوة ديال الرغبة ديال الغرف للمشاركة أكثر في كل الجولات، ولكن فهاذ الجولات والمشاورات في كل جهة على حدة، كانت الغرف حاضرة وحاضرة بقوة.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

غير رغبت نوضح واحد المفهوم.

أولا، وقبل كل شيء، غرف التجارة والصناعة والخدمات هي تكتات ديال رجال الأعمال، اللي هوما كيفهمو فالتنمية وهوما كيكونو محاور أسامي وعندهم المبادرة الاقتصادية، المبادرة الاقتصادية ما جياش من القطاع العام، جاية من القطاع الخاص، وأنتوما ممثلين ديال القطاع الخاص أيضا جنب ممثلين آخرين.

ومنين تتقولو كنخليو المجال للغرف الأجنبية باش تدير، هاذي مبادرة ديال الغرفة (الغرفة اللي ما عندها لا دعم، لا دستورية، لا أي حاجة)، المبادرة ديال غرفة أجنبية اخذات مبادرة ودارت أحياء صناعية ونجحات فيها، والحمد لله.

واحنا مستعدين وكنشتغلو مع غرفتين على الأقل، باش يساهمو في وضع أحياء صناعية أو مشاريع أخرى اللي غتقوي المداخل ديالها، احنا مستعدين نشوفو أي مشروع ديال الغرفة، أي مبادرة ديال الغرفة من أجل تقوية التنمية الاقتصادية، التنمية التجارية والتنمية الصناعية والتنمية ديال الخدمات ديال بلادنا، احنا رهن الإشارة ديالكم ماشي أنتوما عبء علينا، احنا اللي رهن الإشارة ديالكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم إلى السؤال ما قبل الأخير متعلق بـ "مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة".

أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية لبسط هاذ السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة،

مواكبة المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا هو سؤال الفريق الاستقلالي، السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير للجواب.

يمكن فبعض الجولات الأخرى، ولا فبعض المشاورات الأخرى وفي بعض التظاهرات الأخرى يمكن ما شركناش فيما فيه الكفاية الغرف، واحنا قابلين للمناقشة معكم لتقوية هاذ المشاركة في المستقبل إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب على هاذ الجواب.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الوزير المحترم.

شكرا على الجواب وعلى الرغبة في الاشتغال مع الغرف.

لكن، السيد الوزير، كايين إشكاليات، لأن كتعرفو بأن هاذ الغرف كانت غرف إقليمية ولات غرف جهوية، وهذا إشكال كبير، لأن اليوم هاذ الغرف الجهوية بعدا خصنا نرجعو نشوفو كيف نديرو لها باش نحاول أنها تكون فعالة فالمشاركة ديالها.

اليوم، كنشوفو بأن عندنا ناخذو على سبيل المثال غرفة التجارة والصناعة والخدمات ديال جهة مراكش-أسفي، كيفما تتعرفو راه كايين 4 د أقاليم آخرين كانوا فيهم غرف، اليوم هاذ الغرف باقي فيهم الموظفين ديالهم باقي عامرين، الاشتغال دروك كله هابط على الغرفة الجهوية ديال مراكش.

هنا خص الوزارة تلقى حلول وتشوف نظرة أخرى لهاذ الغرف هاذي، وتاخذ بعين الاعتبار التوصيات اللي خرجو فالمنظرة اللي تدارت في 2019، وخرجات بعدة توصيات، وكان واحد الملتقى هنا عندنا فالغرفة ديال المستشارين يوم 24 يوليوز 2023 وكانو فيه توصيات آخرين، خصنا نحاولو ناخذو هاذ التوصيات بعين الاعتبار، السيد الوزير، ونحاولو نشوفو واحد الطريقة باش هاذ الغرف نعطيها واحد القوة، فعوض تولى هاذ الغرف دائما تابعة وعبء على الوزارة، تولى حتى هي منتجة وتكون كتعطي للوزارة وكتعاون الوزارة.

ويمكن راه كايين، ناخذو على سبيل المثال إشراك بعض الغرف ديال دول خارجية في أحياء صناعية وإغفال إشراك الغرف المغربية داخل هاذ الأحياء الصناعية، ونعطيها حتى هي فرصة باش تستثمر وفرصة باش يكون عندها واحد المدخول.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير هل هناك رد؟

تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال الهام.

المقولة الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة هي كتكون تقريبا 97 ولا 98% ديال جميع المقاولات فبلادنا، وتقريبا 40% ديال فرص الشغل وديال الشغل المحدث فبلادنا.

هاذ المقولة كتعرف عدد ديال الإكراهات، بالنسبة للإكراهات ديال السيولة وديال التمويل، راه اشتغلنا جميعا وقدمنا قانون ديال أجل الأداء اللي هو لفائدة هاذ المقاولات باش نعاونوهم، ما يكونوش هوما اللي كيمولو المقاولات الكبرى، واليوم الحمد لله تنزل هاذ القانون بدا كيبان على أرض الواقع والسيولة بالنسبة لهاذ المقاولات بدأت كتدخل.

ولكن كايين إشكال ديال الإفلاس، اللي ارتفع هاذ السنة، وعلاش ارتفع هاذ الإفلاس؟ لأن خلال السنتين اللي جاو من بعد الكوفيد كان واحد الدعم اللي تعطى لكل المقاولات، وتسهيلات بالنسبة للتمويل اللي تعطى لكل المقاولات خلال هاذ الفترة باش يمررو على هاذ الفترة، دون الأخذ بعين الاعتبار بكفاية الوضعية ديالهم، كانوا مقاولات غادي يفلسو هاذي 3 سنين، اللي بقينا مكملين لهم الكريدي (Oxygène) و(Relance) ما فلسوش، وجاو تجمع الإفلاس في 2023، وذاك الشي علاش ارتفع.

اليوم، اللي كنشوفو أن المقولة الصغيرة والمتوسطة فبلادنا عندها "مغرب المقاولات" بالنسبة للصناعة اللي تتعطيها دعم اللي كيوصل لـ 30% اللي كتعطي دعم للابتكار، اللي كتعطي الدعم التقني اللي كيوصل لـ 80% ديال كل المواكبة التقنية اللي كيحتاجوها، اللي كتعطي الدعم للانتقال للإنتاج الخالي من الكربون اللي كيوصل لـ 30% اللي إلى آخره.

كايين دعم قوي وكايين بالنسبة لميثاق الاستثمار اللي جاي، اللي المرسوم هو اللي غيستهدف هاذ المقاولات الصغيرة والمتوسطة اللي هو انتبهنا الشغل التقني بالنسبة ليه اللي غيعطي امتيازات كبيرة بالنسبة لتشجيع الاستثمار في المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات، وتوضيحات هامة.

وما جئتم به كان هو صلب الموضوع الذي نبحث عن فهمه للرأي العام كذلك، احنا كنشجعو العمل الحكومي وكنشجعو العمل ديالكم، السيد الوزير، اللي كنتيو من أنشط الوزراء ديال هاذ الحكومة، راه

ماشى كنميزوك، ولكن حكومة نشيطة فهاذ المجال، لا، لا، مازال ما، يالك السيد الوزير؟ هذا رأيي، فقلت حكومة نشيطة في هاذ المجال ديال الصناعة وديال تشجيع المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا.

سيما واحنا كنشوفو الحضور المميز ديال سيدنا الله ينصرو في عدة محطات صناعية، واللي كيشجع فيها المنتج المغربي، واللي جات ذلك (La marque) ديال "صنع في المغرب".

السيد الوزير،

ضروري باش هاذ المقاولات الصغيرة نزيدو ندفعو بها إلى شاطئ النجاة. سيما واحنا كنشهدو اليوم بعد كوفيد أنها كانت هناك عدة إصابات وعدة توقفات وعدة إغلاقات، ولا قلنا إغلاق، العواقب ديالو كبيرة، سواء على فرص الشغل ولا على التنمية الاقتصادية فبلادنا، واحنا ما كنشكوش فالعزيمة ديال هاذ الحكومة اللي كتعتني بالتنمية وخلق فرص الشغل.

احنايا الآن، يؤلمنا كثيرا كمغاربة باش نشوفو مقولة اللي تغلقات، أو اللي ماشية للإفلاس، هاذي ما تواتيناش، واحنا اللي عندنا كفاءات، اللي عندنا تدابير جريئة اللي يمكن لها تدعم الاقتصاد الوطني.

الله الموفق.

وكنحيوك مرة أخرى، السيد الوزير.

شكرا.

السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على التشجيع.

غير بغيت نضيف، السيد المستشار، أن المقولة بحال الإنسان، كتزاد، كتكبر، وحتى هي يمكن لها تموت.

واليوم، ملي كنشوفو ملي كتتموت مقولة فبلادنا كتخلق 5 أخرى، يعني كايين تطور، معلوم خصنا نقويو الأدوات ديالنا لمواكبة المقاولات اللي هي في وضعية صعبة، الأدوات غير كافية وكنشغلو اليوم مع عدد ديال الشركاء باش نشوفو كيفاش نقويو المواكبة ديالنا، وبالأخص المواكبة المالية ديال المقاولات اللي كتمر من صعوبات، اليوم ملي كتمر مقولة من صعوبات الآليات غير كافية لإنقاذها.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير، ننتقل معكم إلى آخر سؤال موجه إليكم في هذه الجلسة حول "الإجراءات الاستباقية لتموين الأسواق المغربية بالمواد

واللحوم والحليب والمواد الغذائية المصنعة، ومصاحبها بإجراءات محتشمة تتعلق بمحاولة ضبط أسعارهاذ المواد.

غير أن هاذ الإجراءات تظل موسمية وتغفل الأهم، ألا وهو حماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، وتفتقد إلى النجاعة.

فالحكومة عجزت لحد الآن عن مواجهة أزمة الغلاء بالرغم من العديد من الإجراءات التي اتخذتها، من خلال دعم القطاع الفلاحي عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج ودعم أسعار الأسمدة واتخاذ مجموعة من الإجراءات الجبائية المحفزة، ومقاربة حل مشاكل سلاسل التوزيع والتسويق ومحاولة تفعيل إصلاح سوق الجملة، بحيث تفاقمت الأوضاع المعيشية نتيجة استمرار غلاء أسعار المحروقات التي انعكست بشكل مباشر على جميع المواد الأساسية بدرجة غير مسبوقة في تاريخ بلادنا.

وأضحى التضخم معطى بنيوي، والقادم أسوأ جراء استفحال الجفاف وهشاشة بلادنا إزاء التغيرات المناخية وتقلبات الاقتصاد العالمي.

السيد الوزير،

عرفت أسعار الخضر والفاواكه في الأيام الأخيرة انخفاضا ملحوظا بعد أن سدت منافذ التصدير في وجه هذه المواد الأساسية، وهو ما يبين بالملاموس أن تلبية حاجيات السوق الخارجي وإهمال تلبية حاجيات الطلب الداخلي يعد من الأسباب الرئيسية لارتفاع نسبة التضخم ببلادنا، مما يهدد أمننا الغذائي بحيث عجزت الحكومة على إجبار أصحاب الضيعات الفلاحية على تلبية حاجيات الطلب الداخلي بالأسبقية، قبل توجيه منتجاتهم نحو الأسواق الخارجية.

وتمتد هذه الوضعية غير السليمة إلى الثروة السمكية، حيث يتم تصدير الأطنان من الأسماك إلى الخارج على حساب السوق الداخلي، وهنا نطرح السؤال كيف أن السردين في رمضان الماضي الثمن ديالو في ميناء العيون 3 دراهم، وفي أسواق نفس المدينة 10 دراهم في حين أن الثمن ديالو فالمدن الأخرى الكبرى الدار البيضاء والرباط يصل إلى 30 درهم، علما بأن السردين هو النوع الذي في المتناول ديال معظم فئات الشعب المغربي.

السيد الوزير،

إن مواجهة غلاء المعيشة والارتفاع غير المسبوق فأسعار مواد الاستهلاك الأساسية المستفحلة منذ سنتين والمرشحة للتفاقم بفعل موجة الجفاف والتقلبات الاقتصادية العالمية، تتطلب انتهاج سياسة إرادية ومنسجمة تتوجه بالخصوص إلى وضع آليات للرقابة والتصدي للفساد بكل أشكاله والمراجعة الجذرية للسياسة الفلاحية في أفق تحقيق الأمن الغذائي، وترجيح المصلحة الوطنية بالإنزام المنتجين على توجيه منتجاتهم الغذائية بالأسبقية نحو السوق الداخلية.

الأساسية خلال شهر رمضان المبارك."

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لبسط السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

تأميرت السيد الرئيس.

نسائلكم السيد الوزير حول الإجراءات الاستباقية لتموين الأسواق المغربية بالمواد الأساسية في شهر رمضان؟

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على هاذ السؤال، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة على هاذ السؤال الهام.

في الحقيقة، أولا وقبل كل شيء بلادنا كتوفر على منظومة باش نواكبو التموين على طول السنة.

خلال شهر رمضان المبارك كيكون بعض الزيادة في استهلاك عدد ديال المواد، وكيكون مواكبة استثنائية التي كتواكب هاذ الزيادة بحال المواكبة الاستثنائية التي كتواكب الزيادة ديال الاستهلاك في الأعياد أو خلال الفترات الصيفية.

وكيقوعو تكثيف عدد الاجتماعات على المستوى الوزاري لتتبع أحوال السوق و(les stocks) التي عندنا بالنسبة لهاذ المواد.

بالنسبة لكل المواد، عندنا اليوم مخزون التي يكفي لتلبية حاجيات المغاربة والاستهلاك المرتقب ديال المغاربة خلال هاذ الشهر المبارك، والحمد لله كنالاحظو أيضا انخفاض في الأثمنة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكي السيدة المستشارة المحترمة للتعقيب.

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيد الوزير،

دأبت الحكومة فكل سنة ومع اقتراب شهر رمضان المبارك على اتخاذ عدة إجراءات تتعلق بتزويد الأسواق المغربية بالكميات الضرورية من المواد الاستهلاكية الأساسية كالخضار والفاواكه والحبوب والقطاني

موعد لجلسة موالية ستخصص لاختتام هذه الدورة، ولذلك المرجو عدم مغادرة القاعة بعد رفع هذه الجلسة.

ولذلك قبل كل هذا، أود الترحيب بالسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، وكذلك السيد وزير العلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة الحاضر معنا كذلك بهذه الجلسة.

وننتقل لتطبيق أحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، وفيها الإطارة كما استمعنا في كلمة السيد الأمين في بداية هذه الجلسة، توصلت رئاسة المجلس بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية لهذا اليوم، تقدمت به المستشارة السيدة مينة حمداني من فريق الاتحاد المغربي للشغل حول موضوع "المناخ الاجتماعي داخل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل".

أحيل هذا الطلب على الحكومة داخل الأجل القانوني وعبرت عن استعدادها للتجاوب معه، لذلك أعطي الكلمة للسيدة المستشارة المحترمة لتناول هذه الكلمة في حدود دقيقتين، تفضلي.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

كيقدم مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بالنساء ديالو والرجال ديالو والمكونين الإداريين والمسؤولين خدمات جليلة في مجال التكوين المهني الأساسي بجميع المستويات ديالو، التخصص، التأهيل التقني، التقني المتخصص، وفي قطاعات حيوية كقطاع السيارات الإلكترونية، وفي قطاعات واعدة كمجال الطيران والطاقات المتجددة، مرورا بقطاعات الفلاحة والصحة والخدمات، إلى غير ذلك.

الشيء الذي يساهم في تأهيل الشباب ديالنا لسوق الشغل، وفنفس الوقت كيقدم خدمات في مجال التكوين المستمر، أي التأهيل المستمر للموارد البشرية ديال المقاولات ديالنا.

لكن للأسف الأوضاع ديال رجال ونساء مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل هي ظلت جامدة، كنتكلم على الأوضاع المادية والمهنية، ظلت جامدة منذ أكثر من 20 سنة، دون تغيير يذكر، اللهم الزيادة في التحديات المطروحة، وآخرها تحدي إنجاح الورش الملكي لمدين لمين والكفاءات والتي كيتفانناو باش يساهمو وينجحوا هاد الورش الملكي.

في فريق الاتحاد المغربي للشغل، وباسم مستخدمي ومستخدمات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل كهنأو موظفي التربية الوطنية والتعليم العالي على الزيادات التي انتزعوها والتي هوما كيستحقوها، ولكن هاد المستخدمين والمستخدمين والأطر ديال مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل كيعتبرو نفسهم جزءا لا يتجزأ من المنظومة ديال التربية

السيد الوزير،

إن العبرة ليست في وفرة المواد الأساسية في الأسواق بقدر ما هي يجعلها في تناول الجميع، اعتبارا لقدرتهم الشرائية، فكيف للمواطن البسيط اليوم والذي يتقاضى أقل من الحد الأدنى للأجور أن يقتني لحم الدجاج الذي بلغ الثمن ديالوصبيحة هذا اليوم 21 درهم للكيلو، أما اللحوم الحمراء والفواكه فمن يستطيع لها سبيلا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على هاذ التعقيب، اللي فالحقيقة ما فهمتوش، أئمنة تينخفضو والقدرة الشرائية كتقاس ما فهمتوش المقاربة، ولكن غنحاول نجابو على قدر المستطاع.

بالنسبة للتضخم، كايين، لا أحد كينكر على أن القدرة الشرائية ديال المغاربة تقاست، كما تقاست القدرة الشرائية ديال العائلات فالعالم كامل.

ولكن، بفضل المجهودات ديال الحكومة تقاست أقل فالمغرب مقارنة مع الدول الأخرى، فالمغرب ثمن الكهرباء ما تقاسش، في المغرب ثمن البوطا ما تقاسش، فالمغرب واخا المحروقات طلعو، التنقل العمومي ما تقاسش، تنقل البضائع اخذا الدعم، فالمغرب الفلاحة والكسابة اخداو الدعم باش نسقفوها هاذ الارتفاعات.

فالمغرب جا بفضل جلالة الملك الدعم الاجتماعي المباشر باش نقلصو من هاذ الفقر وباش نقلصو وباش نقويو القدرة الشرائية ديال المغاربة، هادي هي بلادنا، هادي هي بلادنا اللي تنفتخرو بها، هادي هي بلادنا، الدولة ملكا وحكومة وشعبا، اللي كتشغل باش تحمي المواطن، باش تقوي القدرة الشرائية ديالو.

معلوم، معلوم، مازال العاطي يعطي، مازال خصنا نزيدو نلقاو الحلول المبتكرة باش نقويو القدرة الشرائية ديال المواطنين وباش نحميوها، ومازال نشغلو معكم، السيدة المستشارة، باش نلقاو هاذ الحلول ونزلوها على أرض الواقع.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، بهذا نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة.

أذكر فقط السيدات والسادة المستشارين على أنه سنكون مع

السيد رئيس الجلسة:

في نفس الإطار أعطي الكلمة للسيدة المستشارة لبنى علوي، الراغبة في تناول الكلمة حول "التدابير الاستعجالية للحكومة لإنصاف المتصرفين والتقنيين وهيئة تفتيش الشغل".

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة، في حدود دقيقتين دائما.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني ان أتناول الكلمة كممثلة عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وفي البداية لا بد أن أشكركم السيد الوزير المحترم على الاستجابة لطلب تناول الكلمة، ونتمنى أن يحذو حذوكم باقي الوزراء.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم الدور الذي يقوم به مفتشو الشغل من أجل تحقيق السلم الاجتماعي والحفاظ على استقرار المقاولات الوطنية، وهو ما يقتضي الانتباه لأوضاعهم الاجتماعية، بالمناسبة أترحم على روح المناضل زين العابدين قاشة مفتش الشغل، الذي وافته المنية مؤخرا، رحمة الله عليه.

وفي هذا السياق، نطالب مواصلة الحوار الاجتماعي بقطاع الشغل وتنفيذ المخرجات التي تنتظرها شغيلة القطاع، وندعو إلى تسريع إخراج النظام الأساسي الخاص بمفتشي الشغل بكل مكوناته وعدم ربطه بمراجعة مدونة الشغل.

السيد الوزير المحترم،

تعتبر هيئة المتصرفين وفئة التقنيين العمود الفقري لإدارة الدولة وجماعتها الترابية، نظرا لدورها المحوري في تنزيل السياسات العمومية والبرامج التنموية وتحديث الإدارة، والتي من أسسها الانتقال الرقمي بالمغرب.

ولذلك، لا بد من إنصاف هذه الفئات وتحسين وضعياتها عبر أنظمة أساسية منصفة ومحفزة، فالشغيلة تنتظر حلا نهائيا للملفات هذه الفئات ودون تماطل أو تنديد أو تجزئ، كما تم مع فئات المتصرفين والتقنيين، الذين تم إدماجهم بقطاعات العدل والتعليم والصحة، وذلك حتى نتجنب المزيد من الاحتقان والتوتر الذي يمكن أن ينتج عن تجاهل مطالب هذه الفئات.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للرد.

والتكوين، ولذلك فهو ما كيتسألو بعد كل الاحتجاجات والإضرابات اللي قامو بها جهويا ووطنيا، واش ما كيتستحقوش أنهم يتحقق لهم المطالب ديالهم العادلة والمشروعة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، الكلمة للحكومة للتفاعل أولرد على هاذ الكلمة.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد بونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

شكرا السيدة المستشارة على طرحكم لهذا السؤال.

المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل هو من المؤسسات الاستراتيجية فالبلاد ويضطلع بمهام مهمة، ويحقق لوحده زهاء 80% من العرض التكويني فالمغرب.

هاذ المكتب هذا له خصوصية، ألا وهو التدبير الثلاثي اللي فيه الدولة أو الإدارة، اللي فيه الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب واللي فيه النقابات، هاذ المكتب لديه عدد مهم من التحديات مع زهاء 400 ألف من المتدربين والمتدربات، عندو أكبر عدد نتاع المؤسسات اللي كايينة على المستوى الجهوي، بل والمحلي، ومطالب بتفعيل أو بتزليل خارطة ملكية مهمة اللي كما كتعرفوها.

والمنجزات على المستوى الاجتماعي التي تحققت في هذا المكتب هي غير مسبوقة، ما تنقولش هاذ الشيء باش ندافع على المكتب، ولكن تنقول هاذ الشيء لكي أشيد بالعمل اللي قام به الحقل النقابي كجزء من التدبير، ماشي كجزء من الاحتجاج، كجزء من التدبير ديال هاذ المكتب، وكنظن النقابة ديالكم عندها دور أساسي ومهم في كل المكتسبات، ما بغيتش نرجع ليها، اللي كايينة لا في الاصطيف، لا في المنح، لا فواحد العدد دالأمر الاجتماعية اللي كايينة، لا في يعني (l'assurance)، بما فيها القدرة دالأجور اللي كانت على السنوات الأخيرة.

نعم، أنا كوزير منفتح بطبيعة الحال على الأخذ بهاذ الملفات هاذو اللي طرحتمهم، كان اتصال مع النقابة، كان اتصال مؤخرا مع الإدارة دالمكتب وكان اتصال مع وزارة المالية، وغادي ينطلق الحوار ديالنا، وإن شاء الله، فإطار هاذ الجولة هاذي اللي كايينة غادي نوصلو لواحد النتائج مهمة وتكون لصالح الشغيلة، وفق ما تطمحون إليه وما نطمح إليه وما يطمح إليه الشعب المغربي ومن قبل منها جلالة الملك نصره الله.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس مرة أخرى.

السيدة المستشارة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين،

الموضوع ديال تفتيش الشغل تكلمنا فيه، أنا قبلت باش نجاوبكم على هاذ طلب الكلمة، لأنه فعلا موضوع مهم، وكان فيه واحد سوء الفهم فواحد الفترة، ولكن الحمد لله راه زولناه، اللي كنا تكلمنا على الربط بمدونة الشغل، ماشي كان الهدف هو الربط يعني بالقانون ديال مدونة الشغل، لا ما معمرو ما كان، لأن هذا موضوع وهذا موضوع.

كان الهدف هو فقط أنه باش تبيان أكثر العمل ديال المفتشين ديال الشغل، لأنه هو عمل مهم.

أولا، بعد أنا كوزير للتشغيل وربما الشغل، أنا حريص على أنه هاذ الفئة هاذي اللي حاولنا نزيد من العدد ديالها فهاذ السنتين الأخيرتين من خلال المناصب المالية المباشرة والمحولة.

ثانيا، الوسائل ديالهم التكنولوجية، غادي نطلقو فالأيام القليلة المقبلة، ربما من بعد أسبوع أو أسبوعين نظام معلوماتي جديد خدمو عليه كذلك الوزارة كلها أو من ضمنها التفتيشية ديال الشغل.

ثالثا، فعلا كايين عندهم صعوبات حقيقية، خصوصا ملي تبيغيو

يتنقلو وكيكون عند مفتش الشغل واحد العدد كبير ديال المقاولات، والمهام ديالهم عندها واحد الخصوصية التي تقتضي أنه يتم الاعتناء بها.

وهاذ الشي غادي يدخل في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي، اللي كيف ما وعدتكم، غادي ينطلق، راه السيد رئيس الحكومة، تكلم نهار البارح، على جولة بعد هاذ الحوار الاجتماعي المركزي، وفي الأيام القليلة المقبلة غادي نبدأ ولا الحوار الاجتماعي المركزي ولا الحوار القطاعي في إطار واحد التصور اللي غادي يدفع بواحد العدد ديال القضايا، ومنها القضايا ديال مفتشي الشغل، اللي كيفما كتعرفو، لا أنتوما كنعابة ولا النقابات الأخرى الأكثر تمثيلية في الوزارة، أنا حريص على أنها تمشي، لأن هذا العماد ديال محاربة القطاع غير مهيكل والعماد ديال احترام تطبيق القانون وديال مدونة الشغل، وهما العماد كذلك للمصالحة اللي تقدر تكون ما بين الشغيلة وما بين المقاولات في إطار فرض النزاعات.

وبالتالي كنشكركم على طرح هاذ السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وبذلك نكون قد استوفينا جدول الأعمال المبرمج خلال هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفوية.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 154

التاريخ: الثلاثاء 26 رجب 1445 هـ (06 فبراير 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ست وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الرابعة والخمسين مساء.

جدول الأعمال: اختتام أشغال دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2023-2024.

المستشار السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور، والمادة 21 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نعقد هذه الجلسة العامة لاختتام دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2023-2024، وذلك بعد زهاء أربعة أشهر من العمل الجاد، الذي تضافرت فيه جهود جميع مكونات المجلس، مثمرة حصيلة مهمة على مستوى مختلف مجالات العمل البرلماني، كما هي محددة في الوثيقة الدستورية.

وكما تعلمون، السيدات والسادة المحترمون، فإن هذه الدورة، التي تحظى دستوريا بشرف افتتاحها من طرف جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، قد اتسمت، في ظل التوجهات النبيرة الواردة في الخطاب الملكي السامي، بنفس اجتماعي واضح، حيث حصر جلالته الأوراش الاجتماعية ذات الأولوية، مؤكدا على أهمية استحضار عمق وأصالة القيم المغربية، لاسيما في الشدائد والمحن.

ولا يسعنا بهذه المناسبة، سوى أن نجدد اعتزازنا بالتوجهات الملكية التي دعت إلى الاستمرار في الاعتناء بأوضاع ساكنة المناطق المتضررة من زلزال الحوز وإعادة إعمارها، كما حددت الإطار العام لمراجعة مدونة الأسرة، من منطلق كون هذه الأخيرة حجر الزاوية والخلية الأساسية للمجتمع، علاوة على زف بشرى الشروع في صرف الدعم الاجتماعي المباشر للأسر والفئات الهشة.

وإنه لمبعث اعتزاز كبير ومنيع سعادة غامرة لنا في مجلس المستشارين، وها نحن نعاين البداية الفعلية لصرف الدعم الاجتماعي المباشر منذ نهاية شهر دجنبر الفائت، خاصة وأن الشأن الاجتماعي يعد، كما تعلمون، الجزء الأهم من الهوية المتجلية للمجلس الذي يحظى

دستوريا بالأسبقية في دراسة مشاريع القوانين التي تمس في العمق القضايا الاجتماعية.

كما أن الخطاب الملكي السامي يلقي على عاتق المؤسسة البرلمانية ككل مسؤولية كبرى في التحلي بالحرص واليقظة في مرافقة هذا الورش الاجتماعي الضخم، بكل ما يستدعيه من تدابير تشريعية ومبادرات رقابية وتقييمية، تساعد الحكومة على القيام بدورها في ترسيخ وتوطيد أسس الدولة الاجتماعية، التي نسعى إلى تحقيقها جميعا، تحت القيادة الملكية المتبصرة.

حضرات السيدات والسادة،

إن من محاسن الصدف التي ميزت دورتنا الحالية هو أن اختتامها يأتي بعد ظرف زمني قصير من الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الندوة الوطنية المخدلة للذكرى الستين لإحداث البرلمان المغربي يوم 17 يناير الماضي، والتي جرت وقائعها تحت رعاية سامية لجلالته حفظه الله.

ولا شك أن المضامين السامية لهذه الرسالة جاءت لتبرز أهم محطات وملامح التجربة البرلمانية المغربية والمساهمة الفاعلة للبرلمان في المسار الإصلاحي والتنموي، الذي عرفته المملكة المغربية منذ الاستقلال إلى اليوم، غير أنها سلطت الضوء، من جانب آخر، على التحديات التي مازالت تواجهنا والتي تستلزم حسب المنطوق الملكي "مضاعفة الجهود للارتقاء بالديمقراطية التمثيلية المؤسسية إلى المستوى الذي نريده لها، والذي يشرف المغرب".

وفي هذا الصدد أضاف جلالته: "ولعل من أبرز التحديات التي ينبغي رفعها للسمو بالعمل البرلماني، نذكر على سبيل المثال، ضرورة تغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين على غيرها من الحسابات الحزبية، وتخليق الحياة البرلمانية من خلال إقرار مدونة للأخلاقيات في المؤسسة التشريعية بمجلسها تكون ذات طابع قانوني ملزم، وتحقيق الانسجام بين ممارسة الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، فضلا عن العمل على الرفع من جودة النخب البرلمانية والمنتخبة، وتعزيزولوج النساء والشباب بشكل أكبر إلى المؤسسات التمثيلية." انتهى كلام جلالته الملك.

أيها السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مجلس المستشارين، إذ يعتز ويثمن عاليا مضامين هذه الرسالة الملكية، لم يتأخر في التفاعل معها، بحيث بادر إلى الشروع في اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بتحقيق الغايات الملكية الفضلى، لاسيما ما يتصل بإقرار مدونة للأخلاقيات في المؤسسة التشريعية.

وإن المجلس، عبر مكتبه، منكب على دراسة القضايا والإشكالات المرتبطة بتحديد مواضيع هذه المدونة ومرجعياتها المحورية والطريقة المثلى لاعتمادها، وذلك - في اعتقادنا - سيتم في تنسيق تام مع مجلس النواب.

الإفريقي والإسلامي والتعاون الثنائي مع عدد من الدول الصديقة والشقيقة، مع الإشارة إلى كون سبعة من مشاريع القوانين الموافق عليها خلال هذه الدورة مودعة بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين من طرف السيد رئيس الحكومة، وفقا لأحكام الفصل 78 من الدستور.

وقد عرفت هذه النصوص المصادق عليها خلال هذه الدورة، إسهاما واسعا من قبل أعضاء مجلسنا الموقر، حيث تقدمت مكونات المجلس المختلفة بما مجموعه 454 تعديلا على النصوص المصوت عليها، تم تقديمها ومناقشتها، ليتم في النهاية الموافقة على 91 تعديلا (73 منها على مشروع قانون المالية)، بينما سحب 303 تعديلا في إطار توافق، وتم رفض 60 أخرى بالتصويت.

ولعل ما يمكن ملاحظته أن الدينامية التشريعية لهذه الدورة، كانت مؤطرة إلى حد كبير بالتوجيهات الملكية السامية، لاسيما المعبر عنها في خطاب صاحب الجلالة، حفظه الله، بمناسبة افتتاح هذه الدورة، إن على مستوى الإطار القانوني للتدابير المتخذة لمواجهة آثار زلزال الحوز أو على مستوى تطوير وتجويد الإطار القانوني لنظام الحماية الاجتماعية أو على مستوى تنزيل ورش الدعم الاجتماعي المباشر، في إطار التطلع إلى استكمال باقي الأوراش الإصلاحية ذات الأهمية الكبرى، والتي يسعى مجلسنا الموقر إلى أداء أدوار إيجابية في إنجاحها، وعلى رأسها ورش تعديل مدونة الأسرة وفقا للرؤية الملكية السامية.

حضرات السيدات والسادة،

على مستوى الجلسات العامة، عقد المجلس خلال هذه الدورة 33 جلسة عامة، بمدة زمنية ناهزت 64 ساعة، تميزت بالأساس بالجلسات العامة المخصصة لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2024، وأربع جلسات مشتركة مع مجلس النواب، منها الجلسة العمومية المخصصة لتقديم السيد رئيس الحكومة لتصريح حول "الدعم الاجتماعي المباشر"، والجلسة المخصصة لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

كما تميزت هذه الدورة كذلك بعقد جلسة شهرية قام السيد رئيس الحكومة بتقديم أجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة حول موضوع: "حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية ودورها في تنمية الوسط القروي والمناطق الجبلية"، وعرفت أيضا عقد ما مجموعه 16 جلسة أسبوعية للأسئلة الشفهية، و10 جلسات تشريعية.

وعلى صعيد مراقبة العمل الحكومي، فقد تم خلال الجلسات الست عشرة التي عقدها مجلس المستشارين مساء 22 قطاعا حكوميا حول مواضيع أنية استعجالية منبثقة من صلب اهتمامات الرأي العام الوطني.

هذا، وقد تميزت دورة أكتوبر 2023 بتخصيص مجلس المستشارين، بالتنسيق مع القطاع الحكومي المكلف بالماء، جلسة كاملة للأسئلة

وإن المجلس، بكل أجهزته ومكوناته السياسية والنقابية والمهنية ليدرك تمامًا الأهمية القصوى التي تكتسبها مدونة الأخلاقيات، في مسلسل تطوير أداء المؤسسة التشريعية وتعزيز وترسيخ قيم النزاهة والشفافية.

حضرات السيدات والسادة،

قبل الدخول في تفاصيل بعض حصيلة عملنا التشريعي والرقابي والديبلوماسية، أود أن أشير إلى أن فترة سريان هذه الدورة اتسمت أيضا باستمرار الضغوط الناتجة عن ظرفية دولية ووطنية صعبة، ترخي بظلالها الثقيلة على مشاريعنا ومخططاتنا الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها تفاقم ظاهرة الجفاف والإجهاد المائي المؤرق، وتقلبات أسعار المواد الأولية، والعواقب الوخيمة لحالة عدم الاستقرار الدولي.

وبالرغم من ذلك، فإن بلادنا، والله الحمد والشكر، وبفضل تضافر جهود جميع الفاعلين، تواصل، بعزم وثبات وخطى واثقة، تقدمها على درب المشروع التنموي الطموح الذي يرعاه جلاله الملك نصره الله.

ومن جهة أخرى، فإن الدبلوماسية المغربية، المتسمة بالمهارة والريانة والحكمة وبعد النظر، ما فتئت تؤتي أكلها في ترسيخ مكانة المغرب كشريك سياسي واقتصادي قوي وموثوق، وتجلب المزيد من الدعم والمواقف المؤيدة للوحدة الترابية للمملكة، القائمة على الاعتراف بوجاهة مقترح الحكم الذاتي كأساس وحيد لإيجاد حل دائم للنزاع المصطنع حول مغربية الأقاليم الجنوبية للمملكة.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يخص الحصيلة التشريعية لهذه الدورة، عكفت اللجان الدائمة بالمجلس على دراسة النصوص المحالة عليها، في أجواء من التعاون والنقاش البناء مع الحكومة، تجلت بالأساس في الموافقة بالإجماع على الأغلبية الكبرى من النصوص المصادق عليها خلال هذه الدورة، التي تناولت مواضيع هامة، تسعى إلى تنظيم مجالات حيوية.

وفي هذا الإطار، فقد صادق مجلس المستشارين خلال هذه الدورة على ثلاثة وعشرين (23) نصا تشريعيًا، كان أبرزها مشروع قانون المالية لسنة 2024، إلى جانب عدد من المشاريع الحيوية الأخرى، تضمنت، على وجه خاص، نصين اثنين يتعلقان بالمساعي الوطنية لمواجهة آثار زلزال الحوز، ويتضمنان الإطار القانوني لتنزيل التعليمات الملكية السامية المتعلقة بالتكفل بالأطفال ضحايا زلزال الحوز ومنحهم صفة مكفولي الأمة وإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير.

كما تم اعتماد نصين اثنين يتعلقان بتطوير المنظومة الصحية ببلادنا، ونصين يهتمان بتنزيل ورش الدعم الاجتماعي المباشر، يتعلق أحدهما بنظام الدعم الاجتماعي المباشر والآخر بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، إلى جانب أربعة نصوص أخرى تهم مجال الحماية الاجتماعية ونصين يهتمان قطاع التعليم وسبعة نصوص تتعلق بالمصادقة على اتفاقيات دولية في مجالات مختلفة تهم التعاون

(22%) من مجموع الأسئلة المطروحة، ثم المجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة (17%) وقطاع الشؤون الخارجية بنسبة (3%).

بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 899 سؤالاً، أجابت الحكومة على 389 سؤالاً، علماً بأن عدداً مهماً من الأسئلة المطروحة خلال هذه الدورة لم يحن بعد أيضاً أجل الجواب عنها وفقاً للأجل القانوني (365 سؤالاً) لم يحن بعد الأجل القانوني للإجابة عنها، وهذا إنصافاً للحق السيد الوزير.

أما بالنسبة للدور الرقابي للجان الدائمة للمجلس، فرغم الانشغال الكبير خلال هذه الدورة التي نختتمها اليوم بدراسة مشروع قانون المالية، التي أخذت الحيز الأوفر من المساحة الزمنية من مجموع اجتماعات اللجان الدائمة خلال الدورة التي ناهزت 200 ساعة بعدد اجتماعات بلغ 68 اجتماعاً، فقد خصصت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية ثلاثة اجتماعات لتدارس القضايا الأساسية المرتبطة بالاحتجاجات التي عرفها قطاع التعليم في الأونة الأخيرة، وتدارست اللجنة المذكورة في اجتماعين متفرقين "تداعيات النظام الأساسي الجديد لموظفي التعليم"، وفي اجتماع آخر موضوع "مستجدات الدخول المدرسي الجديد".

ومن جهة أخرى، وبالنظر إلى الأهمية التي يكتسبها القانون التنظيمي لقانون المالية، باعتباره الإطار المرجعي في ضبط القواعد المتعلقة بوضع الميزانية والمصادقة عليها، نظمت لجنة المالية بالمجلس ونظيرتها بمجلس النواب بتعاون وتشاور مع وزارة الاقتصاد والمالية، لقاء دراسياً بشأن متطلبات إصلاح القانون المذكور.

وفي نطاق نفس التوجه، شاركت لجنة القطاعات الإنتاجية بالمجلس في زيارة ميدانية نظمها الوزارة المختصة لفائدة أعضاء من مجلسي البرلمان، إلى أحواض تربية الأحياء المائية البحرية بجهة الشرق.

حضرات السيدات والسادة،

بالنسبة لتقييم السياسات العمومية، شكل مجلس المستشارين مجموعتي عمل موضوعاتيتين، تكلفت إحداها بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، المزمع عقدها قبل اختتام السنة التشريعية الحالية.

وقد عمد المكتب، كما جرت العادة في هذا الشأن، لأجل تحديد السياسة العمومية الخاضعة للتقييم خلال هذه السنة، إلى اعتماد مقاربة تشاركية واسعة مع مختلف مكونات المجلس، في سبيل اختيار محور يلائم خصوصيات تركيبة المجلس وتطلعات أعضائه، بحيث بلغ عدد المواضيع المقترحة 67 موضوعاً، إلى أن استقر الرأي في الأخير على تحديد موضوع "السياسة العمومية في المجال السياحي"، كمحور للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية.

ولعل أبرز مبررات هذا الاختيار هو المكانة الهامة للقطاع السياحي

الشفافية لمناقشة الوضعية المائية الصعبة ببلادنا والتدابير الحكومية المستعجلة لمعالجتها، تفعيلاً للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة، حفظه الله، المتضمنة في خطابه الموجه إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الحادية عشرة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فمن أبرز المواضيع التي كانت محط نقاش أي خلال جلسات الأسئلة المنعقدة خلال هذه الدورة، نذكر: مستجدات الدخول الجامعي، النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية، الاستعدادات للموسم الفلاحي، البرامج الأنية والمستقبلية للقطاعات الحكومية المختلفة لتأهيل المناطق المتضررة من الزلزال، تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، تطوير الجهوية المتقدمة، رقمنة الخدمات التي تقدمها الجماعات الترابية، إشكالية تمويل ورش الحماية الاجتماعية في أفق سنة 2026.

وتجدر الإشارة إلى أن رئاسة مجلس المستشارين توصلت خلال هذه الدورة، من السادة وزراء الصناعة والتجارة، الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، الوزارة المنتدبة لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، بأجوبة عن تعهدات تم جردها خلال أجوبتهم عن الأسئلة الشفوية الموجهة إليهم خلال جلسات الأسئلة الشفوية برسم دورة أبريل 2023 المنصرمة.

وتطبيقاً لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت رئاسة المجلس بـ 35 طلباً لتناول الكلمة حول موضوع طارئ في نهاية جلسات الأسئلة الشفوية، من مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والأعضاء غير المنتسبين، قبلت الحكومة التفاعل مع 08 طلبات منها، علماً بأن بعض المواضيع تم تقديمها لأكثر من مرة.

وعلى صعيد تعهدات السيدات والسادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفوية، فقد تم رصد عدد من الالتزامات المعبر عنها خلال هذه الدورة، وهم بالأساس قطاع التجهيز، الإدماج الاقتصادي، الشباب، الصحة، النقل واللوجستيك، الاستثمار وكذا الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية.

وبصفة عامة، فقد بلغ عدد الأسئلة الشفوية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، دورة أكتوبر 2023، ما مجموعه 1310 سؤالاً، أجابت الحكومة على 369 منها خلال 16 جلسة عامة، من ضمنها 118 سؤالاً أنياً و251 سؤالاً عادياً، في حين أن باقي الأسئلة، خاصة التي لم تكتمل المدة القانونية لها، ما زلنا ننتظر أن تكتمل المدة القانونية للإجابة عليها.

وبالنسبة للتوزيع المجالي للقطاعات، ركزت أسئلة السادة المستشارين على القطاع الاقتصادي بنسبة (34%)، قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة (24%)، القطاع الاجتماعي بنسبة

البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا وفعاليات الجمعية العامة للبرلمان الأنديني واللجنة التنفيذية 80 والمؤتمر 45 للاتحاد البرلماني الإفريقي والجلسة الأولى للدورة العادية برسم 2024 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا واجتماعات اللجان والجلسة الثانية لدور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الثالث للبرلمان العربي واجتماع مكتب الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية.

وعلى المستوى الثنائي، فقد أجرينا خلال هذه الفترة العديد من اللقاءات الثنائية مع شخصيات حكومية ودبلوماسية ورؤساء برلمانات وطنية واتحادات برلمانية جهوية وقارية ودولية، وعلى رأسهم وزير الخارجية الأذربيجاني ورئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا ورئيسة الجمعية الوطنية لجمهورية أذربيجان ورئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بمجلس النواب الإيرلندي ورئيس مجموعة الصداقة الألمانية المغربية ووفد عن مجلس الشيوخ بجمهورية كولومبيا، رئيس مجموعة الصداقة الكولومبية المغربية ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجمهورية مالي، ورئيس الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والسفراء المعتمدون لدى المملكة المغربية لكل من الجمهورية الإسلامية الموريتانية وجمهورية بنما وجمهورية تركيا وجمهورية البرازيل الاتحادية وجمهورية فنلندا.

وعلى مستوى تنظيم التظاهرات الإقليمية والدولية، سينظم مجلسكم الموقر وضمن رئاسته لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بإفريقيا والعالم العربي ومنتدى الحوار جنوب-جنوب، خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، المؤتمر البرلماني للتعاون جنوب-جنوب بعنوان: "التعاون جنوب-جنوب: دور البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية الإقليمية في إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية في تعزيز الشراكات الاستراتيجية وتحقيق التكامل والاندماج والتنمية المشتركة"، وذلك بمقر المجلس في الرباط يومي 15 و16 فبراير 2024. وللإشارة فقط فإنه تم لحد الساعة هناك 30 رئيس برلمان أكد حضوره لهذه التظاهرة الدولية المهمة.

حضرات السيدات والسادة،

تأسيسا على مكانته الدستورية الخاصة ضمن البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل مع مجلس النواب، وترصيدا لمساعيه المستمرة إلى أن "يشكل فضاء للنقاش البناء وللخبرة والرزانة والموضوعية"، وفق ما ابتغاه جلالة الملك، حفظه الله، في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية بتاريخ 9 أكتوبر 2015، واصل مجلس المستشارين ديناميته الانفتاحية والتواصلية عبر تنظيم النسخة الخامسة من الملتقى البرلماني للجهات، الذي نعتبه إطارا مؤسستيا مبتكرا لتنزيل روح الفصل 137 من الدستور، الذي ينص على مساهمة الجهات والجماعات الترابية الأخرى في تفعيل السياسة العامة للدولة، وفي إعداد السياسات الترابية من خلال ممثلها في مجلس المستشارين، وذلك يوم الأربعاء 20 دجنبر 2023.

الذي يعتبر من القطاعات الحيوية ببلادنا، ويحظى باهتمام ومتابعة كبيرين من قبل مكونات المجلس.

هذا، وقد تم تكليف مجموعة العمل الموضوعاتية الأخرى بإعداد تقرير حول السياسة اللغوية للمملكة، وأعتقد بأنها أيضا سابقة في العمل البرلماني أن تكون لجنة تهتم بالسياسة اللغوية للمملكة.

وبخصوص العلاقة بالمؤسسات الدستورية، فقد واصل المجلس تمشين جسور التعاون مع المؤسسات الدستورية ببلادنا، ولعل أبرز ما ميز هذه الدورة على هذا المستوى، توصل مجلسنا الموقر، تطبيقا للمادة 110 من القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، بتقرير رئاسة النيابة العامة حول تنفيذ السياسة الجنائية لسنة 2022، وسيتم عرضه ومناقشته داخل لجنة العدل والتشريع.

كما توصل المجلس أيضا بالتقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات حول أعماله لسنة 2022-2023، والذي نوقش بالأمس مناقشة مستفيضة في هذه القاعة.

ووفاء لنهج التكامل والتنسيق الذي يطبع برمجة مجلسي البرلمان لجلسة مناقشة عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، فقد تبنى مكتب المجلس مقاربة تشاركية لتحديد المحاور ذات الأولوية لمناقشتها من قبل المجلس، بتكريس الاهتمام بمناقشة القضايا المرتبطة بالشأن الترابي والتدابير الاجتماعية والاقتصادية.

كما توصل مجلسنا بتقارير سنوية وتقارير موضوعاتية صادرة عن عدد من المجالس الدستورية، تم تميمها على السيدات والسادة أعضاء المجلس، وإن المكتب بصدد التنسيق مع مجلس النواب، بغاية الاتفاق على مسطرة موحدة للتعامل والتفاعل مع هذه التقارير، طبقا لأحكام الفصل 160 من الدستور ووفق قرارات المحكمة الدستورية في الموضوع.

وواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كذلك تبليغ المجلس بجدول أعمال دوراته العادية والاستثنائية، وقد حرص مكتب المجلس على تكريس التعاون مع هذه المؤسسة، لاسيما مستوى الأنشطة المشتركة، وانتداب أعضاء عنه بصفة ملاحظين لحضور أشغال دوراته.

وفيما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية، فقد تميزت هذه الدورة بمساهمة كافة مكونات المجلس بمواصلة تقوية التعاون البرلماني الثنائي ومتعدد الأطراف على مستوى مختلف المناطق الجيوسياسية بهدف الدفاع، ضمن منظومة الدبلوماسية الوطنية، عن القضايا الاستراتيجية والحيوية للمملكة المغربية، وعلى رأسها القضية الوطنية.

وقد شاركت الشعب الوطنية الدائمة ووفود مجلس المستشارين خلال هذه الدورة في أشغال كل من الاجتماع الخريفي 21 للجمعية

الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ورؤساء ومجالس الجماعات الترابية، وخاصة الجهات ومجالس العمالات والأقاليم، فهي لا تدخر جهدا أو مشورة إلا قدمتها في إطار علاقاتنا المحكومة بالمقتضيات الدستورية أو في إطار مذكرات التفاهم واتفاقيات الشراكة الموقعة معهم.

كما نستحضر بذات المناسبة، وبكل إعجاب، الجهود الطبية التي تبذلها الأمانة العامة للمجلس وجميع جنود الخفاء من الموظفين والأطرواوعوان، من أجل توفير كل الظروف والشروط الضرورية لقيام السيدات والسادة المستشارين بأعبائهم الدستورية الجسيمة، ونؤكد لهم في هذا الصدد أننا سنستمر في الاهتمام بأوضاعهم ووضعياتهم، سواء من حيث تعزيز قدراتهم وكفاءاتهم الإدارية، من خلال برامج التكوين والتكوين المستمر، التي حققنا فيها نتائج مرضية أو من حيث الاعتناء بشؤونهم الاجتماعية وكل ما يقوي لحميتهم وذواتهم الجماعية ويعزز انتمائهم المؤسساتي.

وأخيرا وليس آخرا، لابد من كلمة شكر صادقة في حق رجال ونساء الإعلام، من مختلف المنابر الصحفية والمواقع الإلكترونية، الذين لا يخفى دورهم البناء والحاسم في نقل المعلومة ونشر الخبر المقدس والتعليق الحر والمسؤول عليه.

إننا فعلا ممتنون للتغطيات الإعلامية التي يخصصونها للأنشطة البرلمانية، من خلال أداء واجباتهم بمهنية وموضوعية، أملين أن تبقى تفاعلاتنا متسمة، كما هو شأنها دائما، بالتقدير والاحترام المتبادل، لأن هذه القيم هي التي توطد أسس مجتمعنا وتضمن بناء مستقبل أفضل للجميع.

وقفنا الله لما فيه خير البلاد والعباد، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أعطي الآن الكلمة لتلاوة البرقية المرفوعة إلى مولاي صاحب الجلالة، حفظه الله.

تفضل السي..

المستشار السيد عبد الرحمان وafa، أمين المجلس:

برقية مرفوعة إلى الجناب الشريف أسماه الله.

إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزكم الله ورعاكم،

نعم سيدي أعزك الله،

يتشرف خديم الأعتاب الشريفة، ومجلس المستشارين يختتم اليوم دورته التشريعية، أن يرفع إلى سامي مقامكم العالي بالله، نيابة عن أعضاء المجلس وأصالة عن نفسه، آيات الولاء والإخلاص، داعين الله

وتجدر الإشارة إلى أنه جرى التحضير لفعاليات هذا الملتقى ضمن 4 محطات تحضيرية في شكل ندوات موضوعاتية جهوية، نظمت بكل من جهة الداخلة، وجهة درعة-تافيلالت وجهة الرباط وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

وحري بالذكر بهذه المناسبة، أننا على مستوى مجلس المستشارين، سنقوم بتسخير كل الإمكانيات المؤسساتية المتاحة لمأسسة تتبع تنفيذ مختلف التوصيات المنبثقة عن أشغال هذا الملتقى على نحو دوري ومنتظم.

حضرات السيدات والسادة،

أغتتم هذه الفرصة، للتذكير بأن التحضير جار على قدم وساق لتنظيم النسخة الثامنة من المنتدى البرلماني الدولي الثامن للعدالة الاجتماعية، يوم الإثنين 19 فبراير 2024، والذي اخترنا له هذه السنة كشعار أو كموضوع: "العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة".

وبذلك، يواصل مجلس المستشارين التأكيد على انخراطه المؤسساتي المسؤول في مسار البناء التشاركي لمعالم النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، عبر السعي، ضمن أشغال النسخة الثامنة من هذا المنتدى، إلى تحليل ودراسة مختلف أبعاد وتأثيرات العمل اللائق في ارتباط بأهداف التنمية المستدامة، واستشراف مقاربات وحلول جماعية مبتكرة لمعالجتها.

حضرات السيدات والسادة،

تلکم لمحّة عن المعالم البارزة للحصيلة التي توجنا بها جميعا هذه الدورة، بفضل العمل الجماعي الذي قمنا به معا، خدمة لمصالح الوطن والمواطنين، كل من موقعه وحسب الزاوية التي يختارها في مناقشة القضايا الحاسمة التي تؤثر على حاضر ومستقبل بلدنا.

وهي مناسبة أن أتقدم إلى جميع مكونات مجلسنا الموقر، السادة أعضاء المكتب ورؤساء وأعضاء الفرق والمجموعات البرلمانية ورؤساء اللجان الدائمة والأعضاء غير المنتسبين، بعبارة الشكر والتقدير على ما أبنتم عنه باللموس من تمسك بقيم روح الفريق ونكران الذات والشعور بالمصلحة العامة التي سادت أعمالنا البرلمانية طيلة الفترة الماضية.

والشكر موصول أيضا، وبنفس الحرارة، للسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة الوزراء، ولاسيما السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، لحرصهم على الحضور المنتظم إلى أشغال المجلس وحسن التعاون والتنسيق الدائم بما يحقق المقاصد الدستورية العليا المؤطرة للعلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ولا نفوتنا هذه الفرصة أيضا دون أن نتوجه بتحية خاصة إلى باقي المؤسسات الدستورية، ولاسيما المجلس الأعلى للحسابات والمجلس

سنة متممة بالإكراهات المناخية، بسبب شح التساقطات المطرية وانعكاساتها على تدبير المخزون المائي الوطني.

وبالنسبة لتقييم السياسات العمومية، فقد شكل مجلس المستشارين، يا مولاي، مجموعتي عمل موضوعاتيتين، كلفت إحدهما بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، المزمع عقدها قبل اختتام السنة التشريعية الجارية حول موضوع: "السياسة العمومية في المجال السياحي"، أما الأخرى فتم تكليفها بإعداد تقرير حول "السياسة اللغوية للمملكة".

كما واصل المجلس، يا مولاي، تثمين جسور التعاون مع المؤسسات الدستورية، تطبيقا للأحكام القانونية ذات الصلة، بما يخدم النظام الدستوري ببلادنا.

مولاي صاحب الجلالة،

وعلى صعيد آخر، استمر المجلس في ممارسة دوره الداعم للمجهود الديبلوماسي الذي تهض به بلادنا، تحت قيادتكم المتبصرة، هاجسه في ذلك الدفاع عن المصالح العليا لبلادنا، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية وتعزيز مكانة المغرب داخل الأسرة الدولية.

فقد واصل المجلس، بانخراط واع ومسؤول من جميع مكوناته، تقوية التعاون البرلماني الثنائي ومتعدد الأطراف على مستوى مختلف المناطق الجيوسياسية، وخاصة تجاه امتدادنا الإفريقي وأمريكا اللاتينية، في إطار دعم ومسيرة المبادرات التنموية والتضامنية الهادفة إلى تعزيز التعاون جنوب-جنوب، الذي يشمل قضايا التنمية والتحول الاقتصادي والتجارة والاستثمارات والتكنولوجيا والابتكار والأمن الطاقوي والصحي والغذائي والمائي.

مولاي صاحب الجلالة؛

وسعيا منه إلى ترسيخ موقعه كفضاء للنقاش البناء وللخبرة والرزانة والموضوعية، تابع المجلس ديناميته الانفتاحية والتواصلية، حيث نظم خلال الدورة المنتهية النسخة الخامسة من الملتقى البرلماني للجهات، كما نظم بشراكة وتعاون مع مجلس النواب، تحت رعايتكم السامية، احتفالية كبرى بمناسبة الذكرى الستين لإحداث البرلمان المغربي.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم، وأقر عينكم بولي عهدكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وشقيقته المصونة صاحبة السمو الملكي الأميرة لالة خديجة، وشد أزركم بشقيقكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وسائر أفراد العائلة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب وبالإجابة قدير.

جلت قدرته أن يحفظكم ويرعاكم ويديم عليكم أودية الصحة والسلامة والعافية، ويحقق على يديكم الكريمتين ما تصبون إليه لشعبكم الوفي من تقدم ورفاهية وازدهار.

وإنها لمناسبة، يا مولاي، يستحضر من خلالها أعضاء مجلس المستشارين بكل اعتزاز وتقدير جهودكم الموصولة وسعيكم الدؤوب، والمعزز بنصر من الله وتوفيقه، في إقامة نهضة تنموية شاملة بكل ربوع المملكة وترسيخ القيم المثلى في التضامن الاجتماعي والتلاحم الشعبي والتوازن الجهوي.

إن مجلس المستشارين، يا مولاي، الذي أحطتموه ببالح الرعاية والعناية، ليدرك بوعي وطني صادق، مدى التحديات التي يتعين عليه رفعها ليكون كما تتطلعون جلالتم، في قمة الصرح الديمقراطي، وإنه لعاهد العزم، بكل إصرار وإيمان، على مباشرة الإصلاحات اللازمة لتطوير أداء المؤسسة التشريعية وتعزيز وترسيخ قيم النزاهة والشفافية والسمو بالسلوك البرلماني، بما يسهم في تحقيق نجاعة وفعالية المواكبة البرلمانية للأوراش الإصلاحية الكبرى والمشاريع الهيكلية التي يقودها جلالتم بكل حنكة وتبصر.

مولاي صاحب الجلالة،

لقد توجت هذه الدورة بالمصادقة، في أجواء من التعاون والنقاش البناء مع الحكومة، على ثلاثة وعشرين (23) نصا تشريعيًا، كان أبرزها مشروع قانون المالية لسنة 2024، إلى جانب عدد من المشاريع الحيوية الأخرى، تضمنت، على وجه خاص، نصين اثنين يتعلقان بالمساعي الوطنية لمواجهة آثار زلزال الحوز، ويتضمنان الإطار القانوني لتزليل تعليماتكم السامية المتعلقة بالتكفل بالأطفال ضحايا زلزال الحوز ومنحهم صفة "مكفولي الأمة"، وإحداث "وكالة تنمية الأطلس الكبير".

كما تم اعتماد نصين اثنين يتعلقان بتطوير المنظومة الصحية ببلادنا، ونصين يهتمان بتزليل ورش الدعم الاجتماعي المباشر، وفقا لتوجيهاتكم في هذا الشأن، يتعلق أحدهما بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، والأخرى بإحداث "الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي"، إلى جانب أربعة نصوص أخرى تهتم مجال الحماية الاجتماعية ونصين يهتمان قطاع التعليم وسبعة نصوص تتعلق بالمصادقة على اتفاقيات دولية في مجالات مختلفة تهتم التعاون الإفريقي والإسلامي والتعاون الثنائي مع عدد من الدول الصديقة والشقيقة.

وعلى صعيد مراقبة عمل الحكومة، فقد تم خلال الجلسات الستة عشرة (16) التي عقدها مجلس المستشارين، مساءلة إثني وعشرين (22) قطاعا حكوميا، حول مواضيع أنية استعجالية، منبثقة من صلب اهتمامات الرأي العام الوطني، وتعالج جوانب مهمة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن والمقولة المغربية، في ظل

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.
شكرا السادة الوزراء.
شكرا السيدات والسادة المستشارون.
ورفعت الجلسة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

حرر بالرباط، يوم الثلاثاء 25 رجب 1445، الموافق لـ 06 فبراير 2024.

خديم الأعتاب الشريفة:

النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.